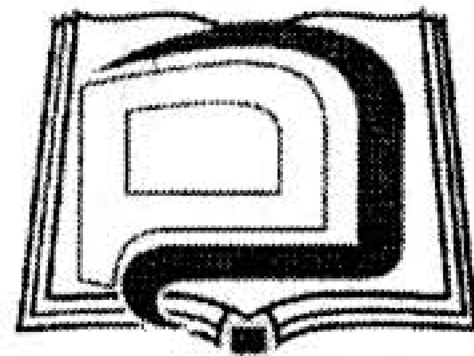
الدكتور ضياء مجيد الموسوي

أسس علم الاقتصاد

الجزء الثاني

نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية

الطبعـــة الثانيـــة



ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.01.5207
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1443.1
رقم الإيداع القانوني: 420-2011

تقديم

"الحمد لله رب العالمين"

أقدم هذا الكتاب لطلبة العلوم الاقتصادية ولصناع السياسة الاقتصادية على كافة المستويات الكلي والجزئي والعام والخاص ليساعدهم على التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات. وكذلك الرأي العام على التوصّل إلى احكام مستنيرة بشأن كافة الشؤون الإقتصادية. فقد جمعت فيه القديم والحديث في شتى صنوف الاقتصاد من فكر ونظرية وأنظمة اقتصادية منذ القرن الثامن عشر وحتى الفكر الاقتصادي الحديث في الخوصصة والعولمة. وجاء الكتاب في 35 فصلا تكوّن جملة أسس علم الاقتصاد.

أرجوا أن أكون قد وفقت في تزويد طلبة علم الاقتصاد بمرجع يكاد أن يكون، أو هو كذلك، "الكافي في الاقتصاد".

وفقنا الله لخدمة أمتنا

د. ضياء مجيد الموسوي

محتويات الكتاب

الجزء الثاني

الفصل الثاني والعشرون
النقــود تعريفها، أشكالها، ووظائفها

الفصل الثالث والعشرون
البنوك المركزية

الفصل الرابع والعشرون
البنوك التجارية

الفصل الخامس والعشرون
السياستين النقدية والمالية

الفصل السادس والعشرون
التضخم النقدي

الفصل السابع والعشرون
مدرسة شيكاغو

الفصل الثامن والعشرون
الدورات الاقتصادية

الفصل التاسع والعشرون
البطالة

الفصل الثلاثون
الأنظمة النقدية

الفصل الواحد والثلاثون
النظام النقدي الدولي
بعد الحرب العالمية الثانية
نظام بريتون وودز

الفصل الثاني والثلاثون
البيريسترويكا

الفصل الثالث والثلاثون
الخوصصة والتعديلات الهيكلية

الفصل الرابع والثلاثون
العولمة

الفصل الخامس والثلاثون
تحديات العولمة
المعوقات أمام نشر النموذج الغربي الرأسمالي الديمقراطي
ما بعد "دعه يعمل"

22 النقــود
تعريفها، وأشكالها، ووظائفها

المقايضة قبل النقود

في المجتمعات البدائية كان النشاط الاقتصادي يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، فكان الفرد، الأسرة، أو القبيلة تنتج جميع ما تحتاج اليه من سلع وخدمات. وفي هذه الحالة لايكون هناك تبادل. ومع مرور الزمن ادرك الفرد صعوبات انتاج كل ما يحتاج اليه من سلع وخدمات، كما أدرك أهمية التخصص، فأصبح كل فرد يمارس فرعا خاصا من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع والخدمات عن طريق مبادلة فائض انتاجه بفائض انتاج وخدمات الآخرين.(1) وكان هذا هو نشأت التبادل، وأول صور التبادل كانت "المقايضة"، حيث يتم مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد في حاجة اليها.(2)

فمنتج القمح يتخصص في انتاجه، ويحصل على حاجته من الصوف عن طريق مبادلة كمية من القمح الفائض عن حاجته مع منتج الصوف الذي يحتاج إلى القمح وعنده فائض من الصوف، فيكون إلتقاء المنتج بالمستهلك مباشرة دون وسيط. وقد واجه نظام المقايضة عدة صعوبات قبل التمكن من اتمام عملية المبادلة، وأهم هذه الصعوبات هي:(3)

أولا: صعوبة تحقيق ما يطلق عليه "التوافق الثنائي للرغبات"، أي تلاقي رغبة البائع مع رغبة المشتري في آن الوقت بحيث يكون كل منهما قادر على تلبية رغبة الآخر. ففي ظل نظام المقايضة على البائع أن يجد من يرغب في الحصول على سلعته أو خدمته ويملك في ذات الوقت

السلعة أو الخدمة التي يبحث عنها عند المشتري. إلا ان مثل هذا التوافق بين الرغبتين لم يكن ليتحقق الا بعد ضياع كبير من الجهد والوقت.

ثانيا: صعوبة عدم قابلية معظم السلع على التجزئة. فكثير من السلع تتميز بكبر حجمها وارتفاع قيمتها، وقد لايرغب أصحابها استبدالها بكميات كبيرة من سلعة واحدة. وعلى سبيل المثال، إذا اراد فلاح ان يبيع بقرة مقابل شراء عدد كبير من السلع، أي يريد مبادلتها بزوج حذاء، وقبعة، وطبقين من الأواني، وبعض الكتب المدرسية لأولاده .. الخ، ففي هذه الحالة سيواجه مشكلة عدم التوافق الثنائي في الرغبات.

ثالثا: عدم وجود وحدة عامة مشتركة يمكن بها قياس قيم السلع والخدمات المختلفة،أي وحدة قياس Numeraine، وعلى ذلك لابد من تحديد معدل استبدال يتفق عليه كل من البائع والمشتري عن كل عملية مبادلة. وعند عدم وجود وحدة قياس مشتركة لايمكن التعبير عن قيمة أي سلعة أو خدمة بمقدار ثابت، بل سيعبر عن قيمة كل سلعة بعدد قيم السلع والخدمات المطروحة في السوق. فإذا احتوى السوق على 3000 نوع من السلع والخدمات المطروحة للتبادل، فان قيمة أي من هذه السلع والخدمات سيعبر عنه بعدد قيم السلع الأخرى، وعددها 2999 في هذا المثال.(4)

رابعا: عدم وجود شئ يحظى بالقبول العام يستخدم عند تسديد المدفوعات الآجلة. اذ كثيرا ما تنص العقود على قيام أحد الطرفين بتسديد قيمة الصفقة في فترة لاحقة. وفي ظل نظام المقايضة يتم التسديد المؤجل بالسلعة، الا ان مثل هذا الاتفاق من شأنه ان يثير المشاكل التالية:

1ـ الخلاف حول تحديد نوعية السلعة أو الخدمة.

2ـ المخاطر الكبيرة التي يمكن ان يتعرض لها أي من الطرفين المتعاقدين عند ارتفاع أو انخفاض قيم السلع المنصوص عليها في العقد خلال فترة العقد، أي الفترة الفاصلة بين تاريخ توقيع العقد وتاريخ استحقاقه.

خامسا: عدم وجود وسيلة عامة لاختزان القيمة في ظل المقايضة، اذ يتم خزن السلع في صورة السلع الأصلية ذاتها، مما يؤدي بصاحبها إلى تحمل نفقات خزن باهضة، اضافة إلى امكانية تعرض الخزين إلى التلف أو السرقة. وعلى سبيل المثال، ان الاحتفاظ بالثروة على شكل أغنام يتطلب الإنفاق على تغذيتها، كما قد تتعرض إلى الهلاك عند اصابتها بالامراض والاوبئة، أو قد تنخفض قيمتها بسبب ظروف العرض والطلب. ويرى البعض ان الثروة بهذه الصورة قد يجلب حسد الآخرين، مما يجعل الثروة عرضة للسرقة.[5]

تعريف النقود وخصائص الوحدة النقدية

تعرف النقود على أنها: أي شئ يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام.[6] وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود، أي تعريف النقود حسب وظائفها. وحتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة مقبولة يجب ان تتمتع بصفة القبول العام، سهولة حملها، استحالة بلاها وتآكلها، قابليتها للتجزئة، تجانس وحداتها، ندرتها النسبية.

يقصد بالقبول العام ان يطرح الجمهور ثقته بها، أي ان تداول النقود بين أيدي الناس يعود إلى قناعة المجتمع بها. فقبولي للنقود نابع عن قناعتي بقبولها عند الآخرين، اذ يمكنني استبدالها بسلع وخدمات الآخرين. فالنقود عندي لها قيمة لاعتقادي بأن الآخرين يحملون نفس الشعور تجاهها، وهذا هو اعتقاد جميع أفراد المجتمع. ويمكن ان ينشأ هذا القبول العام باتفاق جميع أفراد المجتمع على قبول سلعة معينة تتداول بينهم لتسديد قيم السلع والخدمات. أي كأداة مبادلة، كما يمكن فرض مثل هذا الاتفاق العام بواسطة الحكومة، فالقانون يمنح ذلك الشئ صفة القبول العام في تسديد قيم المعاملات.

ويقصد بتجانس وحدات النقد ان تكون كل وحدة نقدية بديل تام للوحدات النقدية الأخرى. كما يجب ان تكون النقود قابلة للتجزئة إلى

وحدات ملائمة من القيم قابلة لتسديد قيم المعاملات الصغيرة، ويشترط عدم قابليتها للتلف بسهولة، خاصة وانها تتداول بين أيدي الناس بكثرة، فيجب ان تتحمل تبادل كل هذه الأيدي. ويقصد بسهولة حملها أن تكون ذات قيمة مرتفعة نسبيا حتى يستطيع الأفراد حمل مقدار كافي من النقود لشراء سلع وخدمات ذات قيمة مرتفعة. وهذا هو السبب وراء وجود فئات صغيرة وكبيرة من النقود في التداول.

ويقصد بالندرة النسبية ان لايكون عرض النقود كبيرا مما يفقد النقود قيمتها، ويتطلب من أفراد المجتمع دفع كميات كبيرة منها عند استبدالها، وان يتطلب من أفراد المجتمع دفع كميات كبيرة منها عند استبدالها بالسلع والخدمات.وفي هذه الحالة تفقد النقود السلعية صفة سهولة حملها. كذلك يجب ان لايكون عرض النقود السلعية قليلا جدا بحيث يتعذر الحصول بها على السلع الرخيصة أو أن يضطر الناس إلى شراء كميات كبيرة تزيد عن حاجتهم من السلع الرخيصة الثمن.

أنواع النقــود

دفعت الصعوبات التي يعاني منها نظام المقايضة كأساس للمبادلة إلى ضرورة البحث عن وسائل ممكنة للتغلب على معوقات المبادلة على أساس المقايضة. وبالفعل تفتق الفكر الانساني عن تبسيط عملية المقايضة المتعددة الأطراف والمتعددة السلع، بادئا عن طريق تحديد معدل حسابي أو وحدات حسابية لامكانية اتمام عملية المقايضة. ثم تلا ذلك تجسيد هذه القيمة الحسابية في سلعة معينة تختار كقاعدة للمقارنة، واليها تقاس قيم السلع الأخرى. فالخراف والثيران، لا الذهب والفضة، كانت النقود عند هوميروس وهسيود، وهي مقاييس للقيمة، ووسيلة للمبادلة في ساحة الحرب الطروادية، وكذلك العبيد في العصور الوسطى.(7) وانتهى الأمر بتجاوز هذه السلع لوظيفة القياس لتصبح لها قيمة ذاتية يقبلها الجميع في المبادلات ويمكن تخزينها ونقلها من حيث الزمان والمكان.(8)

ففي البداية استعملت بعض السلع نقودا بسبب قيمتها الاستعمالية، فكانت الصفة المحددة للسلعة كنقود هي فائدتها المحددة سواء في مجال الاستهلاك، كالجلود مثلا، أو في مجال الإنتاج كأداة انتاج مباشرة، كالعبيد. إلا أنه في عصور لاحقة وبسبب التطور الاقتصادي حصل العكس تماما، اذ أصبحت النقود تتمثل بتلك السلع الأقل منفعة في مجال الاستهلاك والأقل استعمالا في مجال الإنتاج. ففي الحالة الأولى أصبحت السلعة نقودا بسبب قيمتها الاستعمالية المحدودة. أما في الحالة الأخيرة أصبحت السلعة تكتسب قيمتها الاستعمالية المحددة من أدائها دور النقود. وعلى ذلك، استخدمت المعادن الثمينة كوسيلة ملائمة نظرا لقلة منفعتها الاستعمالية في الاستهلاك والإنتاج، إلا ان ندرتها جعلتها أكثر تعبيرا كوسيلة للتبادل. كما تتميز المعادن الثمينة بأنها تعمر فترة طويلة، ولا تتعرض للتغير، وهي قابلة للتجزئة، ويمكن نقلها بسهولة وذلك بفعل ضغط كمية كبيرة في حيز صغير.[9] ويقول جاكوب[10]: «اكتسب الذهب والفضة شهرة لقدرتهما على المبادلة الأسهل رغم ان النقود المسكوكة من المعادن لم تكن معروفة بعد".

وتطورت هذه الصفة من القبول الاختياري المؤسس على الثقة في قيمة وحدات النقد ذاتها(الذهب مثلا) إلى القبول الاجباري، عندما حلت الدولة في التعبير عن ارادة الجماعة، وأصبحت النقود الورقية(البنكوت) التي تصدرها عن طريق مؤسساتها(البنك المركزي) ملزمة للجميع ومبرئة للذمة. اذ أصبحت النقود تستمد قيمتها من سلطة الاجبار."فالدولة طبقا لرأي الاقتصادي(كنيب)، هي التي تخلق قيمة النقود، وهي التي تخلع عنها هذه القيمة"[11]

ومع زيادة درجة التقدم الاقتصادي استخدمت نقود الودائع، وزاد الدور الذي تؤديه البنوك على اختلاف أنواعها في النشاط الاقتصادي.

ويمكن تحديد أنواع النقود بثلاث أنواع رئيسية هي، النقود السلعية، والنقود الورقية، ونقود الودائع.

1- النقود السلعية:

الجدول التالي يبين بعض السلع التي استخدمت كنقود.

بعض السلع التي استخدمت كنقود

الصلصال	الماعز	الخزف	الأواني
أسنان الحوت	العبيد	الأرز	الصوف
القطيع	السفن	الأحجار	الجلود
الخنازير	الشاي	الحديد	الذهب
الحصان	الدخان	النحاس	الفضة
الأغنام	الملح	الرصاص	البرنز

المصـــدر: L.V. Chandler, the economics of money and banking, 3ne, ed, Harper and Row, New York, 1963,p.15 د. سلطان أبو علي المصدر السابق

وتوجد أشياء كثيرة أخرى استخدمت كنقود. ومن الملاحظ ان بعض أنواع النقود السلعية اعتبرت غيرملائمة عند استعمالها كأداة مبادلة، كالأغنام مثلا. فيفترض بالنقود الجيدة أن تؤدي وظيفتي النقود كأداة مبادلة وكمقياس للقيمة(وحدة حساب) في آن واحد. فالأغنام رغم كبر حجمها اعتبرت وحدة حساب جيدة، اذ يمكن احتساب الأسعار والتكاليف بدلالة أجزاء من الحيوان، طالما ان هذه الأجزاء تطلب فقط لغرض اجراء المقارنات، الا ان الأغنام لم تؤدي وظيفتها كأداة مبادلة بالشكل المقبول.

وعموما يواجه استعمال الأغنام كنقود الصعوبات التالية:

1ـــ اختلافها من حيث النوع والحجم، أي انها غير متجانسة

2ـ لاتتمتع بصفة الديمومة، فعمرها محدد بعدد من السنين، وربما تصبح عرضة للهلاك السريع.

تميزت الوحدات النقدية الذهبية والفضية بجميع الصفات المطلوبة بالنقود، مما جعلها أكثر أنواع النقود السلعية قبولا. ففي البداية كان تسديد قيم المعاملات يتم على أساس وزن كمية من المعدن الثمين، وربما كان التجار يحملون معهم مجموعات صغيرة من قطع ذهبية وفضية باحجام مختلفة لتسهيل مهمة تسديد قيمة المعاملات. وقد قادت هذه المرحلة إلى اتباع نظام سك القطع النقدية من الذهب والفضة بوزن وعيار معينين، وتحمل ختم الجهة التي قامت بعملية السك. ثم أصبحت الدولة هي المسؤولة عن عملية سك القطع النقدية من المعادن النفيسة.

وليس من الضروري ان تتساوي القيمة النقدية(الأسمية) للوحدة النقدية مع قيمتها الحقيقية، أي قيمتها كسلعة. ومهما كانت طبيعة السلع التي اختيرت كنقود، فان قيمتها كانت تتأثر بظروف العرض والطلب. فقد انخفضت قيمة الفضة وارتفعت قيمة الذهب عندما تحولت الكثير من الدول إلى احلال الذهب مكان الفضة في نظامها النقدي في القرن التاسع عشر.

2) النقود الورقيـــة

(أ) النقود الورقية القابلة التحويل بالذهب

في الماضي كان التجار وغيرهم يودعون فائض أموالهم لدى الصاغة، ولقاء حصولهم على هذه الودائع كان الصاغة يصدرون شهادات ايداع لأثبات حقوق المودعين، كما كانوا يحصلون على عمولة لقاء الاحتفاض بهذه الودائع والمحافظة عليها. وربما كان صاحب الوديعة يستفيد من استخدام شهادة الايداع، فيقدمها إلى تاجر آخر بعد تظهيرها، فتنتقل ملكية شهادة الايداع إلى حاملها.

وقد تطور استخدام شهادات الايداع عندما أخذت تستعمل للسحب على الوديعة سواء من قبل المودع نفسه أو من قبل شخص ثالث عند التظهير. ولغرض الملائمة أخذ الصاغة يصدرون عدة شهادات ايداع على الوديعة الواحدة بدلا من القيام باصدار شهادة ايداع واحدة عن كامل مبلغ الوديعة. وبمرور الزمن تحولت شهادات الايداع إلى نقود مصرفية(بنكنوت) وأصبحت تحمل اسم الجهة المسؤولة عن اصدار شهادة الايداع وتعهدها بدفع قيمتها نقداعند الطلب، كما زاد اعتماد التجار على تداول شهادات الايداع، خاصة الشهادات الصادرة عن البنوك التي تتمتع بسمعة جيدة وتحظى باحترام كبير من قبل جمهور التجار.

ويعتقد ان بنك فرانسيس شايلد في انكلترا قام باصدار أول نقود مصرفية في عقد الثمانينات من القرن السادس عشر. وتعرف النقود المصرفية القديمة بأنها عبارة عن سند أذني أو كمبيالة قابلة للتحويل بكامل قيمتها إلى نقود ذهبية أو فضية، أي لم تختلف عن النقود السلعية كأداة مبادلة. وبعبارة أخرى لاتعتبر النقود المصرفية القديمة نقودا بحد ذاتها، بل انها عبارة عن مجرد تعهد من البنك المدين بدفع قيمة الوديعة عند الطلب، فهي عبارة عن سند أذني قابل للتحويل إلى نقود. ويطلق على هذا النوع من النقود أسم نقود نائبة، اذ لم يعد من الضروري تداول النقود الفعلية من الذهب والفضة، طالما يمكن تداول شهادات الايداع أو أوامر السحب على النقود بين الناس عند التظهيرعدة مرات قبل ان يطلب من البنك دفع قيمة شهادة أو شهادات الايداع بالنقود الفعلية.

(ب) النقود الورقية غير قابلة التحويل إلى ذهب

وبعد أن أصبح أمر السحب شائع الاستعمال وحظى بالقبول العام عند أفراد المجتمع انتقلت النقود الورقية إلى المرحلة التي عجزت فيها الحكومات والبنوك عن الوفاء بالتعهد السابق نظرا لزيادة عرض النقود الورقية، اذ لم تعد النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة أو أي

نوع آخر من النقود السلعية. وعند بلوغ هذه المرحلة من التطور النقدي أصبحت النقود الورقية تعتبر نقودا بحد ذاتها، وليس كما كان عليه الحال عندما ساد تداول النقود المصرفية التي كانت عبارة عن مجرد أمر سحب على مبلغ من النقود الفعلية.[12]

وبمرور الزمن اعتاد الناس على قبول النقود الورقية غير قابلة التحويل. أي ان مجرد طرح ثقة الناس بالشئ يجعل منه نقودا، وان لم يكن له قيمة سلعية بحد ذاته. في الوقت الحاضر جميع النقود الصادرة عن البنوك المركزية غير مغطاة بالذهب.

وحتى تؤدي النقود وظيفتها كأداة مبادلة بشكل جيد يجب ان يكون عرضها كافيا لتغطية حجم المبادلات في الاقتصاد الوطني، أي أن يكون عرضها محدودا. ففي حالة النقود قابلة التحويل يكون عرضها محدودا بأمر السحب الصادر عن البنك الذي يتعهد بتسديد قيمتهاإلى ذهب عند الطلب. ومع ذلك، ان هذا الشرط لايعني بالضرورة ان يحتفظ البنك برصيد احتياطي من الذهب مساو تماما إلى القيمة الكلية للاوراق النقدية(النقود المصرفية) الصادرة عنه، رغم ان البنوك في البداية كانت تلتزم بهذا الشرط. ولم يعد هذا الشرط ملزما بعد ان اعتاد الناس على تداول النقود المصرفية. وكلما زاد ثقة الجمهور بالبنك، كلما قلت كمية الاحتياطي الذهبى الذي يحتفظ به لدعم الأوراق النقدية الصادرة عنه. ولكن سرعان مايفقد الناس الثقة بالبنك إذا قام البنك باصدار كميات كبيرة من النقود المصرفية. وفي هذه الحالة سيندفع الناس إلى تحويل أوراق ذلك البنك إلى ذهب، وسيواجه البنك مشكلة سيولة نقدية. وعلى ذلك، أعلنت الكثير من البنوك الصغيرة خسارتها نتيجة قيامها باصدار كميات كبيرة من أوراق البنكنوت، خاصة في عامي 1825، 1837.

ويختلف الأمر في حالة النقود غير قابلة التحويل، اذ يمكن زيادة الاصدار منها. وفي مسعى لمنع حصول زيادة في اصدار النقود

المصرفية، حتى في حالة النقود قابلة التحويل، تقوم معظم الحكومات في مختلف دول العالم بفرض بعض أنواع القيود على اصدارات البنوك من النقود. وعادة، تحدد الحكومات كمية الاصدار من أوراق البنكنوت بكمية الذهب الموجوده لدى البنك. ففي انكلترا ينص قانون تنظيم أعمال البنوك لعام 1844 على أن لايتجاوز أصدار الأوراق النقدية غير المغطاة بالذهب عن 14 مليون باوند استرليني فقط، وما فاق عن هذا المقدار يجب ان يكون مغطاة بالذهب بالكامل.(13)

في الوقت الحاضر جميع النقود الصادرة عن البنوك المركزية غير مغطاة بالذهب.

3ـ نقود الودائـــع

تتكون نقود الودائع من أرصدة حسابات الأفراد لدى البنوك التجارية عن طريق فتح حسابات جارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات. وقد ازداد الاعتماد على استعمال نقود الودائع تحت ضغط تزايد المعاملات التجارية. وقد أدى انتشار استعمال نقود الوداع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة.

في الوقت الحاضر يعتبر الشيك وسيلة دفع مهمة، اذ أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع حتى في سداد أثمان المشتريات في المحال التجارية. والشيك لايعتبر نقد بحد ذاته، وانما هو وسيلة لتحويل المبلغ من ودائع العملاء لدى البنوك. فالوديعة هي النقود وليس الشيك كذلك، طالما يحق لأي فرد أن يمتنع عن قبول الشيكات. ونظرا للاستعمال الكبير لتداول الشيكات أصبحت نقود الودائع أهم أنواع النقود.(14) وقد أخذت الحكومات تصدر التشريعات اللازمة التي تكفل الثقة للتعامل بالشيك ومن أمثلة ذلك يعتبر اعطاء شيك بدون رصيد بمثابة جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات بالحبس.

وقد ازدادت أهمية الودائع الجارية، فهي تمثل ما بين 60 ــ 80% من عرض النقود في التداول في الدول المتقدمة، وتنخفض هذه النسبة إلى مابين 30ــ50% في الدول النامية. ولا تقتصر الودائع المصرفية على قيام الأفراد بايداع أموالهم في البنوك، وانما تنشأ أيضا نتيجة تقديم البنوك التجارية قروضا إلى الأفراد. وفي هذه الحالة يقال عن البنوك التجارية بانها تقوم بخلق الودائع عن طريق تقديم القروض والسلفيات. أو قيام البنوك بالاستثمار في شراء الأوراق المالية من الأسهم والسندات.. الخ. وتعتبر عملية خلق الودائع من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر.(15)

وتعتبر البنوك التجارية المسؤولة عن عمليات الآئتمان، أي قبول الودائع بأنواعها المختلفة، وان السيطرة على عمليات البنوك التجارية يعتبر أحد أدوات السياسة النقدية للتأثير على مستويات الأسعار ومكافحة التضخم والانكماش. والسيطرة هنا تتمثل في التأثير على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية من خلال خفض أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، ومن ثم مضاعف الآئتمان، ودورهما على حجم الوديعة الأولية والمشتقة، والتسرب النقدي. هذا تفصيل ليس مجاله هنا وسنعود اليه في فصل آخر انشاء الله.

واضافة إلى الودائع الجارية توجد أنواع أخرى من الودائع المصرفية مثل الودائع لأجل أو باخطار، وودائع التوفير، إلا ان هذه الأنواع الأخرى من الودائع لايمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب، بل يستلزم الأمر مرور فترة حتى يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة، وعلى ذلك يطلق عليها "شبه النقود"

هوامش ومراجع الفصل الثاني والعشرين

1- المرجع السابق M.C. Vaish. P.3

2-J.K.Hanson: Monetary theory and practice, 7Th, ed,1983, p.3

3- أيضا، ص 4

4- انظر المرجع رقم 1 ، ص 6

5- انظر المرجع رقم 2 ، ص 3

6- انظر المرجع رقم 1 ص 22

7- جاكوب: مبحث تاريخي، المجلد الأول، ص 109 و351 في كارل ماركس: الغروندريسة/ ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون،1984، ص 66

8- د. مصطفى رشدي شيحه: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، 1985، ص 66

9- كارل ماركس، الرجع السابق، 209

10- جاكوب، المرجع السابق، مجلد 1، ص 143، في كارل ماركس، المرجع السابق، ص 232

11- د. مصطفى رشدي شيحه، المرجع السابق، ص 70

12- انظر هامش رقم 9، ص 27

13- انظر المرجع رقم 2، ص 49

14- أيضا، ص 9

15- انظر: د.اسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 16، وأيضا: د.فؤاد هاشم عوض، مرجع سابق، ص15، وكذلك: د.محي الدين الغريب، مرجع سابق، ص 7

23 البنـــوك المركزيـــة

تعريف البنك المركزي

من الصعب اعطاء تعريف موجز وثابت للبنك المركزي، ومع ذلك يمكن تعريف البنك المركزي بأنه عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن ادارة النظام النقدي في الدولة. وباختصار، يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد. وعلاوة على ذلك، ماعدا بعض الاستثناءات، يجب أن لايقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع الأفراد.[1]

وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفاتهم للبنك المركزي، فمنهم من يركز على أحد وظائفه دون الأخرى. وفي هذا الصدد يقول "فيرا سميث"(التعريف الأول للصيرفة المركزية هو نظام صيرفي يتولى فيه بنك واحد أما باحتكار كامل أو جزئي لاصدار الأوراق النقدية)، ويرى "شو" البنك المركزي:(بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان)، في حين يؤكد "هوتري" على وظيفة البنك المكزي كملجأ أخير للاقراض. أما "ستوتيوت"، من بنك التسويات الدولية، فيؤكد على دور البنك المركزي في التمتع بحق تنظيم حجم العملة وحجم الائتمان في البلد. أما "كيش" و"ألكن" فقد اعتبرا ان الوظيفة الأساسية هي ان البنوك المركزية مسؤولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي. وباحتصار، في الوقت الذي يؤكد فيه فيرا سميث على وظيفة اصدار النقود الورقية نرى ان شو، وهوتري، وكيش وألكن، كلهم ينظرون إلى الدور المهم الذي يقوم به البنك المركزي في تنظيم حجم العملة وحجم الائتمان، وعلى وظيفته كملجأ أخير للاقراض، وعلى دوره في تحقيق استقرار النظام النقدي.[2]

ويقول "دي كوك"[3]:(لقد أصبحت الصيرفة المركزية فرعا منفصلا تماما من الصيرفة، متميزة عن وظائف وعمليات المصارف التجارية، ومصارف التجار Merchant bank، والمصارف الصناعية، والمصارف الزراعية، ومصارف الادخار، ومصارف تمويل عمليات البيع بالاقساط Hine-purchage bank، ومصارف الاستثمارات ... الخ. لقد طورت البنوك المركزية سياقا خاصا للقواعد التي تسير عليها وممارساتها العملية التي يمكن ان توصف ب"فن الصيرفة المركزية"، ولكنها، في عالم دائم التغيير، مازالت في مرحلة التطور والارتقاء وخاضعة لتعديلات بين فترة وأخرى. ويمكن الآن الكلام بصفة شرعية عن "علم الصيرفة المركزية".. ان مفهومها محددا بوضوح قد ظهر فعلا، فمن المقرر بصورة عامة اعتبار البنك المركزي على رأس التركيب النقدي والمصرفي في البلد، اذ يؤدي تواجده إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني، ويقوم بالوظائف التالية:

1ـ تنظيم حجم العملة وفقا لمتطلبات الأعمال والجمهور، ولهذا الغرض فانه يمنح الحق الوحيد لإصدار الأوراق النقدية أو على الأقل احتكارا جزئيا لذلك.

2ـ انجاز الأعمال المصرفية العامة وخدمات الوكالة للحكومة.

3ـ الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية.

4ـ الاحتفاظ باحتياطيات البلد من العملات الدولية وادارتها

5ـ تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل إعادة القطع(الخصم) أو التسليفات مقابل ضمان للمصارف التجارية، وبيوت الخصم، والمتعاملين المجازين بالأوراق التجارية، أو المؤسسات المصرفية الأخرى، وذلك بصفته بنك البنوك، وقبوله العام لمسؤولية الملجأ الأخير للأقراض.

6ـ تسوية أرصدة المقاصة بين المصارف، وتقديم تسهيلات لاجراء التحويلات النقدية بين المراكز الرئيسية.

7ـ مراقبة الائتمان وفقا لحاجات الأعمال والاقتصاد بصورة عامة ولاغراض تنفيذ السياسة النقدية العامة التي تتبناها الحكومة.

وبينما قامت البنوك المركزية القديمة بانجاز الوظائف المدرجة في أعلاه، على الأغلب، نتيجة لتقليد سائد، فان البنوك المركزية المنشأة حديثا وجدت بعض هذه الوظائف مثبتة في قوانين تأسيسها ومخولة بها بصراحة).

أوجه اختلاف البنك المركزي عن البنوك التجارية

يختلف البنك المركزي عن البنوك التجارية، ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بالنقاط التالية[4]:

1- البنك المركزي لايستهدف تحقيق الربح، وانما هدفه تحقيق المصلحة العامة، في حين يتمثل دافع البنك التجاري في تحقيق أعلى الأرباح الممكنة.

2- يطلق على البنك المركزي بنك الدولة نظرا للعلاقة الوثيقة بينه وبين الحكومة، فهو بنك الدولة ومستشارها في مسائل السياسة النقدية والنشاطات الأخرى.

3- البنك المركزي لايتعامل مباشرة مع أفراد المجتمع، وانما بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية. فالبنك المركزي لايتقبل ودائع الأفراد، في حين تعتبر وظيفة قبول الودائع وتقديم القروض إلى الجمهور من أهم وظائف البنوك التجارية.

وظائف البنك المركزي

يؤدي البنك المكزي الوظائف التالية

أولا: بنك اصدار الأوراق النقدية

يتمتع البنك المركزي باحتكار اصدار الأوراق النقدية، اذ لايسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر. ويعود تركيز اصدار الأوراق النقدية في جميع البلدان تقريبا بالبنوك المركزية إلى الأسباب التالية[5]:

1- لقد وجد كل بلد ان من الضروري تركيز عملية الإصدار عندما أصبحت الأوراق النقدية تمثل الشكل الرئيسي للعملة المتداولة، وكذلك لتأمين رقابة حكومية فعالة على وسيلة ائتمان أصبحت بسبب ملائمتها، عملة التداول القانوني المعلنة بموجب تشريع الدولة.

2- مع تزايد استعمال نقود الودائع التي خلقتها المصارف التجارية ازدادت الحاجة إلى ايجاد نوع من الرقابة على الائتمان من قبل بنك مركزى. وان التمتع بالامتياز الوحيد لاصدار الأوراق النقدية سمح للبنك المركزي الحصول على فرصة أفضل لممارسة تأثيره على التوسع في الائتمان من قبل المصارف التجارية كلما رأى ذلك مناسبا في ظل الظروف السائدة.

3- لقد أصبح من المسلم به أيضا ان تركيز اصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد يتمتع بدعم الحكومة، أعطى هذه الأوراق صفة متميزة لاتتوفر في الأوراق الصادرة عن مصارف أخرى. وقد اثبتت التجربة ان لهذه الصفة قيمة عظيمة وقت الأزمات في ظروف طارئة.

4- حيث ان اصدار الأوراق النقدية يمكن ان يكون في ظروف معينة مصدر ربح كبير، وجدت الحكومة ان من الأصلح تركيز اصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد وضمان مشاركته في أرباحه بدلا من

ترك حق الاصدار في أيدي عدد من المصارف حتى وان تم اخضاع مبالغ أوراقها النقدية في التداول إلى الضريبة.

أنظمة الاصدار

مرت أنظمة الإصدار بمراحل عديدة يمكن تلخيصها في الاشكال التالية:

1- نظام الغطاء الذهبي الكامل

في ظل نظام الغطاء الذهبي الكامل كان يتم تغطية الأوراق النقدية برصيد ذهبي 100%. في ظل نظام السبائك الذهبية كان يحتفظ بجزء من العملة في التداول على شكل أوراق نقدية قابلة الاستبدال بالذهب، وفي هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية أوراقا نائبة عن الذهب.

2- نظام الاصدار الجزئي الوثيق

في نظام الاصدار الجزئي الوثيق يسمح للبنك المركزي ان يصدر بالاضافة إلى الأوراق المغطاة بنسبة 100% ذهبا، قدرا آخر محددا من النقود بدون رصيد ذهبي، اذ يتم استخدام سندات حكومية كغطاء لمقدار ثابت من الأوراق النقدية.

3- نظام الغطاء النسبي

في ظل نظام الغطاء النسبي تحدد نسبة بين مقادير الأوراق الصادرة والرصيد المعدني، بحيث تغطى الكميات النقدية الصادرة بنسبة معينة من الذهب، ولتكن 40% مثلا.

4- نظام الحد الأقصى للاصدار

في ظل نظام الحد الأقصى للاصدار يحدد سقف لاصدار النقود الورقية دون الأخذ بنظر الاعتبار حجم الرصيد الذهبي، حيث لايتم

استخدام الذهب كغطاء للعملة. وعادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود.

5ـ نظام الاصدار الحر

في ظل نظام الاصدارالحر يرتبط حجم الاصدار النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي، حيث تقوم السلطات النقدية باصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجة الاقتصاد الوطني من النقود الورقية.

تعتبر الحالة الأولى غير مرنة تماما، طالما ان البنك المركزي لايستطيع زيادة كمية النقود إذا تطلب التوسع في حجم المبادلات التجارية المزيد منها. أما الحالة الثانية فتعتبر قليلة المرونة، لأنه لايمكن استخدام سندات الحكومية إلا لتغطية كمية محددة من الأوراق النقدية. اذ لايستطيع البنك المركزي إذا تطلبت حاجة الاقتصاد الوطني مزيدا من الأوراق النقدية توفير هذه الكمية من النقود الورقية مالم يتوفر لديه الرصيد الذهبي اللازم. وتعتبر الحالة الثالثة مرنة وجامدة في نفس الوقت، فهي مرنة طالما يكون الغطاء أقل من 100% ذهبا، وهي جامدة لأن النسبة المعينة من الغطاء الذهبي تمثل الحد الأعلى للاصدار. وتعتبر الحالة الرابعة مرنة، لكنها ذات مرونة مقيدة، أي ان تغير السقف يجب ان يتم بموافقة السلطة التشريعية واصدار قانون جديد يخول الحكومة رفع السقف، وقد تتطلب الإجراءات القانونية وقتا طويلا. وفي الحالة الخامسة لم يعد الاصدار النقدي معتمدا على احتياطي المعدن الثمين، لأن احتياجات الدولة الحديثة إلى النقود أصبحت كبيرة جدا بحيث لايمكن ربط اصدار هذه الكمية الكبيرة بالذهب لقلة انتاج الذهب في العالم، في حين أصبحت حاجة الدولة الحديثة إلى النقود كبيرة جدا لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتعددة. فالدولة الحديثة ترمي إلى تحقيق مستوى الاستخدام التام، وتستهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وان تحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب القيام بمشاريع اقتصادية متعددة، فيرتفع حجم المبادلات التجارية وتزداد الحاجة

إلى كميات كبيرة من النقود، مما أدى بالضرورة إلى فصل الاصدار عن الغطاء.

عملية الاصدار

تمنح الدولة البنك المركزي سلطة اصدار الأوراق النقدية، إلا ان هذه السلطة تعتبر مقيدة، أي محددة وليست مطلقة، فمثلا، حتى يتمكن البنك المركزي من اصدار عملة جديدة(اضافية) على ادارة البنك المركزي(مديرية الاصدار) ان توفر الغطاء اللازم لهذا الاصدار الجديد، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الاصدار. ففي ظل نظام الذهب كان الغطاء ذهبا، ولكن عند التخلي عن نظام الذهب أصبح الغطاء يتكون من عدة أصول مختلفة، اذ يتكون من الذهب، والعملات الأجنبية، وأوراق مالية وتجارية، وأذونات الخزينة (سندات حكومية).. الخ. فإذا كانت كمية الذهب والعملات الاجنبية كافية لتغطية الاصدار الجديد من العملة الورقية، عندئذ يتم الاصدار. إلا انه في أغلب الأحيان ان المتوفر من الذهب والعملات الاجنبية لايكفي لتغطية الاصدار الجديد، وفي هذه الحالة يجب ان يتوفر لدى البنك المركزي أنواع أخرى من الأصول كالأوراق المالية والتجارية، وأذونات الخزينة. ويعتبر الذهب أصلا حقيقيا، وكذلك العملات الاجنبية. اذ يمثل الذهب قوة شرائية بحد ذاته ومقبول في تسديد قيمة المعاملات في التبادل الدولي، وكذلك العملات الأجنبية، طالما تمثل قوة شرائية لصالح الاقتصاد الوطني على حساب الاقتصاد الاجنبي. أما الأوراق المالية والتجارية فانها تعتبر أصول شبه حقيقية لأن البنك المركزي لايستطيع قبض قيمتها الا عند تاريخ الاستحقاق. ويحصل البنك المركزي على الأوراق المالية والتجارية من البنوك التجارية التي تصبح مدينة بقيمتها إلى البنك المركزي. وفي هذه الحالة تقوم البنوك التجارية بالتنازل عن حقوقها تجاه الغير إلى البنك المركزي، فيصبح الأخير دائنا لهذا الغير، ومن أمثلة ذلك الأوراق

والكمبيالات التجارية المخصومة وغيرها من السندات التي تمثل ديونا معينة على المشروعات أو الأفراد لصالح القطاع المصرفي. كما تستخدم أذونات الخزينة كغطاء للاصدار، أي ان تقوم الحكومة بتقديم صكوك تصبح بموجبها الدولة مدينة بقيمتها إلى البنك المركزي الذي يقوم باصدار النقود لحساب ولفائدة الحكومة.

وتحصل عملية الاصدار عندما تقوم الحكومة أو البنك التجاري بتقديم الذهب أو العملات الأجنبية إلى البنك المركزي. وفي هذه الحالة يحصل البنك المركزي على أصل يقيد في جانب الأصول من ميزانيته، وبالمقابل يصبح ملزما بتقديم وحدات من العملة بقيمة ما دخل اليه من الأصول إلى الحكومة أو البنك التجاري، فيقوم باصدار نقدي جديد يقيد في جانب الخصوم من ميزانية البنك المركزي. وعلى ذلك، تعتبر عملية اصدار الأوراق النقدية عبارة عن تحويل الاصول إلى وحدات نقدية. وعلى سبيل المثال، إذا دخل البنك المركزي اصلا حقيقيا قدره 100 غرام من الذهب أو ما يماثله من العملة الأجنبية، عندئذ تصبح العلاقة بين الاصول والخصوم بالشكل التالي:

ميزانية البنك المركزي

أصول	خصوم
100 غرام ذهب أو عملات أجنبية	100 أوراق نقدية

ثانيا: بنك الدولة، وكيلها ومستشارها

تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشار لها في المسائل المالية. اذ يدير البنك المركزي الحسابات المصرفية

قاعدة الذهب خلال الفترة 1873 ــ 1914، لأن أسعار الصرف في ظل هذا النظام تتذبذب بحدود ضيقة جدا (حد الذهب Gold Points)[11]. وبعد نشوب الحرب العالمية لأولى تخلى العالم عن قاعدة الذهب عام 1914. وكانت أسعار الصرف قد تعرضت إلى تقلبات حادة خلال فترة الحرب والسنوات القلائل التي أعقبت الحرب، مما اضطر العالم إلى التفكير في العودة إلى قاعدة الذهب. وبالفعل عاد العالم إلى نظام الذهب، ولكن بشكل آخر.

ويعود السبب في عودة العالم إلى نظام الذهب إلى الاعتقاد السائد بأن استقرار أسعار الصرف الدولية له أهمية كبيرة في الابقاء على الثقة الدولية المتبادلة في عملات العالم وتوسيع رقعة التجارة العالمية، كما اعتبرت من المتطلبات الأولية لتحقيق أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة.

ان المحافظة على أسعار صرف مستقرة في ظل قاعدة الذهب كان مصحوبا، عادة، بارتفاع أو انخفاض مستويات الاسعار في الداخل والخارج، وما ينجم عنه من تقلبات في الفعاليات الاقتصادية. وبعبارة أخرى، ان مستويات الأسعار والإنتاج والدخول وحجم التجارة في بلد ما كانت خاضعة إلى قاعدة الحفاظ على استقرار أسعار الصرف. وعلى ذلك تعرضت الكثير من الدرسات إلى مسألة تحقيق الاستقرار في مستويات أسعار السلع والتخفيف من حدة الدورة الاقتصادية.

وزادت أهمية مثل هذه المناقشات خلال الكساد الكبير 1930ــ 1931 وبعده. فقد أعطي اهتمام أكبر لمسألة السيطرة على ائتمان المصارف وعرض النقود بهدف الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. وكان هناك العديد ممن فضل الأخذ باستقرار المستوى العام للأسعار على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف إذا وجد أحدهما في أي وقت غير مطابق مع الآخر، على اعتبار ان استقرار الأسعار الداخلية ان لم تكن العالمية، سيكون أكثر تحقيقا للرفاهية الاقتصادية الوطنية.

للدوائر والهيئات والمشاريع الحكومية، ويقدم سلفا مؤقتة للحكومة بانتظار جباية الضرائب أو الاقتراض من الجمهور. وعلى سبيل المثال، منح بنك الرايخ في المانيا الحكومة قروضا قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر مقابل خصم حوالات الخزانة بانتظار القروض المطروحة للجمهور كل ستة أشهر من أجل تمويل نفقات الحرب. كما يقدم للحكومة سلفا غير عادية في أوقات الكساد والحرب والطوارئ. ويقوم بتنفيذ المعاملات التي تتضمن شراء أو بيع العملات الأجنبية لها. ففي كثير من البلدان المدينة تتطلب الحكومة مبالغ كبيرة نسبيا من العملات الاجنبية لمواجهة ما يترتب عليها من الفوائد والأعباء المالية الاخرى. وعلى البنك المركزي ان يؤمن العملات الاجنبية المطلوبة بشرائها من السوق أو بالاتفاق مع المصارف التجارية أو الصناعات التصديرية الرئيسية، أو بمزيج من هذه الطرق. كما تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لانجاز الخدمات المختلفة بصفته وكيل الحكومة المالي. ويعمل البنك المركزي بصورة عامة كمستشار للحكومة.[6]

ثالثا: القيم(المسؤول) عن الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية

يحتفظ البنك المركزي لديه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية والبنوك الأخرى. ويقدم لها القروض مقابل خصم الأوراق المالية معتمدا على الاحتياطيات النقدية لديه. وان تجميع الاحتياطيات النقدية في البنك المركزي هو مصدر قوة عظيمة للنظام المصرفي لأي بلد، اذ يؤدي تمركز الاحتياطيات النقدية إلى جعل النظام الائتماني أكثر اتساعا وأكثر مرونة مما لوكان نفس المبلغ موزعا بين مصارف متعددة كل على انفراد. كما ان تجميع مثل هذه الاحتياطيات يمكن ان يؤدي إلى أفضل استخدام لها وبأكثر الطرق فعالية خلال فترات الدورة الاقتصادية وحالات الأزمات المالية أو الظروف الطارئة.[7]

يؤدي تمركز الاحتياطيات النقدية إلى الاقتصاد في استعمالها وإلى زيادة مرونة وسيولة النظام المصرفي وتنظيم الائتمان بشكل عام. وفي الواقع، يستطيع البنك المركزي من تحقيق مثل هذا الاقتصاد في استعمال الاحتياطيات وزيادة المرونة والسيولة من خلال قيامه بوظائفه المتمثلة في إعادة الخصم وبصفته الملجأ الأخير للاقراض.

رابعا: القيم(المسؤول) على احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية

أصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكا مركزيا للتحويل، اذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون الميزان الحسابي(المدفوعات) لصالح البلد، ويسد النقص الواجب مواجهته عندما يكون الميزان في غير صالح البلد. ومنذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب دورا مهما في تنظيم احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي. وساعدت الموجودات الأجنبية لدى البنوك المركزية من تلافي الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

خامسا: آخر ملجأ للاقراض

ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للأقراض تاريخيا بتلك الوظيفة الخاصة بإعادة القطع، حيث كانت الوظيفة الأولى تنجز من خلال الوظيفة الثانية. وقد سبقت وظيفة إعادة القطع وظيفة الملجأ الأخير للأقراض. ففي الأصل كان تعبير "إعادة القطع" يطبق فقط على الأوراق التجارية التي تجلب إلى البنك المركزي من قبل البنوك التجارية، وبيوت القطع(الخصم) أو سماسرة الأوراق الذين هم بحاجة وقتية للأموال ولا يمكن تدعيم موجودهم النقدي بأي طريقة أخرى، أو على الأقل ليس بطرق أكثر ملائمة أو أكثر فائدة من إعادة قطعها لدى البنك المركزي.

ان الأهمية الواقعية لإعادة القطع(بالمعنى الواسع) تتكرس في حقيقة أنها تزيد مرونة وسيولة التنظيم الائتماني برمته، فهي توفر للمصارف التجارية ولمؤسسات الائتمان الاخرى وسائل اضافية أو بديلة لتحويل بعض موجوداتها التي تدر دخلا إلى نقد سائل عندما تتأثر احتياطياتها النقدية سلبا، وتميل للانخفاض إلى أقل من الحد الأدنى القانوني أو المتعارف عليه، أو عندما تجد ان من الضروري أو من المرغوب فيه زيادة احتياطياتها النقدية لغرض أولآخر. ولذلك فان إعادة القطع تخدم في طمأنت المصارف التجارية ومؤسسات الائتمان الأخرى، إذ طالما انها تحتفظ بأوراق مقبولة لدى البنك المركزي لإعادة القطع أو لضمان اقتراضها منه، فان بامكانها المحافظة على سيولتها، وبالتالي قدرتها لمواجهة السحوبات الواقعة على الودائع لديها.

وبصفة عامة فان تسهيلات إعادة القطع من قبل البنك المركزي يساعد على الاقتصاد في استخدام سيولة المصارف فرادى أو مجتمعة من أداء أعمالها بأقل احتياطات سائلة مما لو كانت معتمدة فقط على مواردها الخاصة أو على التسهيلات التي توفرها السوق النقدية.(8)

وفيما يتعلق بوظيفة البنك المركزي كالملجأ الأخير للاقراض، فان هذه الوظيفة تضمنت مسؤوليته في تقديم التسهيلات المالية إلى المصارف التجارية وبيوت القطع Discount houses، ومؤسسات الائتمان الأخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بشروط معينة تحددها سياسة البنك المركزي في إعادة القطع. ولم يؤخذ بوظفية البنك المركزي كالملجأ الأخير للاقراض إلا بعد أن نشر "بيجو" تقريره عام 1873، اذ تم الاعتراف بشكل لايقبل اللبس بمسؤولية بنك انكلترا كملجأ أخير للاقراض. وكان بيجو هو الذي صاغ تعبير "الملجأ الأخير للاقراض".(9) وبعد الاعتراف النهائي من قبل انكلترا، أصبحت هذه الوظيفة متبناة من قبل بنوك اصدار مشابهة في بلدان أخرى.

سادسا: بنك المقاصة المركزية

بدأت وظيفة المقاصة والتسوية المركزية أولا من قبل بنك انكلترا حوالي منتصف القرن التاسع عشر. ووفقا لما أورده "سبانكو" انه في سنة 1854 تم تبني خطة تسوية الفروقات بين المصارف المختلفة في نهاية كل يوم تقاص Daily clearing بتحويلات بين حسابات المصارف لدى بنك نكلترا. وان أغلب البنوك المركزية الجديدة قبلت القيام بهذه الوظيفة كوظيفة تلقائية لبنك البنوك.

ان مركزية المقاصة وتسوية الفروقات بين المصارف المتعددة أصبحت وظيفة طبيعية يقوم بها البنك المركزي. اذ تحتفظ المصارف التجارية باحتياطيات نقدية لدى البنك المركزي، ومن ثم يصبح من السهل تسوية حسابات المصارف في دفاتر البنك المركزي. وتقوم عملية المقاصة على أساس ان استخدام الشيكات في تسديد قيمة المعاملات اليومية والسحب على ودائع الأفراد لدى البنوك تجعل بعضها دائنة وأخرى مدينة، فالبنك المدين يسحب على البنك المركزي شيكا لصالح البنك الدائن، وبهذه الطريقة يقوم البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك. وإذا توفر للبنك المركزي فروعا في أماكن متعددة داخل التراب الوطني، فان هذه الفروع تقوم بعمليات المقاصة واجراء التسويات بين البنوك على النطاق المحلي. وهكذا تؤدي وظيفة المقاصة إلى تقوية ودعم النظام المصرفي الوطني. ويؤكد "وليس"على أهمية نظام المقاصة ويعتبره(وسيلة لاختبار درجة السيولة التي يحتفظ بها النظام المصرفي في أي وقت، وهي مسألة لابد ان يعرفها البنك المركزي من يوم لآخر).[10]

الرقابة على الائتمان

الغرض التقليدي لمراقبة الائتمان استهدف تحقيق استقرار أسعار الصرف في ظل نظام المعدن الواحد أو المعدنين. فقد احتفظ العالم بنظام

واعتمدت وجهة نظرهم هذه على حقيقة ان التغيرات في مستويات الأسعار في الداخل من شأنها ان تؤدي إلى تقلبات وتغيرات كبيرة داخل البلد (كالذي يحصل بين الدائنين والمدينين، وبين المنتجين والمستهلكين، وبين العمال وأصحاب العمل)، وتؤثر أيضا على العلاقات الاقتصادية الخارجية بين البلدان المختلفة، مما قد يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية تتعرض اليها جميع دول العالم، وقد تستمر فترة طويلة. وعلى ذلك، فان تحقيق استقرار مستويات الأسعار يمكن ان يبعد العالم عن مثل هذه الاضطرابات الاقتصادية. هذا من ناحية، كما أشاروا إلى ان السعي وراء تحقيق استقرار اسعار الصرف من شأنه ان يضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة السياسة النقدية للبلدان ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة في العالم، اذ ان التقلبات التضخمية والانكماشية التي يمكن ان تتعرض لها هذه الدول القيادية ستنتقل إلى البلدان الأخرى التي تحاول المحافظة على استقرار اسعار الصرف مع هذه الدول القيادية. في حين ان المحافظة على استقرار الاسعار الداخلية، مع الأخذ بادخال التعديلات على أسعار الصرف عند الضرورة، يجعل البلد مستقلا عن السياسة النقدية للبلدان الاخرى.

ويقوم البنك المركزي بمهمة مراقبة الائتمان عند اقرار وتنفيذ السياسة النقدية من أجل السيطرة على حجم الكتلة النقدية أو تحديد أثرها على مستوى السعر و/ أو حجم النشاط الاقتصادي. وتتمثل وسائل البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان بالتالي:

1ـ سعر الخصم

وهو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية مقابل إعادة خصم أذونات الخزانة أو الأوراق المالية والتجارية. وقد اعتمدت البنوك المركزية اسلوب سعر

الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني. وعن طريق اجراء التغيرات في سعر الخصم يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة، التي بدورها تحدد الحجم الكلي للقروض والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني. ويعبر "هنري ثورتون" عن سعر الخصم عام 1802 قائلا:(لمعرفة الرغبة في الحصول على قروض من البنك في أي وقت، لابد من معرفة حجم الربح المتوقع الذي يمكن ان يتحقق عن القروض في الظروف السائدة. ويعتمد هذا على عاملين: الأول، سعر الفائدة المطلوب دفعه على المبلغ المقترض، وثانيا، الربح التجاري أو أي منفعة أخرى التي يمكن الحصول عليها من استخدام رأس المال المقترض، وعلى ذلك، يمكن اعتبار هذه المسألة على انها عبارة عن مقارنة بين سعر الفائدة التي يأخذها البنك مع معدل الربح الجاري).(12)

ومن خلال تغيير سعر الخصم يستطيع البنك المركزي تنظيم حجم الائتمان. ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية والتجارية وأذونات الخزانة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال السوق النقدية، ومن ثم تمكين البنوك التجارية من الحصول على السيولة النقدية.(13) وعند قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم يجعل حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي ذات تكلفة أعلى. وقد يرفض البنك المركزي إعادة خصم بعض الأوراق التجارية التي اعتاد على خصمها من قبل. وباتباع هذا الاسلوب يستطيع البنك المركزي تقليص حجم الائتمان. وعلى ذلك، فمن خلال سياسة تقليل إعادة الخصم وتقليص حجم الائتمان يستطيع البنك المركزي تقليص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان داخل الاقتصاد الوطني. ونفس الشئ يقال عن حالة الانكماش، عندما يصبح من الضروري تشجيع البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان. ففي هذه الحالة قد يقوم البنك المركزي بتسهيل خصم

الأوراق المالية والتجارية لدى البنوك التجارية حتى يتمكنوا من تقديم قروض سهلة إلى الجهور.

ان أهمية سياسة سعر الخصم ذات طبيعة ثلاثية الوجوه، تتمثل في النقاط التالية:

1- يحدد سعر الخصم رغبة الأفراد في الحصول على القروض مقابل خصم الأوراق المالية والتجارية وغيرها لدى البنوك التجارية من خلال تأثيره على سعر خصم هذه الأوراق من قبل البنوك التجارية، طالما ان سعر الخصم الذي تفرضه هذه البنوك على القروض الممنوحة من قبلها إلى الجمهور يتأثر بسعر إعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يقدمها إلى البنوك التجارية. وعادة، يكون سعر الخصم لدى البنوك التجارية أعلى من سعر إعادة الخصم بواسطة البنك المركزي. وعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم تضطر البنوك التجارية إلى رفع سعر الخصم على قروضها الممنوحة إلى الجمهور سواء بنفس النسبة أو بنسب أقل أو أعلى، والعكس بالعكس.

وخلاصة القول يؤدي ارتفاع سعر الخصم إلى ارتفاع سعر الفائدة على قروض البنوك التجارية إلى الجمهور، متسببا في تقليص حجم الائتمان، والعكس بالعكس، ما لم يفترض ان الطلب على القروض عديم المرونة تماما تجاه سعر الفائدة.

2- يعتبر سعر الخصم مؤشرا لسعر الفائدة الذي عنده يستطيع الجمهور من الحصول على القروض من البنوك التجارية مقابل خصم السندات الحكومية والأوراق المالية والتجارية الأخرى.

3- يعتبر سعر البنك انعكاسا لوجهة نظر البنك المركزي عن الوضع النقدي والائتمان في البلد، وقد يعبر أحيانا عن الوضع الاقتصادي بشكل عام. اذ ان قيام البنك المركزي برفع سعرإعادة الخصم يعتبر بمثابة ناقوص خطر يحذر أصحاب الأعمال من ان الطريق الذي يسلكونه ملئ

بالصخور، في حين يشير انخفاض إعادة سعر الخصم إلى ان الطريق أمام أصحاب الأعمال معبد وان حركة التجارة والأعمال يمكن ان تأخذ مجراها ولكن بتحفظ.

2ـ عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع و/أو شراء السندات الحكومية وغيرها في أسواق رأس المال والسوق النقدية. وهذه هي الوسيلة الكمية الثانية التي يستعملها البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان بواسطة الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد. اذ تعتبر البنوك التجارية هي المسؤولة عن زيادة حجم الائتمان أو تقليصه وتمكين رجال الأعمال من زيادة أو تقليل اقتراضها منها. وعلى ذلك، تمتلك البنوك التجارية القوة والقدرة في التأثير على الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه إلى رجال الأعمال. ويكمن الدور الرئيسي للبنك المركزي في السيطرة على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، حتى يتمكن البنك المركزي من السيطرة على التقلبات الاقتصادية في البلاد. وبواسطة عمليات السوق المفتوحة يستطيع البنك المركزي آداء هذه الوظيفة المهمة.

يقتصر التعامل في السوق النقدية على المعاملات التي تستحق الدفع خلال سنة واحدة. ويتعامل في السوق النقدية أطراف متعددة، اذ يحتوي السوق النقدية على البنوك التجارية، منظمات رجال الأعمال، وكلاء عاملين متعددين، البنك المركزي، وأوساط مالية لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي. وعلى ذلك، تعتبر هذه الوسائل بديلة للنقود السائلة.

أما التعامل في سوق رأس المال فيتضمن التعامل بالوسائل التي تستحق الدفع خلال فترة سنة واحدة أو أكثر. وفي الواقع، ان بعض هذه الوسائل ــ كالاسهم العادية التي تحصل على سعر فائدة محددة ــ لاتتحدد بتاريخ استحقاق معين. ويحتوي سوق رأس المال على متعاملين رئيسين

من البنوك التجارية، شركات التأمين، اتحادات التمويل الصناعي، بنوك التنمية، شركات الاستثمار... الخ.

تؤدي عمليات السوق المفتوحة، عند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، إلى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، في حين تؤدي عمليات البيع إلى امتصاص هذه الاحتياطيات. ومن السهل شرح عمليات السوق المفتوحة، ففي حالة ارتفاع الأسعار، حيث تعتبر ظاهرة مضرة للاقتصاد، يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية وغيرها من الأوراق المحتفظ بها في حقيبته إلى الجمهور للبيع، متسببا بذلك في تقليل العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد. وبالمقابل يقوم المشترون إلى دفع قيمة هذه لأوراق من ودائعهم لدى البنوك التجارية. وطالما ان البنوك التجارية تحتفظ بارصدة نقدية لدى البنك المركزي، فان قيام البنوك التجارية بتسديد قيمة الأوراق المباعة إلى البنك المركزي، سيؤدي إلى تقليل حجم ودائعها لدى البنك المركزي. وان انخفاض ارصدتها النقدية يضطرها إلى تقليل قروضها الممنوحة لدى الجمهور. وهكذا تؤدي عمليات السوق المفتوحة إلى السيطرة على ارتفاع مستوى الأسعار. كما يستطيع البنك المركزي وضع حد لانخفاض المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد عن طريق قيامه بشراء الأوراق المالية الحكومية وغيرها من السوق المالية، ويقوم بتسديد قيمتها بشيكات مسحوبة عليه من قبل الباعة من أفراد ومؤسسات، الذين يقومون بايداع هذه الشيكات في حساباتهم الخاصة لدى البنوك التجارية، فيزداد رصيدها من الاحتياطات النقدية، وبالتالي تزداد قدرتها على منح قروض اضافية إلى الجمهور. وبزيادة قروض البنوك التجارية يزداد حجم الاستثمارات الكلية، وما يترتب عليه من زيادة في حجم الاستخدام والدخول ومستويات الأسعار.

وباختصار ان استخدام عمليات السوق المفتوحة وقيام البنك المركزي في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية وغيرها من شأنه أن

يؤثر على عمليات خلق الائتمان بواسطة البنوك التجارية التي من خلالها تتأثر حالة الاقتصاد الوطني .

كما تؤثرعمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة. اذ ان قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وبنفس الوقت انخفاض العوائد المتأتية منها.وطالما ان الأوراق الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المالية المطروحة في السوق المالية، فان انخفاض عوائدها سيشمل أيضا الأوراق المالية للقطاع الخاص، متسببا في ارتفاع عام في أسعار الأوراق الماليه وانخفاض عوائدها، أي أسعار الفائدة عليها. واضافة إلى ذلك ان ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية سيدفعها إلى تقليل أسعار الفائدة كوسيلة لتشجيع الجمهور على الاقتراض وتوجيه الأرصدة الجامدة نحو الاستثمارات. ويحصل تأثير معاكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في عمليات السوق المفتوحة، فيحصل التأثير المباشر في تقليل حجم الودائع والاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية. ويؤدي الضغط على احتياطيات البنوك إلى قيام هذه البنوك برفع أسعار الفائدة، فتنخفض أسعار الأوراق المالية، وفي نفس الوقت ترتفع العوائد المتأتية منها، متسببا في تقليص الطلب على القروض.

3- متطلبات الاحتياطي القانوني

تلتزم البنوك التجارية بوضع نسبة معينة من اجمالي ودائعها على شكل سائل لدى البنك المركزي. وان هذه النسبة تكون عرضة للتغير من وقت لآخر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد. وتستهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجاري على تقديم القروض إلى عملائها. إلا انه في البداية استهدفت وسيلة الاحتياطي القانوني حماية المودعين ضد الأخطار الناجمة عن أخطاء

البنوك التجارية في كيفية استخدام أموال المودعين. وفي الوقت الحاضر تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام وسيلة نسبة الاحتياطي القانوني لغرض مكافحة الكساد أو وضع حد لمشكلة ارتفاع الأسعار. ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوي، فتقل الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فينخفض حجم الكتلة النقدية في التداول، ويقل حجم المعاملات، ومن ثم حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، والتقليل من حدة التضخم. ويحصل العكس في حالة الكساد، عندها يعمل البنك المركزي على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوي فيرتفع حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، وتزداد قدرتها على منح القروض، وبالتالي يزداد حجم الكتلة النقدية في التداول، ويزداد حجم المعاملات، ويزداد جم الطلب الكلي، فترتفع الأسعار، مما يشجع أرباب الأعمال على زيادة استثماراتهم، فيزداد حجم التشغيل وحجم الدخل القومي.

الرقابة الكيفية أو النوعية(المباشرة)

وإلى جانب الوسائل الكمية يقوم البنك المركزي باستخدام وسائل كيفية تتمثل في الاقناع الأدبي، وهامش الضمان المطلوب عند الاقراض بغرض شراء أوراق مالية، وفرض حدود قصوى للفوائد المدفوعة على الودائع الآجلة، والرقابة على الائتمان الاستهلاكي، ونظام التقسيط، والرقابة على شروط الرهن العقاري.

1- الاقناع الأدبي

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالاقناع الأدبي كي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه. فإذا افترضنا ان البنوك التجارية

تتوسع في منح الائتمان وان البنك المركزي يرى أن المصلحة العامة تقتضي ألا تتوسع البنوك التجارية في ذلك، فيكون بمقدور البنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان، دون الحاجة إلى اتخاذ اجراء كمي معين كرفع سعر الخصم، أو رفع نسب الاحتياطي القانوني. وقد تلزم البنوك التجارية بالاقناع الأدبي، أي توصية البنك المركزي لها، نظرا للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي. هو بنك البنوك الذي تلجأ اليه البنوك التجارية كملجأ أخير للاقراض. فالاقناع الأدبي إذن عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.

2- هامش الضمان المطلوب

يطلق هامش الضمان المطلوب على ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء في البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، أي ان باستطاعة العملاء الحصول على مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة، وهذه النسبة تعرف باسم "هامش الضمان". وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد. ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنك التجاري رفع هذه النسبة، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة، وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض. وتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد من أجل تشجيع حركة الاستثمار.

وعلى سبيل المثال، في حالة التضخم قد يشترط البنك المركزي أن يقوم العميل بسداد 50% على الأقل من قيمة الورقة المالية من

مصادره الخاصة ويستطيع تمويل النصف الآخر عن طريق الاقتراض من البنك التجاري بضمان هذه الورقة. وفي حالة الكساد قد تنخفض هذه النسبة إلى 20% أو أقل من ذلك.

3- الحد الأقصى لسعر الفائدة

ان البنوك التجارية عادة لاتدفع فوائد على الحسابات الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة(مثل اذونات الخزينة) قد تصل إلى 3%، وان زيادة ما لدى البنوك من ودائع يؤدي إلى زيادة أرباحها. لذلك قد تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع. وحتى يتم لها ذلك قد تلجأ إلى منح فوائد على الودائع الجارية لديها. وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية جدا، لذلك قد يضع البنك المركزي حدا أعلى على سعر الفائدة الممنوحة للودائع الجارية لايمكن أن تتعداه البنوك التجارية.

4- الرقابة على شروط البيع

من المعروف ان نظام البيع بالتقسيط للسلع المعمرة مثل السيارات، الأثاث .. الخ) ينتشر في المجتمعات المدنية. ويؤدي هذا النظام إلى زيادة الاستهلاك حيث أنه يمكن الأفراد من الحصول على هذه السلع وان لم يتوفر لديهم قيمتها الكاملة حال الشراء.. وقد يقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي، وذلك بهدف الحد من الطلب على المواد الاستراتيجية المهمة، خاصة في أوقات الحرب. وكذلك منع الزيادات المستمرة في القدرة الشرائية لدى المستهلكين. وهذا النوع من الرقابة يشترط دفع جزء من قيمة السلعة مقدما، كما تتحدد قيمة الاقساط وعددها. ويشترط عادة عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من موجودات البنوك التجارية.

5- الرقابة على شروط الرهن العقاري

تشكل مشكلة الاسكان أحد المشاكل الرئيسي في المجتمعات الحديثة في الوقت الحاضر. وقد يستطيع البنك المركزي التخفيف من حدة هذه المشكلة عن طريق تسهيل شروط الرهن العقاري إذا ارادت الحكومة التوسع في برنامج السكن، وذلك عن طريق تغيير المقدم وفترة الرهن، وسعر الفائدة، وفترة تسديد القرض .. الخ.

هوامش ومراجع الفصل الثالث والعشرين

1- (المرجع السابق) M.C. Vaish. P.244

2- J.K.Hanson: Monetary theory and practice, 7Th, ed,1983, p.245

3- انظر هامش رقم 2، ص 245

4- انظر هامش رقم 1، ص 310

5- أ.ج.دي كوك: الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة ـ بيروت، 1987، الصفحات 30 ـ 31

6- أيضا، ص 44

7- أيضا، ص 62

8- أيضا، ص 90

9- Hawtron R.G p.25 et A.G. Dikouk p125 H.P Willis: Theory and proctice of central banking,

10- horpen,1963,P.163.

11- M.C Vaish p.315 Henny Thoroton, an enquiory in to the nature and effects of the paper credit of −12G.B. P.267 in M.C.Vaish P.319

24 البنـــوك التجاريـة

ماهية البنك التجاري

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الاقراض والاقتراض). اذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبلغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم . وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر. اذ تقوم بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل.

وسنتناول ميزانية البنك التجاري التي تتألف من الموارد والاستخدامات، وخلق الودائع(الائتمان) والسيطرة عليها، والسيولة في البنك التجاري.

ميزانية البنك التجاري

وهي عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم، أي الموارد المالية الموجودة بحوزة البنك التجاري، وهي بمثابة ذمم على عاتق البنك. وعمود آخر خاص بالاصول يبين كيفية الاستفادة من الخصوم. ويمكن تصوير ميزانية البنك التجاري على النحو التالي:

ميزانية البنك التجاري

الأصول(الاستخدامات)		الخصوم (لموارد)
أرصدة نقدية حاضرة: نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (حتياطي قانوني) أرصدة سائلة أخرى (شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل) حوالات مخصومة: أذونات الخزانة أوراق تجارية مستحق على البنوك أوراق مالية و استثمارات سندات حكومية أوراق مالية أخرى قروض وسلفيات: مقابل ضمانات بدون ضمانات		رأس المال المدفوع الاحتياطي القانوني والخاص شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع مستحق للبنوك الودائع: حكومية وخاصة جارية لأجل باخطار توفير
مجموع الأصول		مجموع الخصوم

تحليل ميزانية البنك التجاري

جانب الخصوم

1- رأس المال:

يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون، أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لايشكل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي الخصوم، وانه بمثابة حساب مدين للمؤسسين.

2- الاحتياطي القانوني والخاص:

وهو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله، وهو على نوعين:

1- احتياطي قانوني: حيث يلزم البنك التجاري قانونيا بتكوينه، أي يجب على ادارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كأحتياطي، وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، اذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله.

2- احتياطي خاص: حيث يحتفظ به البنك اختياريا. وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير ادارة البنك إلى الحاجة اليه في المستقبل. ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل من مثل اندثار المباني، والأثاث، والعدد والالات .. الخ.

3- شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:

وهي عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك، يكون البنك ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.

4- مستحق للبنوك:

تلتجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض، خاصة في أوقات الضيق المالي. فقد يلجأ أحد البنوك إلى الاقتراض من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع. ويعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض طارئا سرعان ما يزول بزوال الاسباب الداعية له.

5- الودائع الحكومية والخاصة

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري، وهي على أنواع:

1- ودائع جارية(تحت الطلب): حيث يلتزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحوبات العملاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب. وعادة لايحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

2- ودائع لأجل: حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق عند تاريخ معين، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

3- ودائع باخطار: لايستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل اعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

4- ودائع توفير: يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيه المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب الا عند تقديم المودع دفتر التوفير.

جانب الأصول

تشير الأصول(الاستخدامات) إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري(الخصوم). وعموما، كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته. ويحتوي جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري على المكونات التالية:

1ـ ارصدة نقدية حاضرة

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وتتخذ عدة أشكال:

- **نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري:** حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية ان تحتفظ بنسبة من قيمة الودائع لديها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية. ويطلق على هذه النسبة بـــ(نسبة الاحتياطي القانوني).

- وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

2ـ حوالات مخصومة: وتتمثل في:

- **أذونات الخزانة:** وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري. وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة. وهنا يكون سعر الفائدة أقل من اسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

- أوراق تجارية: يلجأ الأفراد إلى البنوك التجارية للحصول على قروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية(سفتجة)، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة(سعر خصم) على القروض الممنوحة إلى الأفراد، وعادة تكون أسعار فائدة منخفضة نسبيا.

يطلق على هذه الاصول اسم الاحتياطيات الثانوية لدى البنوك التجارية، لأنها تتميز بسهولة تحويلها إلى نقود كاملة السيولة بسرعة وبدون خسارة، اذ يستطيع البنك التجاري تقديمها إلى البنك المركزي للحصول على قيمتها، ويكون البنك المركزي على استعداد لإعادة خصمها في كل الأوقات.

3ـ مستحق على البنك

بخلاف الفقرة الموجودة في جانب الخصوم، اذ تلجأ البنوك التجارية إلى أحد البنوك التجارية للاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية. وفي هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى.

4ـ أوراق مالية واستثمارات

عادة تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الاوراق المالية من أسهم وسندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على الأرباح، خاصة وان مثل هذه الاستثمارات تمكن البنك التجاري من الحصول على عوائد مرتفعة. وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصومة، اذ ليس بالسهل بيعها بسرعة، خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق. الا ان العائد عليها يكون كبيرا.

5ـ قروض وسلفيات

يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحا وأقلها سيولة، اذ ليس من حق البنك التجاري ان يطالب العميل بتسديد قيمة هذه القروض والسلفيات قبل ان يحين تاريخ استحقاقها، وتتخذ هذه القروض شكلين:

1- **قروض مقابل ضمان:** ويكون هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية، وقد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية، ذهب، عقارات، محاصيل زراعية، آلات...الخ. وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

2- **قروض بدون ضمان:** في السابق كانت البنوك تتردد في منح مثل هذه القروض، إلا في حدود ضيقة. إلا انه في الوقت الحاضر اتسع تقديم مثل هذه القروض. وقد يعود السبب إلى اتساع دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني، خاصة وان الكثير من البنوك التجارية أصبحت ملكا للدولة، وفي هذه الحالة يصبح المقترض مدينا للدولة، ومن الصعب التهرب من مديونيته.

خلق الودائع

المقصود بخلق الودائع ان تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها كثيرا قيمة الودائع الأولية، أي المبالغ المودعة لديها في الأصل، أي انها تخلق هذه الودائع(أو القروض) خلقا، فتزيد من العرض الكلي للنقود. وهذه هي أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر. ويمكن ان تتخذ عمليات خلق الودائع عدة أنواع من الأصول، نشير إلى اثنين منها، ودائع مقابل نقد، وودائع مقابل قروض وسلفيات.[1]

1ـ ودائع مقابل نقود

في هذه الحالة تقوم البنوك التجارية باصدار ودائع باسماء العملاء مقابل تدفق نقدي إلى خزائنها. وان مقدار هذا التدفق يساوي النقود المصدرة من قبل البنك المركزي ناقصا النقود في التداول، أي خارج البنوك التجارية. وعلى أساس هذا التحليل يعتبر مصدر الودائع مقابل نقد أما الاصدار النقدي الجديد من قبل البنك المركزي أو نتيجة سحب مقدار من النقود من التداول. فإذا كان مقدار التدفق النقدي الجديد إلى البنوك التجارية يساوي مليون دينار، ففي هذه الحالة يكون الأثر المباشر لذلك التدفق النقدي على ميزانية البنوك التجارية مجتمعة كالآتي:

أصول	خصوم
نقد + مليون دينار	ودائع جارية + مليون دينار

ومعنى هذا ان البنوك التجارية قامت بشراء أصول على صورة نقد بمقدار مليون دينار مقابل زيادة ديونها بنفس المقدار على شكل ودائع جارية.

يطلق على هذه الوديعة، أي مقابل نقد، اسم الوديعة الأولية أو الرئيسية. ومن الملاحظ ان هذا النوع من الودائع لايزيد من العرض الاجمالي للنقود إذا كان مصدر التدفق النقدي إلى البنوك التجارية هو النقد في التداول، طالما ان الزيادة في حجم الودائع الجارية يناظرها نقص في حجم النقود في التداول. أما إذا كان مصدر التدفق النقدي هو اصدار جديد من البنك المركزي، ففي هذه الحالة يكون البنك المركزي هو المسؤول عن زيادة عرض النقود.

2ــ ودائع مقابل قروض وسلفيات

تقوم البنوك التجارية بمنح القروض إلى العملاء، فإذا كان مبلغ هذه القروض مليون دينار مقابل وديعة جارية، فان أثر ذلك على ميزانية البنك التجاري سيكون على النحو التالي:

أصول	خصوم
قروض وسلفيات + مليون دينار	ودائع جارية + مليون دينار

ان قيام البنك التجاري بمنح قروض وسلفيات إلى عملائه يكون قد خلق مليون دينار من النقود لم تكن موجودة من قبل، أي ان العملاء حصلوا على نقود لم يكونوا قد أودعوها من قبل. وعلى ذلك، يكون البنك التجاري قد حصل على أصل يدر عائد سواء على شكل سعر فائدة أو على شكل خصم(عند خصم الأوراق التجارية مثلا)، وحصل العملاء على ودائع يمكنهم الاستفادة منها في تسديد قيمة مشترياتهم من السلع وغيرها.

يطلق على الوديعة الأخيرة اسم الوديعة المشتقة، فهي عبارة عن اضافة جديدة في عرض النقود، طالما ان النقود في التداول لم تنقص نتيجة خلق الوديعة مقابل قروض وسلفيات. وتعتبر هذه الوديعة وسيلة دفع جديدة.

وقد اعتمدت البنوك التجارية في خلق الودائع على الوديعة الأولية(الودائع الأولية)، اذ ان السحوبات على الودائع الأولية لايشكل إلا جزء قليلا من كامل مبلغ الوديعة، مما يجعل البنوك التجارية قادرة على

الاستفادة من حتياطياتها النقدية في خلق ودائع مشتقة، أي خلق الودائع(خلق الائتمان).

الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية من الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية في التداول، تضاف اليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية التي يتم عليها السحب عن طريق استعمال الشيكات. وتتميز السيولة النقدية بالقبول العام ولايحصل صاحبها على عائد متمثل في سعر الفائدة. ويشار إلى السيولة النقدية من الأوراق النقدية والقطع المعدنية النقدية بالرمز M_1. وهذا هو الشكل العام لتعريف النقود، إلا أن البعض من الاقتصاديين يفضلون إضافة ودائع الوقت إلى M_1 للحصول على مفهوم أوسع لتعريف عرض النقود، ومن ثم يشار إلى عرض النقود بالرمز M_2 وتختلف الودائع تحت الطلب عن ودائع الوقت في ان الأولى لاتحصل على سعر فائدة، في حين تحصل الثانية على عائد متمثلا بسعر الفائدة. أما الفرق بينM_1 وM_2، هو ان الأول يعني تعريف عرض النقود بالمفهوم الضيق، في حين يتضمن الثاني تعريف عرض النقود بالمفهوم الواسع. وان اختيار أي منهما لايعني كثيرا عند تحليل عرض النقود. وفي هذا الفصل تم اعتماد المفهوم الضيق لعرض النقود. ويتناول هذا الفصل الكلام عن وسائل السياسة النقدية لدى البنك المركزي والجهاز المركزي بشكل عام في تحديد عرض النقود، ثم الكلام عن آلية التوسع في عرض النقود.

يستطيع البنك المركزي تغيير حجم الكتلة النقدية تبعا للظروف الاقتصادية. ولدى البنك المركزي، كما بينا من قبل، ثلاث وسائل كمية يستطيع بواسطتها من تغيير عرض النقود. تتمثل هذه الوسائل في:

1- عمليات السوق المفتوحة التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي شراء وبيع السندات الحكومية من وإلى الجمهور. ففي حالة الشراء يدفع البنك المركزي شيكات إلى البائعين مقابل حصوله منهم على السندات الحكومية، ويتم سحب هذه الشيكات على البنك المركزي وإيداعها في حساب البائعين لدى البنوك التجارية. ومن ثم تصبح هذه الشيكات حقوقا للبنوك التجارية على البنك المركزي. فإذا كانت قيمة السندات الحكومية المشتراة من قبل البنك المركزي مساوية إلى 100 مليون دولار، ففي هذه الحالة يحصل الجهاز المصرفي داخل البلاد على ودائع تحت الطلب قيمتها 500 مليون دولار، أي 100/0.2 مليون دولار، كما سيتضح بعد قليل.

وتعتبر عمليات السوق المفتوحة أكثر أدوات السياسة النقدية شيوعا في الدول المتطورة، تعتمد عليها البنوك المركزية لتنظيم عرض النقود من يوم لآخر.

2- سعر الخصم، وبواسطته تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي، لدعم السيولة النقدية لديها، بسعر خصم معين، وليكن r^d. ويعني هذا الاقتراض قيام البنك المركزي بخلق وديعة باسم ذلك البنك التجاري، وهو اجراء يشبه تماما الاجراء الذي يقوم به البنك التجاري عندما يقدم قرضا إلى العملاء من الأفراد والمؤسسات المتعاملين معه، حيث يصبح حساب العميل دائنا بمبلغ القرض.

ويتأثر حجم الكتلة النقدية، أي عرض النقود، بكل من عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم من خلال التأثير على حجم الاحتياطيات

النقدية لدى البنوك التجارية عند نسبة احتياطي قانوني معين يفرضه البنك المركزي.

3- نسبة الاحتياطي القانوني، استنادا إلى هذه الوسيلة تقوم البنوك التجارية بايداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي، أي ان تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي، ويشار إلى نسبة الاحتياطي القانوني بالحرف z . فإذا كانت هذه النسبة 0.2 وقيمة الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية 200 مليون دولار. ففي هذه الحالة يكون مجموع قيمة الاحتياطي المودع لدى البنك المركزي من قبل البنوك التجارية مساو إلى 40 مليون دولار. أما إذا بلغت قيمة الودائع المصرفية 40 مليون دولار، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني 0.2، عندئذ يصبح العرض الكلي للنقود 200 مليون دولار(40/0.2=200مليون دولار). وعند ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 0.25 ينخفض حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية إلى 160 مليون دولار(40/0.25=160 مليون دولار)، تنخفض قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض، أي ينخفض عرض النقود.

ويحاول البنك المركزي الاستفادة من استخدام وسائل الرقابة النقدية الثلاثة لتحقيق أهداف متعددة. وتعتبر عمليات السوق المفتوحة الآلية الاعتيادية لتحقيق السيطرة اليومية على عرض النقود. فعند ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات أسرع أو أعلى من المستوى المرغوب به عند لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي، ففي هذه الحالة يطلق مدير هذه اللجنة العنان لشراء السندات الحكومية من الجمهور، متسببا في ارتفاع أسعار السندات وانخفاض أسعار الفائدة، طالما تؤدي عملية الشراء هذه إلى زيادة عرض النقود. وتلجأ لجنة عمليات السوق المفتوحة إلى اتخاذ نفس الاجراء إذا اعتقدت ان عرض النقود ينمو بمعدلات أقل من المستوى المرغوب به، اذ يتخذ مديرها قرارا لشراء السندات الحكومية

أيضا. ويقوم مدير لجنة السوق المفتوحة باتخاذ مثل هذه القرارات يوميا، حتى يتمكن البنك المركزي من ممارسة رقابة مستمرة على تنظيم عرض النقود.

وعن طريق سعر الخصم تتمكن البنوك التجارية من الحصول على احتياطيات نقدية عند الحاجة. وعلى ذلك تؤدي عمليات سعر الخصم دورها الرقابي على عرض النقود من خلال ممارسات البنوك التجارية.

ويستخدم أسلوب نسبة الاحتياطي القانوني لخلق تأثير فعال على حجم الاحتياطيات النقدية في التداول. وتعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني تحولات أساسية في السياسة النقدية لدى البنك المركزي تختلف عن التغيرات الاعتيادية التي يتم ممارستها من قبل البنك المركزي عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

آلية التوسع النقدي

يتكون عرض النقود من العملة في التداول وودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية. وتحتوي ميزانية البنك التجاري على جانبي الخصوم والأصول، حيث الودائع تحت الطلب في جانب الخصوم، والاحتياطيات النقدية والقروض في جانب الأصول. ويفرض البنك المركزي على البنك التجاري الاحتفاظ بنسبة معينة (z) من خصومه كاحتياطي تودع في خزائن البنك المركزي.

وعلى افتراض ان لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي قررت زيادة عرض النقود عن طريق قيامها بشراء سندات حكومية من الجمهور بقيمة 100000 مليون دولار، وبالمقابل يقوم البنك المركزي باصدار شيكات مسحوبة عليه بنفس القيمة لصالح البائعين، ومن ثم يقوم البائعون بايداع هذه الشيكات في حساباتهم الجارية لدى البنك التجاري(A)، ويدخل هذا المبلغ جانب الخصوم من ميزانية البنك

التجاري (A)، ويعتبر حقوقا للمودع على البنك التجاري. وكذلك تسجل قيمة المبلغ 100000 مليون دولار في جانب الأصول من ميزانية البنك التجاري على اعتبار انها تمثل حقوقا للبنك التجاري على البنك المركزي. فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 20%، ففي هذه الحالة يكون باستطاعة البنك التجاري(A) تقديم قروض للعملاء بمبلغ 80000 مليون دولارمن قيمة الزيادة في أصوله أو احتياطياته النقدية، ويودع الباقي وقدره 20000 مليون دولار كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي، كما يتضح من الجدول أدناه:

جـــدول

البـنـك A		البـنـك B		البـنـك C	
الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم	الأصول	الخصوم
$ 100 (0.20 = z) (القروض $ 80)	$ 100	$ 80 (الاحتياطات $16) والقروض 64 $)	$ 80	$ 64 (الاحتياطات $ 12.8) والقروض ($ 51.2	$ 64

يفترض الجدول عدم وجود تسرب نقدي، أي إنفاق جزء من المبلغ المقترض خارج الجهاز المصرفي. وعلى ذلك، يفترض قيام العميل الحاصل على القرض إنفاق جميع المبلغ المقترض وقدره 80000 مليون دولار، ومن ثم يتم تحويل هذا المبلغ إلى بنك البائع، وليكن البنك التجاري (B)، حيث يصبح بوسعه هو الآخر تقديم قروض بمبلغ 64000 مليون دولار، أي بعد طرح نسبة الاحتياطي القانوني 20% من قيمة المبلغ 80000 مليون دولار، وايداع مبلغ الاحتياطي القانوني البالغ 16000 مليون دولار في خزائن البنك المركزي. بعد ذلك يتم تحويل المبلغ إلى البنك التجاري للبائع الجديد، أي البنك(C)، وهكذا تستمر

العملية. وبالنتيجة تصبح الزيادة الكلية في عرض النقود الناجمة عن زيادة الاحتياطيات النقدية بمقدار 100000 مليون دولار مساوية إلى:

$$\Delta M = \text{مليون دولار } 100000+80000+64000+\ldots$$

أو

$$\Delta M = \text{مليون دولار } 100000[1+0.8+(0.8)^2+\ldots\ldots]$$

$$\text{مليون دولار } 100000\frac{1}{1-0.8} = \text{مليون دولار } 500000$$

ويمكن التعبير عن التغيير في عرض النقود بالمعادلة التالية:

$$\Delta M = \frac{1}{Z}\Delta R$$

حيث، (ΔR): الزيادة الأولى في مقدار الاحتياطيات النقدية

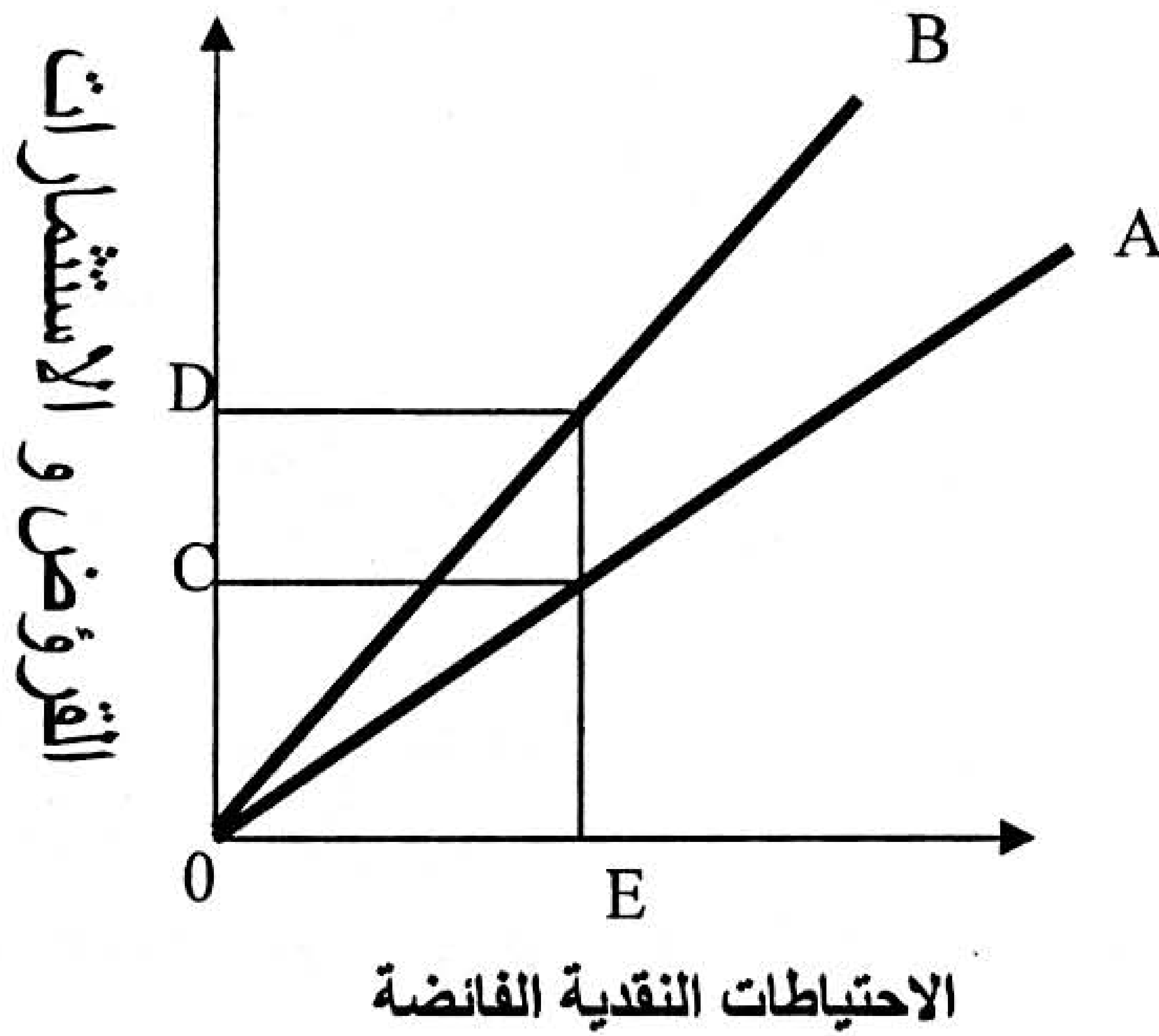
(Z): نسبة الاحتياطي القانوني.

1/z: مضاعف الائتمان Reserve multiplier ، الذي يبين أثر التغير في الاحتياطيات النقدية على عرض النقود (M)، وهو مشابه تماما إلى مضاعف الاستثمار، الذي يبين أثر التغير في الاستثمار على حجم الدخل.

وتنجم الزيادة المضاعفة في(M) عن قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من (Z)، كاحتياطي قانوني من مقدار الزيادة في احتياطياتها النقدية، أي الودائع الجديدة، وتقديم الباقي قروضا إلى العملاء، أي ان القرض يساوي قيمة الوديعة الجديدة ناقصا نسبة الاحتياطي القانوني، أي z – 1. فبالنسبة للبنك الواحد يقوم بتقديم قرض بالجزء المتبقي من الاحتياطيات النقدية الجديدة بعد طرح مقدار الاحتياطي القانوني وايداعه لدى البنك المركزي، وعلى ذلك فان قيمة القرض تكون أقل من واحد عدد صحيح، أي أقل من قيمة الاحتياطيات الجديده. أما بالنسبة للجهاز المصرفي ككل،

فان عرض النقود يزداد بمقدار(1/z) مضروبا في مقدار الزياد في الاحتيطيات النقدية، أي ان قيمة القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي تكون أكبر من واحد عدد صحيح، أي أكبر من قيمة الوديعة الأولية.

ويمكن التعبير عن أثر مضاعف الاحتياطي أو مضاعف الائتمان بيانيا:



الخط(OA) أقل انحدارا من الخط(OB)، اذ يمثل الأول حجم الودائع التي يمكن ان يخلقها البنك التجاري الواحد التي لايمكن أن تتجاوز المقدار(OE) على المحور الأفقي، أي بحدود المقدار(1-Z)، أو (OC) على المحور العمودي، ولكن في حالة الجهاز المصرفي ككل، فان الخط(OB) يرتفع بمعدل أكبر، لأن مضاعف الائتمان لدى الجهاز ككل أكبر بكثير من حجم الاحتياط النقدي الفائض لدى البنك الواحد، وعلى ذلك فان توفر احتياط نقدي فائض بمقدار(OE) يؤدي إلى خلق ودائع بمقدار مضاعف(OD).

ويتضمن هذا المثال تبسيطين مهمين:

الأول: عدم وجود فائض في الاحتياطيات النقدية لدى البنك التجاري، طالما يقوم البنك التجاري بإقرض جميع الزيادة الحاصلة في احتياطياته النقدية، وبالتالي لايوجد مكانا للكلام عن اعتماد عرض النقود على سعر الفائدة.

ثانيا: عدم وجود تسرب من الزيادة الجديدة في الاحتياطيات النقدية خارج الجهاز المصرفي على شكل نقود في التداول بين أفراد المجتمع، والتي من شأنها تقليل مضاعف الاحتياطي.

السيولة في البنوك التجارية

تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة إلتزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه أو من خلال تحويل أي من الأصول لديه إلى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها، حيث تستخدم السيولة النقدية في تلبية طلبات المودعين عند السحب على ودائعهم، وعند قيام البنوك التجارية بمنح الائتمان إلى الحكومة أو الأفراد. وعلى ذلك، تتكون السيولة من مجموعتين على النحو التالي:

- السيولة الحاضرة
- السيولة شبه النقدية

وكما يتضح من ميزانية البنك التجاري تتكون السيولة الحاضرة، أي الأرصدة النقدية الحاضرة، من نقود حاضرة في خزائن البنك التجاري، وأرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي(والبنوك الأخرى)، اضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى، كما بينا من قبل. أما السيولة شبه النقدية فتتمثل في الاحتياطيات القانوية لدى البنك التجاري، أي الحوالات المخصومة التي تتكون من اذونات الخزينة والاوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

مؤشرات السيولة

توجد ثلاثة معايير يمكن من خلالها معرفة سيولة البنك التجاري، وتتمثل في نسبة السيولة، وهي:

ــ نسبة الاحتياطي القانوني

ــ نسبة الرصيد النقدي

ــ نسبة السيولة العامة

1ــ نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة مما لديها من ودائع، ويحدد مجلس ادارة البنك المركزي هذه النسبة. وتحتسب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة اجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

وتشمل الالتزامات الأخرى البنود التي تقترب من صفة الودائع، حيث يتعين على البنك الوفاء بها أما في الحال أو في وقت قريب، وهي عبارة عن شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع ــ الأرصدة المستحقة للبنوك ــ مبالغ مقترضة من البنك المركزي.

2ــ نسبة الرصيد النقدي:

يتأثر حجم الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب والايداع. ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين، فانهما عادة لايتعادلان، ويترتب على عدم تعادلهما تغير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري. وان مايهم المسؤولون في البنك التجاري ليس التغير في حجم الرصيد النقدي، بل التغير في نسبته،

كمعيار لمعرفة سيولة البنك التجاري. وتتأثر نسبة الرصيد النقدي بعدة عوامل إيجابا أو سلبا. ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال الخطوات التالية:

- ايداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمؤسسات
- سداد قروض سبق ان أقرضها البنك للعملاء
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطيات
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى

وتحتسب نسبة الرصيد النقدي بالمعادلة لتالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقود في البنك}}{\text{مقام نسبة الاحتياطي القانوني (قيمة اجمالي الودائع – إلتزامات أخرى)}}$$

3 ـ نسبة السيولة العامة:

تعني السيولة العامة قدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسائر في القيمة، والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة. لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على اسلوب استخدام القرض وامكانية السداد، ويمتد ذلك إلى أسلوب استخدام القرض، وهل استخدم في المجال الذي منح من أجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الائتمان، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ويعتبر هذا المعيار أكثر المعايير دلالة على سيولة البنك التجاري. فقد يهبط الرصيد النقدي للبنك في وقت ما، ولا يجب ان يؤخذ هذا دليلا على انخفاض السيولة لهذا البنك إذا زادت في نفس الوقت نسبة الأصول غير النقدية شديدة السيولة. وتحتسب نسبة السيولة العامة بالمعادلة التالية:

بسط نسبة الرصيد النقدي + مجموعة
الأصول غير النقدية شديدة لسيولة
نسبة السيولة العامة = ________________
مقام نسبة الاحتياطي القانوني + إلتزامات أخرى

توازن البنك بين السيولة والربحية

يعتبر البنك التجاري في حالة توازن عندما يتم ترتيب أصوله بالشكل الذي يحقق له هدف السيولة وهدف تحقيق أكبر ربح ممكن في آن واحد. ويعتمد مثل هذا الترتيب، أو ما يطلق عليه بالتوزيع النسبي للأصول على التجارب العملية التي يماسها البنك التجاري.

ومن تجارب البنوك التجارية اتضح ان البنك التجاري الذي يعمل في سوق نقدية كبيرة من مثل سوق لندن، نيويورك، طوكيو.. الخ، يكفيه ان يحتفظ برصيد نقدي يتراوح بين 10 ــ 11% من مجموع الودائع لديه. وتزداد هذه النسبة في المدن الأقل أهمية، وتصبح أكبر في المناطق الريفية. كما ان البنوك التجاريةفي الدول النامية تحتاج إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الودائع لديها على شكل نقد سائل وذلك لتخلف العادات المصرفية وقلة الاعتماد على استعمال الشيكات.

ويتأثر التوزيع النسبي للأصول بالتقاليد المصرفية، وانه يتغير تبعا للظروف الاقتصادية وطرق التمويل الحكومي.(2)

هوامش ومراجع الفصل الرابع والعشرين

01- د. محمد سلطان أبو علي، المرجع السابق، الصفحات 45 ــ 48

02- د. صبحي تادريس قريصة/ د. مدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1981، الصفحات 109 ــ 125، وكذلك، د.عبد الغفار حنفي/د.عبد السلام أبو قحف: الادارة الحديثة في البنك التجاري، الدار الجامعية، 1991، الصفحات 93 ــ99. وأيضا، سويلم محمد، ادارة البنوك في النظرية والتطبيق، مكتبة الجلاء / المنصورةــ مصر العربية، الصفحات 52 ــ 55

25 السياستين النقدية والمالية

ماهية السياستين النقدية والمالية

المقصود بالسياسة النقدية هو تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار.

لقد كانت السياسة النقدية الأداة الرئيسية التي تلجأ اليها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ونتيجة لافتراض الاقتصاديون الكلاسيك المرونة التامة في الأسعار والأجور وسعر الفائدة، كان من المعتقد ان أدوات السياسة النقدية لها الفعلية التامة في تعديل الأوضاع الاقتصادية واعادتها إلى حالة التوازن. ولكن بعد الكساد الكبير أثبت "كينز»في نظريته العامة ان تغيرات سعر الفائدة قد لايكون لها الفعالية في تحقيق التوازن الاقتصادي إذا كان منحنى الطلب على النقود لا نهائي المرونة. أي إذا وقع الاقتصاد في مصيدة السيولة. ومن ناحية أخرى أظهر كينز أهمية عدم مرونة هيكل الأجور والأسعار في حالة التغير النزولي للنشاط الاقتصادي. وأظهر كينز في نظريته العامة عدم فعالية السياسة النقدية وحدها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم برزت أهمية السياسة المالية والتدخل الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي.[1]

كان الفكر المالي التقليدي يقصر استخدام الأدوات المالية على تحقيق الأغراض المالية وحدها، دون أن يجعل لها أغراضا أخرى. فهو يجد ان مهمة المالية العامة تنحصر في الحصول على إيرادات لتغطية النفقات العامة، دون ان تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع الدخل القومي، نظرا لايمان الكلاسيكيين في تلقائية التوازن الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فقد

تمثل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بمفهوم "الحياد المالي" فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.(2)

والواقع ان الحياد المالي لم يتحقق عملا حتى خلال القرن التاسع عشر حيث سيطر المذهب الفردي الحر. ففي انكلترا مثلا، أسهمت القروض العامة والضرائب غير المباشرة في زيادة عدم عدالة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية، أي لصالح تكوين المدخرات ورؤوس الأموال. وقد وجد عدم عدالة توزيع الدخول والثروات في الفكر الاقتصادي التقليدي مبررا للمحافظة عليه. فقد خلص الفكر التقلبدي إلى ان الادخار لايمكن أن يزداد إلا بانخفاض الاستهلاك، وذلك نظرا لافتراض ثبات الدخل القومي، وهو ما يترتب على فرض التشغيل الكامل. كما خلص الفكر التقليدي أيضا إلى أن كل ادخار لابد أن يتحول إلى استثمار، نظرا لافتراض استبعاد الاكتناز. ولهذا انتهى هذا الفكر، رغبة منه في المحافظة على الادخار، وهو مصدر التراكم الرأسمالي، إلى ضرورة الإبقاء على عدم إعادة توزيع الدخول، بل وانتهى أيضا إلى تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الضرائب على الادخار، أي إلى تفضيل الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، ومع هذا الفكر تصبح إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الفقراء تضحية بالتقدم في سبيل الاشباع الحالي، ولذلك كانت النظرية الاقتصادية التقليدية نظرية تنمية، أي نظرية تكوين المدخرات ورؤوس الأموال . ولقد جائت السياسة المالية التقليدية انعكاسا لهذه النظرية، فانشغلت، بصفة أساسية، بالمحافظة على المدخرات وبضغط الإنفاق العام لأنه لايبدو أن يكون، مع طبيعة الدولة الحارسة، نوعا من الاستهلاك. إذن العدالة الاجتماعية لايمكن ان تتم إلا على حساب تكوين رأس المال.(3)

أحدثت زيادة الهوة بين الدخول والثروات وسوء حالة الطبقات ذات الدخل المحدود رد فعل في السياسة المالية، فازدادت النفقات العامة الاجتماعية، كما اتسع نطاق الضرائب التصاعدية. وبالاضافة إلى هذه

الاعتبارات الاجتماعية تطور موقف الفكر الاقتصادي من عدم عدالة توزيع الدخل القومي. فمع التحليل الكنزي أصبح التشغيل الكامل(وما يستتبعه من ثبات الدخل القومي)، وانعدام الاكتناز، فروضا غير مبررة. ولذلك لم يعد انخفاض الاستهلاك شرطا ضروريا، في الحالات العادية للاقتصاديات المتقدمة، لارتفاع الادخار ولارتفاع الاستثمار. بل أصبح، على العكس من ذلك، ارتفاع الاستهلاك، وهو ما يستتبع ارتفاع التشغيل والدخل القومي، عاملا هاما من عوامل ارتفاع الادخار. وكذلك لم يعد من المؤكد أن يتحول كل ادخار إلى استثمار، بل أصبح من المتصور أن تزداد المدخرات على الاستثمارات. وبذلك فقد عدم عدالة توزيع الدخول مبرراته الاقتصادية، بل وانتهى التحليل الكنزي، على العكس من التحليل التقليدي إلى ضرورة إعادة توزيع الدخل والثروات في صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة، وهي الطبقات التي تتمتع بميل مرتفع للاستهلاك. فقد خلص كينز نتيجة تحليله للنظام الرأسمالي إلى ان الميل للاستهلاك يتجه، كقاعدة عامة، للانخفاض مع ارتفاع حجم الدخل، وإلى ان الميل للاستثمار يتجه للانخفاض هو الآخر مع ازدياد حجم الدخل، أي خلص إلى ان الطلب الفعلي لا يرتفع تلقائيا إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. ولذلك تطلب تحليل كينز ضرورة التدخل لرفع الطلب الفعلي. وقد رأى ان إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الدخل المحدود تشكل عاملا من أهم العوامل التي تؤدي إلى رفع الطلب على عوامل الاستهلاك.(4)

يعود الفكر التقليدي في "الحياد المالي"، بالإضافة إلى اعتبارات الفلسفة الفردية التي سيطرت عليه، إلى افتراضه حالة التشغيل الكامل على أنه الحالة العادية. كما يعود موقف كينز، بالإضافة إلى تطور الفلسفة، إلى ان التشغيل الناقص يشكل الحالة العادية للاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم إلى ضرورة تدخل الحكومة في الاقتصاد باستخدام السياسة المالية، إضافة إلى السياسات الأخرى. فالتحليل الكنزي لا يهدف، على

العكس من التحليل الكلاسيكي، ونظرا لاختلاف فروضها، إلى تكوين الجهاز الإنتاجي، فقد كان ضخما، بل هدف إلى تشغيل هذا الجهاز الذي كان معطلا. ولذلك نجد أنه بينما كانت النظرية التقليدية «نظرية تكوين المدخرات»كانت النظرية الكنزية "نظرية لضمان القوة الشرئية"، وهو يفسر كيف ان النظرية الكنزية تعمل، وعلى العكس من النظرية التقليدية على توزيع الدخل في صالح الاستهلاك، وهو نوع من إعادة توزيع التوزيع.[5]

وتتكون إجراءات السياسة المالية من التغير في معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي. ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة النشاط الاقتصادي، وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات، وبالتالي يزيد الدخل تحت التصرف، فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة انتاجهم وزيادة العمالة. ومن الناحية الأخرى قد تزيد الحكومة من انفاقها، وخصوصا عن طريق التمويل بالعجز، مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال، وبالتالي تميل الأحوال الاقتصادية نحو حالة الانتعاش. ومن الناحية الأخرى، إذا كانت الأحوال الاقتصادية تقترب من التضخم فان زيادة معدلات الضرائب تؤدي إلى خفض الدخل تحت التصرف، فيميل الطلب إلى الانخفاض ويقلل من حدة ارتفاع الأسعار. ويكون لتخفيض حجم الإنفاق الحكومي في هذه الحالة نفس الأثر.[6]

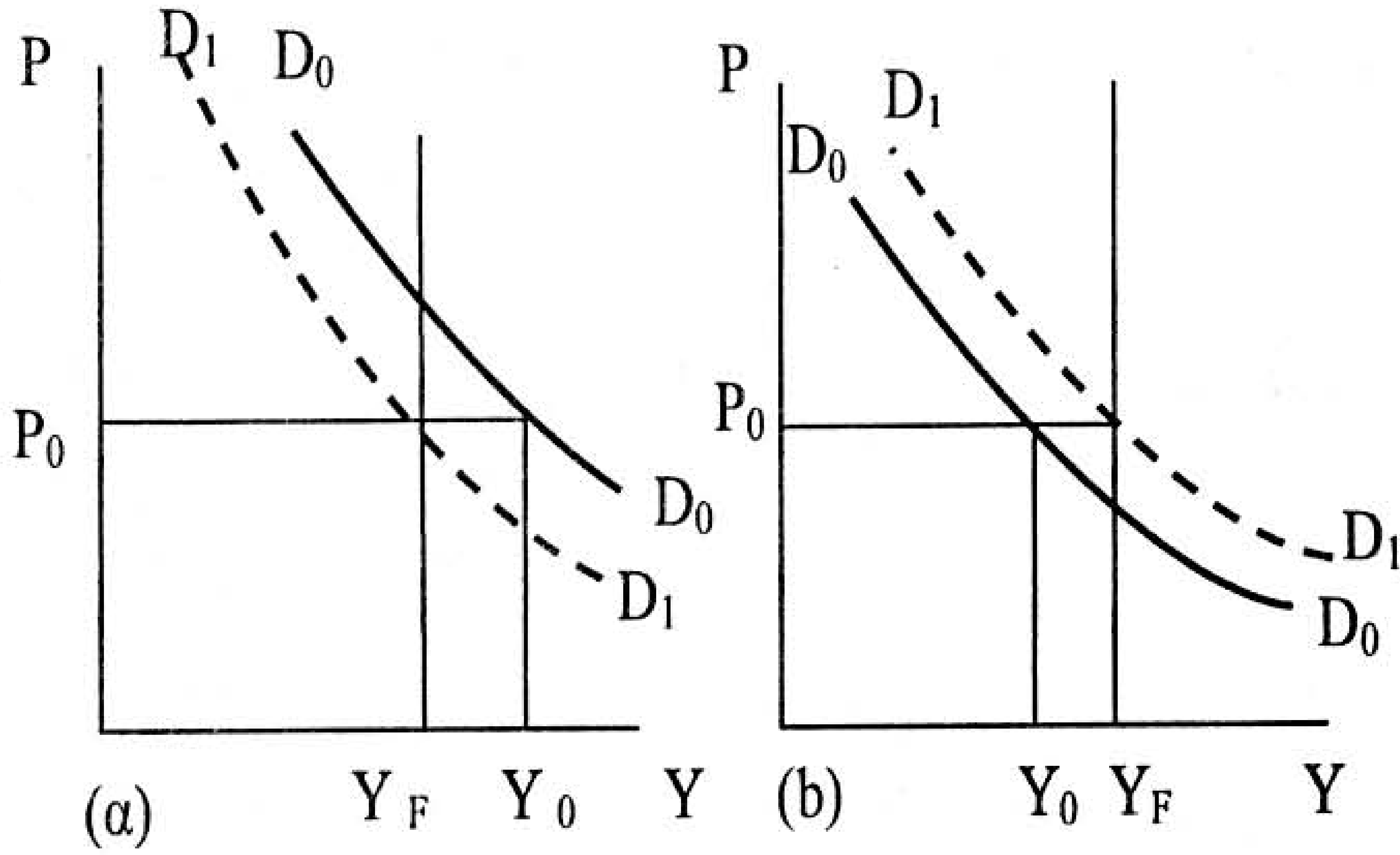
ويفضل الاقتصادي الهولندي "ج.بين" ان تعني السياسة النقدية(سياسة الحكومة والبنك المركزي بالنسبة لخلق النقود)، وبذلك تصبح هذه السياسة مشتملة على ما يتعلق بإصدار العملة من قبل البنك المركزي أو الخزينة المركزية ـ ان وجد ذلك كما هو في الولايات المتحدة الأمريكية ـ وكذلك سياسة الحكومة بالنسبة للبنوك التي باستطاعتها خلق نقود الودائع. وبهذا المعنى فان السياسة النقدية تقف جنبا

إلى جنب مع السياسة المالية الحكومية، وبالتالي، فالسياسة النقدية وسياسة الميزانية تكمل أحدهما الأخرى.[7]

أهداف السياستين النقدية والمالية

تهدف السياستين النقدية والمالية إلى جعل الطلب الكلي مساو إلى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني، وإلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. إذ قد يؤدي فائض الطلب إلى جذب الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي، في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار.

في فصل سابق تم الحصول على منحنى الطلب الكلي من خلال عملية الجمع بين منحنى(IS, LM)، وتقاطعهما بيانيا، والوصول إلى مستوى توازن الطلب على الناتج الوطني عند مستويات الأسعار المتعددة. ففي الشكل 1(a) يشير المنحنى(DoDo) إلى منحنى الطلب الكلي، حيث يكون الطلب الكلي على الإنتاج مساو إلى المقدار(yo) عند مستوى السعر(po). وعند افتراض عمل الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام(yf)، أي استغلال كافة الكميات المتوفرة من العمل ورأس المال، ففي هذه الحالة يصبح الطلب الكلي على الإنتاج yo أكبر من حجم الناتج عند مستوى الاستخدام التام (yf)، وان الاقتصاد يعاني من فائض طلب قدره(yo-yf)، كما في الشكل 1(a). ويترتب على هذا الفائض من الطلب الكلي ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومعاناة الاقتصاد من حالة التضخم النقدي. وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية يصبح هدف السياستين النقدية والمالية هوالعمل على نقل منحنى الطلب نحو الأسفل، أي إلى المنحني(D_1D_1) والتخلص من فائض الطلب ومحاربة التضخم.



-1-

ويشير الشكل 1(b) إلى حالة نقص الطلب الكلي، على افتراض ان المنحنى (DoDo) هو في الأصل أدنى مما ظهر في الشكل 1(a) نتيجة انخفاض مستوى الطلب الاستثماري، مثلا. وعلى ذلك، عند مستوى السعر الأول(¨Po)، يكون مستوى الطلب الكلي على الناتج الوطني أقل من حجم الناتج عند مستوى الاستخدام التام(yf)، ويترتب على حالة الاقتصاد هذه وجود فائض في العرض الكلي، أو نقص في مستوى الطلب الكلي، داخل الاقتصاد، من شأنه ن يدفع مستوى السعر نحو الأسفل، متسببا في خلق بطالة نقص الطلب متمثلة في الفجوة (yf-yo) في الشكل 1(b). وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية يصبح هدف السياسة النقدية والسياسة المالية العمل على نقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى، أي(D1D1)، والقضاء على الفجوة الانكماشية وبلوغ حالة الاستخدام التام.

وتستطيع الحكومة تحويل منحنى الطلب في الاقتصاد الوطني إلى الأعلى أو الأسفل عن طريق استخدامها أدوات السياسة المالية والسياسية

النقدية. ففي حالة نقص الطلب، كما في الشكل 1(b). يمكن نقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في:

1- زيادة حجم الإنفاق الحكومي،(g).

2- تخفيض معدلات الضرائب. وكذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية المتمثلة في:

3- زيادة عرض النقود (M)، أو:

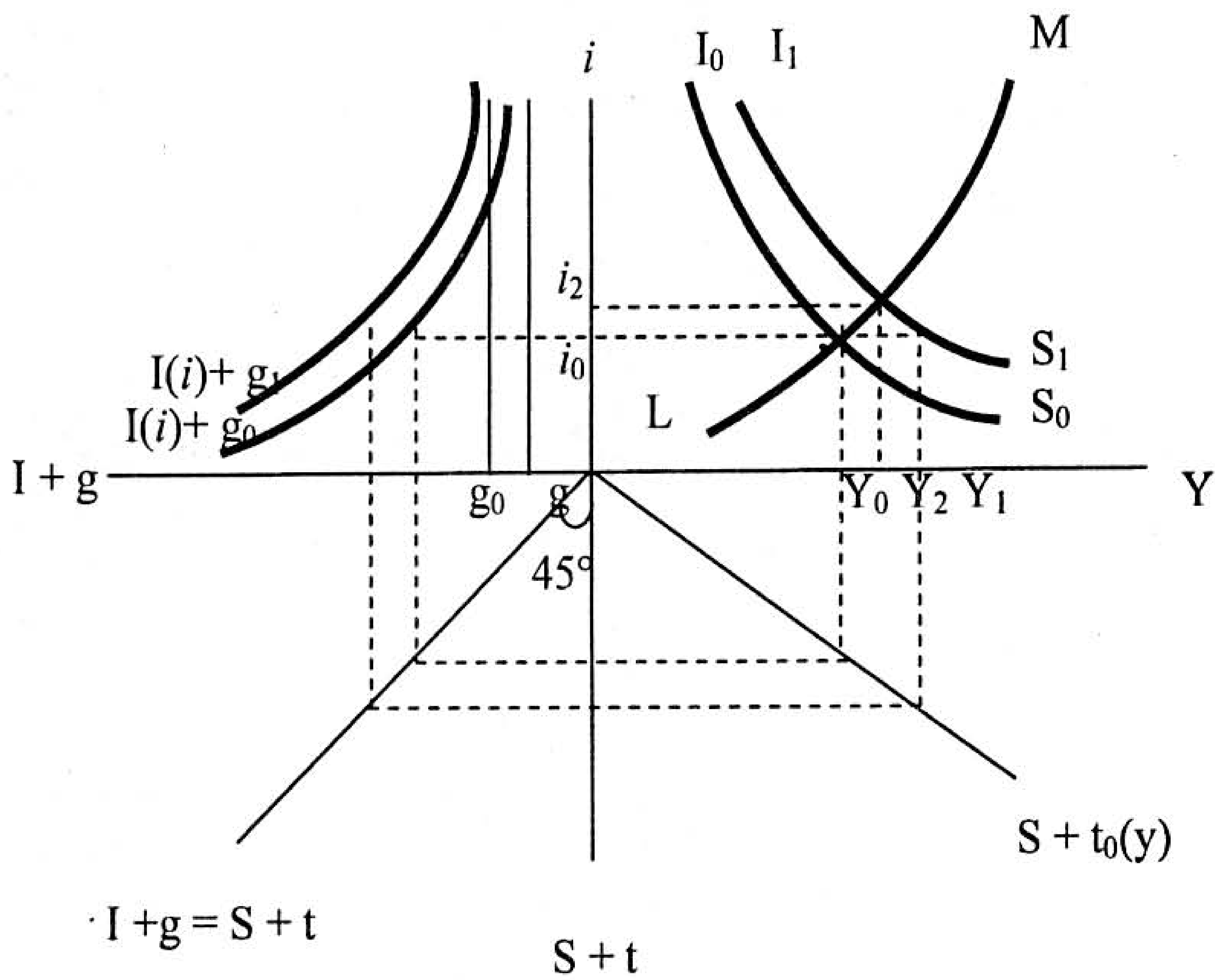
4- استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية في آن الوقت، أي مزيج من التغيرات في كل من الإنفاق الحكومي، معدلات الضرائب، وعرض النقود. وعلى ذلك، تتمثل أدوات السياسة النقدية في عرض النقود وأدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب.

تؤدي التغيرات في عرض النقود إلى انتقال منحنى(LM)، في حين تؤدي التغيرات في أدوات السياسة المالية إلى انتقال منحنى(IS). وان أي من هذه التغيرات من شأنها أن تؤدي في آن الوقت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي.

آثار السياسة المالية على الطلب الكلي

يتمثل أثر السياسة المالية، المتمثل في تغير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، في انتقال منحنى(IS)، في الشكل 2. ونظرا لاختلاف السياسة المالية عن السياسة النقدية المتمثلة في المنحنى(LM) ، يصبح بالإمكان إضافة منحنى(LM) إلى مربع(y,i) في الشكل 2. يبدأ التحليل من مستوى توازن أول عند المجموعة(yo,io) عند مستوى سعر معين في البداية. ومع افتراض ثبات منحنى(LM) تؤدي التغيرات المالية إلى انتقال منحنى(IS) ، متسببا في تغير مستوى توازن الطلب على الإنتاج وكذلك سعر الفائدة، عند مستوى السعر الأول. وعند

ثبات مستوى السعر عند مستواه الأول، فان التغيرات في حجم الطلب الكلي على الإنتاج، عند مستوى سعر معين، تتمثل في تحولات أفقية في منحنى الطلب مساوية إلى التغير في مستوى الناتج عند مستوى التوازن. وعلى ذلك، يتطلب تحليل التغيرات في السياسة المالية الاشارة إلى الشكل 3 المتضمن منحنى الطلب(DoDo) المناظر إلى المنحنى(IS) فى الشكل 2، أي المنحنى(IS) عند مستوى السعر الأول(Po) ومستوى الدخل الأول(yo).



-2-

فإذا افترضنا أن حجم الإنتاج(yo) في الشكل 2 أقل من مستوى الناتج عند مستوى الاستخدام التام عندما يكون حجم الإنفاق الحكومي(go) ومعدلات الضرائب(to). ففي هذه الحالة يمكن أن يؤدي استخدام أدوات

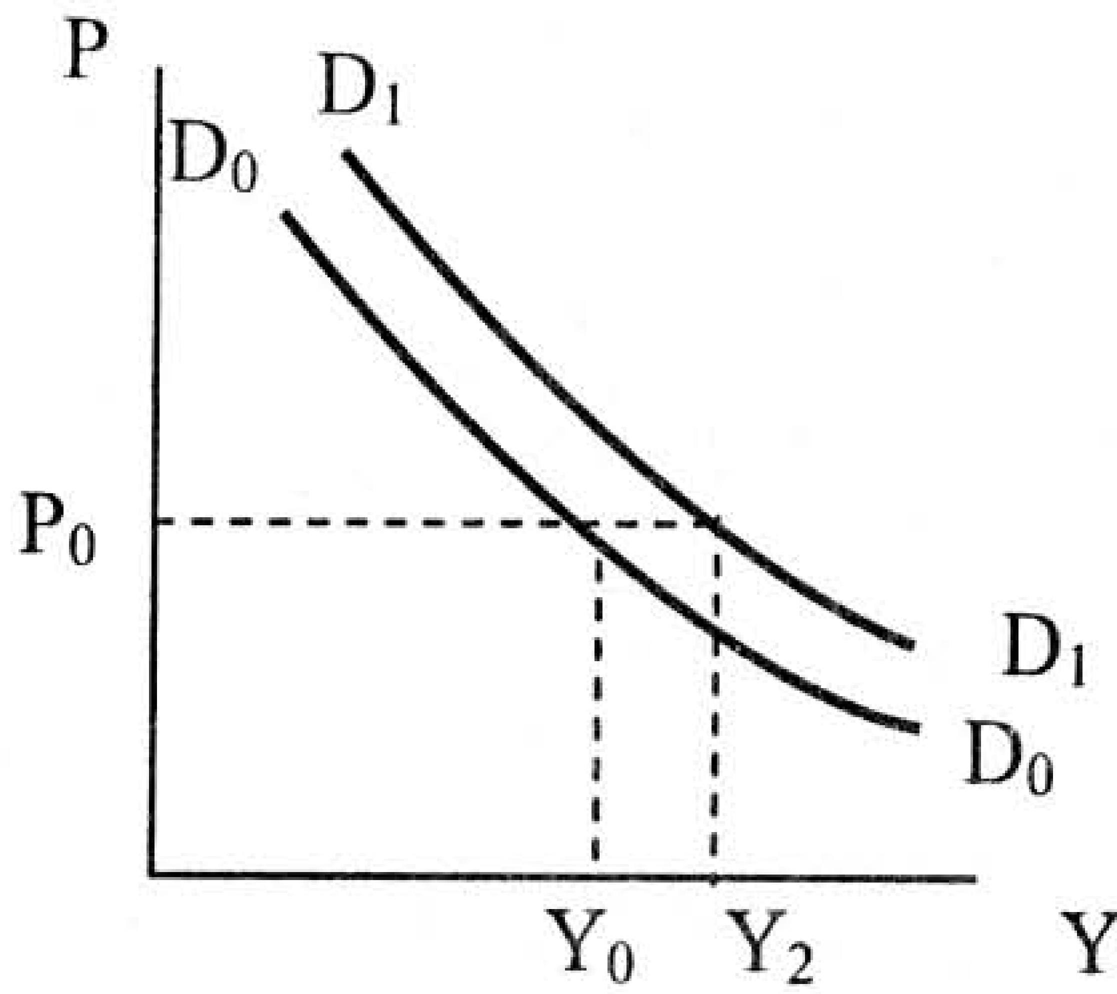
السياسة المالية إلى رفع مستوى الإنتاج التوازني متمثلا في انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين، أما عن طريق زيادة(g)، أو تخفيض معدلات الضرائب متمثلا في تحويل منحنى الضرائب إلى الأسفل.

تغير مستوى الإنفاق الحكومي،

نفترض زيادة حجم الإنفاق الحكومي بمقدارΔg، أي من(go) إلى(gt)، مع افتراض ثبات منحنى الضرائب (to(y، في الشكل 2. وتؤدي الزيادة في(g) إلى زيادة مباشرة في(GNP) الحقيقي، وإلى زيادة أكبر في(y) من خلال عملية المضاعف. ومع افتراض ثبات سعر الفائدة عند مستواه الأول(io) في الشكل 2، ومن ثم ثبات مستوى الاستثمار(I=I(i))، تؤدي الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي(Δg) إلى زيادة الدخل من(yo) إلى(y1)، متمثلا في انتقال منحنى(IS) إلى جهة اليمين. وبعبارة أخرى، عند ثبات(i) في الشكل 2 يصبح المضاعف عبارة عن المقدار$(y1-y2)/\Delta g$، عندما يكون الاستثمار مستقلا ومحددا من خارج النموذج.

إلا انه لابد من ارتفاع سعر الفائدة عن مستواه الأول(io) بعد زيادة حجم الإنفاق الحكومي(g). إذ تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة الطلب على النقود، متسببة في دفع سعر الفائدة إلى الأعلى على طول منحنى(LM)، على افتراض ثبات مستوى الأرصدة النقدية الحقيقية (M/Po =). ومن الملاحظ ان الزيادة في(Δg) تؤدي إلى زيادة حجم العجز الحكومي، إذ تزيد عرضها من السندات الحكومية المطروحة للبيع. ومن أجل بيع المزيد من هذه السندات والحصول على النقود المطلوبة لتمويل الزيادة في(g)، يتطلب من الحكومة رفع سعر الفائدة المدفوعة على السندات. وعموما، يمكن القول ان زيادة عرض السندات الحكومية يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية.

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة على طول منحنى(LM) في وضعه الثابت إلى تخفيض حجم الطلب الاستثماري، متسببا في تقليل أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي. كما تؤدي الزيادة في الاقتراض الحكومي في سوق السندات إلى تقليل حجم الاقتراض الخاص من قبل الشركات المستثمرة في المشاريع والعدد والآلات، وبالأخص اقتراض شركات البناء مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار. ويؤدي انخفاض حجم الاستثمار الخاص إلى خفض حجم الطلب التوازني الجديد على الإنتاج من(y1) إلى(y2)، مع ارتفاع سعر الفائدة من(io) إلى(i2) في الشكل 2. وتتمثل الزيادة النهائية في جانب الطلب في انتقال منحنى الطلب من(DoDo) إلى(D1D1) في الشكل 3، عند ارتفاع الدخل من(yo) إلى(y2)عند مستوى السعر الأول(Po).



-3-

وخلاصة القول: عند ارتفاع مستوى الدخل، مع ثبات معدل الضريبة، يرتفع كل من الدخل تحت التصرف والإنفاق الاستهلاكي. اذ انه مع ارتفاع الإنفاق الحكومي، وارتفاع سعر الفائدة، ينخفض مستوى

الاستثمار، متسببا في تقليل أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي. ومن المعلوم ان مثل هذا التقليل في أهمية أثر الإنفاق الحكومي يكون جزئيا على اعتبار أن الزيادة النهائية في الدخل تكون حصيلة ارتفاع مجموع(I+g).

تغير معدلات الضرائب

يمكن ان يؤدي تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية Transfer payment إلى تحقيق نفس النتائج المتحققة من رفع مستوى الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتأثير على الإنفاق الاستهلاكي ثم مستوى الدخل. والفارق الوحيد بين الاسلوبين هو ان انخفاض معدلات الضرائب يكون أثره كبيرا على الإنفاق الاستهلاكي، في حين تؤدي الزيادة في(g) إلى زيادة حصة الحكومة من الإنتاج.

ويمكن ملاحظة أثر انخفاض معدلات الضرائب من الشكل 4. ولأجل التبسيط نفترض ان تشكل الضريبة نسبة معينة من الدخل،أي:

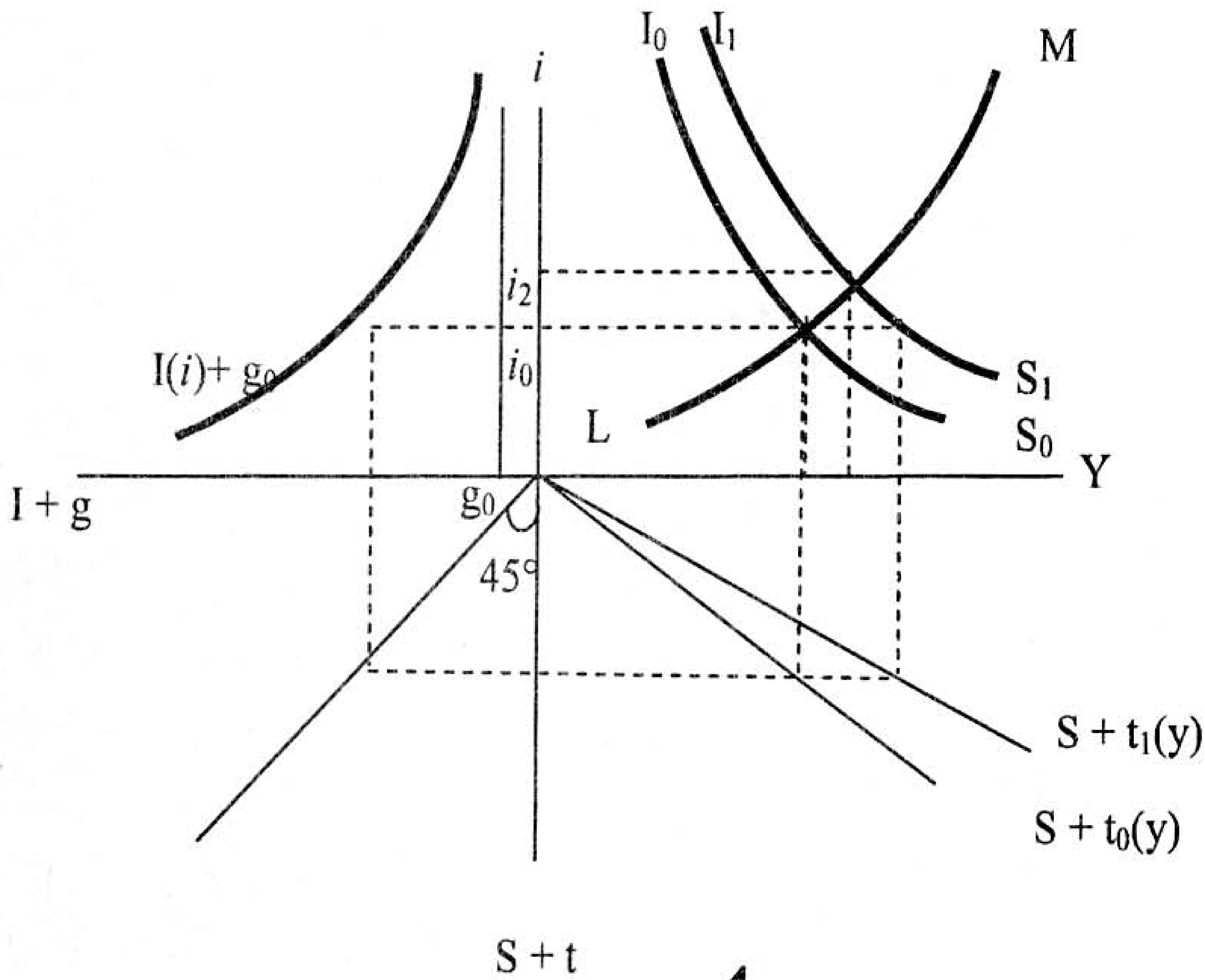
$$t(y) = T.y$$

وعلى ذلك يشكل الايراد الضريبي t(y) جزءا معينا، (T)، من(y). ومن ثم يؤدي انخفاض معدلات الضرائب إلى تخفيض معدل الضريبة النسبي Propontional من(To)، وليكن 25 بالمائة عند(T1) مثلا. ويؤدي التخفيض في نسبة الضريبة إلى رفع مستوى الدخل التوازني عند أي مستوى من سعر الفائدة. ومن السهل ملاحظة ان زيادة الإنفاق الحكومي(Δg) لا يغير من انحدار منحنى(IS) طالما انه يتحقق بغض النظر عن مستوى الدخل، في حين ان التغير في معدلات الضرائب t(y) يكون أكبر عند معدلات أعلى من الدخل. وعلى ذلك، فان التغير الضريبي من شأنه ان يؤدي إلى جعل انحدار منحنى(IS) قليل الانبساط.

نحصل من شرط التوازن الأساسي على:

$$I(i) + g = y - c(t - t(y) = S(y) - t(y) + t(y)$$

ومع ثبات كل من I(io)،(g) يؤدي تخفيض معدلات الضرائب إلى زيادة مستوى الدخل تحت التصرف y-t(y)، ومن ثم رفع مستوى الاستهلاك. وفي هــذه الحالــة لابــد من زيــادة (y) حتى يتحقــق التســاوي بين(y-c=I(i)+g)، ومع بقاء كل من(I,i) عند مستوى الثبات، يؤدي التغير في الدخل تحت التصرف عند مستوى الدخل الأول(yo) أي(To.yo-T1.yo) إلى خلق سياسة تحفيزية نحو الإنفاق الاستهلاكي، ويكون لهذه السياسة نفس أثر (Δg) المشار إليها سابقا. ومع ثبات(io) يرتفع الطلب على الإنتاج التوزني إلى مستوى (y1) من خلال أثر المضاعف.



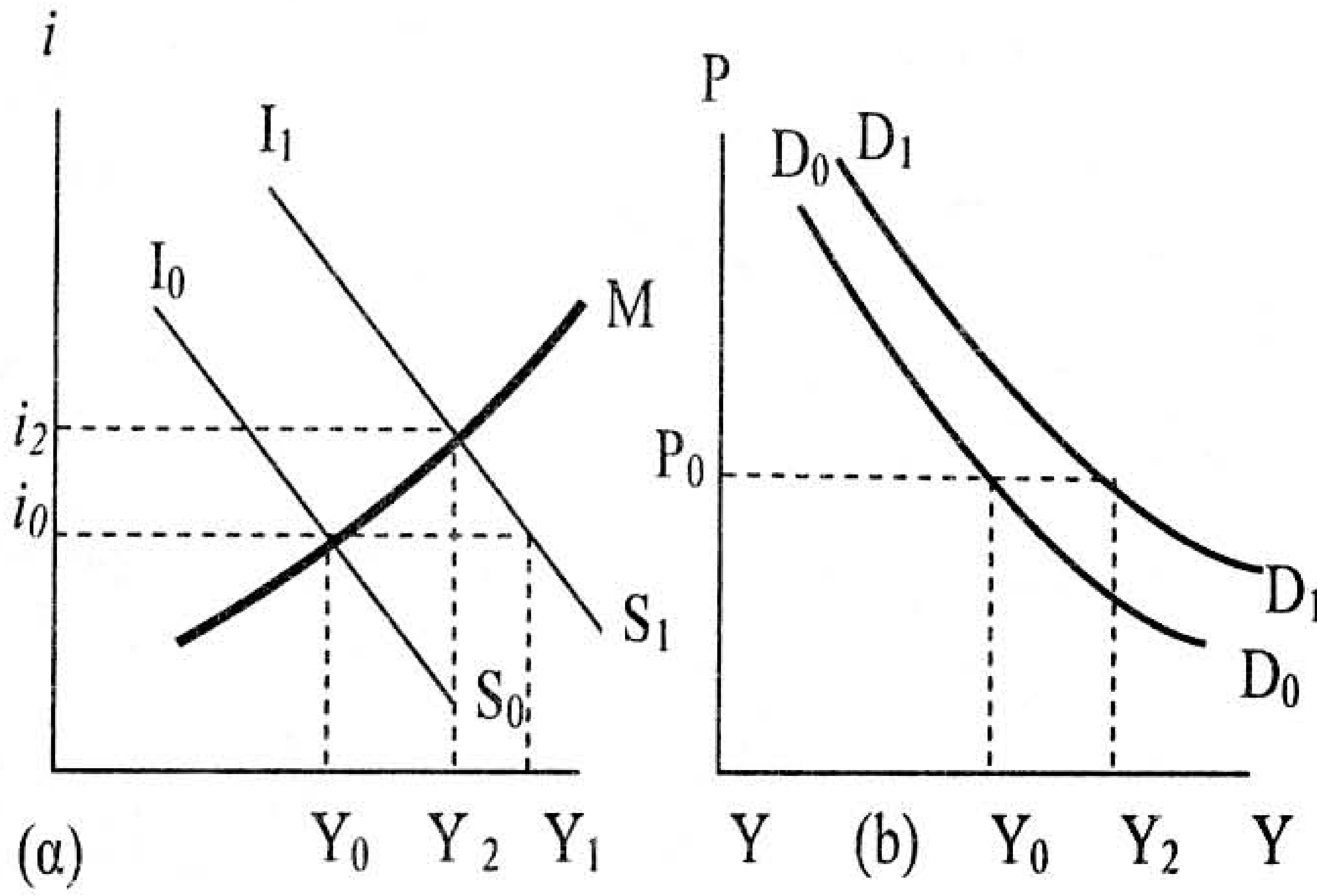
-4-

إلا ان الزيادة في الدخل من شأنها ان تخلق فائض طلب جديد في سوق النقود، ومن ثم ارتفاع(i) على امتداد منحنى(LM). وفي سوق

السندات تؤدي الزيادة في العجز الحكومي الناجمة عن انخفاض معدلات الضرائب إلى طرح المزيد من السندات الحكومية بسبب زيادة الاقتراض الحكومي. وتؤدي هذه السياسة إلى تخفيض حجم الاقتراض من أجل الاستثمار في المشاريع والعدد والآلات وفي بناء المساكن، متسببة في انخفاض مستوى الاستثمار للتقليل من أثر الزيادة المستقلة في الإنفاق الاستهلاكي. وتكون الحصيلة النهائية ارتفاع مستوى توازن الإنتاج من جانب الطلب إلى مستوى(y2) ومستوى توازن سعر الفائدة إلى(i2)، ويتحول منحنى الطلب إلى الأعلى، مثلما حصل في الشكل 3 تقريبا، عندما ارتفع مستوى توازن الدخل من(yo) إلى(y2)عند مستوى السعر الأول(Po)

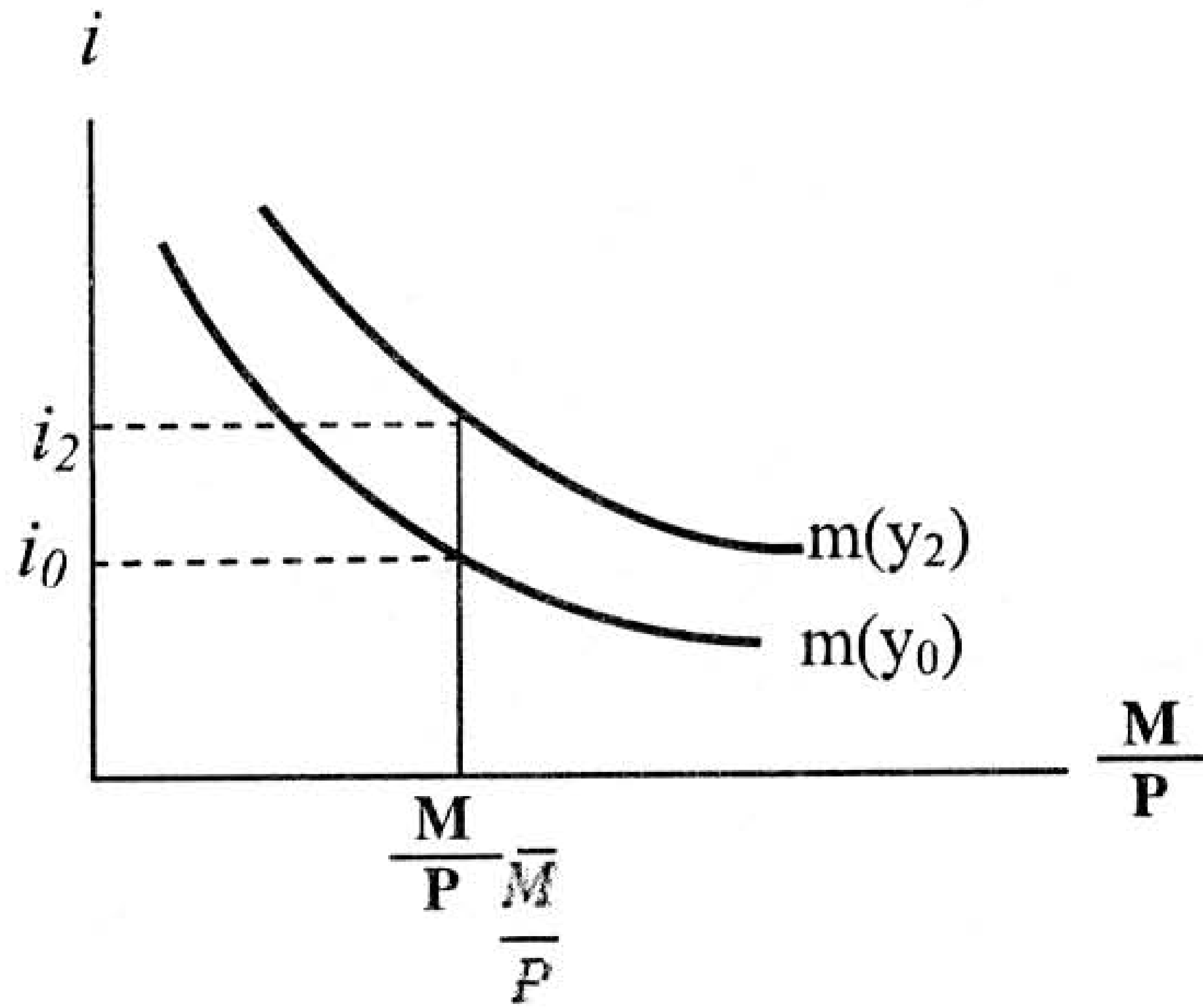
مضاعف التغيرات في السياسة المالية

تناولت الفقرات السابقة آثار التغيرات في كل من الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب على ضوء منحنيات(IS-LM). وان من شأن هذه التغيرات أن تؤدي إلى خلق مضاعفات داخل النموذج Implicit ـ نسبة التغير في مستوى الدخل التوازني(y)إلى التغير الأول في إدارة السياسة المالية. ويمكن ملاحظة أثر هذا المضاعف من خلال دراسة الشكل 5. اذ يشير الشكل البياني 5(a) إلى انتقال منحنى(IS) والتغير في مستوى الإنتاج التوازني المطلوب نتيجة نتيجة الزيادة في(g) أو انخفاض معدلات الضرائب. ويشير الشكل 5(b) إلى نتقال منحنى الطلب الكلي في الاقتصاد عند مستوى السعر الأول(Po) ، أي أنه صورة طبق الأصل من الشكل السبق 3.



-5-

ان الزيادة في الإنفاق الحكومي(g) أو تخفيض معدلات الضرائب تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم انتقال منحنى(IS) من(IoSo) إلى (I1S1) في الشكل 5 (a). اذ يرتفع مستوى الإنتاج التوازني إلى المستوى (y1)، حيث تعبر النسبةΔg/(y1-yo)عن قيمة المضاعف، عند افتراض ثبات سعر الفائدة عند مستواه الأول(io). إلا أن الواقع يشير إلى ارتفاع سعر الفائدة على امتداد منحنى(LM)، اذ يؤدي ارتفاع مستوى الدخل إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات، متسببا في دفع سعر الفائدة نحو الأعلى، كما في الشكل 6. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل أثر السياسة المالية. وعلى ذلك، ينخفض أثر المضاعف منΔg/(y1-yo) إلىΔg/(y2-y1)، متسببا في ارتفاع مستوى الدخل التوازني إلى(y2) بدلا من(y1).



-6-

وتتمثل الزيادة في مستوى الناتج التوازني المطلـوب، عنـد ثبـات مستوى السعر(Po)، في انتقال منحنى الطلب في الشكل 5 (b). ويكـون أثر السياسة المالية متمثلا في زيادة مستوى الناتج التوازني من (yo) إلى (y2)، حيث تتضمن أثر سوق النقود في الشكل 5 (a).

المقارنة بين آثار أدوات السياسة المالية من الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب

يوجد اختلافين مهمين بين أثر التغير في (g) وأثر التغير في معدلات الضرائب.

أولا: تؤدي الزيادة في(g) إلى زيادة حصة الحكومة في حجم الناتج، في حين يؤدي تقليص حجم الضرائب إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي، أي زيادة حصة الناتج الموجه نحو الاستهلاك. وعلى ذلك، فان الاختيار بين الأخذ بسياسة تقليص معدلات الضرائب أو زيادة الإنفاق

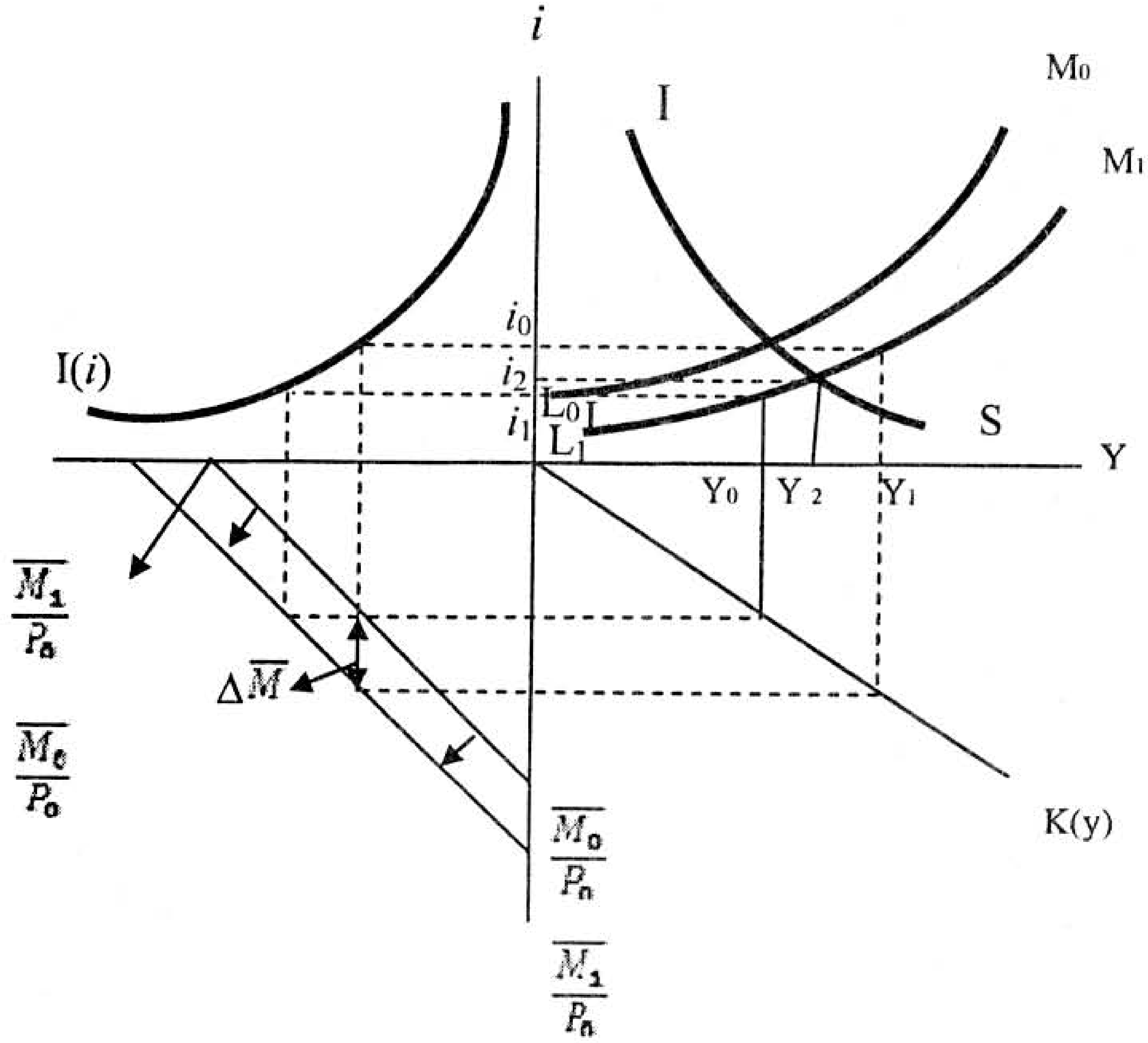
الحكومي، من أجل زيادة حجم الإنتاج أو تقليل حجم البطالة، يتوقف، لدرجة ما، على أهمية المنافع المتأتية من أي من الأسلوبين. وكانت هذه المسألة أحد المواضيع التي طرحت على بساط البحث والنقاش في حكومة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي قبل الأخذ باقتراح تقليص حجم الضرائب عام 1964. فقد بلغت معدلات البطالة 6% في حين كانت معدلات النمو الاقتصادي بطيئة. ودار النقاش حول أي الاداتين يجب اتباعها، فهل يؤخذ بسياسة زيادة الإنفاق الحكومي (g) ومن ثم زيادة حجم السلع والخدمات العامة Public goods أو الأخذ بسياسة تقليص حجم الضرائب، ومن ثم زيادة الاهتمام بالإنفاق الاستهلاكي.

ثانيا: الاختلاف الثاني بين إجراء التغيرات في (g) أو(t) ينبع من حقيقة أن تقليص حجم الضرائب من شأنه ان يؤثر على حركة الاقتصاد إذا وفقط إذا قام الأفراد بزيادة حجم إنفاقهم الاستهلاكي نتيجة تقليص حجم الضرائب. إلا أن هناك احتمال قيام الأفراد بادخار الزيادة في دخولهم تحت التصرف، ومن ثم عدم التأثير على مجموع S+t(y)، تاركين(Y) دون ان يتأثر بسياسة تحفيز الإنفاق الاستهلاكي. ومثل هذه المشكلة لا مكان لها عند إجراء التغير في(g)، طالما ان باستطاعة الحكومة إدراك حقيقة ان التغير في(g) قد تم بالكمية والكيفية المطلوبين. وعلى ذلك، يكون من الأسهل معرفة الأثر المطلوب على(Y) إذا تمثلت السياسة المالية بالإنفاق الحكومي بدل من تغير معدلات الضرائب أو المدفوعات التحويلية.

أثر السياسة النقدية على حجم الطلب الكلي

من أجل تحليل آثار السياسة النقدية المتمثلة في تغير عرض النقود(M)، نستعين بمنحنى(LM) في الشكل 7. وعند افتراض ثبات متغيرات السياسة المالية، ومن ثم دالتي الادخار والاستثمار اللتان يتألف منها منحنى(IS)، يصبح بالإمكان إضافة منحنى(IS) في وضعه الثابت

إلى الشكل 7، والحصول على مستوى التوازن الأول من القيم(io,yo) عند مستوى سعر(Po) ومستوى عرض نقود في البداية عند(Mo) .

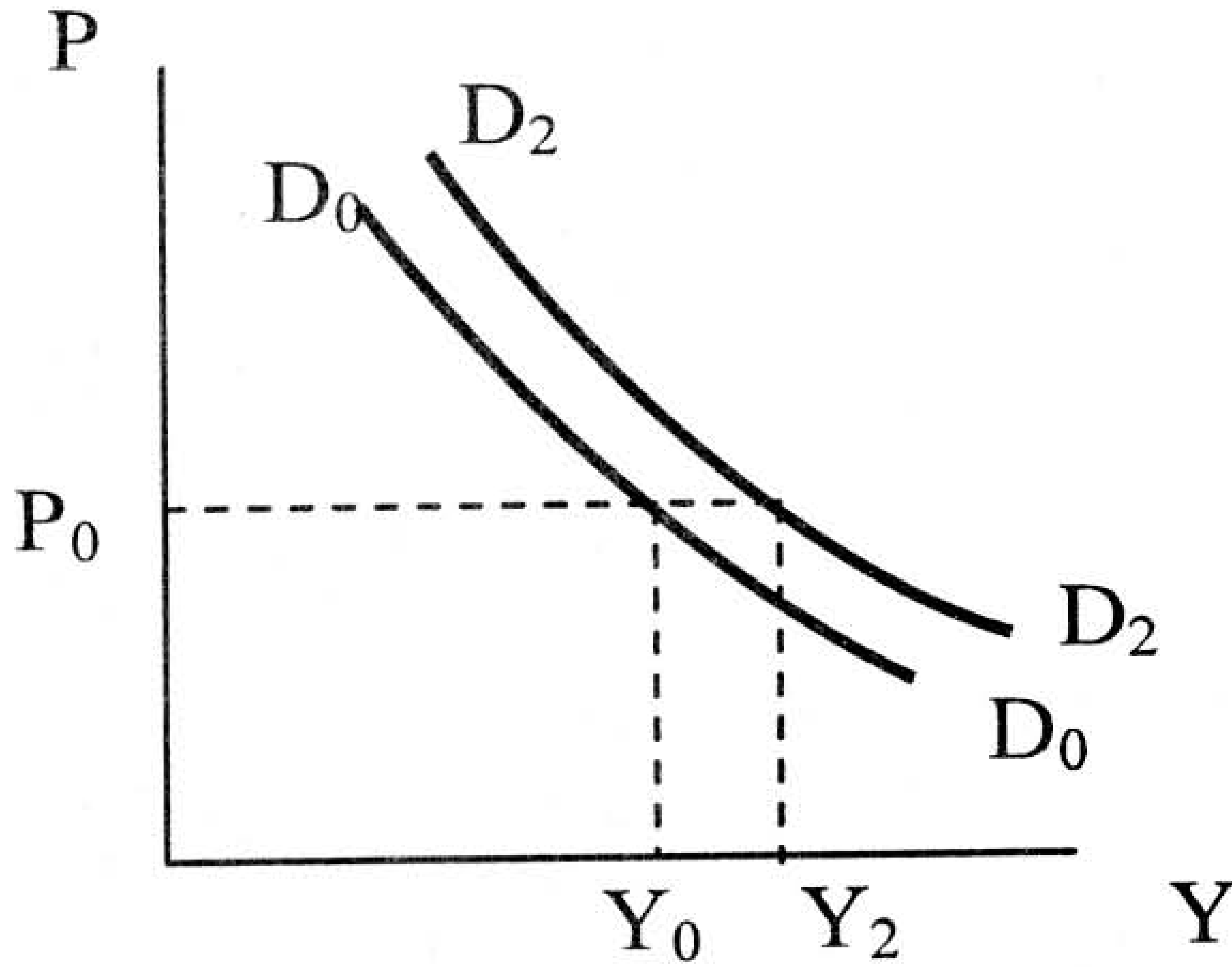


-7-

تؤدي التغيرات في السياسة النقدية إلى انتقال منحنى(LM)، متسببة في تغير كل من سعر الفائدة ومستوى الطلب على الناتج التوازني. وان من شأن هذه التغيرات في الطلب على الإنتاج عند مستوى سعر معين ان تؤدي إلى تحقيق انتقال أفقي في منحنى الطلب الكلي داخل الاقتصاد، كما اتضح من الشكل 3.

ويتضمن الشكل 8 نفس الشكل 3، حيث يرتبط المنحنى(DoDo) بمنحنى(IS) عند وضعه الثابت بالفرض في الشكل 7 ومستوى عرض

النقود الأول(Mo). كما ان المستوى الأول(Po,yo) في الشكل 8 يعبر عن نفس المستوى في الشكل 7.



-8-

أثر التغير في عرض النقود

إذا كانت قيمة الناتج الحقيقي الأول عند التوازن(yo) أقل من مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام، ففي هذه الحالة، يمكن ان يتحول منحنى الطلب إلى جهة اليمين عند إجراء التغيرات في السياسة المالية، كما مر سابقا، أو ان يحصل مثل هذا الانتقال عن طريق زيادة عرض النقود، كما في الشكل 7 عند زيادة عرض النقود بمقدار(ΔM)، أي من(Mo) إلى(M1) . فابتداء من مستوى التوازن الأول من الدخل والإنتاج(yo) ، تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى دفع سعر الفائدة نحو الأسفل إلى(i1) لتحقيق التوازن في السوق النقدية. وعلى ذلك، تؤدي الزيادة(ΔM) نحو الأسفل(جهة اليمين) بمقدار(io-i1)عند مستوى الدخل الأول(yo).

والأسلوب الآخر لاحتساب أثر انتقال منحنى(LM) يتمثل في افتراض بقاء سعر الفائدة ثابتا عند المستوى(io)، ومن ثم عدم تأثر الطلب على النقود لغرض المضاربة بالتغير في سعر الفائدة.وفي هذه الحالة توجه جميع الزيادة (ΔM) لأغراض المبادلات حتى تكون دعما لتحقيق مستوى أعلى من(y). اذ تؤدي الزيادة في عرض النقود لأجل المبادلات، عند مستوى ثابت من سعر الفائدة(io)، إلى زيادة مستوى الدخل والإنتاج(y) بمقدار(y1-yo) في الشكل 7. وعلى ذلك، تعبر المجموعة(y1,io) عن مستوى توازن جديد في السوق النقدية عند منحنى(LM) جديد يتمثل بالمنحنى(L1M1). وتعبر المسافة (y1-yo) عن أثر انتقال منحنى(LM) إلى جهة اليمين، عند مستوى سعر الفائدة الأول(io).

تؤدي الزيادة في عرض النقود في البداية إلي دفع سعر الفائدة نحو المستوى(i1) عند مستوى الدخل الأول (yo) في الشكل 7. الا ان من شأن هذا الانخفاض في(i) ان يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري، ومن ثم زيادة مستوى الدخل والإنتاج، متسببا في انتقال حالة الاقتصاد من المجموعة(yo,i1) نحو منحنى (IS)، وتؤدي الزيادة في الدخل بدورها، إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات متسببة في رفع سعر الفائدة. وأخيرا يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن(i2,y2)، حيث عندها يتحقق التوازن في كل من سوق النقود وسوق السلعة.

وفي سوق السندات يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود عن طريق شراء السندات. وتؤدي زيادة الطلب على السندات إلى رفع أسعارها، متسببة في تخفيض أسعار الفائدة. ومن ثم يصبح من السهل على المؤسسات القيام بعملية الاقتراض من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية، فيزداد الطلب الاستثماري، متسببا في انتقال حالة الاقتصاد نحو مستوى توازن جديد عند المجموعة(i2, y2).

ان التحول من التوازن الأول(yo) إلى التوازن الجديد(y2) ، عند مستوى السعر الأول(Po)، هو الآخر ينعكس أثره في انتقال منحنى الطلب(D2D2) في الشكل 8، متسببا في خلق مستوى أعلى من الطلب على الناتج التوازني عند أي مستوى من السعر. وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية قد تسببت في انتقال منحنى الطلب الكلي، تماما مثلما حصل بالنسبة لأثر السياسة المالية في الشكل المشار إليه من قبل. ويمكن ان تتحقق نفس الزيادة في الدخل عن طريق إجراء تغيرت مناسبة في أي من أدوات السياستين المالية والنقدية المتمثلة في(M,t,g).

نستمد من أعلاه ان السياسة النقدية المتمثلة في زيادة عرض النقود قد أدت إلى تخفيض سعر الفائدة ورفع حجم الاستثمار ومستوى توازن الدخل والإنتاج. وقد أدى زيادة الدخل، عند ثبات جدول الضرائب، إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي، دون تحقيق زيادة في الإنفاق الحكومي. وعلى ذلك، يختلف أثر السياسة النقدية على تركيب الإنتاج عن أثر السياسة المالية المتمثلة في(g) أو(t(y. ففي حالة السياسة النقدية يتمثل أثر تحفيز سياسة الإنفاق من خلال الطلب الاستثماري، طالما يبقى الإنفاق الحكومي دون تغير ويرتفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي من داخل النموذج. ويمكن توضيح هذه التأثيرات المتعددة من خلال النظر إلى معادلة الدخل الأساسية.

$$Y = C + I + g$$

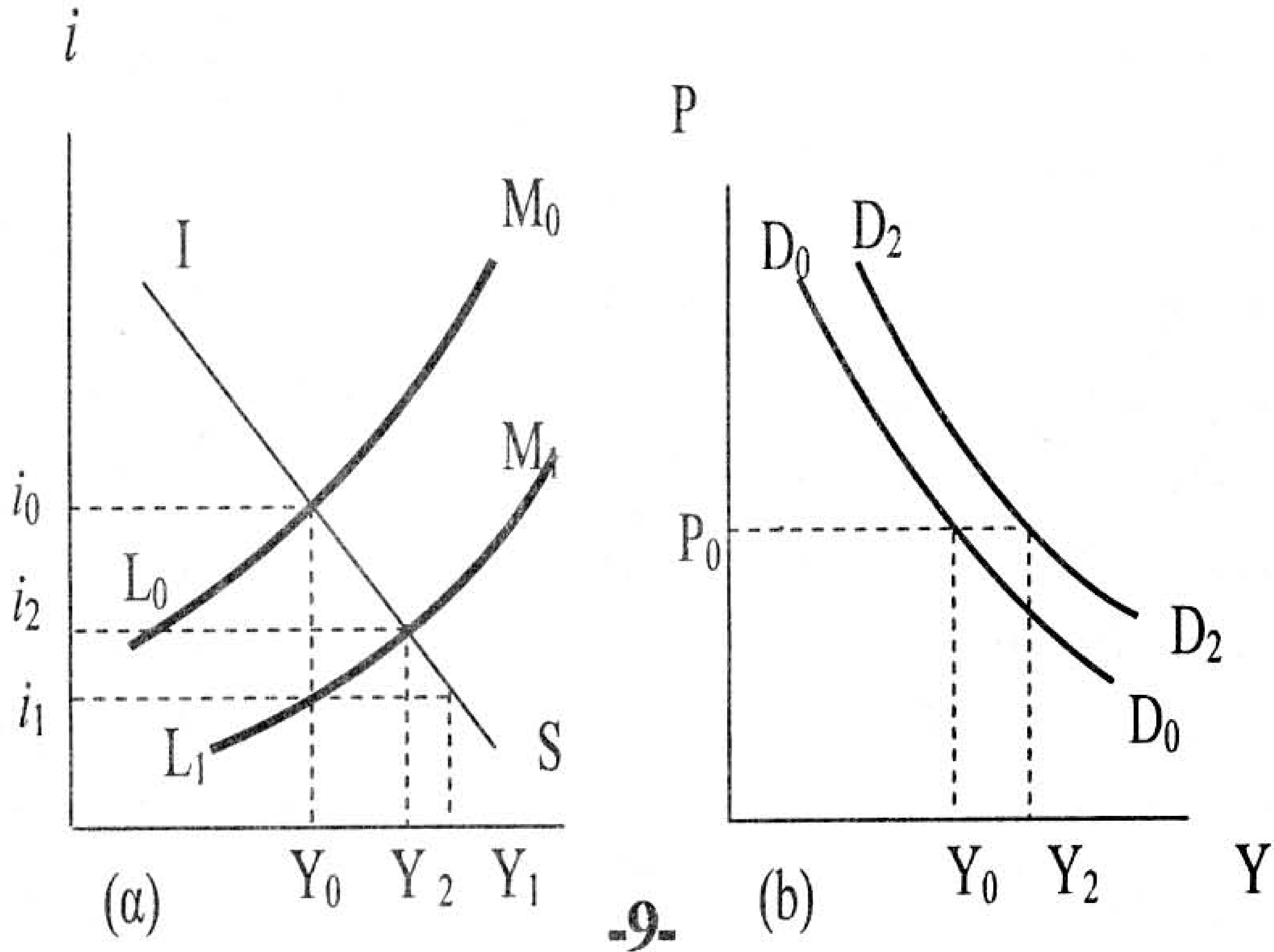
تهدف كل من السياستين المالية والنقدية إلى التأثير على مستوى الدخل والإنتاج والتأثير على مستوى الاستهلاك من خلال عملية المضاعف. إلا أن الاختلاف بين السياستين يتمثل في مصدر سياسة تحفيز التغير في الإنفاق. إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة(y) وتخفيض (i) بعض الشئ، متسببة في رفع حصة(g) في الإنتاج بالنسبة إلى(C) أو(I) عند مستوى الدخل التوازني. أما سياسة تقليص الضرائب فان من شأنها ان تؤدي إلى زيادة مباشرة في(C)

وتقليل(I) ، بعض الشئ، وبالتالي تزداد حصة(C) في الإنتاج. وفيما يتعلق بأثر السياسة النقدية، فان زيادة عرض النقود يجعل سياسة التحفيز متمثلة في (I)، حيث تزداد حصة الاستثمار في الدخل عند التوازن. وعلى ذلك، فان اختيار أدوات أي من السياستين بهدف التوسع(أو التقلص) في مستوى الإنتاج، يعتمد، جزئيا، على رغبة المخططين في تحديد التغير المطلوب في تركيبة الإنتاج الوطني.

مضاعف التغيرات في السياسة النقدية

يمكن ملاحظة أثر مضاعف التغير في حجم النقود من خلال النموذج (IS-LM) في الشكل 9. وان الشكل 9 صورة منقولة عن الشكل 5 الذي يوضح مضاعف السياسة المالية، مع اختلاف ان الشكل 9 يشير إلى انتقال منحنى(LM) في حين يوضح الشكل 5 انتقال منحنى(IS).

يتضح من الشكل 9 (a) انتقال منحنى(LM) إلى جهة اليمين نتيجة الزيادة في عرض النقود. فعند الشروع بالتحليل ابتداء من مستوى الدخل الأول(yo) ، يتبين ان الزيادة في عرض النقود قد تسببت في انخفاض سعر الفائدة إلى المستوى(i1) ، والتي بدورها أدت إلى زيادة الطلب الاستثماري، فارتفاع مستوى الدخل إلى(y1) عند مستوى سعر الفائدة الجديد(i1). وتعبر النسبة$(yi-yo)/\Delta I$عن مضاعف الاستثمار، وهو عبارة عن الزيادة في الدخل(y1-yo) منسوبا إلى الزيادة في حجم الاستثمار الناجم عن انخفاض سعر الفائدة من(io) إلى(i1)



الا انه في الواقع ان الانخفاض في سعر الفائـــدة لـــن يصـــل إلـــى المستوى(i1) ، كما أن الدخل لم يرتفع إلى المستوى(y1)، بل يبقى دونه. وتفسير ذلك هو أن كل زيادة في الدخل يعقبها زيادة فـــي الطلـــب علـــى النقود وامتصاص بعض الزيادة في النقود التي تسببت في الابتعـــاد عـــن مستوى التوازن الأول (io,yo). وأخيرا تؤدي الزيادة في الطلـــب علـــى النقود الناجمة عن زيادة الدخل إلـــى اســـتقرار حالـــة الاقتصـــاد عنـــد المستوى(i2,y2). فقد انخفض معدل الفائدة، الا انـــه لـــم يصـــل إلـــى المستوى(i1)، وارتفع مستوى الطلـــب علـــى النـــاتج التـــوازني إلـــى مستوى(y2) بدلا من(y1)، أي مستوى النـــاتج فـــي حالـــة مضـــاعف الاستثمار.

ويتضح من الشكل 9 (b) أن الزيادة في عرض النقود أدت إلى انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى عند مستوى السعر الأول، حيث ارتفـــع الطلب على مستوى الناتج التوازني من(yo) إلى(y2) بســـبب التغيـــرات

الحاصلة في سوق النقود على امتـداد المنحنـى الجديـد(L1M1). وان الشكل 9 (b) عبارة عن صورة طبق الأصل من الشكل 5 (b).

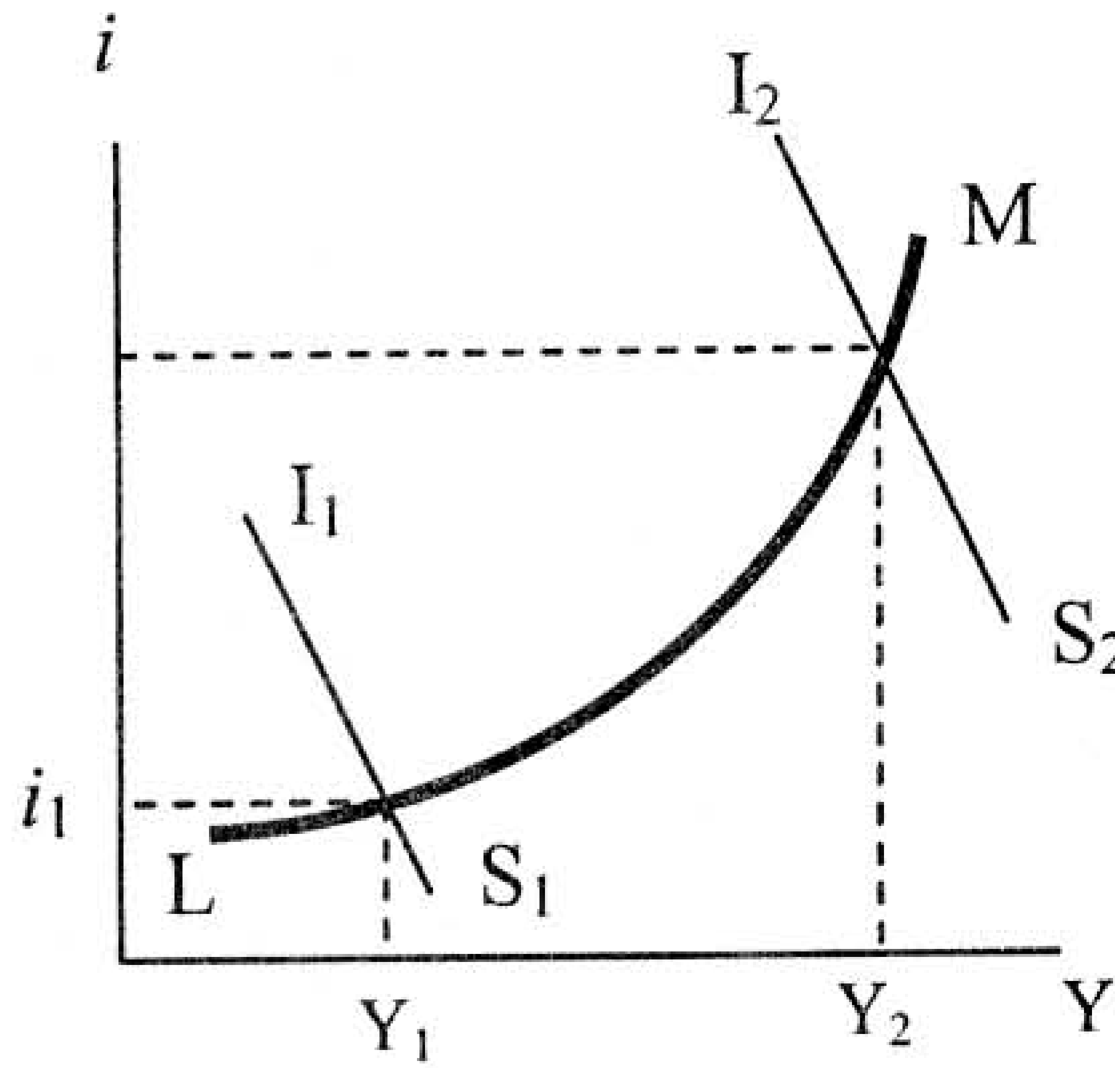
الجمع بين السياستين النقدية والسياسة المالية

يمكن الجمع بين أدوات السياستين المالية والنقدية،(M,t(y),g) وفق أساليب متعددة للحصول على الوضع المطلوب من منحنى الطلب داخل الاقتصاد.وفي هذا المجال سيتضح مدى نجاح السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الأثر المطلوب في الاقتصاد، كل على انفراد. ثم الكلام عن أثر تداخل السياستين المالية والنقدية في حالتين مهمتين: الأولى، عندما يعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغير سعر الفائدة، وكذلك تغير تركيبة الإنتاج عند مستوى معين من الإنتاج. والثانية، عندما يعملان بنفس الاتجاه من أجل تحقيق التغير المطلوب في منحنى الطلب وتغير مستوى(y) عند مستوى سعر معين(Po).

مدى النجاح الذي يمكن أن يحققه اعتماد أي من السياستين النقدية أو المالية

يمكن الاستعانة بالشكل 10 لمعرفة أثر السياسة المالية والسياسة النقدية. اذ يعتمد أثر السياستين على شكل منحنى(LM) وحالة الاقتصاد عند الابتداء في التحليل، أي نقطة الانطلاق. فإذا كان الاقتصاد في البداية عند المستوى(i1,y1) في الشكل 10. ففي هذه الحالة قد يقود استخدام سياسة نقدية توسعية، متمثلة بانتقال منحنى(LM) إلى جهة اليمين، إلى أحداث تغير بسيط على(y) ، طالما انه عند مستوى سعر فائدة منخفض يتم استيعاب الزيادة في النقود لغرض المضاربة دون ان تتسبب في تحقيق انخفاض جديد في سعر الفائدة، ومن ثم لن تتسبب في تحقيق الدافع نحو زيادة الاستثمار. ومن ناحية أخرى، عند مستوى(i1,y1) يؤدي

انتقال منحنى(IS) إلى تحقيق زيادة نسبية في(y) ، طالما تؤدي الزيادة البسيطة في سعر الفائدة إلى إطلاق كميات من أرصدة نقود المضاربة نحو دعم الزيادة في(y) .



-10-

ويحصل العكس تماما عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى مرتفع من الدخل وسعر الفائدة، أي المستوى(i2,y2)، ففي هذه الحالة يكون أثر استخدام السياسة المالية المتمثل في انتقال منحنى(IS) قليل الجدوى وذات أثر قليل على تغير توزن الدخل(y) في جانب الطلب. فعند مستوى مرتفع من سعر الفائدة تكون الأرصدة النقدية قليلة والمتوفر منها لتمويل دافع المعاملات عند المستويات الدنيا، ومن ثم تؤدي الزيادة في الطلب عن طريق زيادة (g) مثلا، إلى زيادة سعر الفائدة، بحيث ان الزيادة في (g) سيقابلها انخفاض في الطلب الاستثماري، وبالتالي تحقيق زيادة بسيطة في(y). وهذه الحالة تشابه تقريبا حالة الانحراف Crowding-out الكامل للاستثمار عند زيادة(g). ومع ذلك، ففي مثل هذه الحالة، يكون أثر السياسة النقدية التوسعية كبيرا على انتقال منحنى الطـــلب في الاقتصاد.

إذ عند مستوى معين من الإنتاج والدخل محدد بالكمية المتوفرة من النقود لغرض المعاملات، تؤدي الزيادة في(M/Po) إلى تحقيق زيادة مساوية في(y). وعلى ذلك، عندما يكون الاقتصاد قريبا من حالة الاستخدام التام، مع توفر شروط ائتمان صعبة، يكون دور السياسة النقدية أكثر فعالية في تحويل منحنى الطلب في الاقتصاد.

تعمل الأدوات الثلاثة للسياسة المالية والسياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي من خلال عدة قنوات مختلفة. ففي حالة الإنفاق الحكومي تتأتى الزيادة في الإنفاق مباشرة من خلال التغير في(g) الذي يمثل بحد ذاته تغيرا في(GNP). وفي حالة تغير معدلات الضرائب(T)، تأتي الزيادة في الإنفاق الكلي من الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي نتيجة التغير في مستوى الدخل تحت التصرف (y∆T). وفي حالة التغير في(M) تتغير(i)، ومن ثم يتغير حجم الاستثمار الذي يستجيب للتغير في سعر الفائدة. ويمكن اعتماد هذه القنوات الثلاثة لترتيب فعالية أدوات السياستين النقدية والمالية من حيث ضمان تحقيق النتائج المترتبة على استخدامها.

ويبدو أن أعلى درجات نجاح هذه السياسات تتحقق عند استخدام وسيلة التغير في الإنفاق الحكومي(∆g)، طالما تعمل الحكومة على إجراء تغير خارجي في مستوى الإنفاق من تلقاء نفسها. إلا انه في حالة الوسيلتين الآخريتين تين فان أثر الإنفاق المباشر سيعتمد على مدى استجابة الإنفاق الخاص للتغير في أحد هاتين الوسيلتين. إذ أن التغير في معدلات الضرائب يكون أثره فعالا إذا استجاب له الإنفاق الاستهلاكي فقط. ومن الجدير بالذكر ان بإمكان المستهلكين التقليل من أثر التغير في معدلات الضرائب، خاصة إذا كانت هذه التغيرات وقتية، وذلك من خلال التغير في سلوكهم الاستهلاكي. وعلى ذلك، لا يمكن أن يكون أثر

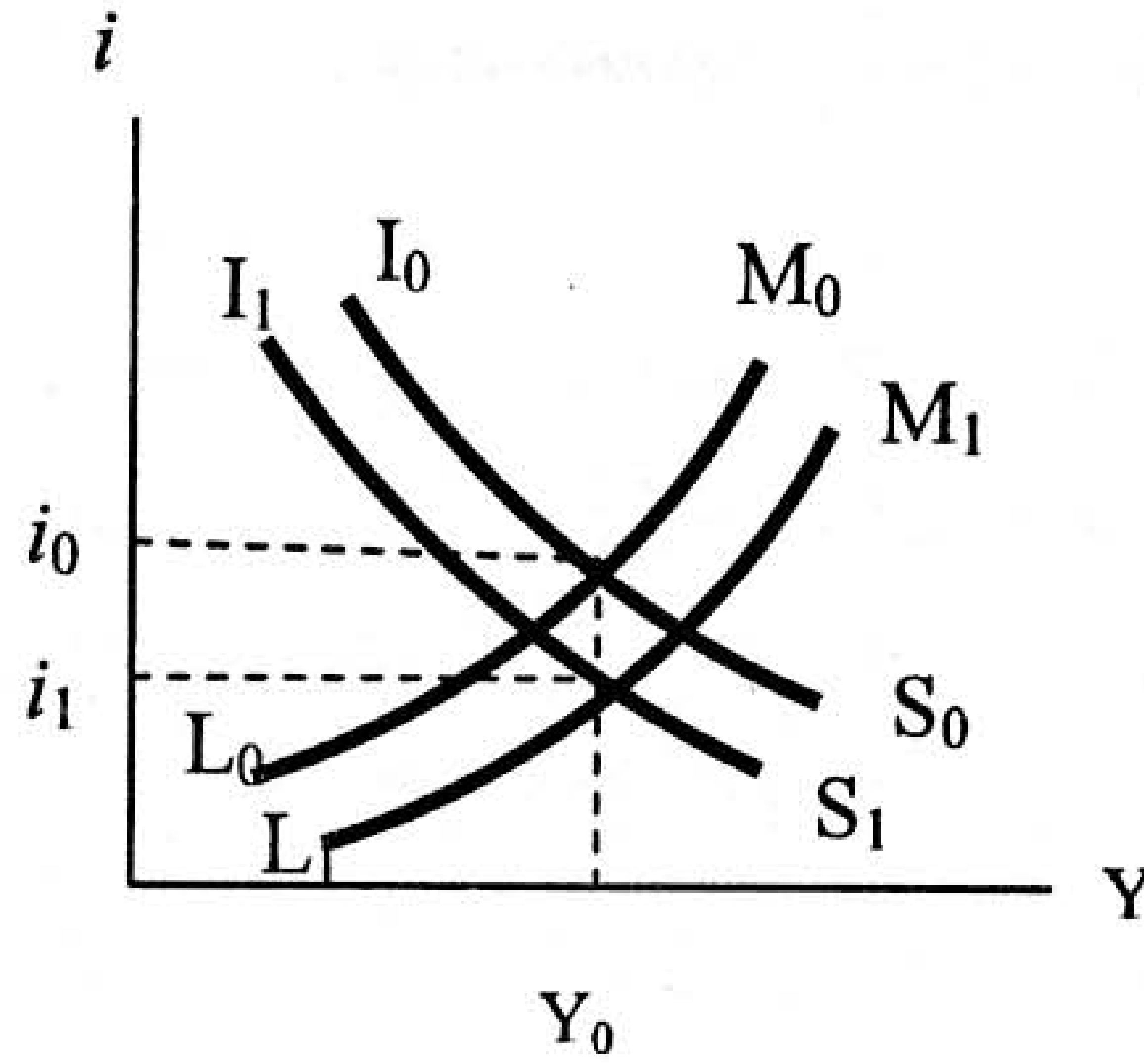
التغيرات في معدلات الضرائب مضمون النجاح، على عكس ما يمكن ان يكون عليه في حالة التغيرات في(g).

وكذلك فان التغيرات في عرض النقود يكون أثرها فعالا إذا:(1) تسببت التغيرات في عرض النقود في احداث تغيرات في سعر الفائدة وشروط الائتمان التي يواجهها المستثمرون.(2) إذا تسببت التغيرات في عرض النقود في التأثير على مستوى الطلب الاستثماري. وطالما ان تحقيق أي من هذين الشرطين يعتبر أمرا غير مؤكدا، لذلك يبدو من المحتمل(رغم انه من الصعب تأكيد ذلك) ان يكون تأثير التغير في(M) أقل نجاحا من التغيرات في معدل الضرائب. ويزداد هذا الاحتمال في حالة التغير الدائم في معدلات الضرائب، ويكون أقل احتمالا في حالة التغير الوقتي في معدلات الضرائب.

ان اعتبارات عدم التيقن هذه قد تقود إلى استخدام صيغة معينة لتحقيق سياسة مستقرة في الاقتصاد، تتمثل في:(1) الحفاظ على نمو(M) بمعدلات مستقرة، طالما لا يمكن التنبؤ بنتائج التغيرات في(M) في الفترة القصيرة.(2) القيام بإجراء تغيرات دائمة في معدلات الضرائب حتى يمكن الحفاظ على منحنى(IS)عند المستوى الاعتيادي المطلوب في الفترة الطويلة، مع الاعتماد على المستوى المطلوب من(g) في الفترة الطويلة.(3) اعتماد تغيرات بسيطة في(g) في الفترة القصيرة من أجل تحقيق سياسة مستقرة، طالما تعتبر نتائجها أكثر ضمانا.

دمج السياسة النقدية مع السياسة المالية في آن واحد

يتضح من الكلام عن آثار التغيرات في أدوات السياستين المالية والنقدية أنه من الممكن استخدامها لإجراء التغيرات في أسعار الفائدة وتركيبة الإنتاج دون ان يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب، أيْ دون تغير مستوى توازن الدخل في جانب الطلب(y) عند مستوى سعر معين.



-11

وعلى سبيل المثال، يتضح من الشكل 11 أن مستوى الاستخدام التام تقريبا يتحقق عند مستوى سعر(Po) ومستوى إنتاج(yo). ومع ذلك قد يكون سعر الفائدة عاليا عند المستوى(io)، وان من شأنه أن يتسبب في تحقيق مستوى منخفض جدا من الاستثمار، خاصة في البناء العقاري. وفي مثل هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب، ومن ثم انتقال منحنى(IS) إلى(I1S1)، متسببا في تقليص حجم الطلب الاستهلاكي. ويمكن توازن مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود، ومن ثم تخفيض سعر الفائدة وتحفيز الطلب الاستثماري والعودة بالاقتصاد إلى مستوى(yo) عند مستوى سعر فائدة منخفض(i1). وهكذا أدى هذا التغير المزيج من السياستين المالية ـــ النقدية، إلى تقليص الميزانية واستخدام سياسة نقدية سهلة لعرض النقود، إلى تغير تركيبة مستوى الدخل عند التوازن(yo)، اذ مع ثبات(g) انخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي وازداد مستوى الاستثمار. وعلى ذلك، يمكن أن تتغير أدوات السياسة بالاتجاه المعاكس لتغير تركيبة الطلب دون انتقال منحنى الطلب داخل الاقتصاد.

يؤدي استخدام أدوات السياستين بالاتجاه المعاكس بعضها لبعض إلى حالة من عدم التيقن كبيرة حول النتائج المتوقعة، خاصة وان مقدار التغير في كل من هذه الأدوات سيعتمد على حالة الاقتصاد السائدة قبل استخدام هذه السياسات، وعلى سبيل المثال، فرضت في منتصف عام 1968 ضريبة دخل إضافية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع التحول نحو إتباع سياسة نقدية سهلة، عندما كان الاقتصاد الأمريكي يعاني من مستوى بطالة منخفض مع أسعار فائدة مرتفعة. وفي مثل هذه الظروف يمكن القول ان الاقتصاد الأمريكي كان يعمل عند الجزء العمودي من منحنى(LM) عندما أخذ باستخدام المزيج من أدوات السياستين المالية والنقدية. وعلى ذلك، فان الأخذ بمجرد فرض ضريبة إضافية مؤقتة كان لينقل منحنى(IS) نحو الأسفل قليلا، في حين أن الأخذ بالسياسة النقدية التوسعية تسبب في تحويل منحنى(LM) إلى جهة اليمين بمسافة كبيرة. وكانت النتيجة انتقال منحنى طلب الاقتصاد إلى جهة اليمين، متسببا في رفع مستوى الإنتاج ومعدل التضخم وتخفيض أكبر في مستوى البطالة. وعلى ذلك، ففي الوقت الذي يمكن استخدام أدوات السياسة بالاتجاه المعاكس لبعضها البعض من أجل تغير تركيبة الدخل، فان مقدار التغير في الأدوات يجب ان يعتمد على حالة الاقتصاد، ويجب الأخذ بنظر الاعتبار حالة الاقتصاد قبل الشروع بمثل هذا المزيج من السياستين.

ان الدرجات المختلفة من حالات عدم التيقن المرافقة إلى استخدام أدوات السياسة تقترح هي الأخرى معرفة الهدف المنشود من استخدام هذه الأدوات. فإذا كان الهدف يتمثل في تحويل منحنى الطلب، فقد يكون من الأفضل استخدام جميع الأدوات بنفس الاتجاه. وفي هذه الحالة ترتفع درجة احتمال النجاح في تغير مستوى(y). وبالطبع فان استخدام مثل هذه

السياسة تقود إلى تعظيم حالة عدم التيقن بخصوص التغير الذي سيحصل إلى(i). فإذا كان التغير في السياسة المالية يتمثل في التقليص"bites"، ولن يكن التغير في السياسة النقدية كذلك، ففي هذه الحالة ستنخفض(i)، في حين إذا كان التغير في السياسة النقدية يتمثل بالانكماش، ولم يكن كذلك التغير في السياسة المالية، ففي هذه الحالة سترتفع(i) .[8]

هوامش ومراجع الفصل الخامس والعشرين

1- ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، المرجع السابق، الصفحات 173 ـــ 174
2- د. رفعت المحجوب: إعادة توزيع الدخل من خلال السياسة المالية، دار النهضة العربية، 1968،ص 34
3- أيضا، ص 36
4- أيضا، ص 37
5- أيضا، ص 38
6- د. محمد سلطان أبو علي، المرجع السابق،ص 190
7- Pen Modern economics, transtated from the rutch by T.S. preson penguin books, hamondswoorth, Midlesex, England, 1967, P.14
كما ورد في كتاب د. عبد المنعم السيد علي نفس المرجع.
8- (a) Wiliam H.Branson et James M.Litvack, Ibid, chap.5
(b) B.C.Brown: Fiscal policy in "30»S, American economic review, dec., 1956.
(c) A.P.Lenner,"Functional Finance and the Fedral Debit", in M.G. Mueller,
readings in macro economics(New York, Holt, Rinebant and Winston, 1971).
(d) P.A.Samvelson, "The simple mathematics of income retermination", in income,
employment and public policy reproduced in M.G. Mueller, readings in macro
economics(New York, Holt, Rinebant and Winston, 1971).
أنظر مرجع رقم 1 ص.203.

26 التضخم النقدي

ماهية التضخم النقـــدي

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور أبان حضارات الشرق الأوسط. إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة، أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته. وقد ساهمت الحرب التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط منذ أقدم العصور في ارتفاع الأسعار بسبب السلب والنهب والاستيلاء على كنوز العملات المعدنية من الذهب والفضة. وربما اعتبر أسوء تضخم عرفة العالم ذلك الارتفاع في الأسعار الذي تسبب عن استيلاء الاسكندر الأول على كنوز الذهب في الامبراطورية الساسانية. كما وعانت الامبراطورية من ارتفاع كبير في الأسعار نتيجة فتوحات الامبراطورية الرومانية واستيلاء الفاتحين على كميات كبيرة من الذهب. وقد عرفت الكثير من الحضارات القديمة انخفاض مستمر في قيمة عملاتها كالصين، والاغريق، والرومان القديمة. وبعد اكتشاف امريكا واجه العالم أسوء حالات التضخم حيث انخفضت قيمة العملة من المعدن الثمين انخفاضا كبيرا. وعندما ساد استعمال النقود الورقية في نهاية القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة وفرنسا أخذت ظاهرة التضخم تبرز بين حين وآخر وبشكل يكاد أن يكون منتظما. ففي عام 1775 واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تضخما عاليا نتيجة قيام الحكومة باصدار دولارات أوربية Continental dollars لتمويل حرب الاستقلال. كما واجه العالم حالة من التضخم بعد اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا عام 1848، وعندما أخذ الذهب يتدفق من استراليا، والالسكا، وجنوب افريقيا، واليوكون.وفي القرن السابق واجه

العالم أسوء حالات التضخم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية والسنوات التي تلتها مباشرة. وكان أسوؤها ذلك التضخم الجانح الذي حصل في ألمانيا في بداية العشرينات من نفس القرن، حيث ارتفعت الأسعار بمليارات المرات عن مستواها قبل الحرب.

تعريف التضخم

يعرف التضخم عموما على أنه ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد.[1] ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق ارتفاع في الأسعار. ويطلق على هذا النوع من التضخم اسم التضخم المكبوت Suppressed inflation. فالتضخم الكامن أو المكبوت يعني ان التدخل الحكومي المباشر يمنع القوى التضخمية من ممارسة ضغوطاتها على الأسعار في الاتجاه الصعودي. ويحصل العكس إذا سمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطاها على الأسعار، فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو زيادة حجم الكتلة النقدية.. الخ. ويطلق على هذا النوع من التضخم اسم التضخم المفتوح Open inflation. وعادة تتدخل الحكومة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار أوقات الحروب، وقد لا يحصل مثل هذا التدخل في أوقات السلام حتى لا يؤدي إلى سوء إعادة توزيع الموارد وتخفيض الكفاءة الاقتصادية. اذ ان تحديد أسعار بعض السلع قد يؤدي إلى تخفيض إنتاجها.

ويعرف كاردنير أكلي GandenerAckley التضخم بأنه: الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار.[2] واستنادا إلى هذا التعريف لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار قليلا جدا وغير محسوس. ويضيف الأستاذ أكلي قائلا: "نعرف التضخم بأنه حالة الارتفاع المستمر في الأسعار وليس

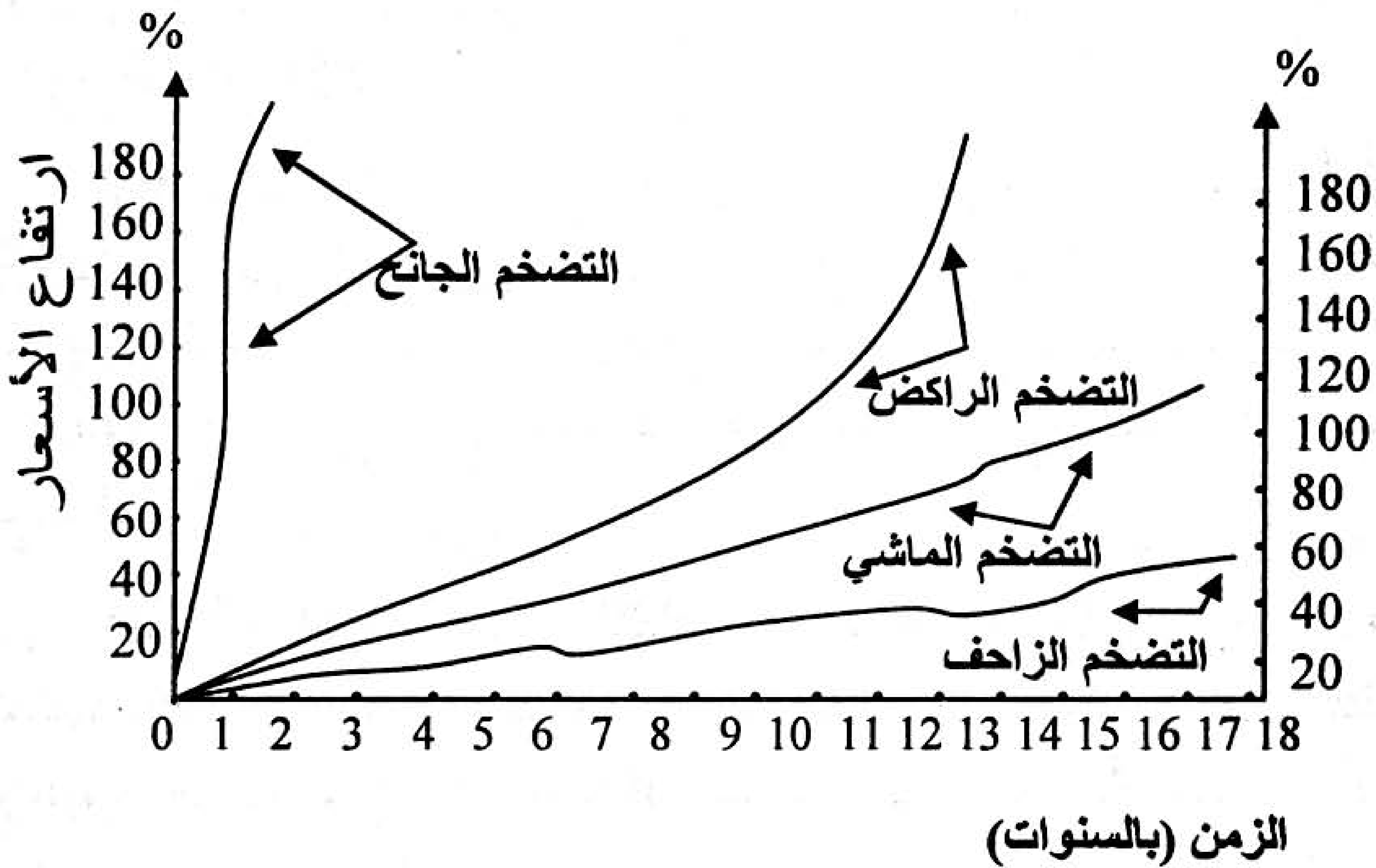
الأسعار العالية. بعبارة أخرى، ان التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة"[3] ويعرف كورثير Grouther التضخم بأنه: "الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع".[4] واستنادا إلى "بيجو" تتوفر حالة التضخم "عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول".[5]

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود من التضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة إلى وجود حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ولا يراد بالتضخم مجرد انتقال السعر من مستوى معين إلى مستوى أعلى منه فحسب، وإنما يجب ان يكون الارتفاع في الأسعار مستمرا. ويطلق على التضخم اسم التضخم الزاحف Creeping إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئا بحدود 2% سنويا، تميزا له عن التضخم الجانح Goldoping or Heper عندما ترتفع الأسعار بسرعة قد تصل إلى 50% أو 60% سنويا أو أكثر، كما حصل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ويرى بعض الاقتصاديين ضرورة متابعة التضخم الزاحف والسيطرة عليه، إذ قد يؤدي استمراره إلى حصول تضخم جانح، وعنده تنهار قيمة العملة الوطنية ويسود الاضطراب حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية، كما حصل في المانيا عام 1923، وفي هنكاريا عام 1947، وفي الصين عام 1949.

ويذكر كينز في مؤلفه "رسالة في الإصلاح النقدي»ان التضخم الذي ساد روسيا بعد الحرب كان شديد جدا، حتى ان البقالين في موسكو، قبل ان يستكملوا بيع مخزونهم من الجبنة، كانوا يسارعون إلى السوق المركزية للتجهيز ثانية من الجبنة خوفا من انخفاض قيمة النقود.[6]

ويذهب الاقتصاديون إلى إعطاء تعاريف أخرى للتضخم. فيفرقون بين نوعين من التضخم: التضخم "ألماشيWalking والتضخم الراكض Running." فيطلق اسم التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع المستمر في الأسعار بحدود 8 ـــ 10% سنويا. وحالة التضخم الراكض عندما يكون الارتفاع أكبر من ذلك بكثير. ويمكن أن يطلق اسم التضخم الراكض على حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1973، 1974، 1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26% عام 1973، وبنسبة 19% عام 1974، وبنسبة تقارب 25% عام 1979.(7) والشكل التالي يبين الأنواع المختلفة للتضخم (الزاحف، الجانح، الراكض، والماشي)



من الملاحظ أن التعاريف أعلاه لا تشير إلى أسباب التضخم بل تشير إلى ظاهرة التضخم كنتيجة يراد بها الارتفاع المستمر في الأسعار. أما بالنسبة إلى أسباب التضخم، يعزوا الاقتصاديون ظاهرة التضخم إلى سببين رئيسين، الأول عندما يفوق الطلب الكلي حجم الإنتاج، أي العرض الكلي، الذي يمكن تحقيقه عند مستوى الاستخدام التام، ويطلق على هذا

النوع من التضخم اسم تضخم "الطلب". والسبب الثاني عندما تتوفر قوى احتكارية في كل من سوق العمل وسوق السلعة. فوجود التنظيم النقابي القوي في سوق العمل يمكن النقابات العمالية من رفع أجور أعضائها، كما ان وجود اتحادات أرباب أعمال قوية يمكن أصحاب الأعمال من نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلكين عن طريق رفع أسعار منتجاتهم. ويطلق على هذا النوع من التضخم أسم تضخم "التكاليف".

التضخم عند الكلاسيكين في نظرية كمية النقود

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى ظاهرة تضخم الطلب من خلال كلامهم عن نظرية كمية النقود في معادلة فيشر، أي:

$$MV = PT$$

ومع افتراض ثبات كل من(V,T) فان الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، طالما ان النقود في التحليل الكلاسيكي تؤدي وظيفة واحدة بصفتها أداة مبادلة، ولا تطلب لذاتها، أي لا تؤدي وظيفة خزين القيمة، بل هي مجرد عربة لنقل القيمة عند الكلاسيك.

غير ان الكساد الكبير 1929 ـ 1933 أثبت عدم صحة هذا التحليل لظاهرة التضخم، اذ لم تؤدي زيادة كمية النقود خلال الفترة المذكورة إلى ارتفاع الأسعار. فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد الكبير عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكنوت، فزادت من احتياطيات البنوك التجارية وشجعت الأفراد على الاقتراض، ولكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في كمية النقود استقر في أيدي الجمهور على شكل عاطل ولم يتوجه نحو الإنفاق، لأن الجمهور كان يتوقع انخفاضا أكبر في الأسعار، مما أدى إلى ارتفاع تفضيلهم النقدي، وبدوره أدى ارتفاع التفضيل النقدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود.

فقد افرز الكساد الكبير زيف التحليل الكلاسيكي وأظهر ان للنقود طلب آخر إلى جانب الطلب عليها لغرض المبادلات، اذ ان النقود تطلب لذاتها كأصل كامل السيولة. ولم تشر نظرية كمية النقود إلى مثل هذا الطلب،وعلى ذلك فشلت هذه النظرية كأساس في توجيه السياسة النقدية خلال الكساد الكبير.

تضخم الطلب في التحليل الكنزي

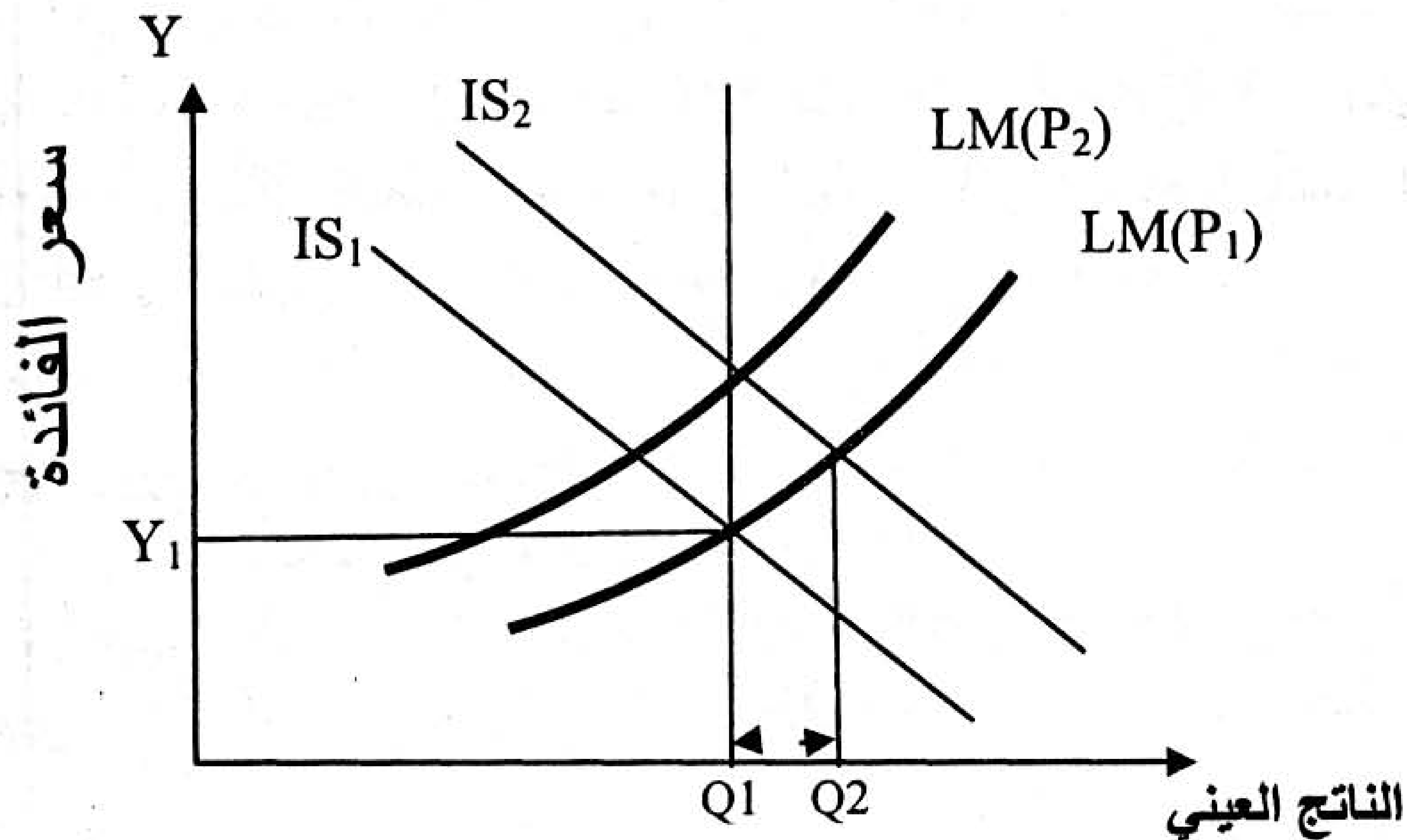
في التحليل الكنزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي(C+I+G) أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام التام، أي:

$$Q < C + I + G$$

حيث،(G): الإنفاق الحكومي ،(I): حجم الاستثمار الكلي

(C): حجم الاستهلاك الكلي،(Q): حجم الناتج القومي.

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار.[8] وقد أكد كينز على سرعة التداول الدخلية (VY)، اذ يمكن ان تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وان لم يرتفع عرض النقود. فقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد. فقد أكد كينز على أهمية خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل بسبب الكساد الكبير. ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه[9]:



يفترض الشكل أعلاه تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى إنتاج(Q^x) مقاسا على المحور الأفقي. وان التوازن العام يتحقق عند توازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع(LM_{P1}) مع(IS_1) حيث عندها يكون الناتج (Q^x_1) وسعر الفائدة(r_1) ومستوى الأسعار(P_1).

والآن نفترض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى(IS1) إلى(IS2)، ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره(Q^x_2-Q^x_1) ، والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار. وبعبارة أخرى، ستنخفض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى(LM_{P1}) إلى(LM_{P2})، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.(10)

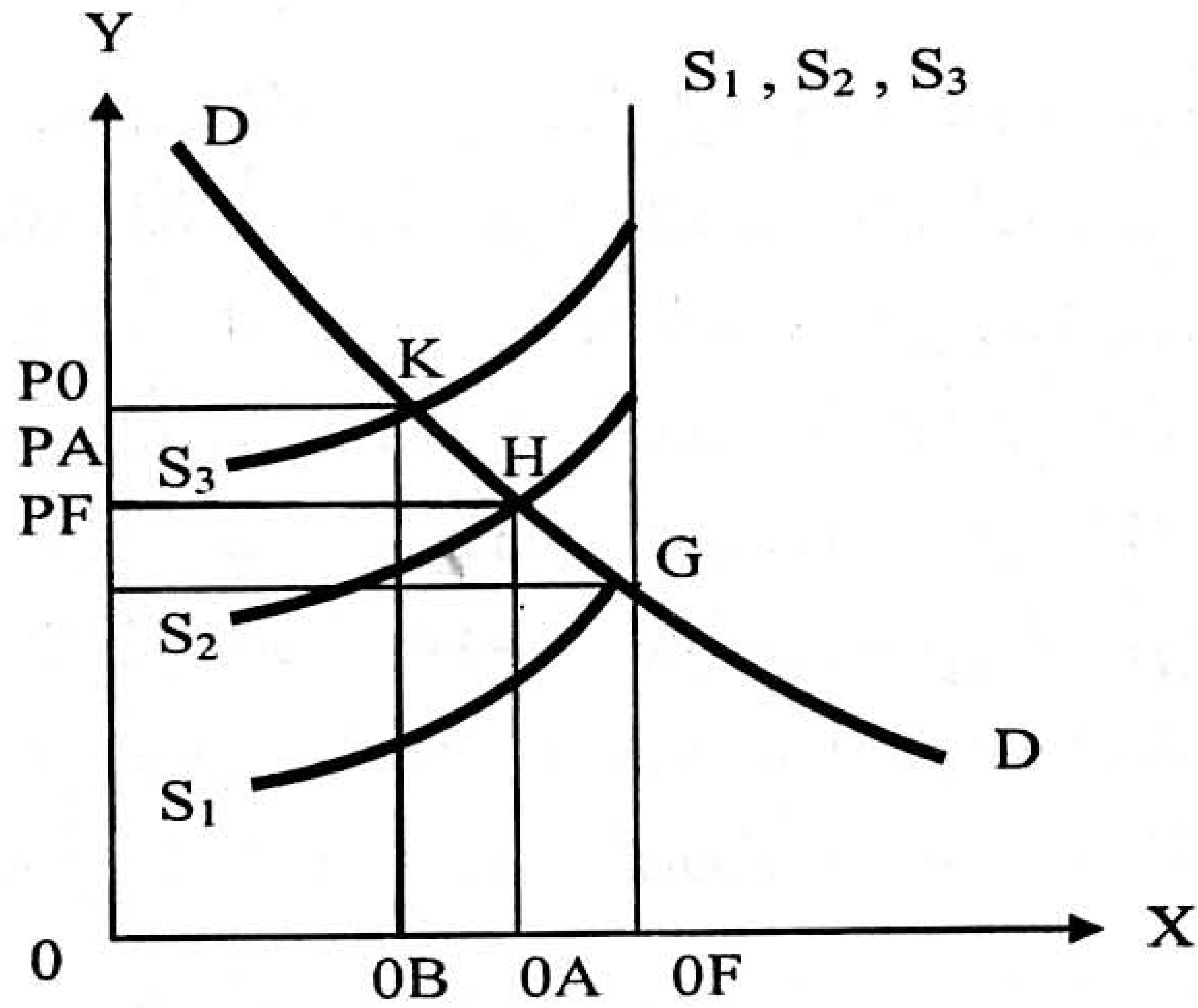
وسيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد، وسيستمر فائض الطلب في الظهور، مع استمرار انتقال منحنيات(IS, LM).

تضخم التكاليف ـ ارتفاع دالة التكاليف

يحصل تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها. إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاجية العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد القومي. ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع، أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلعة.

ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية، مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم. وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع، متسببا في حصول تضخم التكاليف.

ويمكن اعتماد تحليل الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف، كما في الشكل التالي:[11]



في الشكل أعلاه يشير(Q_F) إلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام، الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي(DD) مع منحنى العرض الكلي(S_1S_1)عند مستوى سعر(P_F). وعند انتقال دالة العرض الكلي إلى(S_2S_2) تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل، حيث ينخفض مستوى الإنتاج إلى(Q_A) ويرتفع مستوى السعر إلى(P_A). وبتكرار العملية وانتقال دالة العرض الكلي إلى(S_3S_3) سينخفض الناتج الكلي إلى(Q_B) ويرتفع مستوى السعر إلى(P_B). وفي هذا الشكل تعبر الزيادة في مستويات الأسعار عن تضخم التكاليف.

ويعود انتقال دالة العرض الكلي نحو الأعلى إلى العاملين التاليين:

(1) الزيادة في الأجور الاسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية، دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في إنتاجية العمل.

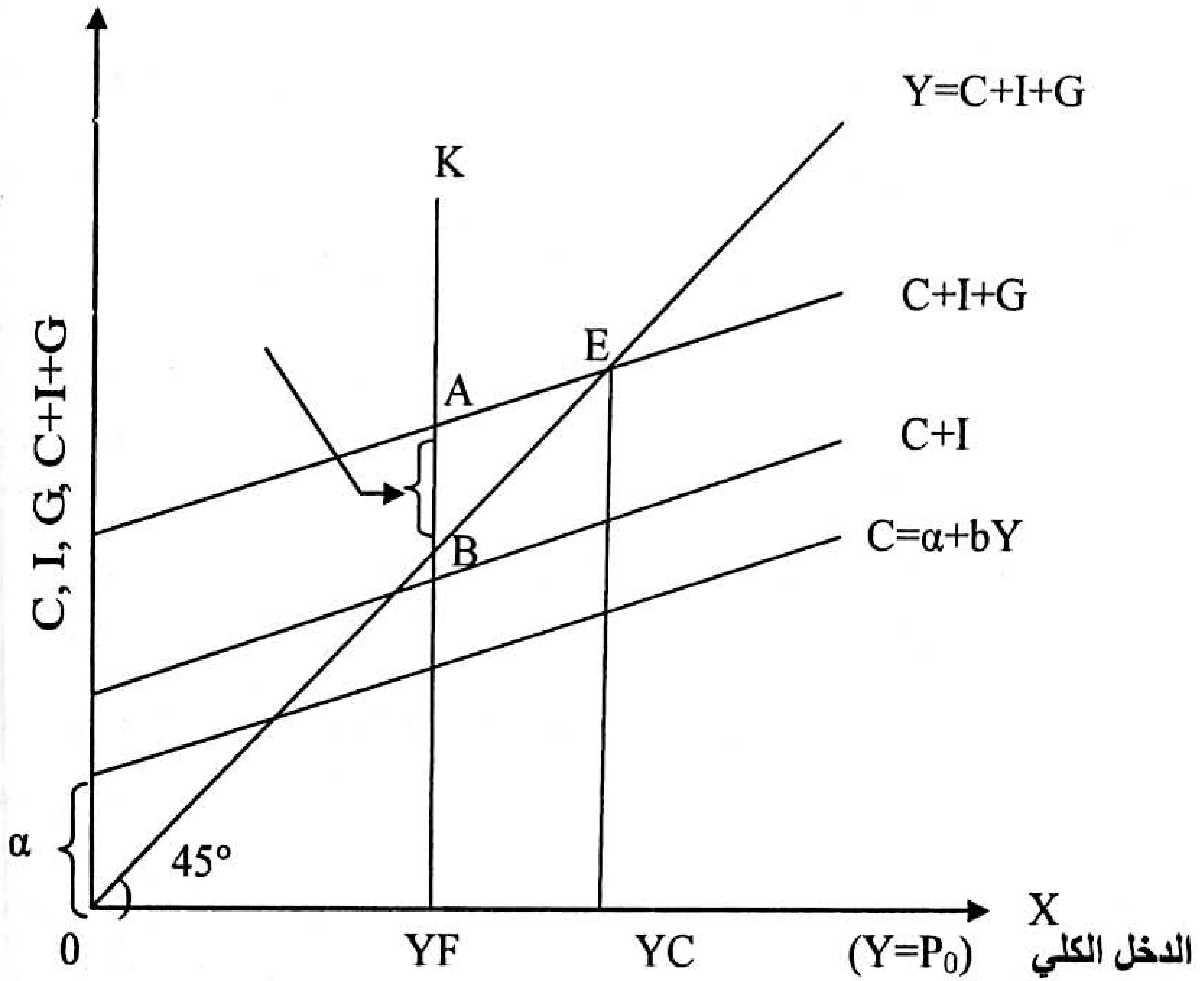
(2) زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال.

ويطلق مفهوم "تضخم الأجور"على العامل الأول الذي تسبب في انتقال دالة العرض الكلي وما نجم عنه من ارتفاع في مستويات الأجور، تميزا له عن "تضخم الأرباح" الذي تسبب عن العامل الثاني، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبئ الزيادة في الأجور إلى المستهلك. وعلى ذلك، يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

كما يمكن ان يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل، ولكن عند مستوى توظيف أقل. اذ يؤدي ارتفاع الأسعار، مع ثبات عرض النقود، إلى تقليل كمية النقود لغرض المبادلات، فتنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين، ويصبح عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق، ويتحدد مستوى إنتاج أقل من السابق، ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل، استنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية، أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها، وكلما قل العدد المستخدم منها زادت إنتاجيته. وسيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب الأعمال إلى رفع الأجور الاسمية نظرا لارتفاع إنتاجية العمل. وهكذا يصل مستوى الأجر الحقيقي إلى ذلك المستوى الذي ترغب النقابات تحقيقه رغم انخفاض حجم التوظيف.

الفجوات التضخمية

يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم "الفجوة التضخمية في كتابه:(كيف يتم تسديد نفقات الحرب). ويؤخذ بمفهوم الفجوة التضخمية لتحليل فائض الطلب الكلي(C+I+G)على العرض الكلي(Y_F)عند مستوى الاستخدام التام، كما في الشكل التالي:[12]



يشير الشكل أعلاه إلى وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد تتمثل في المقدار(C+I+G >YF)، أي ان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام. وعلى ذلك يمكن تعريف الفجوة التضخمية بـــ(فائض القوة الشرائية). وفي الشكل أعلاه نسقط العمود المستقيم(YFK)، ثم نلاحظ منحنى الطلب الكلي(C+I+G) يقطع خط الدخل 45 درجة عند النقطة(E) الواقعة على يمين النقطة(B) التي تمثل نقطة تقاطع خط الدخل 45 درجة مع العمود المستقيم(YFK) الذي يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام. ويتضح من الشكل وجود فجوة تضخمية قدرها(AB) تتمثل بالمسافة الواقعة بين نقطتي تقاطع(B,A)، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي(C+I+G) خط الدخل(YFK)عند

النقطة(A)، وعند النقطة(B) يقطع خط (Y=C+I+G) العمود المستقيم($Y_F K$)

يتضمن الشكل دالة الاستهلاك معبرا عنها بخط الاستهلاك (C=a+by)، حيث الاستهلاك دالة خطية في الدخل. وكذلك دالة الاستثمار(I) ودالة الإنفاق الحكومي(G)، على افتراض إنهما يتحددان من خارج النموذج، وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي دالة خطية مستقيمة موازية إلى خط الاستهلاك.

ويتضح من الشكل ان مستوى الناتج الحقيقي(العرض الكلي) يتحدد عند مستوى(Y_F) ومن ثم فان الدخل الحقيقي لا يمكن ن يزيد عن المستوى(Y_F) ، إلا ان الطلب الكلي(C+I+G) يفوق مستوى الناتج الكلي بمقدار(AB) ، أي:

$$Y_F + AB = C + I + G$$

يؤدي وجود الفجوة التضخمية(AB) إلى رفع المستوى العام للأسعار. إذ لا يمكن التخلص من هذه الفجوة إلا بزيادة الدخل النقدي الكلي من(Y_F) إلى(Y_C)، متسببا في ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتعود الزيادة في الدخل النقدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، نظرا لثبات مستوى الناتج الحقيقي الكلي عند مستوى الاستخدام التام (Y_F). وهكذا تم تحقيق توازن نقدي جديد عند المستوى(Y_C) عن طريق زيادة الدخل النقدي الكلي. وباستخدام مضاعف الاستثمار نحصل على قيمة الدخل التوازني الجديد، كالآتي:

$Y_C = Y_F +$ الفجوة التضخمية × المضاعف.

السياسات الكفيلة بالقضاء على التضخم

بذل الاقتصاديون جهودا كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع، اذ يتسبب

التضخم في إحداث أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية[13] وكل هذه الأضرار تدعو السلطات إلى التدخل واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التضخم. وعادة تلجأ الحكومات إلى استخدام وسائل السياسات المالية والنقدية للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساو إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، أي ان التضخم يعني تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، وان علاجه يتطلب تحقيق التساوي بينهما. ويمكن تقسيم وسائل مكافحة التضخم إلى ثلاثة أنواع، هي:(1) الإجراءات المباشرة(2) وسائل السياسة المالية(3) وسائل السياسة النقدية.

(1) ويمكن أن تتمثل الإجراءات المباشرة في إجراءات اختيارية أو إجراءات إجبارية. وتتمثل الإجراءات المباشرة في تشجيع الأفراد على رفع حجم ادخاراتهم وتقليل انفاقهم الاستهلاكي.

وتعتبر الإجراءات الاختيارية غير فعالة في تشجيع الأفراد على رفع حجم مدخراتهم. وحتى تصبح هذه الإجراءات فعالة في معالجة التضخم يجب ان يتحقق الادخار على نطاق واسع. إلا ان توسيع نطاق الادخار لا يمكن ان يتحقق ما لم يستجيب أصحاب الدخول المنخفضة اختياريا على تقليل حجم انفاقهم الاستهلاكي. ولكن من الصعب افتراض استجابة هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة إلى دعوة الحكومة في التقليل من انفاقهم الاستهلاكي، اذ من الصعب إقناع العوائل الفقيرة من التوقف عن استهلاك بعض السلع بعد ان ارتفعت دخولهم ولم يكونوا من قبل قادرين على التمتع بها بسبب انخفاض مستويات دخولهم. ويصف كينز وسيلة الادخار الاختياري بقوله: "قيام العمال بادخار جزء من مدخراتهم التي لم يكونوا ليدخروها بمحض ارادتهم لولا وسيلة الادخار الاختياري التي حولت اجباريا جزءا من دخولهم إلى ادخارات اختيارية مثل التي يقوم بها المنظمون"[14]

تستطيع الدولة ترغيب الأفراد على الادخار عن طريق قيامها بحملات اعلامية مختلفة تبين فيها للجمهور مثلا ما في هذا العمل من وطنية خلال فترات الحرب وما فيه من نفع على المجتمع وعلى الأفراد. ولو انه من المشكوك فيه ان يقبل الأفراد على الادخار في فترات التضخم الذي يتسم بالارتفاع المستمر في الأسعار. فمن العبث اقناع أي فرد بفائدة ادخار كمية من النقود للمستقبل ما دام يرى ان قيمة هذا النقد في المستقبل تهوى إلى الحضيض بسبب التضخم. غير ان الحكومة تسطيع ان تنجح كثيرا في هذا السبيل إذا كانت قد عمدت إلى مراقبة الأسعار وتحديد الاستهلاك. وكذلك إذا استطاعت ان تثبت للأفراد انها مصممة على عدم السماح للأسعار بالارتفاع. وانها جادة في مكافحة التضخم. وفي هذه الأحوال يقبل الجمهور على الادخار وعلى الاكتتاب في سندات الحكومة. خاصة وان تحديد الاستهلاك والاستثمار(عن طريق تحديد مجالات الاستثمار) يدفع الأفراد إجباريا أو اختياريا إلى الادخار ماداموا لا يستطيعون انفاق الفائض من دخولهم في أي وجه آخر.

ومع ذلك يعتبر أثر وسائل الادخار الاختياري محدودا جدا في معالجة التضخم. وعلى ذلك يصبح من الضروري اللجوء إلى وسيلة إجبارية للادخار، وذلك عن طريق اقتطاع جزء من الأجور والرواتب، والاحتفاظ بهذه الاستقطاعات في حساب خاص بادخارات العمال. وكان كينز أول من اقترح الأخذ بهذا المشروع الذي يعرف باسم «مشروع الدفع المؤجل"، حيث يتم الاحتفاظ بمدخرات العمال خلال فترة التضخم ولا يجوز اطلاقها حتى ينتقل الاقتصاد من حالة التضخم إلى حالة الركود. ويعتبر مشروع الدفع المؤجل وسيلة تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، طالما يستهدف معالجة التضخم والانكماش.

وهناك وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها لمعالجة فائض الطلب الكلي، ويكون ذلك من خلال السيطرة على الأسعار وإتباع أسلوب تقنين توزيع السلع الضرورية بكميات قليلة. إلا ان استخدام هذه الوسائل يعتبر

أمرا مرفوضا، خاصة في المجتمعات الحرة Free society. ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي عانى شعبها الكثير من ويلات التضخم، أكد الأمريكان وباصرار على رفضهم فرض السيطرة على الأسعار، ولجوء الحكومة إلى استخدام سياسة تقنين توزيع السلع الضرورية، وذلك إيمانا منهم بأن المنافسة التامة هي وحدها الكفيلة بالقضاء على شرور الاقتصاد، وان الأسعار سرعان ما ستنخفض عند العودة إلى سياسة الاقتصاد الحر. وآنذاك لم يبقى أمام الحكومة الأمريكية من خيار سوى الرضوخ إلى إرادة الشعب الامريكي وإلغاء جميع أنواع السيطرة الاقتصادية ووسائلها، مما اضطر الحكومة إلى العدول عن استخدام وسائل السيطرة على الأسعار وسياسة التقنين، طالما ان استخدام هذه الوسائل لا يمكن ان يكون فعالا ان لم تحظى بتأييد أفراد الشعب. الا ان العدول عن هذه السياسات عام 1946 أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار مباشرة، إذ ارتفع الرقم القياسي للجملة بنسبة 27% خلال النصف الثاني من عام 1946 ، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المفرد، وكذلك الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. وتعرض ملايين الأمريكان إلى أضرار التضخم.[15]

(2) وتتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي. ويستهدف استخدام وسائل السياسة النقدية المختلفة تقليل عرض النقود لغرض المضاربة، وبالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، مما يقلل من رغبة الأفراد في الاقتراض من أجل شراء وتخزين السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض. وبشكل غير مباشر يؤدي قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود. وعلى افتراض ان الاستثمار دالة مرنة في سعر الفائدة، فان ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات، مما يساعد على التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني. هذا عن طريق استخدام وسيلة

عمليات السوق المفتوحة، وكذلك يستطيع البنك المركزي عن طريق رفع سعر الخصم ان يقلص حجم الائتمان المصرفي والسيطرة على القوى التضخمية داخل الاقتصاد، اذ يؤدي رفع سعر الخصم إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض نظرا لارتفاع تكاليف الاقتراض. وبعبارة أخرى عندما يكون عرض الائتمان أكبر من العرض الكلي للسلع، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وفي هذه الحالة يتدخل البنك المركزي فيرفع من سعر الخصم، مما يضطر البنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الاقراضية وتغير شروط الائتمان التي تقدمه للعملاء.

ويستطيع البنك المركزي عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني ان يقلل الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

وإضافة إلى هذه الوسائل النقدية غير المباشرة تتوفر لدى البنك المركزي وسائل مباشرة يمكن ان يفرضها على البنوك التجارية. فقد يصدر تعليماته إلى البنوك التجارية بخصوص تحديد مقدار القروض التي يمكن ان يحصل عليها العملاء من البنك التجاري لتمويل مشترياته من سلع معينة.

إلا ان هناك صعوبات تعتري استخدام وسائل السياسة النقدية نذكر منها:

1- إذا قامت الحكومة بتقليص حجم الكتلة النقدية قبل بلوغ الاقتصاد حالة الاستخدام التام، فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ثم انخفاض حم الطلب الاستثماري، وانخفاض مستوى الدخل، وما يترتب عليه من انخفاض في الطلب الكلي. ويترتب على هذه الحالة ان انخفاض حجم الإنتاج لا يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار. وفي هذه الحالة سيتحمل المجتمع تكلفة كبيرة تتمثل في عدم تخفيض معدلات البطالة من أجل الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.

2- ان ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة القروض التي يمكن ان تحصل عليها الحكومة من الجمهور، مما يطرح مشكلات جديدة أمام الحكومة.

3 – ان انخفاض أسعار الأوراق المالية، وأقصد السندات، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة، مما سيثير سخطهم على السياسة النقدية.

4 – عادة يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري بدرجة أكبر من تأثيره على باقي بنود الطلب الكلي الأخرى، وما يترتب عليه من إبطاء في معدل النمو الاقتصادي.

5- وقد تسمح السلطات النقدية باستمرار ارتفاع الأسعار حتى بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام التام، ثم تتدخل الحكومة للسيطرة على مستوى الأسعار ومنع ارتفاعها، الا انه في هذه الحالة ستواجه السلطات النقدية مشكلة تحديد أو معرفة حجم الاستخدام التام، وهو أمر شاق جدا.

(3) ويتمثل الإجراء الثالث لمكافحة التضخم في استخدام وسائل السياسة المالية المتمثلة في تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الإيراد الحكومي من الضرائب. ويعتبر الإجراء المالي مهما في مواجهة القوى التضخمية داخل الاقتصاد. ويتوقف حجم الفائض المطلوب في الميزانية على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، وكذلك على أثر السياسات الأخرى المتبعة لنفس الغرض. ولتحقيق هذا الفائض تحاول الدولة ان تضغط مصروفاتها المختلفة. وبذلك يقل حجم الإنفاق الكلي، كما تحاول أيضا ان ترفع معدلات الضرائب حتى تقتطع من الدخل جزءا أكبر على شكل ضرائب. وتترك بذلك للأفراد جزءا أقل من دخولهم تحت التصرف. كما تستطيع الدولة الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل أنفاقهم في سوق السلعة. ويفترض أن لا تقوم الدولة بإنفاق هذه القروض في مشروعاتها المختلفة، اذ ليس الهدف هو احلال

الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، وإنما حبس أكبر جزء ممكن عن الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد.

وقد يعترض على هذا المبدأ من ان الدولة تتحمل دفع نفقات عن الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور عن قروضهم، في حين تحتفظ الدولة بهذه القروض على شكل عاطل في خزائنها، مما يقود بالحكومة إلى تحمل خسارة. إلا أن هذا الاعتراض مردود عليه، طالما ان هدف الحكومة يتمثل في خدمة المجتمع ومكافحة التضخم وما له من آثار سيئة تفوق كثيرا مجرد دفع فائدة على أصل سائل لا يدر دخلا. أضف إلى هذا ان الحكومة لكي تدفع الفوائد المترتبة على القرض العام ستضطر إلى رفع معدلات الضرائب، وهو إجراء يتفق وسياستها العامة في مكافحة التضخم.

ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياسة المالية جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم(16)

هوامش ومراجع الفصل السادس والعشرين

1- M.C. Vaish, Ibid, p.197
2- Gandener Ackley, macro economics, theorie, 1961, p.422
3- أيضا
4- Geoffrey Growther, an outline of money, revised ed, reprinted 1958, p.107
5- A.C. Rigou, the veil of money, p.34
6- J.M. Keyness, A trace on monetary reform, 1923, p.46
7- أنظر هامش رقم 1. ص.108
8- لا يعني هذا أن ليس للنقود من تأثير على مستوى الأسعار في جميع الحالات، بل أن النقود وحدها لا تكفي أن تخلق التضخم.
9- د. صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص 429
10- في هذه الحالة يتحول منحنى إلى الأعلى بسبب الزيادة المطلوبة من النقد لغرض المعاملات، ومع افتراض ثبات عرض النقود، يتم تلبية هذه الزيادة على حساب النقود المعدة لغرض المضاربة، مما يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة.
11- أنظر هامش رقم 1. ص.109
12- أيضا، ص 187
13- ومن أضرار التضخم انه يؤدي إلى تغيرات ملموسة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف العائلات والطبقات الاجتماعية. اذ يتحسن وضع مستلمي الأرباح، لأن التغيرات في التكاليف عادة ما تتخلف بعض الوقت عن التغيرات في الأسعار. وتسوء أحوال الموظفين وأصحاب المعاشات، نظرا لأن التعديلات في المرتبات والمعاشات تتخلف كثيرا عن التغيرات في الأسعار. كذلك يسوء مركز مستلمي الريع وحاملي السندات، لأن هذه المدفوعات يتم تحديدها بعقود لاتتغير الا بعد مرور فترة زمنية طويلة، كما يسوء مركز الدائنين، في حين يتحسن مركز أصحاب الثروات الذين يحتفظون بها على شكل عقارات أو أسهم أو مخزون سلعي، وكذلك يتحسن مركز المدينين. أما بالنسبة إلى مكتسبي الأجور فقد يتحسن وضعهم أو يسوء اعتمادا على قدرة النقابات العمالية في تعديل الأجور بسرعة مع التغير في الأسعار.
14- J.M. Keyness, how to pay from the war, 1949, p.69
15ـ أنظر هامش رقم 1. ص.200
16ـ ضياء مجيد الوسوي: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، الصفحات 213ـ 235

27 مدرسة شيكاغو

ماهية مدرسة شيكاغو

في فصل سابق تعرضنا إلى نظرية كمية النقود بصيغتها الكلاسيكية، ولاحظنا ان النظرية ركزت على أهمية عرض النقود وعلى ان المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود. ومن الملاحظ ان كينز وأتباعه لا يعترضون على أثر التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وإنما ينحصر النزاع فيما ذهب إليه الكلاسيكيون من اعتبار المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود وحدها، أي ان كينز رفض ادعاء نظرية كمية النقود في ان التغيرات في مستوى الأسعار هو المحدد الوحيد للطلب على النقود، وان التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد أساسا على التغيرات في كمية النقود.[1]

فقد أشار كينز إلى وجود حالات، حيث ان الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة في الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في نطاق"مصيدة السيولة". وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار، وعلى ذلك، لا ينصح كينز الاعتماد على السياسة النقدية لتحقيق الانتعاش في حالة الكساد. وعلى ذلك أكد كينز على أهمية الإنفاق المستقل في حالات الكساد. وبتأكيد كينز على أهمية الإنفاق الاستثماري، وبالذات سياسة المشاريع العامة وسياسة عجز الميزانية، فانه يكون قد أرسى مبدأ ثبات واستقرار مضاعف الاستثمار بدلا من ثبات واستقرار الطلب على النقود،[2] [أي الطلب على النقود لغرض المعاملات والإنفاق عليها]. وعلى أثر الانتقادات الكنزية إلى نظرية كمية النقود اختفى دورها في السياسة النقدية. ووقف إلى جانب التحليل الكنزي اقتصاديون كثيرون، وابتعد معظمهم عن التحليل الكلاسيكي حتى أواخر الخمسينات 1950 .

ويعود انبعاث نظرية كمية النقود إلى نتيجة العمل الجبار الذي قام به فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم ملتون فريدمان وتلامذته.(3)

فريدمان والنظرية الكمية في الطلب على النقود

لا يختلف فريدمان مع النظرية الكمية التقليدية في الطلب على النقود، إذ يعتقد أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور يعتمد على مستويات الأسعار، فتتغير بتغيرها وبنفس النسبة. وبعبارة أخرى، يتفق فريدمان مع الرأي القائل ان مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في مستوى الأسعار، أي ان كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور تتغير بشكل مباشر وبنفس النسبة مع التغيرات في مستوى الأسعار. كما يعتقد فريدمان ان الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا انه يرفض ادعاء النظرية الكمية في ان تكون مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في الدخل، وإنما يرى ان مرونة الطلب الدخلية أكثر من واحد، وإنها بحدود 1.8، أي ان كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم. واعتمد فريدمان في توضيح هذه الفكرة على اعتبار أن النقود سلعة كمالية مثلها مثل التمتع بالاستحمام أو الترويح عن النفس، إلا ان فريدمان يتفق مع بيجو من أن النقود ما هي إلا واحد من الموجودات المتعددة التي يحتفظ بها أصحابها للحصول منها على منافع وخدمات.

وترى مدرسة شيكاغو، أنه فضلا عن ان الطلب على النقود يعتمد على مستويات الأسعار والدخول، فانه يعتمد أيضا على تكلفة الاحتفاظ بالنقود، وهي:

1) سعر الفائدة الذي يمكن ان يحصل عليه المقرضون للنقود بدل احتفاظهم بها على شكل سيولة نقدية عقيمة.

2) معدل ارتفاع الأسعار: إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تخفيض قيمة النقود عند الاحتفاظ بها وعدم إنفاقها.

وان أي زيادة في(1) و(2) أعلاه أو كلاهما من شأنه ان يؤدي إلى تقليل رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، أي ان ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود يدفع الأفراد إلى تقليل كمية النقود المحتفظ بها على شكل سائل عقيم تجنبا لتحمل التكاليف العالية عند الاحتفاظ بها. وفي هذه الحالة يحاول الأفراد الاحتفاظ بأقل ما يمكن من سيولة نقدية، سواء في البنوك على شكل ودائع جارية لا تدر عائدا أو في حوزتهم، لدفع أثمان مشترياتهم من السلع والخدمات. ويحصل العكس تماما عند انخفاض أي من العاملين(1) و(2) أعلاه أو كلاهما، أي عند انخفاض تكلفة الاحتفاظ بالنقود يفضل الأفراد الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود على شكل عاطل.

العلاقة بين الطلب على النقود وتكلفة الاحتفاظ بها

ان العلاقة عكسية بين الطلب على السيولة النقدية وتكلفة الاحتفاظ بها. ويشير فريدمان إلى هذه العلاقة من خلال أربعة عوامل تعتبر المحدد للطلب على النقود:

1- مستويات الأسعار
2- مستوى الدخل والإنتاج القومي
3- سعر الفائدة
4- معدل ارتفاع الأسعار أو انخفاضها

تؤدي التغرات في(1) و(2) أعلاه إلى تغيرات في الطلب على النقود بنفس الاتجاه، في حين تؤدي التغيرات في(3) و(4) أعلاه، أي تكلفة الاحتفاظ بالنقود، إلى تغيرات في الطلب على النقود في الاتجاه المعاكس. وفضلا عن ذلك، ان التغيرات في مستوى السعر تؤدي إلى تغير في الطلب على النقود بنفس النسبة، في حين تؤدي التغيرات في الدخل الحقيقي إلى تغير في الطلب على النقود بنسبة أكبر.

ويعزي فريدمان أهمية النظرية الكمية إلى الارتباط الوثيق ،في الغالب، بين مستوى السعر. والتغيرات الكبيرة في كمية النقود في الفترة القصيرة، وفي هذا يقول:(4) "قد لا يوجد في الاقتصاد علاقة تطبيقية مثل تلك العلاقة المتواجدة دائما بين التغيرات في كمية النقود والتغيرات في الأسعار في الفترة القصيرة، فهي علاقة تعيد نفسها بانتظام دائما في ظل جميع الظروف"

الأشكال المتعددة للاحتفاظ بالثروة

يوضح فريدمان تحليل مدرسة شيكاغو في الطلب على النقود في بحث له نشر عام 1956، فيقول(5): "تعتبر النقود أحد أشكال الثروة التي يمكن أن يحتفظ بها الأثرياء أو الموسرون، وان النقود لدى الوحدات الإنتاجية عبارة عن موجود رأسمالي تؤدي خدماتها الإنتاجية عند مزجها مع موجودات رأسمالية أخرى من أجل الحصول على مخرجات يعرضها المشروع للبيع، لذا فان الطلب على النقود يدخل في اطار نظرية رأس المال".

وانتهى فريدمان إلى ان النظرية الكمية للنقود عبارة عن نظرية طلب على النقود، وان هذا الطلب يتوقف على نفس الاعتبارات التي تناقشها نظرية القيمة، وهي:

1- الثروة لدى الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود(قيد الثروة)

2- الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة على شكل سائل عقيم

3) الاذواق، وهو ما أطلق علية فريدمان اصطلاحا "ترتيب الأفضليات"

وعلى خلاف التحليل الكنزي لايتضمن تحليل فريدمان فاصلا بين الدوافع الثلاثة للطلب على النقود. اذ ينظر فريدمان إلى هذه الدوافع، المبادلات والاحتياطي والمضاربة، على انها تمثل طلبا واحدا على النقود.

وان الطلب على أحد الموجودات يعبر عن الثروة، الأسعار النسبية، والذوق.

واستنادا إلى فريدمان "ان اختلاف تحليل الطلب على النقود عن تحليل ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، انما يتمثل في ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار الفاصل الزمني لمعدلات الاحلال في(2) و(3) أعلاه، وتغير اصطلاح "قيد الميزانية»في نظرية الطلب إلى مفهوم "قيد الثروة".

ان امكانية الاحتفاظ بالثروة بأشكال متعددة من شانه ان يدفع الوحدة الاقتصادية إلى الاحتفاظ بالثروة التي تمتلكها بأشكال متعددة بحيث يمكن ان يحقق لها أعلى منفعة ممكنة، أي عندما يتساوى معدل الاحلال المتحقق مع معدل الاحلال المرغوب به من الاحتفاظ بالاشكال المتعددة للثروة.

وقد تناول فريدمان خمسة أشكال يمكن ان تحتفظ بها الثروة، تتمثل في النقود(M)، السندات(B)، الأسهم(E)، الأصول العينية(G)، رأس المال البشري(H). وان تركيب حقيبة الثروة الكلية للوحدة الاقتصادية يعتمد على العائد الذي يحصل عليه كل من هذه الأشكال المتعددة للاحتفاظ بالثروة، أي ان الطلب على النقود يعتمد على معدلات العوائد المتأتية من هذه الأشكال المتعددة للثروة. وبهذه الطريقة ينظر فريدمان إلى العوائد النقدية لكل من هذه الموجودات، ماعدا رأس المال البشري، الذي لايوجد له سوق محددة في المجتمعات الحديثة الخالية من العبودية. وعلى ذلك، فان معدل احلال رأس المال البشري مكان الأشكال الأخرى من رأس المال لايمكن التعبير عنه بأسعار السوق. غير ان فريدمان يرى امكانية احلال رأس المال غير البشري محل رأس المال البشري في الأشكال المتعددة للثروة. اذ يمكن في أي لحظة تقسيم حقيبة الأشكال المتعددة للثروة لدى الوحدة الاقتصادية إلى ثروة بشرية وثروة غير بشرية. ورغم ان مثل هذا التقسيم قد يتغير عبر الزمن، إلا انه يعتبر معطاة given خلال فترة معينة من الزمن، ويمكن التعبير عنه بالحرف(W)، الذي

يعرف بأنه عبارة عن نسبة رأس المال العادي(غير البشري) إلى رأس المال رأس المال البشري، أو بعبارة أخرى، نسبة الدخل من رأس المال غيرالبشري إلى الدخل من رأس المال البشري، وهي التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار طالما لايمكن تقدير عائد رأس المال البشري في صورة أخرى. وعلى افتراض ان الذوق يعتبر معطاة، يكتب فريدمان دالة الطلب على النقود بالشكل التالي:

$$M=f(p,rb-\frac{1}{R_b}.\frac{drb}{dt}, re+\frac{1}{P}.\frac{dp}{dt}-\frac{1}{re}.\frac{dre}{dt}, \frac{1}{P}\frac{dp}{dt}, w, \frac{Y}{r}, u)..(1)$$

حيث، M: الطلب على النقود. P: المستوى العام للاسعار

والمستوى العام للاسعار عبارة عن متغير يمكن أن يؤثر على العائد الحقيقي real لأي من هذه الأشكال المتعددة للاحتفاظ بالثروة. وهنا يفترض ان تعطي النقود عائد يتمثل في الراحة والسهولة والأمن والملائمة، وهو عبارة عن عائد حقيقي Real. وعلى ذلك، فان الأشكال الأخرى للاحتفاظ بالثروة كالأوراق المالية وغيرها ستتأثر بالعائد الحقيقي للنقود الذي يعتمد على كمية النقود التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد، أي على المستوى العام للأسعار، ولذلك يتم التعبير عن العائد الحقيقي للنقود بالرقم القياسي للأسعار.

وحيث،rb: سعر الفائدة في السوق على السندات، أي العائد من السندات.

re: سعر الفائدة في السوق على الأسهم

$\frac{dp}{dt}.\frac{1}{r_e}$: عبارة عن حجم العائد الأسمي عن كل دولار من الاصول العينية، حيث عند استخدام P يتم الأشارة إلى العائد الحقيقي من الاحتفاظ بالدولار الواحد على شكل أصول عينية.

w: عبارة عن نسبة رأس المال غير البشري إلى رأس المال البشري، أو نسبة الدخل من رأس المال غير البشري إلى الدخل من رأس المال البشري.

$\frac{y}{r}$ الثروة الكلية[6]، حيث، y: العائد الكلي على جميع أنواع الثروة بضمنها النقود والأصول العينية لدى الأفراد.

وقد تكلم فريدمان عن تيار الدخل المتأتي من الثروة. ويعرف فريدمان الثروة بأنها كل مصادر الحصول على الدخل. والثروة بوصفها رصيد ترتبط بالدخل بوصفه تيار عن طريق سعر الفائدة،

أي، $\frac{y}{r}$.

وقد عرض فريدمان فكرة الدخل الدائم في طيات بحثه لدالة الاستهلاك، مخالفا بذلك الأسلوب الكنزي، حيث اعتبر كينز الطلب الاستهلاكي دالة في الدخل الجاري، بينما يرى فريدمان ان الدخل الذي يحدد الاستهلاك يتضمن الدخل الجاري مضافا اليه التوقعات الخاصة بالدخل في المستقبل، أي ان الدخل الدائم يتكون من الأثنين.

وحيث، u: تشير إلى متغيرات تحديد المنفعة، أي المتغيرات التي تؤثر في الأذواق أو ترتيب الأفضليات لدى الأفراد. ويمكن النظر إلى(u) على اعتبارانها متغير غير ثابت، يعتمد على تغير الظروف. وعموما، يقصد بالذوق(u) ان الوحدة الاقتصادية قد لاتقوم بتوزيع الثروة بين أشكالها المختلفة على أساس العوائد المتأتية منها فحسب، وانما هناك اعتبارات أخرى لاتعتمد على معايير الفائدة أو العائد، وانه قد ينظر إلى هذه الاعتبارات بعين الاعتبار. ففي حالات الحرب والازمات، مثلا، قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بثروتهم على شكل سائل أو شبه سائل(الذهب) بدل من استثمارها في أصول مالية أو عينية.

وبافتراض ان rb و re ثابتتن عبر الزمن، وانه يمكن التعبير عن معدل تغيير الأسعار على انفراد، فقد استخدم فريدمان الصيغة re،rb للتعبير عن عائدات السندات والاسهم، وذلك عن طريق احلال المتغيرات في المعادلة رقم(1)، أي:

$$(. rb - \frac{1}{r} \cdot \frac{dr}{b} \text{ and } re + \frac{1}{P} \quad \frac{d}{p} . \frac{1}{r} - \frac{dr}{e} .)$$

ويترتب على هذا الاحلال إعادة كتابة المعادلة رقم(1) كالآتي:

$$M = f(P, rb \frac{1}{P} \quad \frac{d}{p} \qquad ,w,y,u)(2$$

ويرى فريدمان شأنه في ذلك شأن التقليدين ، ان دالة الطلب على النقود التي تفسر سلوك الأفراد في تعظيم المنفعة، انما تتوقف على اعتبارات عينية بصرف النظر عن وحدات القياس المستخدمة. وبعبارة أخرى، يفترض فريدمان اخفاء الخداع النقدي على الأفراد، أي إذا تغيرت قيمة الوحدة النقدية التي يشار بها إلى الأسعار والدخل، فان كمية الطلب على النقود يجب ان تتغير بنفس النسبة. وعلى ذلك تعتبر دالة الطلب على النقود رقم(2) متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين: y،P أي:

$$\lambda M = f(\lambda P, rb, re, \frac{1}{P} . \frac{dp}{dt} ,w, \lambda y, u((3$$

و بوضع: $\lambda = \frac{1}{P}$، تصبح المعادلة(3) كالآتي:

$$\frac{M}{P} = f(rb, re, \frac{1}{P} . \frac{dp}{dt} ,w, \frac{y}{P} ,u) \qquad (4)$$

أي أن المعادلة رقم(4) تشير إلى الطلب الحقيقي على النقود

و بوضع: $\frac{1}{y} = \lambda$ ، تصبح العلاقة كالآتي:

$$\frac{M}{y} = f(rb, re, \frac{1}{P}.\frac{dp}{dt}, w, \frac{P}{y}, u) \qquad (5)$$

أو

$$M = f(rb, re, \frac{1}{P}.\frac{dp}{dt}, w, \frac{P}{y}, u).y \qquad (6)$$

وخلاصة القول لايختلف فريدمان مع التقليدين في الطلب على النقود، إلا انه يرفض تحليل النظرية الكمية في ان تكون مرونة الطلب على النقود تساوي واحد تجاه التغيرات في الدخل، واعتمد فريدمان لتوضيح هذه الفكرة على اعتبار ان النقود سلعة كمالية، وانها واحد من الموجودات المتعددة التي يحتفظ بها اصحابها للحصول على منافع وخدمات، وانه فضلا عن ان الطلب على النقود يعتمد على مستويات الأسعار والدخول، فانه يعتمد أيضا على تكلفة الاحتفاظ بالنقود. وانتهى فريدمان إلى ان النظرية الكمية للنقود عبارة عن نظرية طلب على النقود، وان هذا الطلب يتوقف على نفس الاعتبارات التي تناقشها نظرية القيمة. واعتبر فريدمان الدوافع الثلاثة للطلب على النقود عند كينز على انها تمثل طلب واحد على النقود. وان الطلب على أحد الموجودات يعبر عن الثروة، الاسعار النسبية، والذوق، وان امكانية الاحتفاظ بالثروة بأشكال متعددة من شأنه ان يدفع الوحدة الاقتصادية إلى الاحتفاظ بالثروة التي تمتلكها بأشكال مختلفة بحيث يمكن ان يحقق لها أعلى منفعة ممكنة، أي

عندما يتساوى معدل الاحلال المتحقق مع معدل الاحلال المرغوب به من الاحتفاظ بالاشكال المتعددة للثروة.

عرض النقود والسياسة النقدية عند فريدمان

يعتقد فريدمان واتباعه من مدرسة شيكاغو ان السيطرة على عرض النقود بمفردها تكفي للسيطرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية. والسؤال، كيف تنتقل آثار التغيرات النقدية إلى باقي أوجه النشاط الاقتصادي؟ وللاجابة على ذلك افترض فريدمان حالة التوازن المتحرك، ثم افترض ان البنك المركزي سيقوم بدخول السوق المفتوحة لشراء السندات من اجل زيادة الرصيد النقدي. وستؤدي هذه العملية إلى ارتفاع أسعار السندات وإلى حصول البائعين على كميات اضافية من النقود. وهو الأمر الذي يدفع بالبائعين إلى شراء سندات أخرى شبيهة بالسندات التي تخلصوا منها لتعديل محفظة الأوراق المالية الخاصة بهم. مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السندات، وهذا سيدفعهم إلى شراء مجموعات أخرى من السندات، إلى ان تنتقل هذه العملية إلى النظام الاقتصادي بأسره. وباتجاه اسعار الأصول المالية نحو الارتفاع، فستكون هناك دوافع للحصول على الأصول غير المالية. وبهذا الشكل ينتقل التوسع النقدي من الأسواق المالية إلى أسواق السلع والخدمات، والتي ستتجه أسعارها هي الأخرى إلى الارتفاع.

ويخلص فريدمان(7) وأنصاره إلى ان بوسع السياسة النقدية أن تمنع النقود، في حد ذاتها، من ان تكون مصدرا رئيسيا للاضطرابات الاقتصادية. وبالاضافة إلى ذلك فان بوسع السياسة النقدية أيضا أن تعمل على توفير الاستقرار للنظام الاقتصادي، وذلك بتوفير الثقة للمنتجين والمستهلكين بان المستوى العام للاسعار سيتحرك بطريقة معروفة في المستقبل، وقد يكون من الأفضل أن تعمل على استقرار هذا المستوى.

وأخيرا فان السياسة النقدية يمكن ان تستخدم لمواجهة الاضطربات الرئيسية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي من مصادر اخرى. ولكن المشكلة تكمن في هذه الحالة في كيفية التفرقة بين الاضطرابات الرئيسية والاضطرابات المحدودة، وفي التنبأ بآثار هذه الاضطرابات المحدودة أو بالسياسة النقدية اللازمة لمواجهة هذه الآثار.

وفيما يتعلق بالكيفية التي يتسنى بها للسلطات النقدية وضع السياسة النقدية، نجد ان فريدمان يقترح على هذه السلطات أن تستخدم المعايير التي تخضع لسيطرتها بدلا من تلك المعايير التي لاتخضع لسيطرتها بالكامل. ومن هذه المعايير يرى فريدمان ان كمية النقود هي أفضل معيار ومرشد لاستخدام السياسة النقدية نظرا لخضوعها تحت سيطرة السلطات النقدية بالكامل، وهي بذلك تفوق باقي المعايير الأخرى الممكنه، مثل المستوى العام للأسعار، أو سعر الفائدة، أو مستوى التوظيف.

وبالاضافة إلى ذلك فان على السلطات النقدية ان تتفادى التقلبات الحادة في السياسة النقدية. ويمكن ان يساعد ذلك على تفادي امكانية التوجيه الخاطئ للسياسة النقدية، أي ان تقوم السلطات النقدية بالتوسع في عرض الائتمان في حين ان الظروف الاقتصادية تتطلب تقييد الائتمان، أو العكس. وحتى في حالة التوجه السليم وعدم التأخر في اتخاذ الأجراء اللازم تبرز هناك مشكلة فترات الإبطاء بين التغير في عرض النقود وبين تحقق آثار هذا التغير على النظام الاقتصادي. والمشكلة التي تثيرها فترات الابطاء هذه هي طول المدى الزمني لها والذي قد يتراوح بين ستة شهور وعام ونصف. فضلا عن عدم القدرة على تحديدها بدقة لاتجاهها إلى التغير بسرعة في الظروف الاقتصادية المختلفة.

وبناء على تلك الاعتبارات فان فريدمان يرى ان الاستناد إلى فطنة أو تمييز السلطات النقدية فيما يتعلق بحجم التغير اللازم في عرض النقود سيؤدي إلى تحقق الاضطرابات في النظام الاقتصادي. وعوضا عن ذلك

فأنه يقرر بأن على السلطات النقدية أن تلتزم بتحقيق معدل سنوي ثابت في الرصيد النقدي، وبضرورة الالتزام بهذه القاعدة مهما كانت الظروف. والميزة التي يحققها الالتزام بهذه القاعدة ــ في رأي مدرسة شيكاغو ــ هي في توفير الأساس النقدي للنمو في الأجل الطويل، وفي تفادي الاضطرابات التي يمكن ان تنشأ في حالة الاعتماد على تمييز السلطات النقدية، وفيما تسهم به من توفير للثقة يمكن من خلالها تحقق التقدم المستمر دونما خوف من تحقق الفوضى النقدية.(8) ولهذا السبب، أي نظرا لأن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة، عارض فريدمان أية سياسة مبنية على التقديرات الشخصية وهوى السلطة النقدية القائمة. فبعد ان برهن فريدمان على التوقيت غير الموفق أحيانا للسياسة النقدية، استنتج ان تدابير السياسة النقدية التي اتخذت في الماضي كانت عاملا من عوامل عدم الاستقرار. ولذلك فانه يرى ان السياسة النقدية، نظرا لعدم فعاليتها في المدى القصير، يجب ان تربط بمتطلبات المدى الطويل، أي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بان يزداد عرض النقد بصورة عامة بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي. ويجب ان تحدث هذه الزيادة بصورة مستقلة عن الدورة التجارية، بحيث يزداد عرض النقد بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.(9)

هذا هو موقف فريدمان من السياسة النقدية، اذ ينادي بأنه حتى موظفي الحكومة حسني النية من المحتمل أن يقترفوا أخطاء من شأنها أن تجعل التقلبات الاقتصادية أكثر سوء بدلا من ان تقلل منها، وسوف لن تفضي قاعدة سياسة بسيطة ــ مثل النمو الثابت في رصيد النقد ــ إلى نتائج مثالية، ولكنها سوف تضمن أن الحكومة الفيدرالية الأمريكية تتجنب الأخطاء الكثيرة المفضية إلى عدم الاستقرار، وفي جميع الاحتمالات تؤدي إلى نتائج أفضل من السياسات الاجتهادية التي تحاول ان تأخذ بنظر الاعتبار كل العوامل في كل قرار. ولا يدعي فريدمان أنه قادر على تفسير العلاقات المعقدة الموجودة بين تغيرات رصيد النقد وبين المكونات

المختلفة للطلب الكلي. ولكنه ينادي أن سياسة بسيطة تقوم على الاعتبارات العملية وتفضي إلى زيادة رصيد النقد على نحو ثابت يعادل تقريبا معدل نمو الاقتصاد، قد تعطي في الاغلب نتائج طيبة على نحو معقول. انها ولا ريب تتفادى الوقوع في أخطاء خطيرة يترتب عليها عدم الاستقرار كما ان نتائجها قد تكون أفضل من القرارات القائمة على عدد كبير من القوى التي يمكن قياسها بوضوح.(10)

وخلاصة القول يرى ملتون فريدمان ان العرض النقدي هو المحدد الأساسي المنظم لمستوى الأسعار، وان على السياسة النقدية تحديد نمو الكتلة النقدية بمعدل ثابت دائما، أي أن تكون الزيادة في حجم النقود مرتبطة دائما بمعدل نمو الناتج القومي، ويقول بضعف السياسة المالية المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام، ويطالب بنك الاحتياطي الفيدرالي ان لايطلق حكما تقديريا على نمو الكتلة النقدية، وفي هذا يقول ان علينا العيش في "هيمنة قانون" وليس في ظل "هيمنة رجال". ويقول انه لايتحتم انتظار الدواء الشافي من السياسة النقدية لما يسميه الناس "الركود التضخمي"، ويرى ملتون فريدمان بوجوب ترك الأسوق حرة للرد على عدم الاستقرار، بعد استقرار العرض النقدي.(11)

مراجع وهوامش الفصل السابع والعشرين

1- J.M.Keynes, «The general theory of employment, interest and - money »p.303.

2- د. اسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 188

3- برفسور ملتون فريدمان استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، حصل على الدكتوراه من جامعة كولمبيا. بدأ عمله كاقتصادي في لجنة الموارد القومية الأمريكية بواشنطن في الولايات المتحدة، وقام بمهمة التدريس في جامعة كولومبيا، وجامعة ويكونسين، وجامعة كامبردج. ويعتبر بحثه القيم" انبعاث النظرية الكمية للنقود" من أهم التعديلات التي تم ادخالها على النظرية الكمية للنقود. واضافة إلى تعلق فريدمان بنظرية كمية النقود، فقد ساهم كثيرا في اغناء الفكر الاقتصادي بكتاباته الكثيرة في النظرية النقدية والسياسة النقدية التي تصدرت صفحات المجلات العلمية المعروفة على الصعيد العالمي. ومن كتاباته المشهورة "نظرية الدخل الدائم". وقد 'منح جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 تكريما له عـلى ثلاثـة من بحوثـه، وهـي: «العلاقـة بين الدخل والاستهلاك "، "النظرية النقدية والتاريخ"، و «البرهان على صعوبة الوصول إلى تحقيق سياسة مستقرة". لقد عرف عن فريدمان ككاتب قدير للعديد من الكتب القيمة منذ عام 1946، وتابع الكتابة باستمرار في مجلة الأخبار الاسبوعية منذ عام 1966. ومن كتبه القيمة، «نظرية دالة الاستهلاك"، "دراسات في نظرية كمية النقود"، "الرأسمالية والحرية"، "نظرية كمية النقود المثلى"، وبحوث كثيرة أخرى.

4- Milton Friedman "The quantity theory of money arestatment»in mMilton Friedman edition, studies in quantity theory of money, 1956, p.3, ub MC Vaish, p.81.

5- أيضا، ص 4

6- r: الفائدة أو العائد على جميع أنواع الموجودات

7- M. Fridman, "The role of Monetary Policy" American Economic Review, Vol. 58(March 1938), pp.1-17.

8- د.صقر أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص ص 475 ـ 479 .

9- د. عبد المنعم السيد على: دراسات في النقود والنظرية النقدية، مطبعة العاني، بغداد ــ العراق، ط 3 ،ص 380

10- آرثر لويس: الاقتصاد الامريكي، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينيات، ترجمة: عايدة صليب، دار المعارف ـ القاهرة، 1980، ص 137

11- بول أ. ساموِيلسون: علم الاقتصاد، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر، 1993، ص153

28 الدورات الاقتصادية

ماهية الدورة الاقتصادية

تعد الدورات الاقتصادية ظاهرة قديمة جدا. لقد ورد في القرآن الكريم في سورة يوسف، قوله تعالى: "يوسف أيها الصديق افتينا في سبع بقرات سمان يأكلن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون. قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون. ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون. ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون"/ سورة يوسف، الآيات: 46،47،48،49

تعتبر الدورة الاقتصادية أحد السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمه على الأنظمة النقدية المعقدة والمتشابكة. ويراد بالدورة الاقتصادية عدم استقرار مؤسسات الأعمال إلا ما ندر. التوسع الاقتصادي والازدهار يعقبه الاضطراب والانهيار الاقتصادي ويحل الكساد، فينخفض مستوى الإنتاج وحجم الاستخدام، وبعد ان يصل الاقتصاد إلى قاع الجمود يبدأ الانطلاق من جديد.

وتعد مشكلة التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، أي الدورات الاقتصادية، من المشكلات الأساسية التي تواجهها نظم الاقتصاد الحر منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن. وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، التوظيف، والمستوى العام للأسعار. وقد تتفاوت هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات المعتدلة وبين التقلبات العنيفة والمدمرة الشبيهة بالكساد العظيم الذي أصاب البلاد الرأسمالية في الفترة من 1929 حتى 1933.

إن نسق التطور الاقتصادي واتجاهاته أتاحت المجال لتفسيرات شتى، وأوجدت أحيانا انقساما عميقا بين رجال الاقتصاد. ويؤيد ذلك انه تراءى لكارل ماركس مشاهدة اتجاه نحو زيادة خطورة الأزمات، مما يؤدي إلى انهيار الرأسمالية نهائيا، في حين ان بعض الاقتصاديين الآخرين ومنهم "شومبتر" يرون ان ظهور الدورات الاقتصادية ميزة ضرورية للنمو الاقتصادي.(1)

وقد اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرات الدورات الاقتصادية وعقدوا الآمال الجسام على حسن تفهمها كيما يتمكنوا من التنبؤ بالتطورات الاقتصادية والسيطرة عليها. إن التنبؤ بالتقلبات الاقتصادية محاط بهالة من الشك. فرجل الاقتصاد لايستطيع، كعالم الفلك، أن يتنبأ بدقة بتطور الأحداث، ولعله أقرب شبها بعالم الأرصاد الجوية الذي يجابه ظاهرة تتكرر بصورة شبه روتينية، وانما بشكل مختلف باستمرار. فالقوانين الاستقرائية التي يتمكن من استنباطها من التجربة وتحليل الماضي، تصبح مفيدة للتنبؤ بالمستقبل، ولكنها لاتصدق تماما احتمالاته.(2)

والواقع يشير انه ليس بمقدور الاحصائين ولا الاقتصاديين اعطاء تنبؤات مؤكدة حول مجريات الدورة الاقتصادية، فتصوراتهم الظرفية تأتي في كثير من الأحيان مغايرة للاحداث الحقيقية. ومع ذلك يصرون على الاستمرار بدأب وشجاعة في محاولاتهم للتنبؤ. ويلجأ المتنبؤن الظرفيون في الولايات المتحدة إلى دراسة النشرات الاحصائية والاقتصادية الخاصة بالدخل القومي الصادرة عن مؤسسات البحث العلمي الرسمية والخاصة محليا وعالميا، كالتقيم الربع سنوي للناتج الوطني الخام، والتقيم الشهري للدخل الشخصي، النشرات الخاصة بمشاريع البناء الجديدة، نفقات التجهيز، المؤشرات الخاصة بالتطور المستقبلي للنفقات والايرادات العامة، ونتائج التحقيقات المختلفة التي تتناول العمليات المستقبلية مثل، استقصاء ماكجرو هيل، والاستقصاء الرسمي، ونتائج بحوث مركز التحقيقات في جامعة ميشغان، ومكتب الاحصاء الامريكي...الخ. ويحاول

بعض المحللين الظرفين تدعيم توقعاتهم باللجوء إلى دراسة اتجاهات السلاسل الزمنية نحو الانخفاض أو نحو الارتفاع. ويهتمون خاصة بالتعرف على بدايات التغير العام للاتجاه، وعلى مرحلة الانتقال من الارتفاع إلى الانخفاض أو العكس التي تسجلها بعض السلاسل "النموذجية»الخاصة بفترة اسبوعية متوسطة للعمل، ومعدلات تسعير الأسهم، ورخص البناء، وبالطلبات الجديدة، وبالافلاسات التي تقدم الدلالات الأكثر وضوحا وبروزا على دورات الأعمال..

واضافة إلى كل ذلك، لابد من القول اننا نعيش في عصر التنبؤات(المعلوماتية)، فالولايات المتحدة حاليا تمتلك العشرات من النماذج الاقتصادية الكلية للناتج الوطني الخام. فقد طور"L.KLEIN" من معهد "Weharton"أحد أشهر النماذج، وكذلك فان جامعة ميشغان وفريق الاقتصادين"FRB-MIT Penn" قد وضعوا وطوروا نماذج اقتصادية قياسية معروفة. وأيضا تقوم شركات مختصة بالتنبؤات الاقتصادية بتقديم نماذج مماثلة. وتسعى هذه النماذج الصورية إلى بناء تقديرات احصائية متناسقة لمكونات الدخل القومي استنادا إلى معطيات جاهزة ومتوفرة لبيانات سابقة. ان التجربة تبين بأن التنبؤات الاقتصادية تلعب دورا لاغنى عنه في قرارات الدولة، وفي قرارات المؤسسات بدون ان تكون معصومة من الخطأ.[3]

ان الأزمة المالية العالمية التي يواجهها العالم اليوم تؤكد وجود الدورة الاقتصادية بكل وضوح. إلا ان الاختفاء الفرضي لفترات الجمود الكبيرة يبين ان الاقتصاد السياسي كعلم قد علمنا كيف يقتضي استخدام السياسات النقدية والمالية لمنع حدوث جمود محتمل من ان ينقلب إلى انهيار متطاول متميز بالاستمرار. لقد قطفنا وأكلنا ثمرات العلم، ومهما كان الأمر فلن نرجع إلى رأسمالية "دعه يعمل". ان الهيئة الانتخابية في كل اقتصاد حديث مختلط تصر على الحزب السياسي في السلطة ــ مهما كان ــ اتخاذ التدابير اللازمة لمنع فترات الجمود الكبيرة من الظهور.[4]

ففي العصر مابعد الكينزي، وعلى عكس الديناصورات، لم تعد الدورة الاقتصادية نوعا منقرضا، ولكن لم تحدث ابدا فترات جمود خطيرة، وفترات الكساد منها لم تدم طويلا وكانت أقل تكرارا.[5]

مؤشرات وآثار الدورة الاقتصادية

تظهر آثار الدورة الاقتصادية في حجم الناتج الوطني، والاستهلاك والاستثمار، وصناعة الانشاءات والمنتوجات، وفي سوق العمل، والاسعار، والاجور والارباح، والأسواق المالية.

(1) الناتج الوطني: يعبر الناتج الوطني عن مجرى النشاط الوطني. وقديما تبلورت الانهيارات الاقتصادية بتراجع ملحوظ في الناتج القومي القائم، فانخفض الناتج الوطني في الولايات المتحدة بين عامي 1929و1932 بنسبة 38% بالدولارات الثابتة.

(2) الاستهلاك والاستثمار: يتكون الدخل القومي من الاستهلاك والاستثمار، وان الانهيارات الاقتصادية تؤثر في كل منهما. حتى وان كانت النفقات الخاصة بالأغذية ليست سريعة التأثير بتقلبات الأوضاع الاقتصادية، إلا ان السلع الكمالية وسلع الاستهلاك الدائم كالسيارات مثلا، يعتبر الطلب عليها غير مستقر، لأنه يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على الدخل الذي يتأثر بالانهيارات الاقتصادية وينعكس أثرها على الاستثمارات لانتاج هذه السلع. وتعتبر الاستثمارات بمثابة مفتاح تقلبات الأوضاع الاقتصادية.

(3) المنتوجات الصناعية وصناعة الانشاءات: ان الطلب على المنتوجات الزراعية يعتبر قليل التأثير بالنسبة للتغيرات في الدخل والأسعار. فزيادة الدخول خلال فترة الازدهار لايؤدي، بشكل عام، إلى زيادة مهمة في الطلب على المنتوجات الزراعية. كما ان خصائص العرض التي تتميز بها الزراعة تفسر جمود الإنتاج الزراعي في مجموعه

بالنسبة إلى القوى الدورية، اذ يتأثر الإنتاج الزراعي بالأوضاع الجوية وتوافر اليد العاملة الزراعية.

وفي القطاع الصناعي يتأثر الطلب على المنتوجات الصناعية بالتغيرات في الطلب الاجمالي. وتعتبر صناعة سلع الإنتاج(كالفولاذ، والآلات، والاجهزة الصناعية) أقل استقرارا من سلع الاستهلاك. كما ان صناعة الانشاءات وبناء المساكن تعتبر غير مستقرة، نتيجة تأثرها بشروط التمويل وأسعار الفائدة. ويؤثر بناء المساكن في الولايات المتحدة وكندا على استقرار الطلب الاجمالي.

(4) حجم الاستخدام: تعد البطالة، بلا ريب، الدليل الاجتماعي الذي هو أكثر تعبيرا عن الدورة الاقتصادية، اذ تنعكس التقلبات الاقتصادية على سوق العمل. ففي فترة الانتعاش يتم استخدام عدد اضافي من الموظفين والعمال عندما يزداد الإنتاج توسعا، ويحصل العكس في فترة الانتكاس الاقتصادي، ويرتفع حجم البطالة عندما يقع الاقتصاد إلى القعر في حالة الكساد الاقتصادي.

(5) مستويات الأسعار: يتزايد ارتفاع الأسعار خلال فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد الوطني متوجها نحو القمة، أي مرحلة الازدهار، حيث يقترب من مستوى الاستخدام التام للموارد الاقتصادية، لأن عرضها يصبح قليل المرونة أو غير مرن. ويبرر المنتجون ارتفاع اسعار منتجاتهم نتيجة ارتفاع تكاليف انتاجها، الأمر الذي يتقبله المستهلكون بسهولة.ويحصل العكس عندما يمر الاقتصاد في فترة الانهيار الاقتصادي، وفيها تنهار الأسعار، وخاصة أسعار المواد الأولية.

(6) الأجور والأرباح: تعتبر الأرباح أقل استقرارا من باقي مكافآت عوامل الإنتاج. تأخذ الارباح بالصعود كالسهم عند انطلاق الدورة، إلا ان هذا التصاعد يأخذ بالتباطئ قبل ادراك قمة الدورة، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، ثم تبدأ الأرباح بالهبوط بشكل شديد عند ابتداء الانهيار

الاقتصادي. وتختلف شدة تقلبات الأرباح من صناعة إلى أخرى، وبصورة عامة، تعتبر غير مستقرة في صناعات سلع الإنتاج، وسلع الاستهلاك الدائم، غير انها أقل تغيرا في قطاع سلع الاستهلاك غير الدائم.

وفيما يتعلق بالاجور فانها تتأثر سواء بالصعود أو الهبوط. فمنذ نمو النقابات العمالية أصبحت الأجور أكثر مقاومة للهبوط، كما انها ترتفع عندما يتوجه الاقتصاد نحو الازدهار، فيقترب من حالة الاستخدام التام. وفي هذه الفترة تصبح النقابات قوية في المفاوضات الجماعية. أما في فترة تدهور الوضع الاقتصادي، فان رب العمل يحاول تسريح العمال الأقل انتاجا، وان من شأن هذا الاجراء ان يساعد على تحسين مردود اليد العاملة في العمل.خاصة وان النقابات العمالية عادة ترفض خفض الأجور عندما يتجه الاقتصاد نحو الهبوط.

(7) الأسواق المالية: ان أسوق رؤوس المال تعتبر مؤشر مهما جدا وحساسا أزاء قوى الدورات الاقتصادية، لأن أسعار السندات المالية والأسهم تسبق في الغالب تقلبات الإنتاج. ان أسعار السندات المالية تبلغ ذروتها في أدنى درجة الانهيار الاقتصادي، أي عندما يكون طلب الائتمان ضئيلا، والعرض وافرا، ويكون سعر الفائدة منخفضا. وكلما تثبتت العودة إلى الحالة الطبيعية، يتجه توسع طلب الاعتمادات نحو رفع سعر الفائدة، وتأخذ أسعار السندات المالية بالانخفاض. وخلال مرحلة الازدهار تأخذ أسعار السندات بالهبوط، ويستمر هذا الانخفاض حتى الفترة التي يؤدي فيها انخفاض طلب الاعتماد أو توسع العروض من قبل البنك المركزي إلى تخفيض معدلات الفائدة بعد بلوغ حالة الازدهار القمة. وترتفع قيمة السندات المالية في حين ان الأسعار والمنتجات تتجه نحو الهبوط.

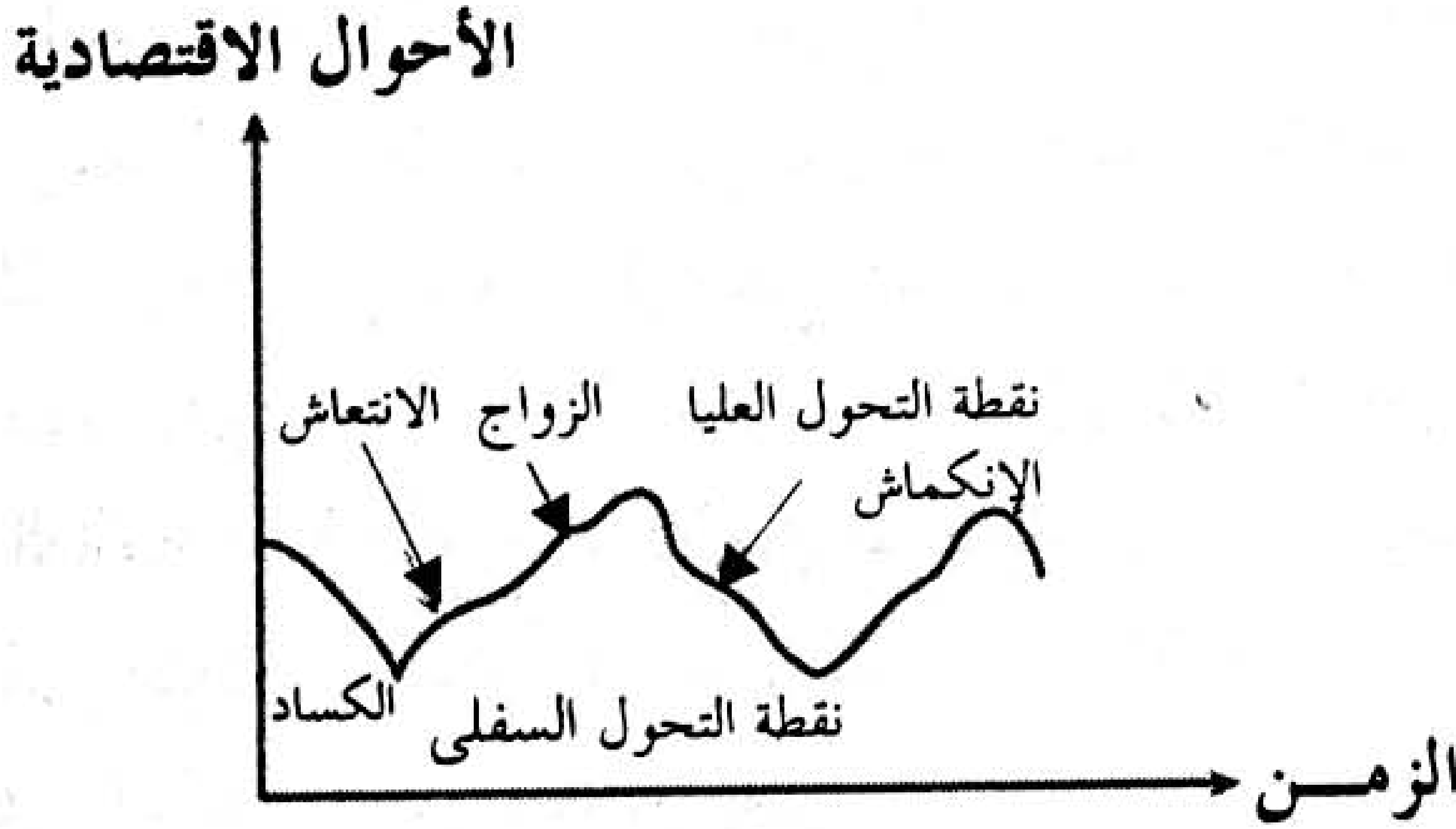
أما بالنسبة لأسعار الأسهم فانها تعكس تغيرات سعر الفائدة ومعدلات الأرباح الناجمة عنها، وخلافا للسندات فان للاسهم قسائم متغيرة تتوقف على الأرباح التي تتحقق. ان قيمة السهم هي، مبدئيا، نتيجة تحويل

الأرباح المتوقعة إلى رأسمال، بمعدلات الفائدة الجارية. لذلك، فان أسعار الأسهم تتغير تبعا للأرباح المرتقبة ومعدلات الفائدة التي تمنح للرأسمال الناشئ عنها. وفي فترة الانهيار الاقتصادي، فان معدلات الفائدة المنخفض والآمال التي يعقدها بعض المضاربين على عودة الازدهار الاقتصادي، كل ذلك يسهم في رفع أسعار الأسهم. ومع ذلك فان ارتفاع أسعار الأسهم يخضع، ولو من بعيد، إلى ارتفاع أسعار السندات المالية. وكلما أخذ تطور الأوضاع الاقتصادية بالتحسن والنمو، يزداد الاقبال على طلب الاسهم أملا في توقع ارتفاع الأسعار.[6]

مراحل الدورة الاقتصادية

تتكون الدورة الاقتصادية من أربعة مراحل هي: الكساد (الجمود) Depression، الانتعاش (الصعود) Recovery، الرواج (الازدهار) Boom، والانكماش (الانهيار) Recession. ان "القمم" و"المنخفضات" تميز نقاط العبور من مرحلة إلى أخرى. وكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية تذوب في التي تليها، وكل منها يتميز بظروف وشروط اقتصادية مختلفة. فمثلا، خلال فترة التوسع يلاحظ بأن الاستخدام والإنتاج والأسعار وحجم النقود والأجور ومعدلات الفائدة والأرباح تزيد بشكل اعتيادي، بينما يحصل العكس في فترات الكساد والجمود. والشكل التالي يوضح مراحل الدورة الاقتصادية على الترتيب:

المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية



يتضح من الشكل البياني ان مرحلة الكساد يترتب عليها عند الوصول إلى نقطة التحول السفلى، إفساح الطريق أمام مرحلة الانتعاش والتي سيؤدي استمرارها إلى الوصول إلى مرحلة الرواج والتي ستستمر حتى الوصول إلى نقطة التحول العليا، والتي ستفسح المجال لمرحلة الانكماش، وهكذا.(7)

مدة الدورة الاقتصادية

يتفق المحللون حول الدورات الرئيسية التي تمتد مدتها بضع سنين من ثمانية إلى عشرة سنوات. ويتفق الجميع على ان العشرية 1920 كانت فترة ازدهار، وان العشرية 1930 كانت فترة جمود وكساد، وان سنوات الستينات كانت فترة توسع قوي، وان كل واحدة من الدورات الرئيسية في الماضي تحتمل مثل هذا التشخيص. غير ان الاقتصاديين لايولون كلهم نفس الأهمية للدورات الثانوية ذات الفترات الأقصر.

ان استاذ هارفرد الشهير "آلفين.هـ.هانس" قد لخص التاريخ الاقتصادي لما قبل الحرب العالمية الثانية كما يلي:

"تشير التجربة الأمريكية إلى ان الدورات الاقتصادية الرئيسية قد دامت أكثر من ثمانية سنوات في المتوسط، وهكذا، فمن عام 1795 إلى عام 1937 أمكن ملاحظة سبعة عشر دورة دامت كل منها في المتوسط 8.5 سنة . وبما ان واحدة أو اثنتين من قمم النشاط الثانوي تظهر بانتظام بين قمم النشاط الرئيسي، فمن الواضح إذن أن مدة الدورة الثانوية هي أقل من نصف مدة الدورة الرئيسية نوعا ما.وخلال الفترة بين الأعوام 1807 و1937، والبالغة مائة وسبعة وثلاثين سنة، ثم تسجيل سبعة وثلاثين دورة ثانوية مدة كل منها في المتوسط تمتد على مدى 3.5 سنة. ويبدو ان دورة البناء تبلغ في المتوسط من سبعة عشرة إلى ثمانية عشر عاما، أي ضعف مدة الدورة الاقتصادية الرئيسية تقريبا".(8)

ان التذبذبات في المدى الطويل المؤثر على بناء العمارات والسلاسل التاريخية الأخرى، والتي تتراوح مدتها حسب الحالات من 15 إلى 25 سنة تسمى غالبا بـــ"دورات كوزنتيست" نسبة إلى اسم حامل جائزة نوبل لعام 1971، والذي أشار اليها لأول مرة عام 1930. ان أعمال "أ.ف. بيرتز" و"م.أبراموفيتش»وغيرهم من الاختصاصين تشير إلى ان هذه الدورات الطويلة قد ترافقت مع تقلبات تأثرت بالهجرة ومعدلات النمو السكاني وبناء السكك الحديدية وواردات رؤوس الأموال، وكذلك معدلات نمو عرض النقود. وبالتركيز على دور صناعة البناء، فان الاستاذ"هانس" قد أرشدنا إلى أسباب تحدد الدورة الاقتصادية، وخلالها، تخضع بعض المتغيرات الاقتصادية لتقلبات أكبر قوة من التقلبات التي تؤثر على متغيرات أخرى. وعلى سبيل المثال، إذا وضعنا جنبا إلى جنب رسما بيانيا لانتاج مادة(الفونت) واستهلاك لفائف التبغ، فسنلاحظ بصعوبة تأثير الدورة الاقتصادية على المنحنى الثاني، في حين ان السلاسل الخاصة بمادة الفونت تختلط تقريبا بالمنحنى الدوري. لماذا؟ لأن لفائف التبغ هي سلع استهلاكية غير معمرة، وان المدخنين يدبرون أمورهم لاحراق نفس العدد تقريبا سواء في السنوات الحسنة أو في

سنوات العجاف. ومن جهة أخرى، تشكل مادة الفونت أحد العناصر الأساسية في سلع التجهيز والسلع الاستهلاكية المعمرة من جميع الأنواع: تجهيزات، أدوات بطيئة التلف، مصانع ومنازل، سيارات، غسالات.. الخ.[9]

وقد حاول الأستاذ "شومبتر"[10] أن يفرق بين ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية هي:

1- دورة Kitchen، والتي تستمر لفترات زمنية قصيرة تصل إلى اربعين شهرا

2- دورة Juglar ، ذات المدى المتوسط، والتي يبلغ طولها في المتوسط تسعة أعـــوام ونصف.

3- دورة Kondrateff ، ذات المدى الطويل، والتي تحتاج لتحقيقها إلى مايزيد على الخمسين عاما.

وإلى هذه الدورات الثلاثة ينبغي أن نضيف دورة Kuznets، والتي يتراوح طولها بين 15 و25 سنة، والتي يصحبها تقلبات في كل من عرض القوة العاملة والموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة للاقتصاد القومي، وفي معدلات الإنتاجية المتعلقة بالكفائة التي تستخدم بها هذه الموارد، وفي الكثافة ــ أي معدلات التوظيف أو البطالة ــ التي يتم بها استخدام هذه الموارد. ومن الواضح ان وجود هذه الدورات ذات المدى الزمني المختلف وامكانية تشابكها قد يفسر عدم الانتظام الملحوظ في الدورات الاقتصادية ذات الأجل القصير، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه عدم توافر قدر كبير من التماثل بين هذه الدورات وبعضها البعض.[11]

ونظرا للاختلافات المتعددة في الدورات سواء من ناحية التكرار ــ والمتعلقة بالمدى الزمني الذي يستغرقه النظام الاقتصادي في التحرك من نقطة التحول العليا إلى نقطة التحول السفلى ثم إلى نقطة التحول العليا

مرة أخرى ــ أو من ناحية الحدة ــ والمتعلقة بحجم التغير في مستوى الإنتاج والتوظف خلال عملية الانتقال من نقطة التحول العليا إلى نقطة التحول السفلى.

نظريات الدورات الاقتصادية

في محاولة تحديد أسباب الدورات الاقتصادية نجد ان العديد من الاقتصادين قد تقدموا بنظريات عديدة تتراوح بين تلك التي تستند إلى العوامل النقدية المترتبة على التوسع أو الانكماش في عرض النقود، أو تلك التي تهتم بعوامل التجديد والابتكار، أو تلك التي تستند إلى الحالة النفسية وما يصيب التوقعات من حالات متتابعة من التفاؤل والتشاؤم، أو تلك المتعلقة بانخفاض الاستهلاك المترتب على حصول الطبقات الغنية على جزء كبير من الدخل، أو تلك الخاصة بالافراط في الاستثمار، أو تلك المتعلقة بالبقع الشمسية.. الخ. وتختلف هذه النظريات فيما بينها إلى حد كبير حول تفاوت الكتاب المختلفين في التركيز على أهمية بعض المتغيرات دون المتغيرات الأخرى. وفي محاولة تصنيف هذه النظريات المختلفة فانه يمكن تقسيمها إلى تلك النظريات التي تركز أساسا على العوامل الخارجية عن النظام الاقتصادي، وتلك التي تركز أساسا على العوامل الداخلية.(12)

ان النظريات الخارجية تبحث عن السبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في بعض التقلبات أو الأحداث الخارجية عن النظام الاقتصادي، كالبقع الشمسية والفلك والحروب والثورات والحوادث السياسية والاكتشافات المنجمية للذهب ومعدلات نمو السكان والهجرات واكتشاف الأراضي والموارد الجديدة والاكتشافات والاختراعات العلمية الجديدة في الميدان التقني.

أما النظريات الداخلية، فانها تنطلق باحثة عن الآليات العاملة داخل النظام الاقتصادي نفسه، والتي تتطور وفقها الدورات الاقتصادية من تلقاء نفسها. بمعنى ان كل توسع يثير ركودا أو رد فعل لاحق، وان كل رد فعل يثير بدوره الانطلاق والتوسع خلال سلسلة من المراحل الشبه منتظمة والتي تتجدد بشكل غير متناه في سلسلة بلا نهاية.[13] وقد تتراوح هذه العوامل بين موجات احلال رأس المال المستهلك، أو الحالات المتتابعة من التفاؤل أو التشاؤم.

وفي الأجل الطويل فان الرصيد المتوفر لدى المجتمع من السلع الرأسمالية سيتم تعديله بالشكل المناسب وسيتجه الاستثمار الصافي الجديد نحو التلاشي إلا في حالة تحقق: نمو في الدخل، أو انخفاض مستمر في سعر الفائدة، أو التطورات المستمرة في تكنولوجيا الإنتاج. وتشير الحالة الأولى إلى مبدأ المعجل وأثر التفاعل بين المضاعف والمعجل في توليد الدورات، وبالتالي الانتقال على منحنى الادخار– الاستثمار. وهذا هو السبب في تسمية هذه النظرية بالنظرية الحقيقية للدورة الاقتصادية. أما الحالة الثانية فتشير إلى أثر العوامل النقدية في توليد الدورات الاقتصادية، والتي تزاول تأثيرها على منحى الطلب على النقود وعرضها، ويطلق عليها بالنظريات النقدية التي تحاول تفسير الدورة الاقتصادية بواسطة العوامل النقدية.[14]

ويبقى السؤال لماذا يواجه التطور الاقتصادي في النظام الرأسمالي من موجات الازدهار والانكماش؟

منذ مطلع القرن التاسع عشر، وجد تياران فكريان، الأول يقول بتوازن حالة الاقتصاد القومي، والثاني يقول بامكانية عدم التوازن بين الناتج القومي الاجمالي والطلب الكلي. والأولى مرتبط باسم الاقتصادي"باتيست ب. ساي"، والثانية قدمها في الأصل الاقتصادي "سيموند ج. دوسيسموندي" والاقتصادي البريطاني"توماس روبيرت

مالثوس" ومن ثم أدخلها "كارل ماركس" في تحليله تطور الرأسمالية، ثم أعاد صياغتها الاقتصادي "ج. م . كينز".[15]

أولا، قانون الأسواق: يقول العالم "ج.ب.ساي"(1767–1837) لايجب أن نقول:"إن البيع متعثر،لأن النقد نادر، ولكن لأن بقية الموارد نادرة، فكلما ازداد المنتجون وكثر الإنتاج، أصبحت الأسواق يسيرة ومتنوعة وواسعة. ان النقد يقوم بعملية الوسيط فحسب في عمليات التبادل وعندها تنتهي المبادلات، فالنتيجة تكون دائما أن ثمن المنتوجات قد بيعت مقابل منتوجات أخرى".[16]

وطالما ان المنتوجات تتبادل في الواقع فيما بينها، ظاهريا على الأقل، فلا يمكن تفسير عدم بيع بعض الأصناف إلا بسبب عدم كفاية الإنتاج في القطاعلت الأخرى. فإذا صدف وجود فائض في البن أو القمح ، فان مرد ذلك إلى عدم انتاج كمية كافية من السلع الأخرى التي يمكن بواسطتها شراء هذه المواد الفائضة. ويؤيد "ريكاردو" تحليل "ج.ب.ساي" في نظرية مماثلة، مؤداها أن مرد الأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض القطاعات إلى تحولات الطلب التي لم تألفها بعد المجتمعات الصناعية.

ثانيا، الاتجاه نحو عدم التوازن بين العرض والطلب الاجماليين: يرى "سيموند.ج.دوسيسموندي" ان المنافسة ليست "اليد الخفية" التي تنسق الفعاليات الفردية وتحقق توازنها، وانما هي عنصر تمركز الثروات. فالمنتجون يلجأون إلى زيادة طاقة انتاجهم وتحسينها، في حين ان مجموع الأجور لايزداد بالنسبة نفسها. ويرى أيضا ان الدخل لايزداد بنفس نسبة زيادة الإنتاج، فيقول: "ينشأ عن التقدم الطبيعي للمجتمع ازدياد ثابت في رؤوس الأموال، وينشأ عن أي خلل في التنظيم الاجتماعي تفوق عرض العمل على الطلب عليه".[17]

وكان الاقتصادي "توماس روبرت مالثوس" يرى في الاتجاه المتزايد نحو الادخار عاملا من شأنه تضييق الأسواق، ذلك ان الادخار المفرط يحد من طلب سلع الاستهلاك، ويؤدي بالتالي إلى هبوط الأرباح والاستثمارات فيصبح بذلك عقبة دون الاستخدام الكامل لطاقات الإنتاج.

وكان "كارل ماركس" يرى في الأزمات المتواترة مقدمة لانهيار النظام الرأسمالي نهائيا، لأن تواتر الازدهار والانهيار الاقتصادي ينشأ عن تقلبات نسبة الربح والاستثمار. ومن الملاحظ ان العالم الرأسمالي يتعرض بين فترة وأخرى إلى أزمات ضآلة البيع. وبينما تزداد طاقات الإنتاج باستمرار بفضل زيادة الاستثمار والتقدم التكنولوجي، فان الطلب يتوقف في فترات طويلة، بحيث يبدو ان اختلال التوازن بين العرض والطلب يزداد من دورة لأخرى. ويرى ماركس أيضا في الاتجاه نحو الادخار ودخول رأسماليين جدد، السبب العميق للتناقض الداخلي للنظام.ويهئ الرأسماليون مشروعات جديدة للاستثمار، مدفوعين بالاغراء الذي يثيره الربح، وانهم اذ يقللون من استهلاكهم، يحدون من أسواق صناعات سلع الاستهلاك التي يعملون ــ من طرف آخر ــ على زيادة طاقتها. أما كمية الأجور فانها لاتزداد بنسبة عرض سلع الاستهك. وكلما اتجهت الأجور نحو الصعود، يهرع أرباب العمل إلى زيادة تنظيم أساليب الإنتاج وادخال الآلات عليها، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل ويستبقى الضغط على الأجور. وبذلك ينمو التفاوت المتزايد بين طاقة الإنتاج والمقدرة على الاستهلاك، مما يؤدي بالرأسمالية إلى طريق مسدود تماما.

وتبنى الاقتصادي البريطاني "ج.آ.هوبسن" موضوع النمو المتزايد لنقص الطلب على سلع الاستهلاك. وقد أكد هذا المؤلف، الذي يعتبر معارضا للفكر الاقتصادي التقليدي، ان فائض الإنتاج المتواتر لسلع الاستهلاك يعود إلى نمو الادخار المفرط، وان عدم المساواات في توزيع الثروات هو السبب الرئيسي لهذه المعضلة. وخلال فترات الازدهار تزداد

خطورة عدم المساوات من جراء توسع الارباح بشكل سريع. وتتجه هذه الأرباح نحو الاستثمار فتزيد بذلك طاقة الإنتاج لسلع الاستهلاك. وعندما تنتهي عملية الاستثمار وتتمكن هذه الأخيرة من الإنتاج، فان توسع العرض لايجد سوى طلب محدود، وعندها تنفجر أزمة ضآلة البيع وصعوبته.

ثالثا، غموض كيان رأس المال وأخطاء التنبؤ: ان نظام السوق الحرة في الاقتصاد الرأسمالي لايمنع من وقوع رجال الأعمال في اتخاذ قرارات خاطئه في تنبآتهم حول المستقبل، قد يندمون عليها. فكل واحد منهم يقرر ما يجب اتخاذه وفقا لوجهة نظره الضيقة. وان هذا العيب الذي يعتبر أحد السمات الطبيعية في النظام الرأسمالي الحر، أو هذا الغموض الناشئ عن نقص المعلومات الذي يكتنف النظام الحر، قد اتاح المجال لتفسير اختلال التوازن المتواتر للاقتصاد الرأسمالي.

لقد برهن الاقتصادي الروسي "توغان بارانوسكي"، أنه يمكن تفادي الأزمات المزمنة التي يمر بها النظام الرأسمالي عن طريق تخطيط الاستثمار. عادة يقوم الرأسماليون باستثمار أموالهم خلال فترات النهوض(= الانتعاش) في الدورة الاقتصادية دون أن يعلموا مسبقا حجم الطلب في المستقبل. وينشأ عن ذلك تفاوت بين طاقات الإنتاج والكمية المطلوبة.

وخلافا لرأي كارل ماركس، ينضم "توغان بارانوسكي" إلى فرضية "جان باتيست ساي" القائلة:(إذا كان الإنتاج الاجتماعي موزعا بشكل نسبي فان كل انتاج جديد يعد طاقة شرائية جديدة تسمح بالحصول على انتاجات أخرى).(18)

ويضيف هذا الاقتصادي قوله:(إن إنعدام أي تنظيم في سبيل التوزيع النسبي للانتاج، يلعب في الاقتصاد الرأسمالي دور رباط مطاط يضغط باستمرار على الإنتاج ويحول دون بذل جميع قواه. وتعد الأسواق

دائما في نظر الرأسمالية غير كافية، وليس مرد ذلك إلى ضآلة عدد المستهلكين، وانما لتعذر تحقيق التوزيع النسبي للانتاج في الأوضاع الراهنة للاقتصاد الراسمالي. ان الرأسمالية تجد صعوبة كبرى في سبيل ادراك تقدير هذه النسبة، بل ولا يدرك هذا الهدف إلا بفضل الأزمات وخسارة المؤسسات التي كان نموها مبالغا فيه).[19]

وتتمم فكرة غموض الكيان الرأسمالي فكرة فترة الزمن الواقعة بين فترة اتخاذ قرارات الاستثمار واستكمال المشروع الجديد.

ان عالم الاقتصاد "آ. آفتاليون" 1874 ـ 1956 هو الذي أوضح بشكل خاص تواتر أخطاء تنبؤ المنظمين، نتيجة عدم توفر المعلومات الموضوعية عن حالة الاقتصاد في المدى البعيد. يقول آ.آفتاليون:(في الإنتاج الرأسمالي، يصنع ويباشر العمل في مشروعات الإنتاج الجديدة، وتتخذ القرارات لبناء معدات جديدة، كل ذلك في سبيل تحقيق هدف بعيد نسبيا في المستقبل. ولكن تقدير هذا المستقبل يتم وفقا للوضع الراهن للأسعار والعرض والطلب على الحاجات(= المنتجات)، غير ان درجة اشباع هذه الحاجات في المستقبل، وتقدير أسعارها، يتوقفان بشكل خاص على أهمية الإنتاج الراهن لرؤوس الأموال الثابتة. إن الآلية التي تعمل بها الرأسمالية على تمديد ارتفاع الأسعار أثناء الازدهار، وهبوطها اثناء الانهيار الاقتصادي، يدفع إلى تطور صناعة الأدوات تارة بشكل فائض وتارة بشكل ناقص. وهذا التكتيك نفسه يجذب الجهاز الاقتصادي نحو شبكة فترات زيادة تكوين رؤوس الأموال التي تؤدي إلى حدوث الأزمات الاقتصادية، ثم نحو فترات تقليل رؤوس الأموال التي تعيد الازدهار).[20] ويضيف القول:(وبنوع من السخرية الطاغية، فان الجهد المبذول لإعادة النظام يسبب بقاء الفوضى. كما ان الفوضى تتخذ شكلا مستمرا).[21] ويقول أيضا:(وكل من فترات الدورة الاقتصادية تحمل في ذاتها اسباب حلول الفترة المناهضة لها، فالازدهار يسبب الكساد، والكساد يبعث الازدهار).[22]

رابعا، عوامل التجديد والابتكار: يعد العالم الاقتصادي الأشهر "ج.أ.شومبتر"[(23)] من أهم الاقتصادين الذين نادوا بان الدورات الاقتصادية هي نتيجة طبيعية لنتائج التقدم الاقتصادي. وتستند نظرية شومبتر إلى التفرقة الواضحة بين "الاختراع" Invention و"الابتكار"Innovation، فبينما تتمثل الاختراعات في الجهود التي يقوم بها المهندسون والعلماء في إكتشاف السلع الجديدة، وفي اكتشاف الطرق الجديدة التي يمكن أن يتم بها الإنتاج، وفي اكتشاف الموارد الجديدة، وفي اكتشاف الأسواق الجديدة، وفي توضيح التنظيمات الجديدة في الصناعة، إلا أن الابتكارات تتمثل في الجهود التي يقوم بها المنظمون Enterprenior لوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ من الناحية التجارية. وتبدو أهمية هذه التفرقة بالنظر إلى طبيعة كل منها، فبينما نجد ان الاختراع يمكن ان يستمر بشكل منتظم إلى حد كبير خلال الزمن، إلا ان الابتكار يتميز بميله إلى الظهور في طفرات Clustors بدلا من أن يتوزع بالتساوي على مدار الزمن. وهذه الخاصية هي التي تؤدي إلى ظهور حالات الرواج والكساد.

وتبدأ نظرية شومبتر بالتعرض إلى "الحالة الساكنة" Stationer state أو التيار الدائري للنشاط الاقتصادي الذي يتدفق باستمرار، ثم يفترض ان هذا التيار قد تعرض فجأة لاضطراب خارجي يتمثل في تحقيق مجموعة من الابتكارات يقوم بها عدد محدود من المنظمين، والتي قد تتمثل في انتاج مجموعة محددة من السلع الاستهلاكية الجديدة، يعتقدون ان انتاجها سيكون مربحا. ويؤدي تحقيق هذه لارباح التي تتحقق نتيجة الابتكار إلى اقبال أعداد متزايدة من رجال الأعمال إلى تقليد هؤلاء المنظمين وانتاج هذه السلع. وستتجه أعداد رجال الأعمال إلى التزايد. وكلما تزايد عدد رجال الأعمال في انتاج هذه المجموعة الجديدة من السلع، تزايدة الضغوط على الآخرين بالاقدام على انتاج هذه السلع أيضا حتى لايفقدوا أسواقهم. وبالاضافة إلى ذلك، فان تحقق هذه الابتكارات في حالات التوظيف الكامل أو الحالات القريبة من التوظيف الكامل من شأنه

ان يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بغية اجتذاب عناصر الإنتاج من الصناعات الأخرى. وهذا سيؤدي بدوره إلى ازدهار فرص الربح وتشجيع الاستثمار في هذه المرحلة المبكرة من الرواج الاقتصادي.

ان هذه العوامل المتعددة ستؤدي إلى توجه الطلب الكلي نحو التزايد بشكل واضح، وسيؤدي تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع مضطرد في الأسعار، وإلى التحول أيضا باستمرار إلى انتاج سلع الاستثمار. وهذه هي مرحلة التوسع أو الرواج. وتتميز هذه المرحلة بزيادة الطلب على موارد الاستثمار عن عرض المدخرات بشكل واضح. ولهذا السبب فان هذه الابتكارات سيتم تمويلها باللجوء إلى الائتمان المصرفي. وهذا يعني ان الفرق بين الاستثمار والادخار المخطط هو الذي يؤدي إلى توليد هذه المرحلة من التوسع.

ولكن هذه المرحلة لابد وان تنتهي أن عاجلا أو آجلا، وهو الأمر الذي يعني ضعف هذه الموجة من الابتكارات وانتهاء الرواج. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها يتعلق بانتهاء العمل في إقامة المصانع الجديدة، واتجاه الإنفاق الاستثماري بالتالي إلى الانخفاض. وبالاضافة إلى ذلك فان انتاج هذه المصانع من السلع الاستهلاكية سيبدأ في غمر الأسواق في وقت يتجه فيه الاستثمار نحو الانخفاض. وهذا يعني انخفاض الطلب على هذه السلع وانخفاض أسعارها بالتالي، مع ما يترتب على ذلك من تأثير سئ في ارباح المنتجين. وهكذا تلوح بوادر الانكماش، والتي تمتد إلى شتى مجالات النشاط الاقتصادي. وستستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى وضع توازني جديد، حيث يتسنى للنظام الاقتصادي التكيف مع الابتكارات الجديدة التي تحققت في الفترة السابقة، وحيث تؤدي قوى المنافسة بين المشروعات المختلفة إلى خروج المشروعات ذات الكفاءة المنخفضة من الصناعة.[24]

وهكذا تلعب النكسة الاقتصادية دورا مفيدا لتنقية النمو، عن طريق تصحيح التضخمات الفاسدة التي تعتري الازدهار، واقصاء المؤسسات غير المندمجة مع الوضع الجديد. وبعد تصفية الوضع، يصبح المجال صالحا لاستئناف نشاط المنظمين المبني على التجديد. غير ان هؤلاء يتصرفون، مع الأسف، حسب نظرتهم الخاصة للمستقبل، مما يصون الدورة الاقتصادية. ويقول شومبتر:(ان أهم طريقة للعلاج مع مرور الزمن، والتي لايجابهها أي اعتراض، هي تحسين وسائل التنبؤ بالوضع الاقتصادي).[25] ثم يضيف:(ومع ذلك، فليس ثمة طريقة للمعالجة تستطيع ان تحول دون التطور الاقتصادي والاجتماعي العظيم لتغير وضع المؤسسات، والظروف الاجتماعية، وطرق المعيشة، والقيم الثقافية، والمثل العليا. وتعيد هذه الطريقة، في اقتصاد الملكية الخاصة والمنافسة، النتيجة المحتمة لأي جهد اقتصادي واجتماعي حديث، وللموارد التي تظل آخذة بالازدياد بالنسبة إلى جميع فئات رجال الأعمال).[26]

خامسا، التفاعل بين المضاعف والمعجل: أتينا على المضاعف في فصل سابق، فما هو المعجل؟

نظرية المعجل

المعجل، على عكس المضاعف، يبين أثر تغير الدخل (الاستهلاك) على الاستثمار، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة الدالية بالصيغة التالية:

$$It = \alpha(Yt - 1 - Yt - 2) \qquad (1)$$

حيث، α: المعجل، أو معامل رأس المال للانتاج

وتشير المعادلة(1) إلى ان صافي الاستثمار في الفترة t يتجه إلى التناسب مع حجم التغير في الدخل بين الفترتين t-2, t-1.

ويعتمد صافي الاستثمار على التغير في حجم الإنفاق الكلي. وتفترض نظرية المعجل ثبات نسبة رأس المال للانتاج، أي:

$$I = wY$$

حيث، w: المعجل، كما معبر عنه بالرمز α في المعادلة(1) وعلى ذلك يتمثل الاستثمار الصافي بالمعادلة التالية[27]:

$$\Delta I = W\Delta Y \qquad (2)$$

وعلى افتراض ان W = 2،عندئذ يعبر عن المعادلة(2) بالصيغة التالية:

$$\Delta I = 2\Delta Y$$

وباستخدام صيغة المعادلة(2) يصبح بالامكان احتساب صافي الاستثمار من الجدول التالي:

فــتـــرة	A	B	C	D	E
الناتج الاجمالي	600	610	630	640	640

في الفترة B: $\Delta I = 20 = 10 \times 2$

C : $40 = 20 \times 2$

D: $20 = 10 \times 2$

E: $0 \times (0) =$ صفر

كيف يتم التفاعل بين المضاعف والمعجل؟

ويمكن الاستعانه بالجدول التالي لتوضيح أثرالتفاعل بين المضاعف والمعجل:

السنة	الطلب على الأحذية	اللآلات المطلوبة		
		الطلب الاحلالي	الطلب الجديد	الطلب الاجمالي
y1	10.000	10	--	10
y2	11.000	10	10	20
y3	12.000	10	10	20
y4	12.500	10	5	15
y5	12.500	10	--	10

يبين الجدول أعلاه وجود مؤسسة معينة تقوم بانتاج الأحذية، وانها تواجه الظروف التالية:

(1) أن لديها 100 آلة تستخدم في انتاج الأحذية

(2) ان العمر الإنتاجي للآلة 10 سنوات

(3) ان الطاقة الإنتاجية لكل آلة تبلغ 100 زوج من الأحذية سنويا

(4) أن الكمية المطلوبة من الأحذية في السنة الآولى y1 يساوي 10.000 زوج حذاء

وعلى ضوء افتراض ان عمر الآلة 10 سنوات، يصبح عدد الآلات المطلوب استبدالها سنويا 10 آلات. أي أن الطاقة الإنتاجية للصناعة الرأسمالية التي تقوم بانتاج هذه الآلات تساوي 10 آلات في السنة. ويطلق على هذا الطلب من الآلات من قبل صناعة الأحذية(الصناعة الاستهلاكية) اسم الطلب الاحلالي أو الاستبدالي.

كما يتضح من الجدول ارتفاع الطلب على الأحذية في السنة الثانية بمقدار 10%، أي ارتفاع الكمية المطلوبة من 10.000إلى 11.000 زوج حذاء، وان ذلك يتطلب من مؤسسة انتاج الأحذية استخدام 10 آلات جديدة حتى تتمكن من مواجهة الطلب المتزايد على الأحذية. أي ان زيادة الطلب على الأحذية يؤدي إلى زيادة الطلب على الآلات المطلوبة لانتاج الأحذية، ومن ثم رفع الطاقة الإنتاجية في صناعة انتاج هذه الآلات من 10 إلى 20 آلة، أي ان ارتفاع الطلب الاستهلاكي بنسبة

10% أدى إلى ارتفاع الطلب الاستثماري بنسبة 100%. اذ يشير الجدول إلى ان الطلب الجديد على الآلات بمقدار 10 آلات أدى إلى رفع الطلب الاجمالي على الآلات إلى 20 آلة(10 طلب احلالي + 10 طلب جديد = 20 آلة) في السنة الثانية y2، وفي السنة الثالثة y3 إستمرت الزيادة في الطلب على الأحذية، اذ ارتفعت الكمية المطلوبة إلى 12.000زوج حذاء، وبالتالي استمرار الزيادة في الطلب على الآلات بمقدار 10 آلالات، مما يجعل بقاء الطاقة الإنتاجية في صناعات هذه الآلات عند مستوى 20 آلة في السنة الثالثة، طالما لاتوجد حاجة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في هذه الصناعة.

وهكذا لن تكون هناك حاجة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في صناعة الآلات إذا استمرت الزيادة في الطلب على الأحذية عند مستوى 1000زوج حذاء سنويا. ولكن في السنة الرابعة y4 ازداد الطلب على الأحذية بمقدار 500 زوج حذاء، مما أدى إلى تخفيض الطلب الجديد على الآلات من 10 إلى 5 آلات، فتسبب في حصول انكماش في صناعة الآلات. فانخفض الطلب على الآلات إلى 15 آلة في السنة الرابعة(10 طلب احلالي+ 5 طلب جديد = 15 طلب اجمالي).

وفي السنة الخامسة y5 بقي الطلب على الأحذية عند مستواه في السنة الرابعة، أي لم يكن هناك طلب جديد على الآلات، وبالتالي عادت الطاقة الإنتاجية في صناعة الآلات إلى مستواها الأول عند مستوى 10 آلات سنويا لتغطية الطلب الاحلالي فقط.

ويمكن التعبير عن الجدول أعلاه وشرحه بالمعادلة التالية:

$$Mt = m(X_t - X_{t-1}) + R \quad (3)$$

Mt : الطلب الاجمالي على الآلات في السنة y2

X_t: الطلب على الأحذية في السنة y2

X_{t-1} : الطلب على الأحذية في السنة y1

R : الطلب الاحلالي

m: مقدار الآلات المطلوبة لانتاج زوج واحد من الأحذية(السلعة X)،

أي أن: $m = \frac{1}{100}$ في الجدول أعلاه.

ويمكن التحول من الصيغة الطبيعية إلى الصيغة النقدية، ومن ثم يعبر عن المعادلة(3) بالشكل التالي:

$$I = w(Y - Y - 1)$$

w : قيمة الآلات اللازمة لانتاج زوج واحد من الأحذية

وعند افتراض أن ثمن الآلة في الجدول يساوي 300 دولار، عندئذ يصبح قيمة الآلات لانتاج زوج واحد من الأحذية مساو إلى 3 دولار، أي: $w = 3 = 300/100$. وهذا هو المعجل أو معامل رأس المال للانتاج.[28]

وصفوة القول إذا ازداد الاستهلاك سنويا بشكل منتظم فان الطلب على الآلات سيبقى في معدل ثابت، ولا يصبح الطلب على الآلات غير مستقر إلا إذا تغير معدل النمو في الاستهلاك. ان انخفاض مبيعات الآلات سيؤدي تلقائيا إلى اجبار الفروع التي تصنعها على التوقف عن انتاجها جزئيا أو كليا، وان الفعل المعاكس لدخول المنتجين وانفاقهم الاستهلاكي(غذاء، كساء... الخ) سيؤدي إلى تقلبات جديدة نحو الانخفاض في الإنفاق نتيجة أثر المضاعف. ان مثل هذه الضغوط يمكن ان توقف نمو مبيعات الأحذية أو حتى إنقاصها، حيث عندها يحدث إنهيار متسارع

في الاستثمار الاضافي.. وهكذا فان الاقتصاد الوطني يمكن ان يجد نفسه سائرا في دائرة مغلقة. فمبدأ المعجل والمضاعف يتفاعلان لتطوير حركة لولبية تراكمية قد تكون تضخمية أو انكماشية حسب الحالات. وبالتالي تحدث دورة اقتصادية مكتملة تعتمد في حجمها ومدتها على قيمة كل من المضاعف والمعجل، فكلما ازدادت قيمتهما كلما كانت الدورة الاقتصادية أعتى وأطول.

سادسا، دورات السياسة الاقتصادية داخل الاقتصاد[29]: تستطيع الحكومة عن طريق سياساتها الضريبية والنقدية ان تكون مصدر تقلبات كبيرة في مستويات الإنفاق الاجمالي للطلب. وإذا استعملت الحكومة سلطاتها بتعقل وتروي، فيمكنها أن تصبح قوة فعالة تعمل على استقرار النشاط الاقتصادي، وإذا استعملت هذه السلطات بخفة وطيش فانها هي نفسها يمكن أن تكون منبعا للاضطرابات الدورية.

ان أغلب أسباب عدم الاستقرار الدوري يمكن عزوها للتغيرات في معدلات نمو عرض النقود. لنفرض أن أعضاء "مجلس الاحتياط الفدرالي" الذين يحددون نمو العرض النقدي هم أناس غير كاملين وغير عاقلين، يقومون ــ عام 1929 إلى 1932 ــ بالغاء قسم كبير من العرض النقدي بكل خفة وطيش، وسيتبع ذلك حتما الجمود الكبير. وفي عام 1967 يتحركون ضد وضع تكون فيه التسليفات والنقود نادرة جدا وفجأة يصبح هؤلاء الأعضاء متساهلين إلى حد كبير، محدثين بسياستهم النقدية السهلة هذه التضخم الذي أعقب حرب فيتنام والذي، حسب رأي مدرسة شيكاغو، كان يمكن تلافيه تماما. ونفس الأحداث التاريخية تتكرر في الفترات 1972 ــ 1978 و1979. وبالطبع، قليل من الناس هم الذين يؤيدون الطريق السهل الذي يتبعه المسؤولون في الحكومة لأسباب غير ممكنة التفسير كالأسباب التي تدفع الذئاب الأمريكية لاطلاق عوائها في الليالي المقمرة عندما يكون القمر كاملا. ان هؤلاء المسؤولون يتبعون

بدون سبب نموذجا يؤدي حتما إلى الكساد والجمود واحداث الدورات الاقتصادية.

ويمكن التعبير عن إجراءات المسؤلين هذه بشكل أكثر سفسطة، وكالتالي:

[ان أي شخص لايستطيع التنبؤ بالمستقبل والعديد من تقلباته. ومع ذلك، فان كل ماتقوم به الحكومة في أيامنا هذه في ميدان الضرائب والنقود سيستمر في احداث انعكاسات خلال السنوات المقبلة وفي حدود لايمكننا التنبؤ بها بشكل دقيق. وهكذا فان السلطات الحكومية الضريبية والنقدية تتبع نفس سلوك البحار"اليد الثملة" في المثل الشعبي: فحينما يترنح نحو اليسار، يستوي بشكل سئ ويترنح نحو اليمين ويحاول ايجاد توازنه، انه لايفعل شيئا سوى فقدانه التوافق]

ولا يمكن باستمرار رفض وجهة النظر القائلة بأن السياسين يرتكبون الأخطاء بالتأكيد. وفي الواقع تذكرنا وجهة النظر هذه بالنظرية التشاؤمية عند "ميكيل كاليكي" اقتصادي بولوني، وهي التالي:

[ان السياسة الكنزية يمكن ان تضبط الإنفاق النقدي العام. ولكن حتى لو نجحت الحكومة بالاقتراب من مستوى الاستخدام التام، فانها تخلق أيضا(التضخم عن طريق التكاليف)، وهو وضع تزداد فيه معدلات الأجور التي تدفع الأسعار إلى الارتفـاع أيضا. ان الطريقـة الوحيـدة ـ بالنسبة للحكومة ـ للسيطرة على تضخم التكاليف هذا، يتمثل في اتباع سياسة جمود وإبطاء. ولكن الديمقراطيات لن تقبل طويلا بسياسة مكلفة وغير انسانية. وسنجد أنفسنا في مواجهة جديدة نحو التوجه إلى تحقيق مستوى الاستخدام الكامل ثم تتكرر مسألة تضخم التكاليف ثم ركود جديد، وهكذا دواليك.]

وباختصار، فان الاقتصاد المختلط يخلق باستمرار دورات جديدة تدفع الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمه لعلاجها، والتي تتمثل بالتقلص ثم اطلاق الاقتصاد، وهذا لايرجع إلى عدم كفائة المسؤولين ومستشاريهم الاقتصادين، وانما يعود إلى التناقضات القائمة بين الاستخدام الكامل واستقرار الأسعار.

ورغم ان برفسور فريدمان لايدعي أنه قادر على تفسير العلاقات المعقدة الموجودة بين تغيرات رصيد النقد وبين المكونات المختلفة للطلب الكلي، إلا انه ينادي أن سياسة بسيطة تقوم على الاعتبارات العملية وتفضي إلى زيادة رصيد النقود على نحو ثابت يعادل تقريبا معدل نمو الاقتصاد، قد تعطي في الأغلب نتائج طيبة على نحو معقول.

مراجع وهوامش الفصل الثامن والعشرين

1 - روجيه دوهيم: مدخل إلى الاقتصاد/ ترجمة د. سموحي فوق العادة، دار منشورات عويدات، بيروت ـ لبنان،1967، ص 112

2 - أيضا، ص 113

3 - بول أ. ساموبلسون: علم الاقتصاد/ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص ص 282 ـ 287

4 - أيضا، ص 290

5 - أيضا، ص 262

6 - أنظر(1) ص ص 114 ـ 121

7 - دكتور صقر أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الجامعية ـ الكويت، 1977، ص ص 453، 454 ، وأيضا: أنظر(3) ص 259

8 - آلفين. هـ . هانس: السياسة الضريبية ودورات الأعمال، نورثون ـ نيويورك، ص ص 18 ـ 24،في(3) ص 261

9 - أنظر(3) ص ص 259 ـ 263

10- J.A. Schumpeter, Business Cycles(New York: Mc GrawHill, 1939), p.169.

11 - انظر(7) ص ص 456 ـ 457

12 - أيضا، ص 457

13 - انظر(3) ص 267

14 - أنظر(7) ص ص 471 و 458

15 - انظر(1) ص ص 122 ـ 131

16 - راجع كتاب ج.ب.ساي: الاقتصاد السياسي، ط 8، 1876، الفصل العاشر، في(1) ص 122

17 - راجع كتاب ج.سيموند دو سيسموندي: مبادئ حديثة في الاقتصاد السياسي، ط 3 ، الجزء الأول، 1951 ، جنيف وباريس، ص 304، في(1) ص123

18 - توغان بارانوسكي: الازمات الصناعية في انكلترا، باريس 1913، ص 213، في(1) ص 125

19 - أيضا، ص 222 في أيضا، ص 126

20 - آ.آفتاليون:ازمات الإنتاج الدورية، 1913، ص 403، في(1) ص 126

21 - أيضا، ص 410، في أيضا، ص 126

22 - أيضا، ص 370، في أيضا، ص 126

23 - J.A. Schumpeter, Business Cycles, op.cit., and The Theory of Economic Development(Harvard University Press, Cambridge, Mass, 1934).

24 - انظر(7)، ص ص 480 ـ 483

25 - آ.شومبيتر: نظرية التطور الاقتصادي، باريس، داللوز، 1935، ص 583 في (1) ص 127

26 - أيضا، ص 585، في أيضا، ص ص 126 ـ 127

27- Eugine A.Diulio, Macro economic Theory, 1974, p.79

28 - R. Frisch «The Interaction betqeen Capital Production and consumer Taking» J.P.E, 1931

29 - انظر(3) ص ص 270 ـ 271

29 البطالـــة

ماهية البطالة

لقد انتهى التفائل الذي أعقب الحرب العالميه الثانيه بشأن القضاء على البطاله وذلك بفشل الولايات المتحده، في غضون الانتعاش النسبي في نهاية الخمسينات والستينات من القرن الماضي، في تحقيق استخدام تام بشكل مناسب، وتعاني بريطانيا من نفس المشكله أيضا . وتعتبر البطالة العنصر الرئيسي للفقر والتفاوت في الدخول، وعلى ذلك فان اسباب البطاله وطبيعتها لايمكن الا أن تكون موضوعا حيويا يستحق البحث.

تقليديا تم تصنيف البطاله إلى أربعة أنواع: بطاله موسميه كما يتضح من تسميتها، وهذا النوع من البطاله قد لايكون مهما في الدول المتقدمه، ومنها انكلتره، وعلى ذلك يكون من السهل استبعادها احصائيا. والنوع الثاني من البطاله يعرف بالبطاله الاحتكاكيه، ويرمز لها بالحرفين(UF)، يحصل هذا النوع من البطاله بسبب عدم القدره على التنقل الناجم عن وجود نواقص imperfections في اسواق العمل في الفتره القصيره. ويطلق على النوع الثالث اسم البطاله الهيكليه(US) الناجمه عن فقدان الانسجامات Maladjustments الاساسيه بين عرض العمل والطلب عليه. ويطلق على النوع الرابع من أنواع البطاله اسم البطاله الدوريه، وهي تختلف حسب مستوى الطلب الكلي.

تشير نظرية النمو الاقتصادي إلى وجود "فجوة نمو بطاله" يحصل عندما يفوق النمو الاقتصادي المتوقع على معدل النمو الاقتصادي الطبيعي. ويمكن الاصطلاح على هذه البطاله والبطاله الدوريه باسم بطالة نقص الطلب(Ud). وعلى افتراض ان البطاله الاحتكاكيه ثابته نسبيا عند

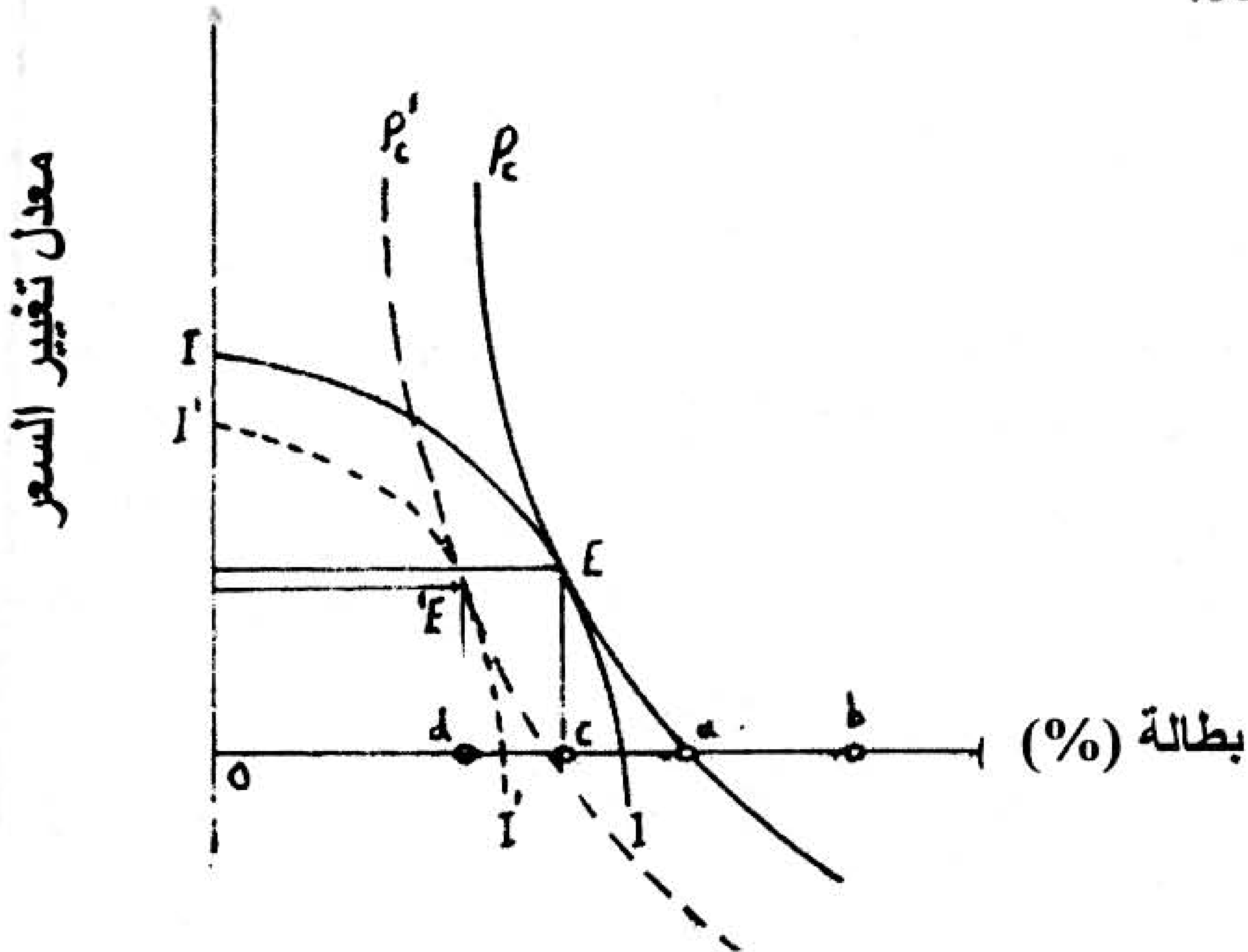
"مستوى أدنى غير قابل للانخفاض»فان الحوار الامريكي في الوقت الحاضر يتركز حول الزياده في البطاله الهيكليه منذ بداية أو منتصف الخمسينات من هذا القرن.

يلاحظ الكنزيون التقليديون ان أي زياده في البطاله فوق مستوى الحد الأدنى للبطاله الاحتكاكيه يجب ان تفسر على أساس النقص في الطلب الكلي، لذلك يمكن الاقتراب شيئا ما من حالة الاستخدام التام عن طريق معالجة الطلب الكلي. ولا ينكر الكنزيون، أمثال هيلير، ان تكون البطاله الهيكليه غير متوازنه، حيث تكون، على سبيل المثال، عاليه بين المراهقين، والزنوج، والعمال غير الماهرين وذوي المستوى التعليمي المنخفض عموما. وتوضيح هذا ان اصحاب الأعمال يميلون إلى تغير مستويات المستخدمين لديهم من أجل اختيار نخبه جيده من العمال، تاركين النوعيه غير الجيده من العمال بلا استخدام. ولكن الاعمال تتوفر لعدد كبير من هذه الشريحه من العمال كلما اتسع مستوى الطلب الكلي.

ويبقى البعض من الهيكلين، أمثال سي. بي. كلينكز وورث، غير مقتنعين بالتحليل الكنزي، معتقدين ان كينز جاء بنظرية استخدام قصيرة الأمد، مع افتراض ثبات هيكل الطلب والظروف الفنيه. إلا ان الهيكلين يعتبرون هذه العناصر، أي هيكل الطلب والظروف الفنيه، أساسا مهما في تحليلهم للبطاله. فتوسع القطاع الثالث على حساب القطاع الثاني والخروج من القطاع الزراعي، وتطور الآليه الذاتيه التشغيل، كل هذه العوامل غيرت تركيب الطلب الكلي على العمل لصالح العمال من ذوي المستوى التعليمي الجيد، وأصحاب المهاره العاليه، وذوي الياخات البيضاء، على حساب العمال الآخرين الذين كان نصيبهم في زيادة عدم التوازن في سوق العمل وارتفاع مستويات البطاله. ويرفض كلينكز وورث قوة السوق كمسبب مهم في تجانس وحدات العمل، اذ يرى ان التوسع في الطلب سوف لن يخلق أعمالا بدرجه مهمه لتلك المجموعه من العمال التي تعاني من معدلات بطاله عاليه جدا، لسبب بسيط جدا، وهو ان عامل الاحلال

بين العمال في سوق العمل ليس قويا جدا. وقد لاحظ كلينكز وورث خلال العقدين السادس والخامس من القرن الماضي وجود زياده في تفاوت الأجور بين أصحاب الياخات البيضاء وأصحاب الياخات الزرقاء، وفي اختلاف الأجور على أساس الدرجات العلميه المستحصله. لذلك فان القضاء على البطاله يكمن في العمل على تصحيح التفاوت الهيكلي في سوق العمل، وعلى سبيل المثال، القيام باعداد برامج لإعادة تدريب كبيره للعمال.

وربما يأخذ الحوار شكلا آخر عند محاولة تحديد تعريف موجز للانواع المختلفه من البطاله. فيبين ر. جي. ليبسي ملائمة منحنى فيلبس لتوضيح العلاقه بين البطاله ومعدل التغير في معدلات الأجر النقدي، الذي يبين في نفس الوقت العلاقع بين معدلات البطاله ومعدلات التضخم. وقد ادخل ليبسي تعديلا على منحنى فيلبس، مستخدما معدل التغير في الأسعار مقاسا على المحور السيني بدلا من التغير في معدلات الأجر، كما يتضح من الشكل أدناه:



يتضح من الشكل أعلاه ان المنحنى الأعلى(II)، الذي يمثل منحنى سواء أصحاب القرار السياسي، يبين التراكيب المختلفه من

معدلات البطاله والتضخم. وتفترض هذه التراكيب ان الزيادات في الأسعار ومعدلات البطاله تعوض الواحده الأخرى، أي انخفاضات متتاليه في نسبة البطاله عن ارتفاعات متتاليه في معدلات التضخم بنسب مئويه... من الممكن تخفيض معدل البطاله الابتدائي(Ob) عن طريق التوسيع في الطلب إلى(Oa)، وإلى(OC) عند مستوى مقبول من التكاليف التضخميه. عند معرفة الاحتمالات الموضوعيه الخاصه بمنحنى فيلبس، تصبح النقطه E أحسن حالة توازن يمكن ان يتوصل اليها صانعي السياسه. وبذلك تصبح بطالة نقص الطلب(Ud) =(bC). ويمكن ان تنخفض البطاله إلى مستويات أقل عندما يتحول منحنى فيلبس إلى الخلف نحو جهة اليسار، أي عن طريق اعداد برامج لإعادة التدريب للتخلص من عدم التناسق الناجم عن اختلافات المهاره في هيكل الطلب على العمل وعرضه، وإلا فان التكاليف التضخميه ستكون عاليه بشكل غير مقبول. ولكن إعادة التدريب هو أيضا باهض الثمن، وان التحول إلى المستوى(bc) قد يكون جديرا بالاهتمام فقط إذا تم على اساس تحليل العائدات والتكاليف Cost Revenue. وهذا التحول يعطي حالة توازن جديده(E') على منحنى سواء ($I'I'$)، مع انخفاض في معدلات البطاله بمقدار(Cd) ومعدل تضخم اقل. ويعرف ليبسي البطاله الهيكليه(Us) على انها تساوي(cd) والبطاله الاحتكاكيه(UF) تساوي(Od)، التي تصبح أدنى مستوى بطاله لايمكن خفضها دونه عند معرفة تكلفة التدريب والسياسات المتفق عليها(01).

البطالة الاحتكاكية والبحث عن فرص العمل

ليس المقصود بالاستخدام التام ان يكون مستوى البطالة مساو إلى الصفر، اذ عادة يعاني سوق العمل من وجود بعض العاطلين فيه عن العمل. وإلى جانب البطالة توجد أيضا بعض فراغات العمل Job vacancier. وعلى ذلك، لاتناقض في القول من أن سوق العمل في حالة

توازن رغم وجود طلبات عمل(بطالة)، وإلى جانبها فراغات عمل، طالما يتطلب من العمال العاطلين عن العمل البحث عن فرص العمل، كما يتطلب وقتا من أصحاب الأعمال حتى يتمكنوا من استئجار عمال جدد. وهذا هو السبب في وجود بعض العمال الذين يعانون من بطالة احتكاكية، وإلى جانبها بعض فراغات عمل غير مملوءة.

تحاول نظريات البطالة في البحث عن فرص العمل تعريف البطالة على انها نتيجة البحث عن فرص العمل من قبل كل من العمال وأصحاب الأعمال في أسواق تسودها معلومات غير تامة Imperfect. وان الحصول على مثل هذه المعلومات يتطلب ثمنا باهضا، وعلى ذلك، أن التعرف على حالة أسواق العمل يتطلب إجراءات بحث أوسع مما هو عليه في باقي الأسواق التي يعلن فيها عن الأسعار يوميا. وفي الغالب لايعتبر كافيا الاعتماد على الاسعار المعلنة في واجهات اعلانات العمل لمعرفة معدلات الأجر السائدة عن خدمات نوع معين من العمل.

وتعتمد نظريات البطالة في البحث عن فرص العمل أساس المفاضلة النظرية، اذ تفترض أن العمال وأرباب الأعمال يحاولون تحقيق أعلى منفعة ممكنة. فرغم أن عمليات البحث عن فرص العمل توتي أكلها في الحصول على معلومات جديدة، الا أنها في نفس الوقت تتضمن تحمل تكاليف جديدة. فبالنسبة للعمال تتمثل الفرصة البديلة في البحث عن فرص العمل بالوقت المضحى به سواء كان ذلك من وقت الراحة أو وقت العمل، اضافة إلى التكاليف التي يتحملها العامل في عمليات البحث عن فرص العمل.وعندما يحصل العامل العاطل على فرصة عمل عند معدل أجر معين، يجب عليه تقدير التكاليف والمنافع المترتبة على قبول العمل. وتتمثل هذه المنافع في القيمة الحالية للدخل الاضافي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المقبلة في مكان عمله الجديد، أما التكاليف فتتمثل في القيمة المتوقعة من الدخل الجديد عند البحث مدة أطول وما قد ينجم عنه من الحصول على فرصة عمل أفضل. ويعتمد الدخل المتوقع من عملية

البحث عن فرص العمل على تقدير العامل لأفضل عرض يمكنه الحصول عليه والوقت المطلوب في العثور عليه. ففي بداية عملية البحث عن فرص العمل يبني العامل رأيه على الأجر الحقيقي الذي يمكنه الحصول عليه على ضوء خبرته السابقة في العمل ولكن عندما تبدأ عملية البحث عن العمل سيعيد النظر في هذا التقدير على أساس الأجر النقدي الذي يحصل عليه. وعلى ذلك يبني العامل العاطل قراره على الأجر الحقيقي السابق. وعادة لن يتقبل العمل بأجرأقل دونه، إلا انه قد يضطر إلى قبول العمل باجر دونه إذا طالة فترة بقائه عاطلا عن العمل.

وتشير نظرية البطالة في البحث عن فرص العمل ان العاطلين عن العمل قد يرفضون فرص العمل المقدمة اليهم بسبب عدم توفر المعلومات التامة في سوق العمل، اذ قد يعتقدون ان بامكانهم الحصول على أجر أفضل، لانهم لايدركون ان ظروف السوق قد تغيرت وان معدل الأجر التوازني قد تغير. ويبين التحليل النيوكلاسيكي أن الانخفاض في الطلب الكلي يقابله انخفاض في الأجر النقدي ومستويات الأسعار. وعلى ذلك، إذا فشل العامل العاطل عن ادراك حقيقة ان معدل الأجر النقدي التوازني قد انخفض، ففي هذه الحالة سيقضي فترة أطول عاطلا عن العمل، ومن ثم سيرتفع معدل البطالة الذي يعتمد على عدد العاطلين عن العمل وطول فترة بقاء العمال عاطلين عن العمل.

وفي مجال النموذج الكلي تساعد نظرية البطالة في البحث عن فرص العمل على توضيح:

(1) المستوى التوازني للبطالة وفراغات العمل، وكذلك توضيح التوازن عند مستوى الاستخدام التام في سوق العمل.

(2) انحراف البطالة وفراغات العمل عن مستواهما التوازني نتيجة الهزات العشوائية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، موضحة بذلك الادراك الخاطئ حول مستويات الأجور والاسعار.

البطالة الهيكلية

يقصد بتعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية هو ان بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة، وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيها مناطق وعمال وصناعات أخرى إلى التوسع، وتؤدي هذه النتيجة إلى اختلال التوازن عندما يزيد فيه الطلب على العمل في القطاعات التي تواجه حالة التوسع، أي القطاعات النامية.

وفي هذه الحالة سيتحول العمال في القطاعات التي أصابها التقلص إلى القطاعات النامية استجابة إلى التغيرات في معدل الأجر، الا ان مثل هذه الإجراءات أو التعديلات تطلب وقتا، وقد تبقى غير مكتملة، خاصة وان العمال الذين تم الاستغناء عنهم يتمتعون بمهارات مختلفة ويسكنون في مناطق مختلفة عن تلك المناطق التي وجدت فيها فرص عمل جديدة، كما ان إعادة التأهيل يتطلب وقتا قد يكون طويلا، كذلك ان بعض العمال الذين تعرضوا إلى البطالة سيواجهون صعوبات في إيجاد مساكن جديدة، أو انهم يفضلون البقاء في المناطق التي تعودوا السكن فيها. ويعرف هذا النوع من البطالة باسم البطالة الهيكلية. وقد يساهم التغير في المعرفة الفنية(التكنولوجيا) على خلق بطالة هيكلية نتيجة تغير ميزان الطلب والعرض في بعض أسواق السلع. كما تؤدي معدات توفير العمل Labor saving equipment إلى تخفيض طلب المؤسسة لأنواع معينة من العمل وعلى عنصر العمل بشكل عام، ما لم يواكب الطلب على العمل زيادة في انتاجية العمل.

ان توزيع طلبات العمل(البطالة) وفراغات العمل على الصناعات الفردية والقطاعات الاقتصادية في الدولة من شأنه تحديد المستوى الكلي لمستوى البطالة وفراغات العمل داخل الاقتصاد الكلي. وعموما يبقى مستوى البطالة موجبا، طالما أن بعض القطاعات الاقتصادية تواجه زيادة

في عرض العمل، حتى وان كانت قطاعات أخرى تواجه زيادة في الطلب على العمل.

وبالاضافة إلى مسببات البطالة الهيكلية والاحتكاكية يوجد أيضا نسبة من العاطلين لاسباب صحية أو نتيجة أوضاع خاصة في العمل(طبيعة العمل) تجعل من الصعب على العمال الاستمرار في العمل. وعادة تصنف هذه المجموعات من العاطلين تحت البطالة الاحتكاكية.

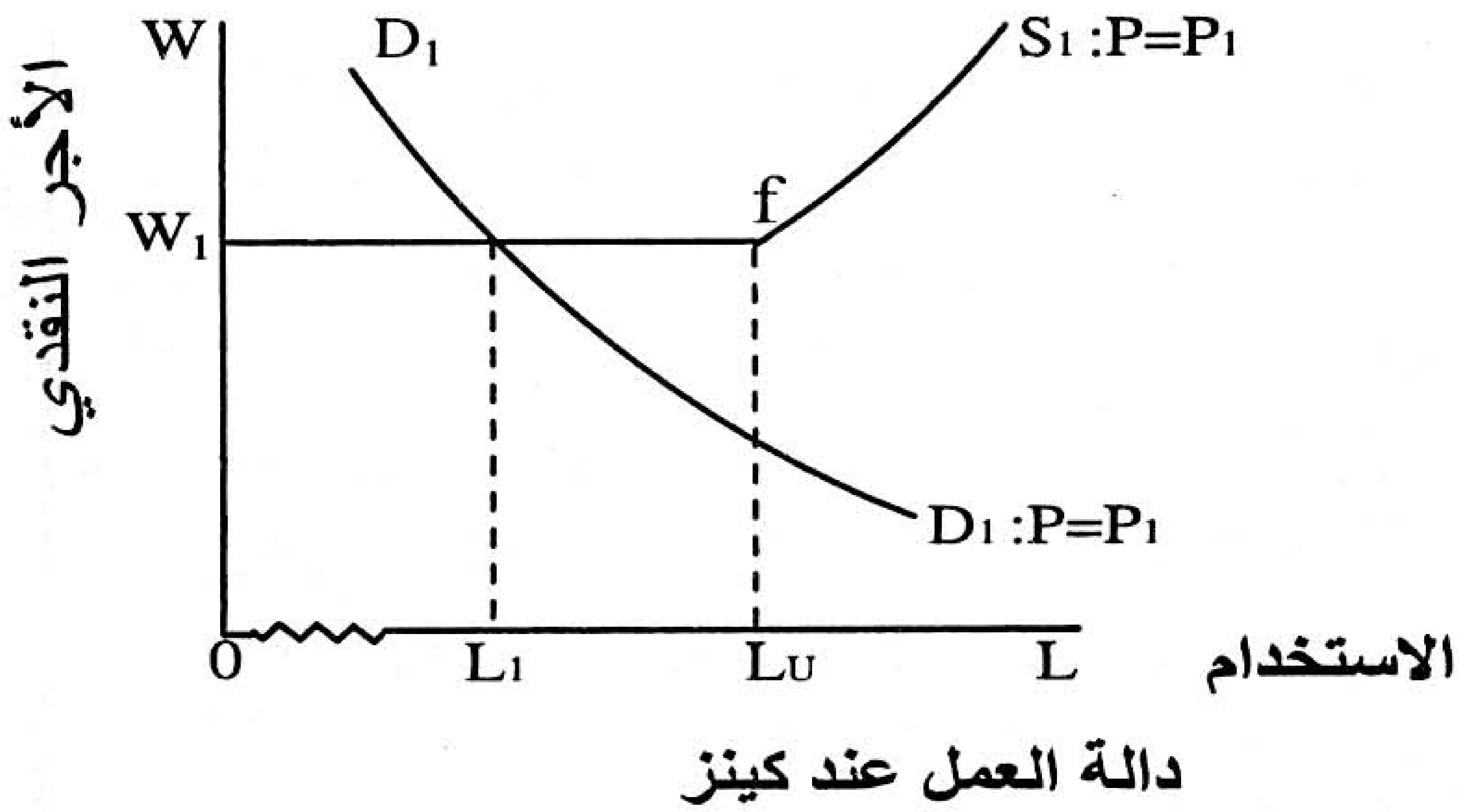
وعلى ذلك فان التحليل النيوكلاسيكي حول مستوى البطالة وفراغات العمل لايعني ان أسواق العمل تبقى دائما في حالة اختلال دائم، اذ أن توازن سوق العمل الكلية لايتناقض مع مفهوم وجود البطالة الاحتكاكية وفراغات العمل، الا أنه على مستوى التحليل الجزئي يكون التوازن في سوق العمل الفردية في حالة تغير دائم استجابة للتغيرت الحاصلة في الطلب والعرض والتي تحمل صفة الاقتصاد الحركي(2)

البطالة في التحليل الكنزي

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بإنخفاض مستوى الطلب الكلي. والصفة المميزة لمفهوم البطالة هذه في التحليل الكنزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي. اذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لايعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للاسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا. ولايعترض كينز على مثل هذا الاتجاه، بل يعتبره سلوكا رشيدة من قبل العمـــال، وذلك رغبة منهـــم في الحفـــاظ على أجـــورهم النسبية Wage relativirties. ومما لاشك فيه، مثلما يتعلق العمـــال بأجورهم النقدية، فانهم يتعلقون أيضا بأجورهم الحقيقية وليس القيمة النقدية لها فقط. وعلى ذلك يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام

للاسعار، ولكن لايتقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق انخفاض أجورهم النقدية، لأن الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي دون ان يؤدي ذلك إلى تغير أجورهم الحقيقية النسبية، في حين ينعكس انخفاض أجورهم النقدية على تلك المجموعة المعينة من العمال فقط. وعلى ضوء هذا التحليل يفترض جمود الأجر النقدي نحو الأسفل في التحليل الكنزي، وينظر اليه على أنه عامل خارجي في النموذج ويفسر في ضوء العوامل المؤسسية والتاريخية.

ونتيجة اهتمام العمال بالاجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرن تماما تجاه التغير في معدل الأجر النقدي. ويمكن الاستعانة بالشكل البياني التالي لتوضيح دالة عرض العمل في التحليل الكنزي .



دالة العمل عند كينز

في الشكل البياني أعلاه يعبر عن دالة عرض العمل بالمنحنى w1fs1. ويعتمد اتجاه المنحنى على معدل الاجر النقدي w1، ومستوى السعر P1. اذ يشير المنحنى w1fs1 إلى المقدار oLu من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي w1 ومستوى السعر P1. وللحصول على مزيد من وحدات العمل يفوق الكمية oLuعند مستوى سعر P1 لا بد

من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من w1، ومن ثم رفع معدل الاجر الحقيقي.

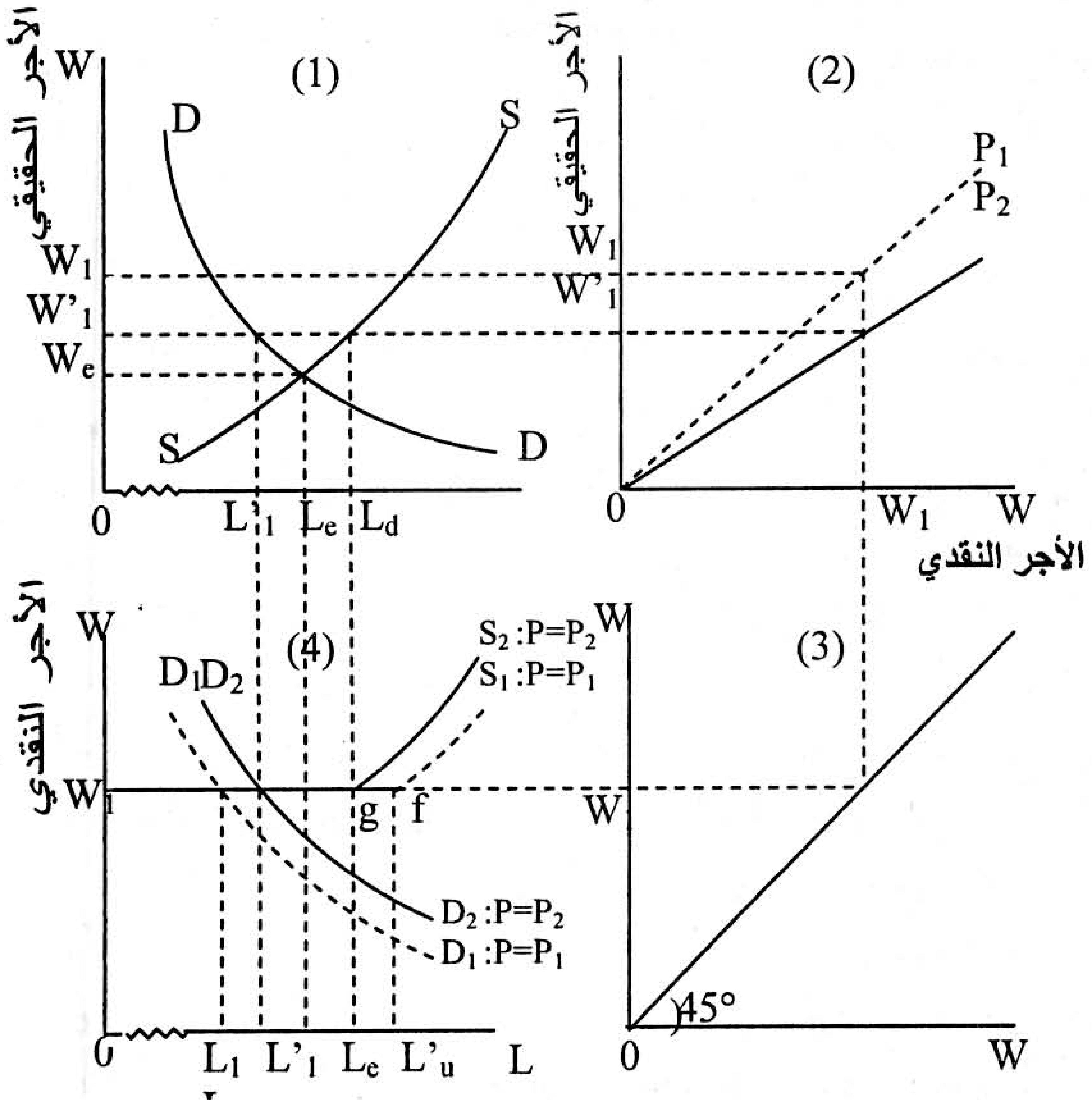
وفي الشكل أعلاه تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا، على افتراض ثبات مستوى السعر عند P1. وبارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى D1D1 عند مستوى السعر P1. ويتمثل الطلب على العمل بالمقدار oL1 وعرض العمل بالمقدار oLu. وعلى ذلك، عند مستوى الأجر النقدي w1 والسعر P1 يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل قدره L1Lu وحده، أي ان سوق العمل يعاني من حالة بطالة.

البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية

يطلق على البطالة الكنزية اسم البطالة الاجبارية. وعادة، تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد الا ان فرص العمل غير متوفرة أمامهم. وفي نظريته العامة، يعرف كينز البطالة الاختيارية بانها تلك البطالة التي تتحقق عند ارتفاع مستوى السعر مع ثبات معدل الأجر النقدي(انخفاض معدل الأجر الحقيقي)، إذا:

1- بقي عرض العمل أعلى من مستوى الاستخدام السائد،.... و
2- الطلب على العمل أكبر من مستوى الاستخدام السائد.

ويمكن ملاحظة البطالة الاجبارية من الشكل التالي:



سوق العمل عند كينز: الزيادة في في مستوىالأسعارتؤدي الى زيادة الاستخدام

في الشكل البياني أعلاه، الكمية المعروضة من وحدات العمل OLuعند مستوى الأجر الحقيقي w1 عندما يكون معدل الأجر النقديW1ومستوى السعر P1، في حين عند مستوى الأجر الحقيقي w1 يكون العدد المطلوب من العمل OL1 فقط. ويتمثل فائض عرض العمل أو البطالة بالفجوة L1Lu. الا ان المقدار L1Lu لايمثل بطالة اجبارية،

طالما ان المقدار LeLu من وحدات العمل مستعد للعمل عند معدلات الأجر الحقيقي الذي يزيد على معدل الأجر الحقيقي we الذي يحقق التوازن في سوق العمل عند مستوى الاستخدام التام. وعلى ذلك، يعبر المقدار L1Le عن حجم البطالة الاجبارية عند مستوى أجر W1 مستوى سعر P1 .

وعند ارتفاع السعر من P1 إلى P2 وانخفاض معدل الأجر الحقيقي إلى w´1 يزداد الطلب على العمل من OL1 إلىOL´1، ومن ثم يتحقق الشرط الضروري الثاني عند كينز. كما انه عند مستوى أجر حقيقي أقل من w´1 يكون حجم العمالة الراغبة في أداء العمل مساو إلى المقدار OL´u وهو أعلى من مستوى الاستخدام الاولOL1, original، ومن ثم يتحقق الشرط الضروري الأول للبطالة الإجبارية. هذا عند معدلات الأجر الحقيقيw'1,w1 التي تفوق معدل الأجر التوازني. ولكن عندما ينخفض مستوى الأجر الحقيقي إلى ذلك المستوى الذي عنده ينعدم وجود البطالة في سوق العمل، أي عند مستوى أجر حقيقيwe ومستوى استخدام Le، ففي هذه الحالة تختفي شروط توفر البطالة الاجبارية. ويمكن رفع مستوى الطلب على العمل عن طريق تخفيض معدل الأجرالحقيقي. وعلى كل حال، يؤدي انخفاض معدل الأجر إلى دون المستويwe إلى انخفاض عرض العمل إلى دون المستوي Le ، أي مستوى الاسخدام السائد، كما في الربع الأول من الشكل، حيث يختفي الشرط الأول لوجود البطالة الاختيارية.وعلى ذلك، عند معدل الأجر النقدي W1 ومستوى سعرP1 يصبح مجموع فائض عرض العمل متمثلا بالمقدار L1Lu، وفي هذه الحالة تتمثل البطالة الاجبارية بالمقدار L1Le فقط. ولا تعبر الكمية LeLu عن بطالة اجبارية.

وعلى ذلك، تشير دالة عرض العمل في التحليل الكنزي إلى ان مستوى استخدام العمل في التحليل الكنزي يكون دون مستوى الاستخدام التام عند معدلات الأجر الحقيقي التي تفوق معدل الأجر الحقيقي الذي

عنده تختفي البطالة في سوق العمل. ويمكن التعبير عن دالة العمل الكنزية بالتالي:

$W1/P>we$ عندما يكون $W1=W$... تختلف مع دالة عرض العمل النيوكلاسيكية.

$W1/P<we$ عندما يكون $L^s=h(W1/P)$... لاتختلف مع دالة عرض العمل النيوسيكية

في النموذج النيوكلاسيكي يعتمد سوق العمل دائما على دالة عرض العمل ، طالما يستجيب العمال بشكل مرن تجاه التغير في الأجر الحقيقي، سواء جاء التغير نتيجة التغير في مستوى السعر أو التغير في مستوى الأجر النقدي. فإذا فاق الأجر الحقيقي المتحقق Actual مستوى الأجر الحقيقي عند التوازن، ففي هذه الحالة، تعتبر البطالة الحاصلة بطالة اختيارية. وعند حصول انخفاض كبير في معدل الأجر الحقيقي نتيجة انخفاض الأجر النقدي أو ارتفاع مستوى السعر، أو الاثنين معا، فان من شأن هذا الانخفاض أن يؤدي إلى انخفاض عرض العمل حتى يتساوى مع الطلب عليه.

يتضح من أعلاه انه ليس من السهل التميز بين البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية، خاصة عندما يكون سعر العمل غير متجانسا، وعلى سبيل المثال، هل تعتبر بطالة الطبيب الذي لم يتمكن من العثور على فرصة عمل في اختصاصه المتمثل بمهنة التطبيب، هل تعتبر بطالته هذه بطالة اجبارية لأنه يرفض العمل كعامل تنظيف النفايات؟ يعتبرها الاقتصادي "هان Hann "[3] بطالة اجبارية، ولكن قد يرى آخرون أن رفضه العمل كعامل نفايات عند مستوى أجر أقل يعني بطالة اختيارية. وعند التحول من التعريف النظري للبطالة إلى الواقع العملي للبطالة، يصبح التميز بين البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية أكثر تعقيدا.

والسؤال، كيف الوصول، اذن، إلى تحديد الخط الفاصل بين البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية؟ أن الفصل بينهما قد يكون سياسيا إلى حد ما، اذ ان الاصرار على اعتبار البطالة اجبارية يوجد الحاجة الملحة لايجاد حل حكومي للتخفيف من حدتها. والمهم في التحليل الاقتصادي هو ان البطالة الاجبارية لاتشبه البطالة الاختيارية، اذ يمكن التخفيف من حدة البطالة الاجبارية عن طريق اتباع إجراءات حكومية تستهدف زيادة الطلب الكلي. في حين يتطلب التخفيف من حدة البطالة الاختيارية اللجوء إلى اتباع سياسات مختلفة كليا من مثل تقليل الاستفادة من اعانات البطالة. وان اتخاذ من مثل هذه الإجراءات من شأنه ان يزيد من تكلفة إجراءات البحث عن فرص العمل، ومن ثم تقليل حجم البطالة الاحتكاكية.

البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وتحديد حالة الاستخدام التام في سوق العمل

تتمثل صعوبة التميز بين البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية في تعدد واختلاف الآراء حول تعريف حالة الاستخدام التام، الذي يعني اختفاء حالة البطالة في سوق العمل. الا انه من الناحية العملية يعتبر من غير السهل تحديد مستوى الاستخدام التام عندما يتم التعامل مع آلاف اصناف العمل المتداخلة بدلا من التعامل مع سوق عمل واحدة متجانسة الوحدات. ويصبح من الصعب الفصل بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية التي لاتتناقض وحالة الاستخدام التام، بل يعتبر جزءا من التوازن الكلي لسوق العمل. كذلك يمكن ان تتغير مستويات كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية في مجموع البطالة الكلية عبر الزمن.

ان وجود مثل هذه الصعوبات العملية التي ترافق مسألة تغريف حالة الاستخدام التام أدت إلى تقديم تعاريف جديدة لمفهوم حالة الاستخدام

التام. اذ عرفها البعض اعتباطا على ضوء النسب المئوية من البطالة المتحققة في السابق. في حين يرى آخرون ان وجود نسبة معينة من البطالة يعتبر مقبولا لاضفاء صفة الاستخدام التام على سوق العمل. وفي هذا الكتاب نعرف حالة الاستخدام التام عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرضه، مع السماح بوجود البطالة الاحتكاكية وفراغات العمل.

لماذا ارتفعت أرقام البطالة في السبعينات ؟

ساهمت عدة عوامل في ارتفاع مستوى البطالة في عقد السبعينيات، منها:

1ـ ارتفاع مستويات كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية.

2ـ انتقال دالة عرض العمل إلى جهة اليسار.

3ـ نمو البطالة الاجبارية بالمفهوم الكنزي.

يعتبر من الصعب عمليا الفصل بين أثر هذه العوامل على مستوى البطالة الكلية. وتكمن المشكلة في التعامل مع احصائيات البطالة، في ان هذه الاحصائيات لاتأخذ بنظر الاعتبار المفاهيم النظرية للبطالة. ففي المملكة المتحدة تقاس نسبة البطالة على أساس عدد العاطلين المسجلين منسوبا إلى قوة العمل(المستخدمين ــ العاطلين المسجلين). إلا انه في مثل هذه الحالة يؤدي التغير في الرغبة على التسجيل إلى تغير حجم البطالة المسجلة حتى وان لم يحصل تغير حقيقي في نسبة البطالة أساسا.وعلى ذلك، لايعتبر عدد حجم المسجلين العاطلين مؤشرا على رغبة العاطلين عن العمل في الحفاظ على معدلات أجر حقيقي. كما لاتتوفر طريقة مباشرة لمعرفة أن كان العامل العاطل يواجه بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية عندما يكون باحثا عن فرصة عمل عند نفس مستوى الأجر الحقيقي أو عند مستوى أجر حقيقي أعلى.

العوامل الهيكلية

رغم زيادة فرص العمل خلال الثلاثين عاما الماضية(في المملكة المتحدة ارتفعت من 23.3 مليون في عام 1950 إلى 25 مليون عام 1979)، إلا انها كانت أقل من الزيادة في حجم القوة العاملة (في المملكة المتحدة ارتفعت من 23.5 مليون إلى 26.3 مليون خلال الفترة 50ـ1970). ومن خلال دراسة مكونات القوة العاملة يتبين وجود ثلاثة مجموعات قد لعبت دورا مهما في ارتفاع حجم البطالة، تتمثل في ارتفاع حجم القوة العاملة من الشباب، العمال غير الماهرين، النساء منذ منتصف عقد السبعينيات.

وعند القيام بتصنيف البطالة وفق معايير العمر يتضح ان النسبة المئوية للعاطلين تنخفض كلما ارتفع العمر حتى سن 55 سنة تقريبا. إلا ان فترة استمرار البطالة تصبح أطول كلما كان العاطل عن العمل أكبر سنا، كما تميل معدلات البطالة إلى الارتفاع بسرعة أعلى على ممر السنين بين العمال غير الماهرين عنه بين العمال المهرة. وعندما يتم تصنيف البطالة وفق الجنس، يتضح ان بطالة الرجال ارتفعت نسبة إلى فراغات العمل المتوفرة من عام 1966 فصاعدا، إلا ان العلاقة بين حجم البطالة وفراغات العمل المتوفرة بين النساء أخذت ترتفع في انكلترا بعد عام 1974 نظرا لصدور قانون الدفع المتساوي بين النساء والرجال.

ان جميع هذه المجموعات الثلاثة التي واجهت انخفاضا في فرص العمل قد حققت زيادة مستمرة في اجورهم النسبية. فقد ارتفع معدل دخل الساعة للشباب تحت سن 21 سنة خلال فترة ما بعد الحرب من 45% إلى 60%، وكذلك معدلات أجور العمال الماهرين، اذ انخفضت النسبة المئوية من أجور العمال الماهرين إلى غير الماهرين خلال عقد السبعينيات. وعلى سبيل المثال، في الصناعات الهندسية، انخفضت هذه النسبة من 145% إلى 130%، كما انخفضت نسبة دخول الرجال إلى

النساء من 186% عام 1970 إلى 154% عام 1977. وحصل نفس الاتجاه في اقتصاديات الدول الغربية الأخرى.(4)

وقد ارتفعت البطالة في بعض القطاعات والمناطق الجغرافية بسرعة أكبر من قطاعات ومناطق أخرى. فقد واجه قطاع الصناعات بشكل خاص، انخفاض في مستوى الاستخدام منذ عام 1971. وضمن هذا القطاع، واجهت بعض الصناعات، من مثل صناعة السيارات، انخفاضا سريعا.(خلال الفترة 72ـ 1979 انخفض انتاج سيارات نقل المسافرين في المملكة المتحدة من 1.9 مليون إلى مليون واحد). وقد تأثرت الصناعة التحويلية بشكل خاص بانتكاس عام 80 ـ 1981 الذي يعكس الكثير من صفات الكساد الذي حصل خلال فترة الحربين، عندما حصلت بطالة كبيرة في صناعات الصادرات الرئيسية بسبب المنافسة الاجنبية.

العوامل الاحتكاكية

حتى منتصف عقد الستينات كادت العلاقة ان تكون ثابتة بين فراغات العمل والبطالة، ومن ثم أخذت بالتغير بدأ بالرجال اعتبارا من عامي 66ـ 1967 ، ثم انتقلت إلى النساء اعتبارا من عام 1974. فقد ازدادت معدلات البطالة مقابل عدد معين من فراغات العمل. ويعود أحد أسباب هذه الحالة إلى زيادة حجم البطالة الاحتكاكية نتيجة انخفاض تكلفة فرصة العمل Opportunity cost of unempoyment أي نسبة الدخل عندما يكون العامل خارج العمل إلى الدخل بعد دفع الضريبة Post-tax income، عندما يكون العامل في العمل(معدل الاستبدال) قد ارتفعت منذ عقد الخمسينات، كما يتضح من الجدول التالي. وقد حصلت زيادة كبيرة عام 1966 عندما أخذ بتطبيق مشروع تقديم المساعدات الاضافية إلى اعانات البطالة. إلا ان هذه المساعدات عن البطالة الاحتكاكية أخذت تقل أهميتها بعد انقطاع المساعدات الاضافية عامي 81-1982. ومن الملاحظ ان معدل الاستبدال يكون أعلى بالنسبة للعمال ذوي الدخول الواطئة

والعمال أصحاب العوائل الكبيرة، وكلاهما يعاني من معدلات بطالة عالية في المتوسط.(5)

معدل الاستبدال	
50ـ 1959	38.8 بالمئه
60ـ 1965	44.7 بالمئه
1979-66	71.4 بالمئة
المعدل العام لاعانات البطالة + اعانات عائلية + مساعدات اضافية	
معدل الدخول الاسبوعية + اعانات عائلية ـ الضرائب ـ اشتراكات التأمين الوطني للرجال المتزوجين وله طفلان	

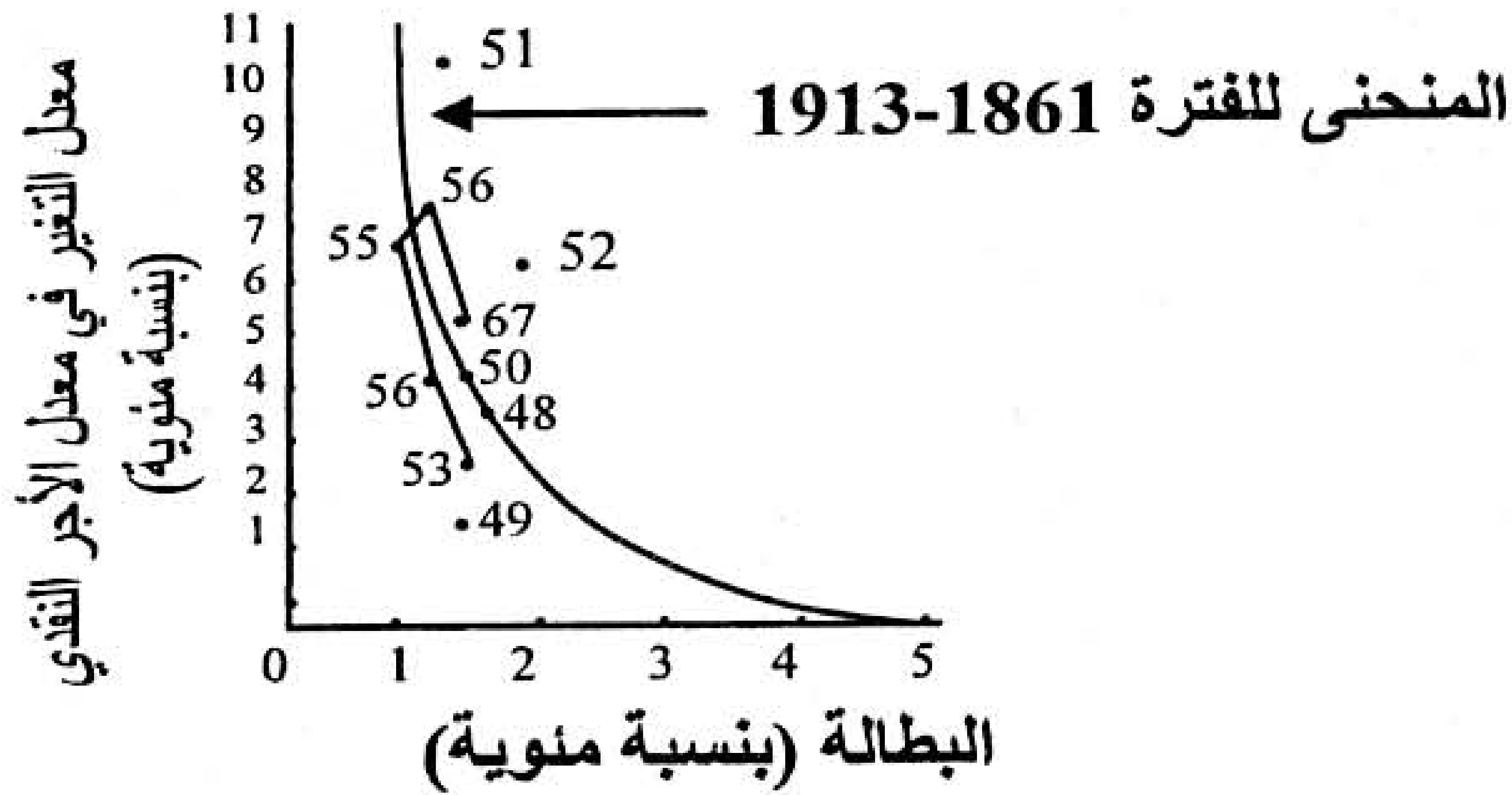
المصدر: M.Scott and R.Laslett, can we get back to full employment (London, Mac Millan, 1978).

وقد أشارت عدة دراسات إلى ان معدلات الاستبدال يمكن أن تكون السبب وراء 70% من الزيادة في البطالة المسجلة خلال الفترة 67 ـ 1972. وفي الواقع ان طول فترة البطالة يمكن أن يفسر ارتفاع حجم البطالة خلال الفترة 62 ـ 1977(6)

يعتقد كثير من الاقتصاديين ان معدل البطالة الذي يتفق وتعريف توازن سوق العمل، قد ازداد خلال عقد السبعينات، إلا انه لم يكن بالامكان تحديد هذا المعدل بالضبط لأي فترة معينة من الزمن. وقد تضمنت دراستان تحديد التوازن أو الاستخدام التام عند معدل بطالة 3 إلى 4 بالمئة عام 1976(عندما كان معدل البطالة الكلية 5.3 بالمئة)، وبنسبة 4 بالمئة عام 1977(عند معدل بطالة كلي بلغ 5.7 بالمئة)

تحليل منحنى فيلبس

لقد لجأ الاقتصادي "أ.ف.فيلبس" إلى الاحصاء لقياس الصلة القائمة بين النسب المئوية لزيادة الأجور، والنسب المئوية للبطالة. واعتمدت أول دراسة قام بها فيلبس على احصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم نشرت عام 1958 وتضمنت دراسة فيلبس العلاقة بين معدل التغير السنوي في الاجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي مستعينا باحصائيات المملكة المتحدة للفترة 57-1961. واستخلص فيلبس من دراسته هذه ان معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة، وقد أظهر هذه العلاقة من خلال منحنى سجلت عليه هذه المعلومات في الشكل التالي:



ويمكن الانتقال من العلاقة بين معدل التغيرفي الاجور النقدية ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل التغير في مستوى السعر وحجم البطالة، وذلك من خلال التغيرات الطويلة الأمد في انتاجية العمل. فإذا كانت الزيادة في معدل الأجر النقدي مساوية إلى الزيادة في معدل انتاجية العمل، ففي هذه الحالة لايتغير معدل تكلفة العمل لانتاج السلع. ومن ثم إذا تحددت أسعار السلع بتكاليف انتاجها، إلى حد ما، ففي هذه الحالة لاتتغير الأسعار، طالما ان معدل التغير في الاجور النقدية يساوي معدل التغير في انتاجية العمل.وعلى ذلك، يصبح بالامكان الحصول على معدل الزيادة في

مستوى السعر P'/P ، بعد طرح معدل الزيادة في انتاجية العمل Q'/Q من معدل الزيادة في الأجور النقدية w'/w، أي:

$$P'/P = w'/w = Q'/Q$$

وقد شجعت الدراسة التي قام بها فيلبس إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الاجور النقدية، التضخم والبطالة. وبشكل عام، أظهرت معظم هذه الدراسات التي انجزت في عقد الستينات عن وجود علاقة مهمة، غير خطية، بين تضخم الأجور وحجم البطالة.

وقد استدل فيلبس من دراسته أن معدل الأجر النقدي الكلي يبقى مستقرا عند مستوى بطالة 5.5%. وعلى افتراض أن انتاجية العمل تنمو بمعدل 2% سنويا تقريبا، وان العلاقة بينw'/w وحجم البطالة علاقة غير خطية، وحتى يبقى مستوى السعر مستقرا، لابد من الحفاظ على معدل بطالة 2.5%. وذهب اقتصاديون آخرون [7] إلى اعتبار منحنى فيلبس أنه عبارة عن مؤشر يمكن أن يستفيد منه المسؤولون عند رسم الخطط الاقتصادية والسياسية في تحديد الاختيار بين معدل التضخم وحجم البطالة.

ان تحليل منحنى فيلبس يوفر دعما للنموذج الكنزي، اذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع مستوى السعر عند معدل الأجر النقدي، وهذا من شأنه ان يتسبب في توسع مستمر في مستوى الاستخدام والإنتاج.

دعم نظري: فائض الطلب

يقدم الاقتصادي "ليبسي" تحليلا نظريا لمنحنى فيلبس، فيقول: عند افتراض معدل تغير ثابت في انتاجية العمل مع عدم حصول تقلبات مهمة في أسعار الاستيراد، يصبح الارتفاع في الأجور النقدية بسرعة أكبر كلما كان فائض الطلب في سوق العمل أكبر، معبرا عنه بالتالي:

$$\frac{w'}{w} = f\left(\frac{L^D - L^s}{L^s}\right)$$

حيث $(1/w)(dw/dt) = w'/w$: عبارة عن معدل التغير في معدل الأجر النقدي. L^D: الطلب على العمل. L^S: عرض العمل.

ويتكون الطلب على العمل من العمال المستخدمين،E، زائدا فراغات العمل V. وان عرض العمل يساوي العمال المستخدين، زائدا العاطلين عن العملU، ومن ثم نحصل على:

$$\frac{w'}{w} = f\left(\frac{V - U}{E + U}\right)$$

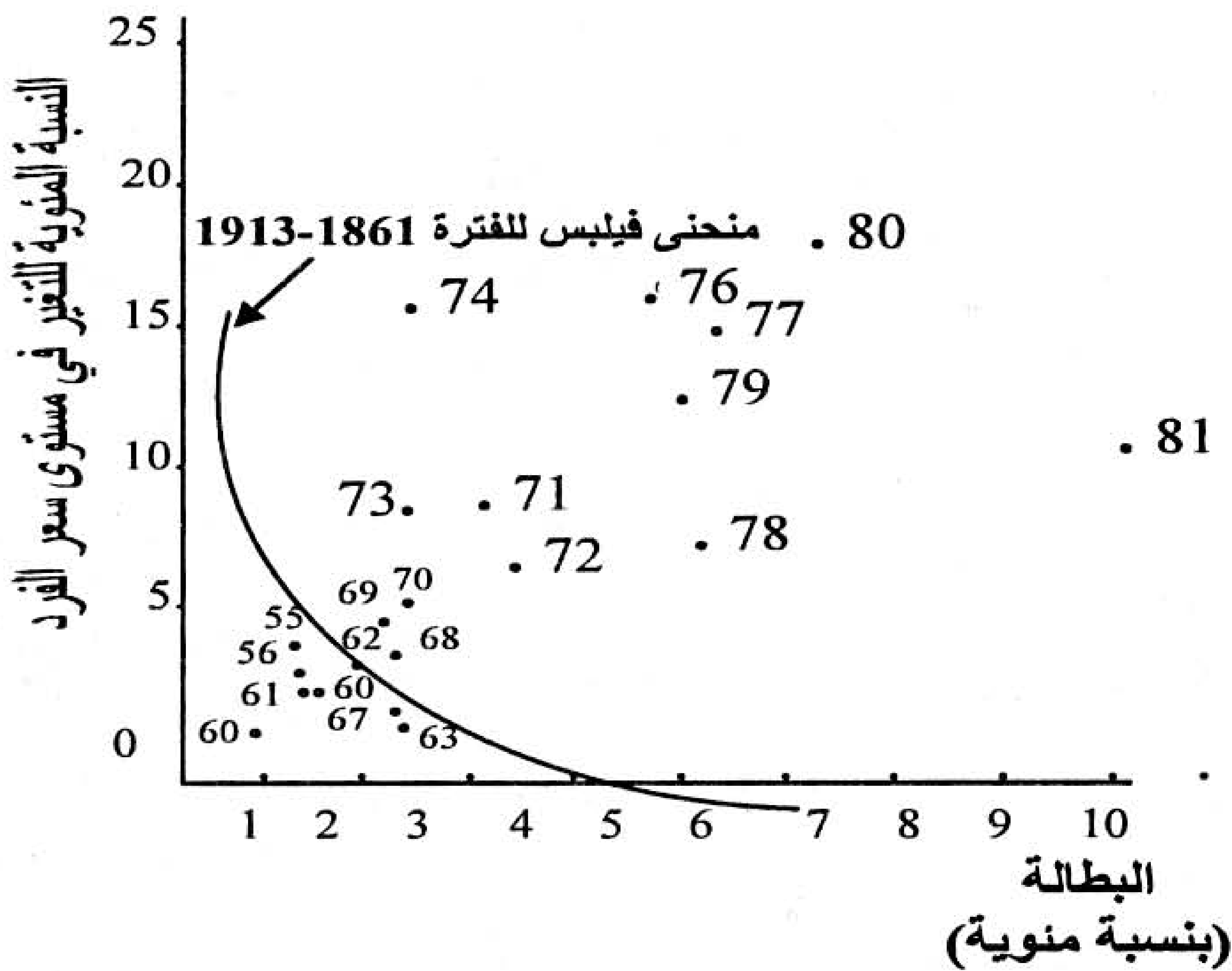
وطالما ان فراغات العمل تتغير عكسيا مع معدل البطالة،وقد تحقق هذا فعلا بشكل مستمر حتى منتصف عقد الستينات، لذلك يمكن استخدام البطالة نفسها كمؤشر على فائض الطلب في سوق العمل، ومن ثم نصل إلى العلاقة الدالية عند ليبسي:

$$\frac{w'}{w} = F(U) \left(\frac{d(w'/W)}{du} < O\right)$$

تشير المعادلة الأخيرة أعلاه إلى آلية التغير، اذ لاتبين ان كانت حالة عدم التوازن التي اطلقت التغير في الاجور النقدية قد نجمت عن عوامل من جانب الطلب، أو من جانب العرض، أو كلاهما في سوق العمل.

ان وجود البطالة الموجبة مع ارتفاع معدلات الأجر النقدي يمكن توضيحه من خلال وجود البطالة الاحتكاكية. وحتى عندما يكون سوق العمل في حالة توازن، أي ان الطلب على العمل وعرضه في حالة من التساوي ولا يتوفر اتجاه نحو رفع معدل الأجر النقدي، فلا مناص من الاعتراف بوجود بعض البطالة الاحتكاكية. وهذه الحالة تعبر عن مستوى البطالة الذي عنده يقطع منحنى فيلبس المحور الأفقي. وان أي تقليص في حجم البطالة دون هذا المستوى يعني ان فائض الطلب على العمل يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية حتى وان لم تزل البطالة موجبة.

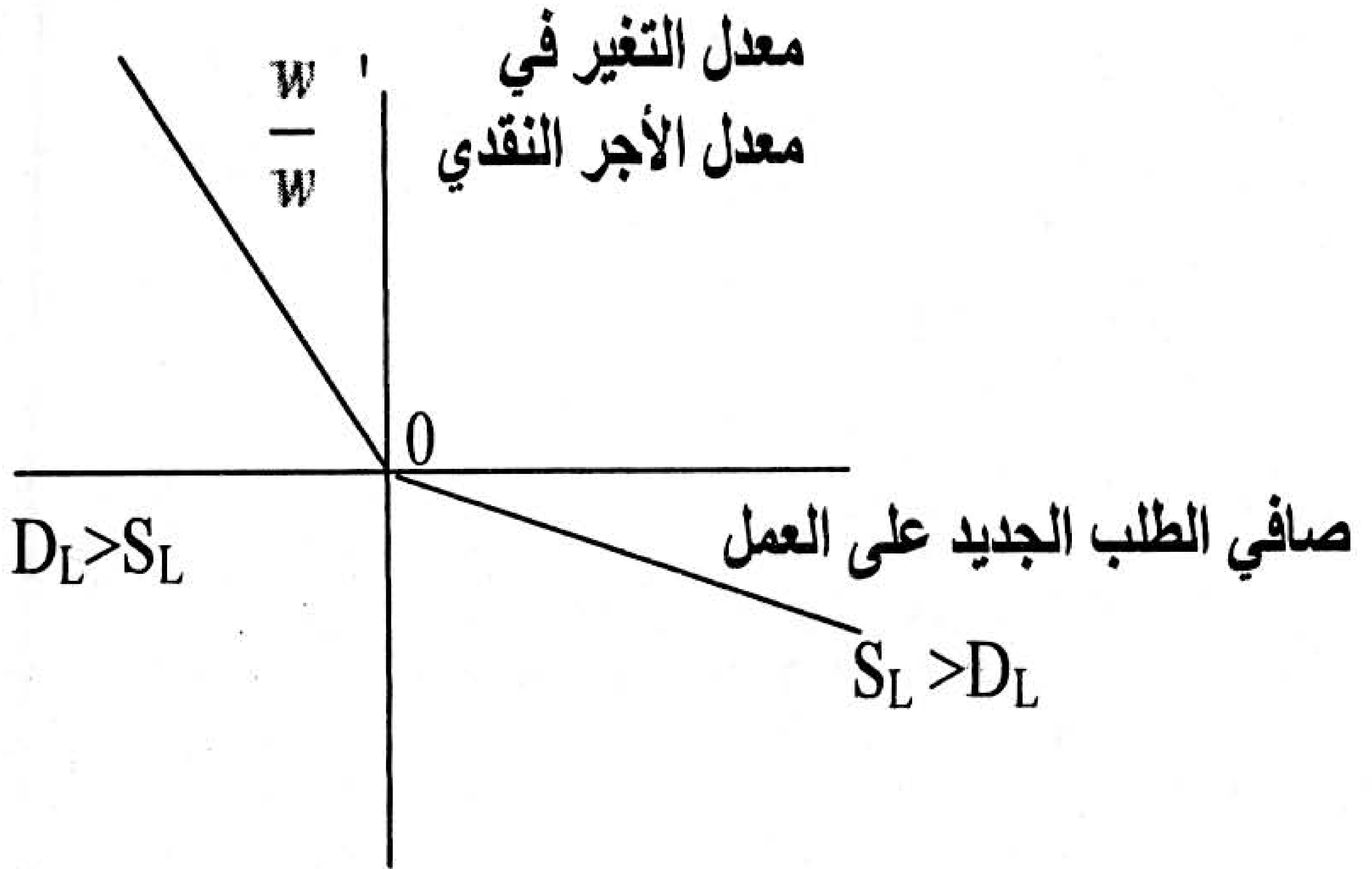
ويعتمد تحليل فيلبس على عملية جمع عدد كبير من أسواق العمل الفردية. اذ يرتفع الأجر النقدي عند وجود فائض طلب، وينخفض الأجر النقدي عند وجود فائض عرض في سوق العمل. وفي المفهوم الكنزي، يفترض ان معدل الأجر يرتفع بسرعة أكبر عند وجود مستوى معين من فائض الطلب عنه في حالة انخفاض معدل الأجر عندما يكون فائض العرض مساو إلى كمية فائض الطلب، ويمكن توضيح الأجر لكل سوق عمل، كما في الشكل التالي:



في جميع الأوقات نلاحظ ان بعض أسواق العمل تواجه فائض في العرض في حين تواجه أخرى فائض في الطلب. وعند أخذ المعدل في جميع هذه الأسواق، يتضح أن معدل البطالة الناجم عن فائض عرض الأسواق يمكن أن يرافقه معدل أجر نقدي مرتفع، لأن الاجور في أسواق فائض الطلب ترتفع بسرعة أكبر عن معدل انخفاضها في أسواق فائض العرض، اذ كلما كان المستوى العام للطلب الكلي أعلى، كان المعدل العام للبطالة أقل، وبالتالي تكون الزيادة أسرع في معدل الأجر النقدي.[8]

حالة منحنى فيلبس في العقود الأخيرة من القرن السابق

يبين الشكل التالي العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة في المملكة المتحدة من عام 1960 إلى 1981. اذ لايشير منحنى فيلبس إلى وجود علاقة مستقرة خلال هذه الفترة، فقد حصلت زيادة كبيرة في كل من معدل التضخم ومعدل البطالة. ونفس الشئ يقال عن اقتصاديات بلدان صناعية أخرى، فهي الأخرى، واجهت نفس الاتجاه، رغم أنه في بعض هذه الدول معدلات التضخم والبطالة كانت أدنى مما هو عليه في بريطانيا[9]



هوامش ومراجع الفصل التاسع والعشرين

1- انظر كتابنا: سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص ص 202 ــ 207

2 - D.T. Mortensen, A theory of wage and employment dynamics in micro economic foundations of employment and inflation theory, ed., phelps(London, Mac Milan, 1970).
- C.C. Holt, «How can the philips curve be moved to reduce both inflation and unemployment ? in micro economic foundations, ed., phelps.
- C.C- Holt, 'Job seach, phillips wage relation and union infivence ; theory and evidence, in micro economic foundations, ed., phelps.
- R. Phelps, «Money wage dymanics and labour market equipment, in micro economic foundations, ed., phelps.
- M.N. Baily, «on the theory of lay-offs and unemployment; econometrica, 45,5(1977) 1043-63

في د / ضياء مجيد الموسوي "النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع السابق. ص.88

3- المرجع السابق ص ص.119-125 ,E.A. Diolio -

4- Robert.J.Gordon, Macro economics, 1981,p.96

5- S. Nickell, «A picture of male unemployment in Brian economic journal, 90(decembre 1980)

6- D. Mackay and G.Reid, «Redundancy, unemployment and Mompwer policy» economic journal, 82(1972).
- D. Gujerati, «The Behaviour of unemployment and unfilled vacancies »economic journal, march(1972).

7- P.A.. Samvelson and R.Solow, «The problem of achieving and maintaining astable price level- aralitical of anti-inflation policy »American economic review, 50(May 1960).

8- R. Barro and H. Grossman, Moneym employment and inflation(cambridge univdersity press), 1976.

9- Roslind levacic / Alexandre remann, Ibid, pp338-343 et 343, 85-89.

في د / ضياء مجيد الموسوي "النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي،المرجع . السابق. ص.356

30 الأنظمة النقدية

ماهية النظام النقدي

نعني بـــ"النظام النقدي»جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما وجميع المؤسسات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود وابطالها، وجميع القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات التي تحكم هذا الخلق والابطال، وفي الأنظمة النقدية الحديثة للاقطار المتقدمة، تتألف النقود بأنواعها من النقود الورقية والمسكوكات وودائع البنوك التجارية. أما المؤسسات فتتكون من الحكومة الوطنية، بخاصة منها الخزينة العامة(وزارة المالية) والبنك المركزي، والبنوك التجارية، وهي البنوك التي تحتفظ بالودائع الجارية للجمهور. أما القوانين والتعليمات والإجراءات فعديدة ومتنوعة، تهدف عموما لجعل الكتلة النقدية(كمية النقود) قابلة على دفع الاقتصاد نحو تحقيق أهداف الاستخدام الشامل، واستقرار المستوى العام للأسعار، والنمو المستمر بمعدلات عالية، في الوقت الذي تؤدي فيه إلى جعل النقود تميل بطريقة مثلى "كوسيلة مبادلة ومقياس للقيمة واداة للادخار والدفع المؤجل"[1]

لقد عرف العالم عدد من الأنظمة النقدية المختلفة. ويؤخذ أسم النظام النقدي أو القاعدة النقدية Monetary standard من السلعة أو السلع التي تثبت وحدة النقد بدلالتها. فإذا تم تثبيت عملة الدولة بالنسبة إلى الذهب قيل انها تتبع قاعدة الذهب Gold standarad، وإذا تم ربط العملة بالذهب والفضة في آن واحد اطلق على النظام النقدي اسم قاعدة المعدنين، أما إذا ثبتت بالنسبة إلى الفضة قيل انها تسير على قاعدة الفضة، وإذا لم يتم ربط عملة الدولة بأي معدن قيل انها تتبع النظام النقدي الورقي. وسنعالج في هذا الفصل أنواع الأنظمة النقدية.

1ـ نظام المعدنين:

في ظل نظام المعدنين يتم تحديد نسبة قانونية بين عيار الفضة وعيار الذهب. وفي هذا النظام توجد نقود من المسكوكات الذهبية وإلى جانبها نقود من المسكوكات الفضية، ومع وجود نسبة قانونية تحددها الدولة بين الذهب والفضة. ففي القرن الثامن عشرأخذت السلطات الحاكمة في البلاد الأوربية في تحديد معدل يربط بين المعدنين. وقد صدرت عدة قوانين نقدية تحدد أسس نظام المعدنين.

ويمكن تلخيص شروط قيام نظام المعدنين بالنقاط التالية:

أ- تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة، وتكون كل من النقود الذهبية والفضية ذات وزن وعيار معينين، ويتم التبادل بين المسكوكات الذهبية والفضية على أساس المعدن الصافي في كل منهما، أي مقدار الفضة الصافي في الدولار الفضي، والذهب الصافي في الدولار الذهبي، اذ كانت النسبة القانونية بين الدولار الفضي والدولار الذهبي تعادل 1:16 في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أي أن الدولار الذهبي يساوي 16 دولارا فضيا، كما كانت السلطات النقدية ملزمة بتحويل السبائك الذهبية والفضية إلى دولارات ذهبية وفضية وفقا لهذه النسبة المحددة.

ب - حرية تحويل السبائك من الذهب أو الفضة إلى قطع نقدية مجانا، أي باستطاعة الفرد أن يتقدم إلى السلطات النقدية (إدارة الضرب) وأن يسلمها سبائك ذهبية أو فضية ويأخذ مقابل ذلك قطعا نقدية من الذهب أو الفضة تعادل قيمة السبائك. ان الفائدة من فرض هذا الشرط هو المحافظة على تعادل القيمتين الأسمية والسلعية حتى لاتصبح القيمة الأسمية أكبر من القيمة السلعية للمسكوكات.

جـ - حرية صهر المسكوكات وتحويلها إلى سبائك حتى لاتصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الأسمية.

د – حرية استيراد وتصدير المعدن الثمين من أجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف الدولية.

ولقد واجه نظام المعدنين عدة صعوبات أدت إلى انهياره لصالح قيام نظام المعدن الواحد، أي نظام الذهب. وتتلخص هذه الصعوبات فيما كان يعرف باسم قانون "جريشام".[2]

ويتلخص منطوق هذا القانون في:(ان العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول). اذ أن استمرار الأخذ بنظام المعدنين يتطلب استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق. إلا انه من الصعب المحافظة على استقرار القيمتين السوقية(التجارية) والقانونية، طالما أن القيمة التجارية لكل من المعدنين تتحدد بعاملي العرض والطلب على كل منهما. وعند حصول اختلاف بين القيمتين السوقية والقانونية، ففي هذه الحالة تميل المسكوكات من المعدن الذي ارتفعت قيمته السوقية على قيمته القانونية إلى الاختفاء من التداول، وتحل محلها المسكوكات من المعدن الرخيص، وعلى سبيل المثال، لنفرض أن النسبة القانونية بين الدولار الذهبي والدولار الفضي تعادل 1:16 ، كما ان القيمة السوقية لأوقية من الذهب تعادل 16 أوقية من الفضة، أي أن النسبة القانونية بين قيمتي الذهب والفضة تعادل النسبة السوقية لقيمتيهما. فإذا حصلت زيادة في عرض الفضة مع ثبات الطلب عليها، ومن ثم انخفاض قيمة الأوقية من الفضة، أي ان النسبة السوقية لقيمتها أصبحت 1:17، حيث أن أوقية الذهب أصبحت تساوي 17 أوقية من الفضة، ففي مثل هذه الحالة تصبح القيمة القانونية للذهب أقل من قيمته السوقية، عندئذ يندفع الجمهور إلى صهر الدولارات الذهبية وبيعها كسبائك بسعر السوق المرتفع وتحقيق الربح، فيزول النظام باختفاء النقد الجيد.

مزايا وعيوب نظام المعدنين

من مزايا هذا لنظام انه يساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية، فيزداد حجم الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات. كما تصبح اسعار الصرف أكثر استقرارا منها في حالة وجود نظام معدن واحد. ففي نظام المعدنين يمكن تصحيح الميزان الحسابي عن طريق استخدام معدنين بدلا من معدن واحد، طالما ان كمية النقود في الداخل تعتمد على وجود معدنين لا واحد.

ومن عيوب هذا النظام هو انه من الصعب على الحكومة ان تحافظ على استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق. وحتى لو تمكنت الدولة من الحفاظ على ثبات تعادل النسبتين القانونية والسوقية، فان دول أخرى قد لا تتمكن من ذلك. فإذا حصل ان اختلفت النسبة في السوق الداخلية عنها في السوق الخارجية، فان هذا الاختلاف سيؤدي إلى تصدير المعدن الذي أصبحت قيمته في الداخل أقل من قيمته في الخارج، لأن عملية تصديره تصبح مربحة, وبخروج المعدن الثمين ستختلف النسبة القانونية عن النسبة التجارية في السوق، فيزول النظام باختفاء النقد الجيد.

2ـ نظام المعدن الواحد: الذهب

لقد إعترض نظام المعدنين عدة صعوبات أدت به إلى الزوال لصالح نظام المعدن الواحد: الذهب.[3]

في ظل نظام المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية من معدن واحد. ويستمد نظام المعدن الواحد اسمه من المعدن الذي منه تسك القطع النقدية. فإذا اعتمدت الدولة الذهب قيل انها تتبنى نظام قاعدة الذهب. أما إذا اعتمدت الفضة قيل انها تتبع نظام قاعدة الفضة.[4]

يأخذ نظام الذهب أشكالا متعددة من حيث شكل الوحدة النقدية، ومن حيث إدارة النظام، ومن حيث الرقعة الجغرافية التي يسودها النظام. فمن حيث الوحدة النقدية يطلق على النظام، عادة، اسم القاعدة الذهبية. ويتخذ نظام قاعدة الذهب أشكالا ثلاثة متمثلة في نظام المسكوكات الذهبية، ونظام السبائك الذهبية، ونظام الصرف بالذهب.

أما من حيث ادارة النظام، فيطلق على نظام الذهب اسم نظام الذهب الآلي عندما لاتمارس السلطة النقدية دورا مهما في ادارة خروج ودخول الذهب منها واليها. ويطلق على نظام الذهب اسم نظام الذهب المدار عندما تلعب السلطة النقدية في الدولة دورا هاما في التأثير على حركة دخول وخروج الذهب منها واليها.

ومن حيث الرقعة الجغرافية، تختلف الأنظمة النقدية الذهبية من نظام ذهبي وطني إلى نظام ذهبي دولي.

ففي ظل نظام الذهب تكون قيمة الوحدة النقدية مساوية إلى قيمة ماتحتويه من ذهب. وبعبارة أخرى: ان القوة الشرائية لوحدة النقد تكون مساوية إلى القوة الشرائية لذلك المقدار الثابت من الذهب الذي تحتوي عليه المسكوكة الذهبية، أي ان مقدار ما يحصل عليه الباوند الاسترليني الذهبي يساوي مقدار مايحصل عليه الذهب الموجود فيه. فإذا تم صهر الباوند الاسترليني إلى ذهب يمكن لحامل هذا المقدار من الذهب من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي كان يحصل عليها الباوند الذهبي قبل صهره.(5)

1- نظام المسكوكات الذهبية: نظام قاعدة الذهب

يطلق على النظام النقدي اسم نظام قاعدة الذهب عندما تكون وحدة النقد الأساسية ــ الباوند، الدولار، وغيرها من العملات ــ ذات وزن وعيار معينين من الذهب. وعلى سبيل المثال، كان الباوند الاسترليني

الذهبي المتداول قبل نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 يزن 123.77.445 حبة من الذهب ودرجة نقاوة الذهب فيه تتراوح بين 11 ـ 12، أي أنه كان يحتوي على أحد عشر جزءا من الذهب وجزءا واحد من معدن آخر. وكان سعر الباوند الذهبي مساو تماما إلى كمية الذهب الموجودة فيه. وفي ظل نظام قاعدة الذهب كان لابد من تحديد سعر الذهب عالميا بموجب القانون عند مستوى 5.175 باوند للأونسة الواحدة من الذهب في ذلك الوقت. كما تطلب نظام الذهب تحديد كمية الذهب الموجودة في وحدة النقد الأساسية بمقتضى القانون. كما يشترط في ظل نظام قاعدة الذهب أن تتوفر سوق حرة للذهب، حيث يباع ويشترى الذهب فيها بالسعر المحدد قانونا.

لقد سار عدد كبير من بلدان العالم على نظام قاعدة الذهب الكامل المعروف باسم نظام المسكوكات الذهبية. فقد ساد هذا النظام المملكة المتحدة وعدد كبير من الدول قبل نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914. وفي ظل هذا النظام كانت العملة المتداولة ذهبا. اذ تبنت المملكة المتحدة هذا النظام منذ بداية القرن الثامن عشر واستمرت على اتباعه، باستثناء الفترة 1797 ـ 1821 بسبب الحرب النابليونية، حتى عام 1914 حين تخلت عنه بسبب الحرب العالمية الأولى. إلا ان نظام قاعدة الذهب لم يكن متبعا بشكل عام في أوربا حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر.[6]

ويمكن تلخيص نظام المسكوكات الذهبية بالنقاط التالية:

أ – تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية.[7]

ب – حرية تحويل السبائك الذهبية إلى قطع نقدية ذهبية دون أن يتحمل حامل السبيكة أية نفقات عن هذا التحويل حتى لا تختلف القيمة الأسمية عن القيمة السلعية للوحدة النقدية الذهبية، وتستمر المحافظة على تعادل القيمتين الأسمية والسلعية، وحتى لاتصبح القيمة الأسمية أكبر من القيمة

السلعية للمسكوكة الذهبية، وإلا أصبحت القيمة الأسمية(= قيمة ماتحتويه القطعة النقدية من الذهب + نفقات سك السبيكة الذهبية إلى قطع نقدية ذهبية) أكبر من القيمة السلعية عند فرض نفقات سك من قبل السلطات النقدية، أي إدارة ضرب العملة.

جـ - حرية تحويل المسكوكات الذهبية إلى سبائك ذهبية حتى لا تصبح القيمة الأسمية أقل من القيمة السلعية للوحدة النقدية. وعند عدم الأخذ بهذا الشرط ستختفي المسكوكات الذهبية من التداول. وعلى سبيل المثال، عند زيادة الطلب على الذهب كسبيكة لأغراض الزينة والاستفادة منه على شكل مصوغات ذهبية، وإذا لم يسمح بصهر القطع النقدية الذهبية إلى سبائك ذهبية، فان هذا المنع من شأنه ان يؤدي إلى ارتفاع قيمة السبيكة الذهبية، وتصبح القيمة الحقيقية أكبر من القيمة الأسمية للقطعة النقدية الذهبية، وان هذا يتنافى مع شرط المساواة بين القيمتين النقدية والحقيقية اللازم توفره، في قيام نظام المسكوكات الذهبية.

د - ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب، وذلك من أجل المحافظة على ثبات أسعار الصرف. وتتوقف أسعار صرف العملات في ظل نظام المسكوكات الذهبية على كمية الذهب الصافي الموجود في كل من هذه العملات.[8]

2 ـ نظام السبائك الذهبية

أدى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 إلى تخلي دول العالم عن نظام المسكوكات الذهبية، بسبب زيادة نفقات الحرب وحاجة الدول المتحاربة إلى مزيد من النقود لتغطية نفقاتها الحربية. ونظرا لمحدودية كمية الذهب المتوفرة في العالم كان من المستحيل توفير هذه الكمية الكبيرة من القطع النقدية الذهبية، لذلك اضطرت دول العالم إلى التخلي

عن نظام المسكوكات الذهبية، وسحب القطع النقدية الذهبية من التداول، والقيام بإصدار نقود ورقية ومعدنية إلزامية وطرحها في التداول.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت الدول العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية، إلا ان ذلك كان متعذرا نظرا للحجم الكبير من الأوراق النقدية الموجودة في التداول، وتعرض اقتصاديات العالم إلى حالة التضخم النقدي. وبدلا من العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية عاد العالم إلى نظام جديد أطلق عليه اسم "نظام السبائك الذهبية". فقد عادت المملكة المتحدة إلى نظام الذهب بصيغته الجديدة، أي نظام السبائك الذهبية، خلال الفترة 1925 -1931. ففي ظل هذا النظام الجديد لم تعد العملة المتداولة ذهبا، بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الالزامية. وان هذه العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي في ذلك البلد. واعتبرت العملة الورقية والمعدنية المساعدة في ظل نظام المسكوكات الذهبية غير قابلة للاستبدال بالذهب، أي ان الفرد لايستطيع ان يتقدم إلى السلطات النقدية، وان يسلمها أوراقا نقدية ويطلب بدلها الحصول على سبيكة ذهبية.

في نظام السبائك الذهبية يكتفي البنك المركزي الاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزائنه مقابل الكتلة النقدية النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول، سواء بما يعادلها من الذهب، أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها.

3 - نظام الصرف بالذهب

لقد عرف العالم شكلا ثالثا لنظام الذهب، أطلق عليه اسم نظام الصرف بالذهب. فقد أوصى مؤتمر جنوة عام 1922 باتباع هذا النظام رسميا. ففي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب. ويتم ذلك عن طريق احتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول. وعلى

سبيل المثال، انكلترا والهند، حيث كانت انكلترا على نظام الذهب في حين عملت الهند على تغطية عملتها المتداولة بسندات مسحوبة على انكلترا لصالح الهند، وتحصل انكلترا بالمقابل على فوائد.

وهكذا تتحدد عملة البلد التابع بعملة البلد المتبوع وليس بالذهب مباشرة. واستهدف الأخذ بنظام الصرف بالذهب الاقتصاد في استغلال الذهب. اذ ان الاحتفاظ بتداول المسكوكات الذهبية أو الاحتفاظ بالسبائك الذهبية كغطاء للعملة يعتبر اجراء باهظ التكاليف لأن الاحتفاظ بالذهب يتطلب توفير الوسائل الوقائية لخزنه وحراسته، كما أن الذهب محتفظا به في خزائن البنك المركزي لايحصل على فوائد ويحرم البلد من الحصول عليها، اذ لاتدفع الفائدة مقابل الاحتفاظ بالذهب. والمشكلة في هذا النظام ان البلدان التابعة عادة تكون في منتهى الحذر تجاه أي مؤشر ضعف في عملات الدول المتبوعة. فقد ربطت البلدان الاسكندنافية قيمة عملاتها بالاسترليني. وخلال الفترة 1930-1931 عندما راود الخوف حكومات البلدان الاسكندنافية من ضعف الاسترليني أرادوا تحويل موجوداتهم من الموجودات الاسترلينية إلى ذهب أو إلى عملات أخرى مرتبطة بالذهب، وقد أدى هذا التخوف إلى زيادة حدة المشكلات النقدية التي كانت تواجهها المملكة المتحدة في ذلك الوقت.

نظام الذهب والظروف الخارجية

في ظل نظام الذهب يتم تسديد العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تصدير الذهب. ويتضمن ميزان المدفوعات الميزان التجاري، أي الفقرات المنظورة في ميزان المدفوعات زائدا الفقرات غير المنظورة، أي الخدمات التي تقوم بها بعض الدول إلى الدول الأخرى من مثل خدمات الشحن البحري، التأمين، خدمات المصارف.. الخ. كذلك يتضمن ميزان المدفوعات الآثار المترتبة على تدفقات رؤوس الأموال. فإذا فاقت قيمة المدفوعات الكلية لهذه الفقرات الثلاثة قيمة الإيصالات المستحصلة منها،

عندئذ يتم التخلص من العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تصدير الذهب. ويحصل العكس تماما عندما تفوق قيمة الإيصالات الكلية القيمة الكلية للمدفوعات، وعندئذ يتدفق الذهب إلى الداخل.

في ظل نظام الذهب يكون الطلب على الذهب لاستخدامه في توفير العملة في التداول، أي سك العملة الذهبية في التداول أو الاحتفاظ به غطاء للعملة الورقية المتداولة. كذلك يطلب الذهب لتسديد العجز في ميزان المدفوعات. ويتعرض الاحتياطي الذهبي المحتفظ به إلى الانخفاض عندما يعاني البلد من عجز في ميزان مدفوعاته، اذ يتم نزوح الذهب إلى الخارج لتسديد قيمة العجز. من المعروف انه في ظل نظام الذهب يتحقق توازن ميزان المدفوعات تلقائيا، إلا ان هناك تشكك حول صحة هذا الادعاء. فقد تم تشكيل "لجنة كونليف Gunliff Committee" عام 1918 لدراسة امكانية العودة إلى نظام الذهب، وقد تضمن تقرير اللجنة، من بين الكثير من المواضيع الأخرى، الطريقة التي كان يعمل بها نظام الذهب قبل التخلي عنه في أعقاب نشوب الحرب العالمية الأولى. وجاء في تقرير اللجنة ان نزوح الذهب خارج الدولة كان يؤدي إلى انخفاض كميته للاغراض الداخلية، متسببا في انخفاض السيولة النقدية داخل البلد، وعندئذ كان على السلطات النقدية ان تتخذ الإجراءات اللازمة لتقليص الاعتمادات المصرفية حتى يتم تقليص حجم الودائع المصرفية. ففي هذه الحالة كان يلجأ بنك انكلترا إلى رفع سعر الخصم لتقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض، والتي بدورها تقوم برفع سعر الفائدة وتقليل رغبة الأفراد في الاقتراض. وحتى تؤدي عملية سعر الخصم مفعولها كان بنك انكلترا يقوم ببيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة مستهدفا تقليل الموجودات النقدية لدى البنوك التجارية. فتنحفض السيولة النقدية لديها إلى دون مستواها الاعتيادي، ومن ثم تقوم هذه البنوك بدورها على تقليل خلق الودائع عن طريق تقليل قروضها المقدمة إلى العملاء. وبعبارة أخرى يترتب على نزوح الذهب مباشرة تبني سياسة نقدية

انكماشية وتسيير دفة الاقتصاد بكمية أقل من النقود المتداولة، فتنخفض مستويات الأسعار والاجور، وينخفض الطلب على السلع المنتجة محليا وكذلك السلع المستوردة. ومن جهة أخرى ان انخفاض أسعار السلع الانكليزية يزيد الطلب عليها من الخارج، تنشط حركة التصدير، وتؤدي هذه العملية إلى تخفيض قيمة المدفوعات وزيادة قيمة الإيصالات من الدول لأخرى. وهكذا يتحقق توازن ميزان المدفوعات تلقائيا.

ويحصل العكس تماما عندما يكون ميزان المدفوعات في صالح البلد، حيث يتدفق الذهب إلى الداخل. فقد جاء في تقرير لجنة "كونليف" ان دخول الذهب إلى الداخل كان الدافع على اتباع سياسة نقدية توسعية. فكان بنك انكلترا يقوم بتخفيض سعر الخصم المقدم إلى البنوك التجارية، وقيامه أيضا بشرء السندات الحكومية في السوق المفتوحة. وكانت البنوك التجارية بدورها تقوم بتخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة إلى عملائها. ومن ثم ترتفع مستويات الأسعار والأجور، ويزداد الطلب على السلع المنتجة محليا وكذلك على السلع المستوردة، في الوقت الذي تنخفض فيه قيمة الصادرات، أو حركة التصدير. وهكذا كان يتحقق توازن ميزان المدفوعات تلقائيا.

هذا هو الطابع النظري لآلية نظام الذهب. وما من شك ان عمل نظام الذهب كان جيدا قبل التخلي عنه عام 1914، إلا ان من غير المحتمل ان يكون الطابع العملي لنظام الذهب مطابقا تماما لطابعه النظري. فقد بولغ كثيرا بالطابع النظري لآلية نظام الذهب. والسؤال هو كم يمكن القول ان عمل نظام الذهب كان ذاتيا؟ كان هذا ممكنا فقط عندما كان البنك المركزي يتخذ الاجراء المناسب في الوقت المناسب، أي يسير وفق قواعد نظام الذهب المتمثلة في اتباع سياسة انكماشية عند نزوح الذهب وسياسة تضخمية عند دخول الذهب. إلا انه يشك في ان يكون عمل البنك المركزي غير بطيئا في تأثيره على مستويات الأجور والأسعار في ظل نظام الذهب. اذ لايمكن ان تتسبب عمليات البنك المركزي في تحقيق

توازن ميزان المدفوعات بشكل فوري، لأن انخفاض أسعار المفرد وخاصة السلع المصنعة لا يتم إلا ببطئ. يضاف إلى ذلك أنه في ظل نظام الذهب يعطي البنك المركزي أهمية كبيرة إلى احتياطياته الذهبية، اذ ان استمرار نزوح الذهب عملا لايطاق احتماله في الوقت الذي ينظر فيه البنك المركزي أن تؤدي سياسة الانكماش مفعولها، مع ان ارتفاع سعر الخصم يعمل على جذب رؤوس الأموال الاجنبية. إلا ان تقرير لجنة "كونليف»حول تقييم آلية نظام الذهب قد أنكر أثر تحركات رؤوس الأموال على توازن ميزان المدفوعات. فاستنادا إلى نظام الذهب ان ارتفاع سعر الخصم يعمل على جذب رؤوس الأموال الاجنبية للحصول على ايرادات عالية، وهذا من شأنه ان يقلل من نزوح الذهب. في حين ان خروج رؤوس الأموال لاستثمارها في الخارج من شأنه ان يضع حدا على تدفق الذهب إلى الداخل.

ويعتقد الكثيرون ان تقييم لجنة "كونليف»لنظام الذهب لم يكن دقيقا، وانه رغم تضارب الآراء حول آلية نظام الذهب هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين حول انتظام سير عمل نظام الذهب قبل التخلي عنه عام 1914.

أسعار الصرف في ظل نظام الذهب

يقود اتباع نظام الذهب، مهما كان شكله، إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بين الدول، طالما ترتبط عملاتها بالذهب، ومن ثم تتوقف أسعار صرفها على كمية الذهب الصافي في كل من هذه العملات. فقبل عام 1914 كان الباوند الاسترليني الذهبي يحتوي على كمية من الذهب تعادل 20 مرة الكمية الموجودة في المارك الألماني الذهبي، مما جعل الباوند الاسترليني يساوي 20 مارك ألماني. ومن المعلوم ان الطلب على العملة الأجنبية ينجم عن الطلب على الاستيرادات، في حين ان عرض العملة الاجنبية يتأتى من الصادرات. فإذا فاقت قيمة الاستيرادات قيمة

الصادرات تطلب من الدولة القيام بتصدير الذهب من أجل تسديد قيمة العجز في الميزان التجاري. إلا ان نقل الذهب من دولة إلى أخرى يتضمن تكاليف نقل وتأمين، وعلى ذلك لايتم تصدير الذهب ما لم يصبح سعر الصرف في غير صالح البلد الذي فاقت فيه قيمة الاستيرادات قيمة الصادرات. فإذا، على سبيل المثال، كانت انكلترا تستورد من ألمانيا أكثر مما تصدر اليها، فان طلبها على المارك الألماني يفوق المعروض لديها من الماركات الألمانية، وبالتالي يؤدي إلى رفع سعر المارك الألماني مقابل الباوند الاسترليني. وبعبارة أخرى ان سعر الصرف قد أصبح في غير صالح المملكة المتحدة، أي ان الباوند الاسترليني يحصل على كمية أقل عند صرفه بالماركات الألمانية في سوق التحويل الخارجي. ومن الملاحظ ان مجرد ارتفاع بسيط في قيمة المارك الألماني يعتبر كافيا لأن يجعل من المربح تصدير الذهب بدلا من شراء الماركات الألمانية بالسعر المرتفع. وتؤدي عملية تصدير الذهب إلى وضع حد أدنى لانخفاض قيمة الباوند الاسترلني. وإذا حصل العكس، أي ان قيمة الصادرات البريطانية فاقت قيمة استيراداتها من المانيا الغربية وأصبح سعر الصرف في غير صالح المانيا، ففي هذه الحالة تقوم المانيا بتصدير الذهب، وبهذا تضع حد أعلى لارتفاع قيمة الباوند الاسترليني. وباختصار ، في ظل نظام الذهب يمكن حصول اختلافات بسيطة في سعر الصرف عن سعر التعادل، ويطلق على حدود هذه الاختلافات اسم "حدا الذهب"، أي حد تصدير الذهب وحد استراد الذهب. وفي كلتا الحالتين يؤخذ بتكاليف الشحن والتأمين على الذهب.(9)

نظام الذهب والظروف الداخلية

في ظل نظام الذهب تعتمد كمية النقود المتداولة على كمية الذهب المتوفرة لدى السلطات النقدية في البلد. فإذا كانت العملة المتداولة ذهبا، فلابد من توفر الذهب المطلوب لسك العملة الذهبية المتداولة في الداخل،

وبالتالي تتحدد كمية النقود بمقدار الذهب المتوفر لدى السلطات النقدية. وإذا اتخذت العملة شكل أوراق نقدية، ففي هذه الحالة يتطلب من البنك المركزي الاحتفاظ بالذهب كاحتياطي عملة لتغطية النقود الورقية التي يقوم باصدارها. وليس من الضروري في هذه الحالة ان تتحدد كمية الاصدار تماما بمقدار الاحتياطي الذهبي المتوفر لدى البنك المركزي، إلا انه في ظل نظام الذهب الكامل يجب ان يحتفظ بالمقدار اللازم من الاحتياطي الذهبي حتى يكون على استعداد دائم لقبول تحويل العملة الورقية إلى ذهب. ومع ذلك يجب ان يتجنب البنك المركزي عملية الافراط في اصدار النقود الورقية. ففي المملكة المتحدة، مثلا، حدد قانون تنظيم البنوك لعام 1844 كمية النقود التي يمكن ان يصدرها بنك انكلترا من دون غطاء ذهبي. وما عدا ذلك يجب ان يدعم كل باوند ورقي بما يقابله من الاحتياطي الذهبي. وتماما كما في المملكة المتحدة فقد فرضت دول أخرى قيود مماثلة على عملية الاصدار الورقي في الداخل.

من المعلوم ان كمية الذهب المتوفرة لدى البنك المركزي لا تحدد كمية النقد السائل فحسب، بل تحدد أيضا حجم الودائع المصرفية التي تقوم البنوك التجارية بخلقها. اذ ان قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع يعتمد على نسبة السيولة المتوفرة لديها، وان البنوك المركزية هي التي تحدد هذه النسبة عن طريق ممارسة سيطرتها على عملية الاقراض التي تقوم بها البنوك التجارية من خلال عمليات السوق المفتوحة أو تحديد نسبة الاحتياطي القانوني. وتعتمد عمليات السوق المفتوحة على تدفق الذهب إلى الداخل أو خروجه من البلد. هذا معناه ان السياسة النقدية في ظل نظام الذهب لاتعتمد على الظروف الاقتصادية في الداخل، بل تعتمد على التغيرات الحاصلة في كمية الذهب الناجمة عن المدفوعات الدولية. ففي ظل نظام الذهب يحصل التناقض بين السياستين الداخلية والخارجية للبلد. وعلى سبيل المثال، ان توسع حالة الاقتصاد الوطني يتطلب زيادة عرض النقود غير ان خروج الذهب منه يؤدي إلى تقليص حجم العملة

في التداول، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى وضع حد على حجم الإنتاج، طالما ان خروج الذهب يفرض على السلطة النقدية اتباع سياسة انكماشية. هذا من جهة ومن جهة أخرى قد يكون عرض النقود في الداخل كبيرا متسببا في حصول تضخم داخلي، ومع ذلك فان تدفق الذهب إلى الداخل يحمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود واتباع سياسة تضخمية من شأنها ان تزيد من حدة التضخم الداخلي، وهذا هو العيب الأساسي الموجود في نظام الذهب، اذ يعمل على حرمان الدولة من اتباع سياسة نقدية معينة تتفق والظروف الداخلية التي يمر بها البلد، نظرا لأن السياسة النقدية الداخلية تملى على البلد من الخارج في نظام الذهب. وعلى ذلك يرى الناقدون لنظام الذهب ضرورة تمتع الحكومات المحلية بحرية تامة في اتباع السياسة النقدية التي يمكن ان تقود إلى تحقيق مستوى الاستخدام المطلوب.

هناك حالات عديدة يمكن ان يحصل فيها التناقض بين الظروف الاقتصادية في الداخل والظروف التي يواجهها البلد من الخارج. فقد تملي الظروف الخارجية على البلد اتباع سياسة نقدية تعتبر مغايرة تماما إلى السياسة النقدية التي تتطلبها الظروف الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني. ومع ذلك يرى المؤيدون لنظام الذهب ان مثل هذه الحالات تكاد تكون نادرة رغم حصولها. وعلى سبيل المثال، عندما كان الذهب يخرج من المملكة المتحدة عام 1931 كان على السلطات النقدية اتباع سياسة انكماشية للحد من استمرار نزوح الذهب رغم ان المملكة المتحدة كانت تعاني من مستوى بطالة عالية، وكان من شأن اتباع السياسة الانكماشية ان تزيد من حدة البطالة في الداخل. وعلى العكس من ذلك، ففي الثلاثينات من هذا القرن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه ظروف مغايرة تماما للظروف التي كان يمر بها الاقتصاد الانكليزي، اذ كان الذهب يتدفق على الولايات المتحدة، إلا ان الحكومة الأمريكية لم تكن راغبة في اتباع سياسة تضخمية. ومع ذلك يعتقد المدافعون عن نظام

الذهب ان حالات التناقض هذه تكاد تكون نادرة، طالما ان السياسة النقدية لتحفيز الطلب الداخلي هي في نفس الوقت تقود إلى تحفيز الطلب على الاستيراد، ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات.

ومثلما يقود نظام الذهب إلى استقرار أسعار الصرف بين مختلف العملات، فانه يقود أيضا إلى استقرار القيمة الداخلية للعملة، نظرا للارتباط الوثيق بين قيمة الأوراق النقدية وغطائها الذهبي.(10) ففي ظل نظام الذهب تتحدد قيمة الذهب بموجب قانون، وعلى ذلك فان الزيادة في انتاج الذهب العالمي ستنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومع ذلك فان هذه الزيادة تكاد تكون صغيرة جدا بحيث لاتؤثر على قيمة الذهب ولا تغير منها كثيرا. صحيح انه حصلت اكتشافات جديدة للذهب أدت إلى ارتفاع عام في مستويات الأسعار العالمية خلال الفترة 50-870 عندما تم اكتشاف كميات كبيرة من الذهب في كاليفورنيا عام 1847، ثم في استراليا خلال الفترة 51-1959، وفي جنوب افريقيا في الفترة 84-1885. ومع ذلك يرى البعض من الاقتصاديين ان الزيادة في انتاج الذهب العالمي قابلتها زيادة في الطلب عليه نتيجة تحول الكثير من الدول من نظام الفضة إلى نظام الذهب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن الجدير بالذكر ان نظام الذهب يحمي الدول المتبعة له من التضخم، إلا انه مع ذلك يمكن ان تعاني جميع هذه الدول من بعض سمات التضحم، وان مثل هذا التضخم عبارة عن تضخم مدار، لأنه يعتمد على مقدار الغطاء الذهبي للعملة الورقية في التداول.

النظام النقدي الورقي

في ظل القاعدة النقدية الورقية لم يعد الاصدار معتمدا على احتياطي المعدن الثمين، لأن احتياجات الدولة الحديثة إلى النقود أصبحت كبيرة جدا بحيث لايمكن ربط هذه الكمية بالذهب لقلة انتاج الذهب في العالم، وحاجة

الدولة الحديثة إلى النقود لتحقيق أهدافها الاقتصادية المتعددة. فالدولة الحديثة ترمي إلى تحقيق مستوى الاستخدام الكامل، وتستهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية. وان تحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب القيام بمشاريع اقتصادية متعددة، فيرتفع حجم المبادلات التجارية وتزداد الحاجة إلى كميات كبيرة من النقود، مما أدى بالضرورة إلى فصل الاصدار عن الغطاء.

وبفصل الاصدار عن الغطاء أصبح الاصدار يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي الوطني، حيث يسمح للبنك المركزي اصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجة المبادلات التجارية. اذ يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع للحكومة ليساعدها على تنفيذ نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على سندات الخزينة. وهكذا يقدم البنك المركزي القروض المباشرة إلى الحكومة عندما تواجهها مشكلة عجز الميزانية.

في ظل النظام النقدي الورقي يطلق اسم النقود الالزامية على النقود الورقية، أي ان قوتها مستمدة من قوة القانون الذي يلزم الناس بقبولها في التداول. فالورقة النقدية لا قيمة لها بحد ذاتها كقطعة من الورق، بل تستمد قيمتها من قوة القانون. تماما على عكس المسكوكات النقدية التي تتمتع بقيمة ذاتية، حيث القيمة الأسمية للقطعة النقدية = قيمتها السلعية، أي قيمة ماتحتويه من معدن ثمين. كما ان القوة الشرائية للورقة النقدية تعتبر غير ثابتة، طالما ان بوسع الحكومة اصدار الكمية المطلوبة منها عند الضرورة. وان حجم الكتلة النقدية الورقية يتوقف على قرار السلطات النقدية، الذي يعتمد بدوره على الظروف الاقتصادية السائدة. فقد يزيد حجم الكتلة النقدية أو خفضها بالشكل الذي يخدم المصلحة الاقتصادية. وليس كما كان عليه الحال في ظل نظام قاعدة الذهب، حيث يعتمد عرض النقود على المقدار المتوفر من المعدن الثمين لدى السلطات النقدية(ادارة ضرب العملة في البنك المركزي)

ويعتقد المعترضون على النظام النقدي الورقي ان هذا النظام يقود الاقتصاد إلى هاوية التضحم النقدي، وبالتالي قد يؤدي التضخم السريع إلى انهيار النظام النقدي بكامله، كما حصل في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ويترتب على التضخم اتساع الفجوة بين دخول الأفراد، والحاق الضرر بالطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول الثابتة. ومع ذلك نجد من يقف إلى جانب النظام النقدي الورقي ويرد على المعترضين بالنقاط التالية:

1- لايمكن اعتبار التضخم صفة ملازمة للنظام النقدي الورقي، بل المسؤولية عن حدوث التضخم تقع على القائمين على ادارة هذا النظام، فهم المسؤولون عن الأفراط في اصدار النقود الورقية الالزامية.

2- ان اتباع النظام النقدي الورقي لم يأت اختيارا ، بل فرضته ظروف الحرب العالمية الأولى وحاجة الحكومات إلى مزيد من النقود لتغطية نفقات الحرب المتزايدة، ثم الظروف الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات والحاجة المتزايدة إلى النقود لتغطيتها.

3- ان النظام النقدي الورقي يتميز بمرونة في العرض يفتقر اليها النظام الذهبي، اذ يمكن مواجهة الانكماش الاقتصادي عن طريق المزيد من النقود الورقية في التداول.

نقود الودائع

تتكون نقود الودائع من الأرصدة الدائنة لحسابات الأفراد لدى البنوك التجارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات. وقد ازداد الاعتماد على استعمال نقود الودائع تحت ضغط تزايد المعاملات التجارية. وقد أدى استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة.

تقوم البنوك التجارية بعمليات، قبول الودائع، وتقديم القروض، وخلق الودائع. وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية مجتمعة في الوقت الحاضر، أي أنها تقدم قروضا تفوق قيمتها كثيرا قيمة أموال المودعين لديها. وتعتمد عملية خلق الودائع على قيمة الوديعة الأولية (الرئيسية) والوديعة المشتقة التي تعتمد بدورها على نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة التسرب النقدي. وقد تكلمنا عن هذا الموضوع بالتفصيل في فصل سابق عن البنوك التجارية.

هوامش ومراجع الفصل الثلاثين

1- د. عبد المنعم السيد علي: التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، صندوق النقد العربي، 1983، ص 22

2- كان (جريشام) وزير المالية البريطاني في القرن السادس عشر في عهد الملكة اليزابيث.

3- في الوقت الذي كانت البلدان الأوربية تعرف نظام المعدنين كانت انكلترا قد دخلت منذ1816 في عهد نظام المعدن الواحد، وهو الذهب، حيث لم تكن الفضة تستعمل إلا في الأداءات الصغيرة (عملة مساعدة) في حين كانت بلدان الشرق الأقصى(الهند، الصين) والأوسط تستعمل الفضة فقط (نظام المعدن الواحد: الفضة)

4- إذا تم ربط العملة بالذهب والفضة في آن واحد اطلق على النظام النقدي اسم قاعدة المعدنين، وإذا لم يتم ربط عملة الدولة بأي معدن قيل انها تتبع النظام النقدي الورقي.

5- الكاتب الحالي: النظام النقدي الدولي، م.ج.ط. 1987، ص 11

6- استخدمت بعض الدول نظاما 'عرف باسم النظام الأعرج، حيث تم استخدام الفضة في ظروف معينة.

7- يقصد: الوزن الاجمالي للمسكوكة الذهبية. أما العيار: فيعني الوزن الصافي للذهب الموجود في المسكوكة الذهبية، أي درجة نقاوة الذهب في الوحدة النقدية الذهبية.

8- مقدارما يدفع من العملة الوطنية مقابل الحصول بدلها على عملة أجنبية، ولمزيد من التفصيل انظر مؤلفنا السابق الذكر.

9- على افتراض ان الفرنك الفرنسي يحتوي على نفس كمية الذهب في الدينار الجزائري، ومن ثم فان الدينار الجزائري يساوي الفرنك الفرنسي عند "سعر التعادل". أي ان الفرنك الفرنسي=100 سنتيم جزائري. وعلى ذلك فان سعر الصرف سوف لن يختلف كثيرا عن سعر التعادل وسيتذبذب حول سعر التعادل. فإذا أصبح سعر الصرف للفرنك الفرنسي=103 سنتيم جزائري، عندئذ سيفضل المستورد الجزائري تصدير الذهب إلى فرنسا بدلا من شراء فرنكات فرنسية من سوق التحويل الخارجي. وفي هذه الحالة سيتحمل نفقات شحن الذهب وتأمينه، ولتكن 2 سنتيم عن قيمة كل فرنك فرنسي بما يساويه من ذهب، أي ان 103 أكبر من 100+2. وبهذا يكون قد حقق سنتيم واحد عن كل فرنك فرنسي. ويطلق على

أعلى مستوى يمكن ان يصل اليه سعر الصرف باسم «حد تصدير الذهب". أما إذا حصل العكس، فسيتم تصدير الذهب إلى الجزائر، وبالشكل التالي: سعر الصرف(97) أقل من التعادل(=100) ناقصا تكاليف الشحن والتأمين(=2 سنتيم). ويطلق على انخفاض سعر الصرف هذا باسم "حد استيراد الذهب".

10-انخفاض كمية الذهب في الداخل تؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية وبالتالي انخفاض الأسعار، أي ارتفاع قيمة النقود، ومن ثم الحصول على نفس كمية السلع والخدمات بمقدار أقل من النقود، أي الحفاظ على القيمة الداخلية للعملة بالمعيار الحقيقي.

31 النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية نظام بريتون وودز

ماهية النظام النقدي الدولي

ان الدول تنشأ فيما بينها معاملات يجب ان يتم سدادها. وبالتالي لابد من البحث في وظائف النقود في المبادلات الدولية، والتعرف على ميكانيكية المدفوعات الدولية. ونتناول في هذا الفصل السياسات النقدية الدولية وصور التعاون النقدي الدولي، فنبحث في مؤتمر بريتون وودز، وخلاصة مناقشات هذا المؤتمر في انشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للانشاء والتعمير.

مؤتمر بريتون وودز

على أثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقبلها، أجمعت الدول رأيها على تسليم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الاشراف على حق تغير أسعار صرف عملات الدول في العالم. وبالفعل، في الأول من يوليو عام 1944 انعقد في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرا ضم الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة لدراسة امكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن ان يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

في الأسابيع الثلاثة الأولى من تموز عام 1944 اجتمع وفود أربعة وأربعون دولة في مدينة بريتون وودز من أجل وضع اتفاقية دولية تنظم النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. تمخضت عن هذه

المفاوضات اتفاقية عرفت باسم "بريتون وودز". هذه الاتفاقية هدفت إلى تفادي تكرار الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي، وذلك من خلال انشاء البنك الدولي لإعادة بناء اوربا بعد الحرب، وصندوق النقد الدولي للاشراف على نظام مالي يرتكز على أسعار صرف ثابتة مرتبطة باحتياطي ذهب لدى الولايات المتحدة.

لقد كان هذا المؤتمر وليد الظروف التي سادت التجارة الدولية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، أي قبل 1939. فخلال تلك الفترة تعرضت التجارة الدوليةإلى الكثير من المضايقات، اذ وضعت العراقيل والحوجز الكمركية أمام سير التجارة الدولية فتقلص حجمها.ومن أجل توسيع حجم التجارة الدولية اقترح المؤتمرون ان تتعاون الدول فيما بينها على رفع الحواجز، وعلى ذلك أوصى المؤتمرون ان تتوقف الدول الأعضاء، أي المشاركة في المؤتمر، عن فرض القيود على حرية عمليات الصرف داخل أراضيها، كالسيطرة على تحركات النقد الأجنبي، وعدم الأخذ بنظام الأسعارالمتعددة، والتوقف عن عقد اتفاقيات الدفع الثنائية، إلا إذا كان الهدف منها مراقبة حركة تنقلات رؤوس الأموال، ففي هذه الحالة يسمح بوجود مثل هذه المراقبة على ان لاتعرقل سير العمليات التجارية الدولية وتسديد أقيامها. ومع هذا فقد وافق المؤتمرون على السماح للاعضاء ان يحتفظوا بحق استمرار تطبيق القيود التي كانت مفروضة خلال الحرب على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالعمليات الدولية الجارية لمدة أقصاها خمسة سنوات تنتهي في ايلول سنة 1951، بعدها تزول قيود التحويل بين الدول الأعضاء المشاركون في مؤتمر بريتون وودز.

تمثلت أهداف المؤتمر في خلق تجارة دولية متعددة الأطراف، وثبات أسعار الصرف، وامكانية التحويل بين العملات. على ان تتحقق هذه الأهداف دون العودة إلى نظام الذهب. وان يؤدي النظام الجديد نفس الفوائد الموروثة في نظام الذهب، وفي نفس الوقت ان يتمتع هذا النظام الجديد بمرونة كافية، أي ان لايحمل صفة الجمود الموجودة في نظام

الذهب، بل يتمتع بالحرية الموجودة في نظام سعر الصرف المرن، فيكون بمقدور هذه الدول اتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفها الاقتصادية في الداخل.

وطرح على المؤتمرون مشروعان أحدهما تقدمت به المملكة المتحدة على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير اللورد "ج .م. كينز"، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت بمشروع ثاني على لسان ممثلها الاقتصادي "هاري هوايت." يتضمن مشروع الاقتصاي الانكليزي(كينز) إيجاد مؤسسة دولية تتمتع بسلطة اصدار عملة خاصة بها، مع تمتعها بشئ من السلطة تفرضها على الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء في هذه المؤسسة المنشودة. واقترح كينز فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها، وكذلك على الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازينها. اذ اقترح ان تعمل هذه المؤسسة الدولية المنشودة على تقديم النصيحة إلى الدول الدائنة التي تبيع أكثر مما تشتري، أي التي يتوفر لديها أرصدة مفرطة من العملات الاجنبية، فتحثها على اتباع سياسة توسعية في الائتمان، وتخفيض التعريفات الكمركية أمام الاستيرادات، وإعادة تقييم عملاتها. أما بالنسبة للدول المدينة، فقد اقترح كينز الزامها بتخفيض قيمة عملاتها أو تقديم ضمان مناسب إلى المؤسسة الدولية المنشودة أو بتقديم الذهب أو بفرض رقابة على حركات رؤوس الأموال فيها.[1] كذلك تضمن مشروع كينز اقتراح قيام هذه المؤسسة الدولية المنشودة بمنح القروض إلى الأعضاء على المكشوف على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض إلى عملائها، وان يتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية. ويبدو ان الاقتراحات التي قدمها كينز ترتبط بموقع انكلترا في الاقتصاد العالمي، اذ كانت انكلترا وحتى ذلك الوقت تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية وذلك لكثرة مستعمراتها وارتباطها بمنطقة الكومنوليث. إلا ان الامريكان رفضوا اقتراح كينز الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة

والمدينة على حد سواء، خاصة وان امريكا في ذلك الوقت كانت تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها. كما رفضوا اقتراح كينز الداعي إلى منح القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية، وبدلا من ذلك اقترحوا ان تمنح القروض حسب حصص الأعضاء في المؤسسة الدولية المنشودة. وقد يعود سبب هذا الاقتراح إلى تمتع امريكا بالثراء وباقتصاد متطور.

أما المشروع لامريكي(هاري هوايت) فقد استهدف ايجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي واجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات من هذا القرن، والتي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على صعيد تنافسي بين الدول، ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية، والتخلص من النقص في الاحتياطيات الدولية.

وعموما تشابه المشروعان من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منهما:

1- ايجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية
2- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية
3- توفير ائتمان دولي للأعضاء
4- العمل على استقرار أسعار الصرف

وقد جاء اتفاق المؤتمرون متأثرا بالمشروع الامريكي أكثر من تأثره بالمشروع الانكليزي، وذلك بفضل ثراء امريكا وقوتها العسكرية ووقوف دول امريكا اللاتينية إلى جنبها. وبهذا استطاعت التغلب على معارضيها في مؤتمر بريتون وودز، وخاصة انكلترا التي لم تحصل على تأييد ممثلوا الامبراطورية بنفس الحماس.

وانتهت أبحاث ومناقشات مؤتمر بريتون وودز في تموز1944، وتمخض عن المؤتمر ايجاد صندوق النقد الدولي ومؤسسة مالية دولية ثانية هي البنك الدولي للأنشاء والتعمير.

صندوق النقد الدولي

لقد حددت أهداف الصندوق الرئيسية في المادة رقم 1 من اتفاقية بريتون وودز، وهي:

1- تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على اتفاقيات صرف منظمة بين أعضائه وتجنب الانخفاض التنافسي في أسعار الصرف

2- منح الثقة للأعضاء عن طريق اتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة، وبهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين مدفوعاتها دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تضر الاقتصاد القومي أو التقدم الدولي.

تثبيت أسعار الصرف

فقد تضمنت اتفاقية بريتون وودز اتفاق الأعضاء على تبني أسعار صرف ثابتة والتخلص من مشكلة تخفيض أقيام العملات على الصعيد التنافسي بين الدول. فقد اتفق الأعضاء على تثبيت قيم عملاتهم بمعيار الذهب والتزامهم على تعادل سعر الصرف بين عملاتهم، اذ تم الأعلان عن أسعار الصرف هذه وتم تسجيلها رسميا في سجلات صندوق النقد الدولي. وعلى سبيل المثال، حددت انكلترا قيمة الباوند الاسترليني بالذهب وجعلته مساو إلى 4.03 دولار. وبلغ عدد الأعضاء ثلاثون دولة عند بدأ العمل بترتيبات قيم العملات وتحديد سعر صرف التعادل في كانون الأول 1946.

وهذه هي أول مرة في تاريخ التعاون الدولي يتم فيها وضع أسعار الصرف تحت سيطرت هيئة دولية.[2] وقد سمح صندوق النقد الدولي بامكانية تقلب سعر الصرف بحدود 1% من سعر التعادل الأصلي،

انخفاضا أو ارتفاعا، ما لم يحصل اختلال أساسي في ميزان مدفوعات احدى الدول يتطلب اجراء تغير في سعر التعادل. ففي حالة حصول خلل جوهري في ميزان المفوعات ـ الخلل الذي لايمكن درئه بالاقتراض من الصندوق ـ تستطيع تلك الدولة القيام باجراء التغير المطلوب في سعر التعادل. اذ تستطيع الدولة التي تتعرض إلى مثل هذا الخلل القيام بتخفيض سعر عملتها عن سعر التعادل بنسبة 10% دون أخذ موافقة الصندوق، بل تكتفي باعلام الصندوق فقط، ولا تتطلب حصول موافقته. وإذا كان التغير المطلوب في سعر الصرف أكبر من 10% ولغاية 20%، ففي هذه الحالة لابد من استئذان الصندوق، وعليه ان يبدي رأيه خلال ثلاثة أيام. أما إذا فاق التخفيض المطلوب عن 20%، عندئذ لايلتزم الصندوق بالرد خلال فترة محددة.

ونظرا لأن الكثير من الدول قد تضررت اقتصادياتها بسبب الحرب، فلم يعد بامكانها احترام هذا التثبيت في قيم عملاتها التي سعت إلى تحقيقه اتفاقية بريتون وودز. وعلى ذلك، فقد حددت الاتفاقية فترة خمسة سنوات كفترة انتقالية تصبح بعدها عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل إلى ذهب. وقد اعتبر إعادة حرية التحويل بين العملات أمرا ضروريا، طالما استهدفت اتفاقية بريتون وودز السعي وراء تحقيق تجارة دولية متعددة الأطراف. وكان أمل المؤتمرون ان تصبح عملات الأعضاء جميعا قابلة للتحويل عند انتهاء الفترة الانتقالية.(3)

هذا فيما يتعلق بثبات أسعار الصرف وتحقيق تجارة دولية متعددة الاطراف، حيث أزيلت القيود على التجارة والمدفوعات تدريجيا، وبلغ ذروتها بزوال جميع القيود على العملة من قبل الدول الأوربية الرئيسية عام 1958.

توفير موارد الصندوق للأعضاء

وفيما يتعلق بتوفير ائتمان دولي للأعضاء، فقد تمكنت اتفاقية بريتون وودز من اتاحة قدر من السيولة الدولية، تحت شروط معينة، يقدمها صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل وقتية في موازين مدفوعاتها، حتى لاتضطر إلى تصدير الذهب تسديدا للعجز المؤقت في موازين مدفوعاتها. فقد تم توفير احتياطيات دولية من الذهب والعملات الاجنبية لدى صندوق النقد الدولي، يمكن الاستفادة منها وسحبها من قبل الاعضاء وفقا لنظام الحصص ومجموعة القوانين الأخرى.

فقد تولد عن مؤتمر بريتون وودز رأس مال دولي، وهو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وهذه الاشتراكات تكون مجمع الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الاجنبية، حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق. اذ يطلب من كل عضو القيام بدفع 25% من حصته ذهبا أو بالدولار، ويدفع الباقي، أي 75% من حصته بعملته الخاصة مقومة بالدولار. وخشية حصول انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية بريتون وودز على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية، وتكون تحت تصرف الصندوق.

وقد وضعت الحصص لتعبر عن حجم وأهمية اقتصاد كل دولة عضو في الداخل وفي مساهمتها في التجارة الدولية. وقد تم اجراء الكثير من التعديلات على نظام الحصص الأولي لعام 1944، وفي أوقات مختلفة نتيجة شمول دول جديدة بعضوية الصندوق، كما ان اقتصاديات بعض الدول قد نمت وتطورت وزادت أهميتها النسبية بين دول العالم، مثل المانيا الغربية واليابان.[(4)]

ويتم الاستفادة من رأسمال الصندوق في مساعدة الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم. وقد حددت بموجب اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من

الصندوق. وكذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن ان يمنحها الصندوق للعضو. وعلى سبيل المثال، يجب ان يكون العضو المقترض قد دفع اشتراكه في الصندوق، وان يكون قد أعلن عن القيمة الأسمية لتعادل عملته. ولا يمكن ان يزيد اقتراضه من العملات الأجنبية بعملته الخاصة عن 25% من الحصة المقررة له في الصندوق خلال فترة 12 شهرا، وان لاتزيد مجموع قروضه عن 125% من هذه الحصة. ويقوم الصندوق بمنح العضو قرضا من العملات الأجنبية لتمكينه من تصحيح العجزالمؤقت في ميزان مدفوعاته الذي يتوقع ان يزول خلال فترة قصيرة. فقد يصبح ميزان المدفوعات لغير صالح أحد الدول الأعضاء في الصندوق نتيجة قيامه باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية بسبب تعرضه إلى مجاعة شديدة . يعتبر مثل هذا العجز ذات طبيعة مؤقتة يزول خلال فترة قد لاتزيد عن سنة أو سنتين عندما تؤدي محاصيل السنوات القليلة القادمة إلى إعادة وضع ميزان مدفوعاته إلى حالته الاعتيادية. ففي مثل هذه الحالة يقوم الصندوق بتقديم المساعدة إلى العضو. ولكن إذا كان العجز في الميزان ناجما عن سبب دائم ومستمر من مثل تقييم عملة العضو بأعلى من قيمتها الحقيقية، ففي هذه الحالة لم يعد باستطاعة الصندوق مساعدة العضو في تصحيح العجز، وبدلا من ذلك ينصح العضو بتكييف القيمة الخارجية لعملته لتتفق والقيمة الأسمية لعملات الأعضاء الآخرين وذلك بتخفيض قيمة عملته.

ان امكانية حصول العضو على قروض من الصندوق تخضع لشروط معينة بخصوص التسديد والتكلفة. عندما تبلغ قروض العضو نسبة 125% من حصته، عندئذ لايمكنه الحصول على عملات أجنبية من الصندوق إلا مقابل تقديم الذهب، ويجب ان يقوم العضو بتسديد ما عليه من قروض إلى الصندوق خلال فترة تتراوح بين 3 ــ 5 سنوات على شكل ذهب أو عملات اجنبية قابلة التحويل.

وحتى يكبح جماح الطلب على العملات النادرة من الصندوق أعطت اتفاقية بريتون وودز صندوق النقد الدولي الحق في ان يزيد من عمولته كلما زاد الرصيد المدين للدولة العضو، اذ يفرض الصندوق رسوما تتزايد مع زيادة حجم مسحوبات العضو بالنسبة إلى حصته، وطول الفترة الزمنية التي يحتفظ خلالها بعملة الدولة الدائنة، وذلك بهدف عدم تشجيع الاعضاء على استخدام موارده لأغراض طويلة لأجل.

التعديل الأول: حقوق السحب الخاصة

بعد الأزمة الأولى للدولار الامريكي عام 1960 قام الاقتصادي "ر.تريفن" على تطوير برنامج نظري لتمكين صندوق النقد الدولي من خلق احتياطيات دولية حقيقية خاصة به. وقد حصلت موافقة الدول الأعضاء في الصندوق على قبول هذا التجديد الجذري في نظام صندوق النقد الدولي. وفي الاجتماع السنوي للصندوق في ريو دي جانيرو عام 1967 توصل المؤتمرون إلى صيغة اتفاق حول خلق اضافة حقيقية صافية إلى الاحتياطيات الدولية، أطلق عليها اسم حقوق السحب الخاصة. وفي عام 1970 تم توزيع الوجبة الأولى، وبلغ الموزع منها حتى عام 1973 مقدار 10.6 بليون دولار أو ما يعادل 5.8% من مجموع الاحتياطات الدولية.

طبيعة حقوق السحب الخاصة: بعد الوصول إلى اتفاق دولي عام بين الأعضاء في صندوق النقد الدولي حول الكمية اللازم اصدارها من وحدات حقوق السحب الخاصة(ح س خ) عند كل فترة زمنية معينة، بعدها يصبح حساب كل دولة عضو دائنا بكمية من وحدات حقوق السحب الخاصة يتم تخصيصها على ضوء حصص الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وعلى سبيل المثال، إذا تقرر في أحد السنوات إصدار بليون وحدة

حقوق سحب خاصة وكانت حصة الدولة(آ) تساوي 10% من مجموع الحصص الكلية في الصندوق، ففي هذه الحالة تحصل الدولة آ على 100 مليون وحدة حقوق خاصة، ومن ثم يصبح حسابها دائنا لدى الصندوق بمقدار 100 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. إذا احتاجة الدولة آ إلى استخدام عملات أجنبية لدعم موقفها في سوق التحويل الخارجي، فان ذلك يتطلب منها اشعار الصندوق عن رغبتها في استعمال وحدات سحب خاصة المخصصة لها أو بعضها لهذا الغرض، ومن ثم يقوم الصندوق باحاطة الدولة آ علما عن العملات الأجنبية المتوفرة لديه والقابلة للسحب من قبل الأعضاء، وعندئذ تحدد الدولة آ طلبها على عملة أحد الدول أو عملات عدد من الدول التي ترغب الحصول عليها. وعلى سبيل المثال، إذا رغبت الدولة أ في الحصول على ماركات ألمانية مقابل 50 مليون وحدة حقوق خاصة، ففي هذه الحالة يصبح حساب الدولة آ مدينا بمقدار 50 مليون وحدة حقوق خاصة، في الوقت الذي يصبح فيه حساب ألمانيا دائنا بنفس المبلغ. وبعد مرور فترة من الزمن عندما تتحسن حالة ميزان المدفوعات في الدولة آ ويتجمع لديها عملات أجنبية يصبح بامكانها الحصول على وحدات حقوق سحب خاصة عند قيامها ببيع العملات الاجنبية المقبولة في صندوق النقد الدولي. ولكن لاتعتبر الدولة آ ملزمة على تسديد سحوباتها من وحدات حقوق السحب الخاصة تبعا لهذا الاسلوب.

ويقوم صندوق النقد الدولي في نهاية كل سنة مالية بطرح أو اضافة فوائد على حسابات الأعضاء من وحدات حقوق السحب الخاصة ، فتحصل الدولة على فائدة دائنة وفائدة مدينة بالتساوي إذا كانت قد حافظت على نفس مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة، أي سحوباتها مساوية تماما إلى المسحوبات على عملتها الخاصة، في حين تتحمل فائدة مدينة تلك الدولة التي فاقت سحوباتها من العملات الأجنبية السحوبات على عملتها الخاصة، أي انها استخدمت وحدات حقوق خاصة في حصولها

على عملات اجنبية أكثر من لجوء الدول الأخرى إلى استخدام عملتها. وأما الدولة التي تم السحب على عملتها فتحصل على فائدة دائنة.

وفي الأصل كانت الفائدة المفروضة على وحدات حقوق السحب الخاصة تساوي 1.5% ثم ارتفعت إلى 5%، وعموما أصبحت تعتمد على معدل سعر الفائدة السائد دوليا.

احتساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة

تتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مثلما تتحدد قيمة وحدة النقد المتداولة محليا، طالما تعتبر وحدات حقوق السحب الخاصة مقبولة لدى الجميع في تسوية الديون بين دول العالم. ففي البداية حددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بدولار واحد، حيث كان كل منهما يحمل نفس مقدار الذهب وزنا عام 1970، إلا انه يعتبر من غير الممكن تحويل وحدات حقوق السحب الخاصة إلى ذهب أو إلى أي شئ آخر يمكن ان يتخذ مقياسا عاما للقيمة. وكانت القيمة التبادلية لوحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات الأخرى مساوية إلى القيمة السائدة في سوق هذه العملات مقابل الدولار الامريكي. وعلى سبيل المثال، إذا كانت قيمة المارك الألماني تساوي 0.25 دولار، عندئذ يصبح المارك الألماني مساو إلى 0.25 وحدة حقوق السحب الخاصة. ولكن بعد توقف الولايات المتحدة عن صرف الدولار بالذهب، والتغيرات في سعر صرف الدولار بالذهب، وكذلك مقابل العديد من العملات الاجنبية، وتخفيض قيمة الدولار في عامي 1971، 1973، والتحول العام لانهاء الدور المركزي للدولار الامريكي في نظام النقد الدولي، وحتى تصبح وحدات حقوق السحب الخاصة الرصيد الاحتياطي الاساسي في نظام النقد الدولي، فقد تم اتباع اسلوب جديد لتحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة. ففي1974.07.01

أصبحت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة تتحدد يوميا على أساس أوزان مرجحة لسلة تتألف من 16 عملة رئيسية، وقد تضمنت هذه السلة عملات تلك الدول التي كانت مساهماتها في مجموع التجارة الدولية لاتقل عن 1% خلال السنوات 68 ــ 1972.[5]

وفي تموز 1978 تغيرت سلة العملات لتتضمن عملات 16 دولة عضو في صندوق النقد الدولي كان لها أكبر الحصص في تجارة الصادرات الدولية من السلع والخدمات خلال فترة خمس سنوات 72 ــ 1976. ورغم ان تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة على أساس 16 عملة يقود إلى استقرار قيمتها، إلا أنه معاب عليها، خاصة وانها طريقة معقدة وطويلة. ومن أجل تبسيط تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة فقد تم اعتماد سلة من العملات في كانون الثاني 1981 تتضمن عملات خمسة دول تحتل الصدارة في تجارة الصادرات.

ويعاد النظر في تحديد العملات وأوزانها التي يتم اختيارها لاحتساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة كل خمسة سنوات. ومن الجدير بالذكر أنه في نهاية عام 1981 أصبح جميع الأعضاء في صندوق النقد الدولي مشمولين بمشروع حقوق السحب الخاصة، كما ان هناك أطراف أخرى تستفيد من مشروع وحدة حقوق السحب الخاصة من مثل بنك التسويات الدولية والبنك الوطني السويسري .. الخ. وفي البداية كان يطلب من الأعضاء المشمولين بمشروع وحدة حقوق السحب الخاصة الحفاظ على معدل 30% من اجمالي حصصهم عن كل فترة خمسة سنوات، ثم خفضت هذه النسبة إلى 15% في 1979.01.01. واعتبارا من 1981.04.30 منح الأعضاء حق الاستفادة من جميع الحصص المخصصة لهم من حقوق السحب الخاصة.[6]،[7].

البنك الدولي للانشاء والتعمير

ماهية البنك الدولي للانشاء والتعمير

تمخض عن اتفاقية بريتون وودز انشاء صندوق النقد الدولي وإلى جانبه البنك الدولي للانشاء والتعمير.والوظيفة الرئيسية للبنك هي تسهيل تدفق القروض الدولية للعمل على إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث. فقد استهدف انشاء البنك تقديم المساعدة إلى الدول التي تفوق حاجتها المساعدة التي يمكن ان تحصل عليها من صندوق النقد الدولي. وتتضمن هذه المساعدات تقديم القروض من أجل البناء والتعمير. فيقوم البنك الدولي بمد الدول الأعضاء بقروض طويلة الأمد لتمويل مشروعات استثمارية معينة يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء وادارة البنك. وعموما تقدم القروض إلى الحكومات، إلا انه يمكن ان تقدم القروض أيضا إلى الشركات والمؤسسات الخاصة، ويكون ذلك بضمان من قبل حكومات تلك الدول. وبدأ البنك عمله رسميا في 25 يوليو 1946.

وكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي تعتبر عضوا في البنك الدولي للأنشاء والتعمير. وتنص المادة 3/6 من اتفاقية بريتون وودز على ان كل عضو يفقد العضوية في الصندوق يفقدها أيضا في البنك بعد مرور ثلاثة أشهر، مالم يسمح له البنك بالعضوية بعد موافقة 3/4 الأصوات. ويلاحظ ان هذا النص قد قصد به الزام الدول باحترام النصوص الخاصة بالصندوق.

موارد البنك الدولي: تتكون موارد البنك الدولي من:

(1) رأس المال

(2) الاقتراض

(3) الاحتياطيات والأرباح

انشأ بنك الانشاء والتعمير برأس مال قدره(10) مليار دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل منها 100.000 دولار، وحق الاكتتاب فيها محصور بالدول الأعضار، ثم زيد رأس مال البنك نتيجة تزايد العضوية وزيادة المساهمات حتى بلغت أكثر من 23 مليار دولار بعد ان ارتفع عدد الدول الأعضاء في البنك إلى 110 دولة. وقد تحددت حصة كل دولة عضو في رأس مال البنك حسب موارده الاقتصادية.

والبنك لايعتمد فقط على رأس ماله المكتتب في اقراض ومساعدة الأعضاء، وانما يعتمد أيضا على القروض التي يحصل عليها عن طريق اصدار وبيع السندات في الأسواق المالية، أو عن طريق ضمان البنك الدولي للقروض التي تقدمها البنوك والافراد إلى الدول الأخرى.[8] ويعتبر الاقتراض أهم موارد البنك الدولي، اذ يشكل أكثر من 70% من قيمة القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى الأعضاء.

أما الارباح والاحتياطات، فهي لاتشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من موارد البنك الدولي.

استخدامات البنك الدولي

يهدف البنك إلى تمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير، كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة. وتتلخص أغراض البنك فيما يلي[9]:

1- المساعدة على تعمير أراضي الأعضاء، والعمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الأموال للاغراض الإنتاجية.

2- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد والهيئات.

3- العمل على نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل المدى، والمحافظة على تعادل موازين المدفوعات الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع موارد الإنتاج عند الأعضاء.

تستهدف قروض البنك الدولي وضماناته إلى اقامة وتطوير مشروعات البنية التحتية الأساسية في بلدان العالم الثالث، وإلى إعادة هيكلة وتطوير قطاعات اقتصادية معينة. فقد أظهرت الدراسات ان البنك الدولي يركز اهتماماته على قطاعات معينة، اذ بلغت القروض المقدمة إلى قطاع الطاقة (الغاز، الفحم، والطاقة الكهربائية) نسبة 22% من اجمالي القروض، وإلى قطاع النقل 20%، وإلى قطاع الزراعة والتنمية الريفية 20%، وإلى قطاع التعليم 4%، وإلى قطاع التنمية الحضرية 2%، وإلى القطاع الصناعي 8%، وإلى قطاع المال والمصارف 10%، وتم توزيع 14% من اجمالي قروض البنك الدولي لخدمة أغراض أخرى شملت قطاع وسائل الاتصالات، وقطاع السكن والصحة والتغذية، وتقديم المساعدات التقنية، وقطاع السياحة، وتنقية المياه والمجاري، وتطوير مؤسسات صغيرة الحجم.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يقوم البنك بتزويد الدول الأعضاء بما هي في حاجة اليه من قروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، وكذلك تمكين هذه الدول من الحصول على ما يلزمها من قروض من المستثمرين الخواص على ان يضمن البنك هذه القروض. وهذا النوع من القروض هو الأساس المعتمد، اذ الواقع يشير إلى ان البنك لايقرض مباشرة من موارده الخاصة إلا إذا ثبت ان الدولة لم تستطع الحصرل على ما يلزمها من قروض من المستثمرين الخواص بشروط معقولة. ويهدف البنك من الضمانة التي يقدمها لأصحاب هذه القروض تشجيع المستثمرين الاجانب، وخاصة في البلاد النامية التي يعتبر النهوض بها أمرا ضروريا لنمو الاقتصاد العالمي في مجموعه.(10)

طرق اقراض ومساعدات البنك الدولي

يقوم البنك الدولي باقراض ومساعدة الأعضاء بالطرق الثلاثة التالية:

1ـ منح قروض مباشرة من رأسماله واحتياطياته وارباحه.

2ـ منح قروض مباشرة من أموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في الأسواق المالية لبعض الدول، كسوق الولايات المتحدة، وانكلترا وسويسرا وغيرها، واستعمال حصيلة هذه القروض في اقراض الدول الأعضاء التي هي في حاجة اليها. ولا شك ان مقدرة البنك على الاقتراض تفوق مقدرة الدول، لأن البنك يضمنها وبذلك يطمئن الدائن كل الاطمئنان على دينه.

3ـ عن طريق ضمان البنك الدولي، كليا أو جزئيا، القروض التي تقدمها البنوك والأفراد إلى الدول التي هي في حاجة اليها.

وتمر عملية القرض من البنك الدولي بالمراحل التالية:

1ـ عندما تتقدم الدولة العضو إلى البنك للحصول منه على قرض، تقوم ادارة البنك بالبحث والتأكد من ان القرض غرضه الحقيقي خدمة اقتصاد الدولة المقترضة[11]. كذلك يقوم البنك بالتحري حول أهمية المشروعات التي سيعقد من أجلها القرض بغرض التنمية أو إعادة البناء.

2ـ وتتضمن المرحلة الثانية مرحلة عقد القرض ذاته مع ما يتضمنه هذا العقد من قيود وشروط، ويتقاضى البنك فائدة عن سلفياته تختلف تبعا للزمن الذي تم فيه العقد، وتبعا للضمانات التي تقدمها الدولة المقترضة ومدى أهميتها، كما يتقاضى البنك عمولة تتراوح بين1% و1.5% سواء في حالة الاقتراض أو في حالة الضمان.

3ـ المرحلة الثالثة التي تلي مرحلة عقد القرض، وهي مرحلة الاشراف على استخدام القرض. فممثلوا البنك في الدول النامية لايكتفون بالاشراف على استعمال القرض وفقا للشروط الواردة في الاتفاق فحسب بل للتأكد أيضا من ان تنفيذ المشروعات يتم باقتصاد وكفائة. فقروض التنمية تعطى عادة بالتقسيط، وان الاقساط الجديدة لاتدفع إلا إذا تم التأكد من ان القسط السابق تم استخدامه بالشكل المتفق عليه.

ويقوم البنك الدولي، اضافة إلى تقديم القروض، بتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء. فقد رسم البنك منهاجا للمساعدات الفنية على نطاق واسع. صحيح ان هذا الهدف ليس واردا في اتفاقية انشاء البنك الدولي، ولكن البنك بهذا المنهاج قد دعم وجوده، فقد أصبح بهذه الوسيلة بمثابة مجلس دولي للتنمية، ومن ثم، فهو يرسل البعثات الفنية إلى الدول النامية لدراسة العقبات التى تعوق نموها، وبحث مستوى تعليم شعوبها، وامكانية تدريب القوى العاملة، ومستويات الصحة، وفحص الجهاز الخاص بتشجيع الادخار وتوجيهه الوجهة الصحيحة وغير ذلك.(12)

وقد حصلت تطورات هامة في نشاط البنك الدولي نتيجة لانشاء بعض المؤسسات التابعة للبنك الدولي. فقد تم تأسيس مؤسسة التمويل الدولي بهدف تقديم القروض لتمويل الاستثمارات الخاصة في الدول الأعضاء، أي تمويل الشركات والمؤسسات الخاصة. كما تم تشكيل مؤسسة التنمية الدولية لتقديم القروض الطويلة الأجل للدول الأعضاء، وبشروط ميسرة. وكانت تقدم مثل هذه القروض بدون فائدة فترة من الزمن.

التعديلات على المواد الأساسية لاتفاقية بريتون وودز

ماهية هذه التعديلات

في ظل نظام بريتون وودز أستبدل الذهب بالدولار ليصبح مقياسا للقيمة. وقد لعب الدولار دور الوسيط بين الذهب وباقي العملات الأخرى،

نظرا لكونه كان قابلا للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت ومستقر قدره 35 دولار ثم 38 دولار للاونصة الواحدة من الذهب حتى أزيلت صفة التحويل الثابت المستقر عام 1971. وتحت هذا العنوان سنتكلم عن انهيار نظام بريتون وودز، التعديل الثاني، وبيع الذهب وتوزيع الأرباح.

انهيار نظام بريتون وودز

بمرور السنوات تحول العجز في ميزان المدفوعات الامريكي إلى عجز دائم. وكانت الولايات المتحدة تواجه اختيارات صعبة لتصحيح هذا العجز. اذ ان الوضع الخطير في ميزان المدفوعات الامريكي كان يتطلب اجراء تعديلات سواء اقتصادية أو سياسية كانت ترفض القيام بها الحكومة الأمريكية. وكان أمام الحكومة الأمريكية الاختيارات التالية:

1- اجراء تخفيض كبير في نفقات الدفاع، الا ان هذا الاختيار أعتبر مرفوضا من وجهة نظر السياسة الدولية.

2- تخفيض قيمة الدولار، واعتبر مرفوضا أيضا.

3- رفع أسعار الفائدة للحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال والعمل على جذب رؤوس أموال اجنبية، الا أنه لم يؤخذ بهذا الاختيار أيضا، وذلك لاعتقاد الحكومة ان انخفاض سعر الفائدة في الأمد الطويل ضروريا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي... وبعد ارتفاع سعر الفائدة في أوربا عام 1961 اتسعت الفجوة بين سعر الفائدة في أوربا عنه في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت إلى نزوح رؤوس أموال كبيرة من الولايات المتحدة.

ونتيجة العجز المستمر في ميزان المدفوعات الامريكي ارتفعت الاحتياطيات الدولارية لدى البنوك المركزية في دول أوربا الغربية متسببة في ذلك حصول مضاربات ضد مصلحة الدولار واغلاق أسواق

الصرف في عدة دول في نيسان/ ابريل 1971. وقد أدت التدفقات الدولارية الكبيرة إلى تعويم الكثير من العملات الرئيسية في نفس الشهر من نفس السنة.

ان العجز الاساسي الذي أصاب موازين المدفوعات الامريكي أخذ يزداد، وبالمقابل زادت القوة التي تتمتع بها موازين مدفوعات الدول الأخرى في الأشهر التي تلت شهر نيسان/افريل 1971. واستمرت المضاربات ضد مصلحة الدولار بسبب الاعتقاد ان التضخم في الولايات المتحدة لم يكن بالامكان السيطرة عليه حتى لو سمح بارتفاع معدلات البطالة، كما ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة زادت من ضعف الثقة الدولية بالدولار.

ان الاعباء المالية الثقيلة التي تجمعت على الولايات المتحدة الأمريكية عقب سلسلة من الأزمات أجبرت الادارة الأمريكية أخيرا إلى ايقاف تحويل الدولار إلى ذهب. وكانت ازمة آب/أوت 1971 أحد أعنف الأزمات التي واجهتها الولايات المتحدة منذ الستينات. وقد تم ايقاف ارتباط عملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بالدولار كوحدة قياس للقيمة وتم ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة.

ان الاجراء الامريكي بايقاف صرف الدولار بالذهب قد أغضب الدول الأخرى التي أوقفت الأخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات. وقد أدت التباعدات عن سعر صرف التعادل إلى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار، وتم تعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف الخارجي. وقد سادت ظاهرة اللايقين نظام النقد الدولي ولمدة خمسة أشهر تقريبا قبل الوصول إلى اتفاقية "سميثونين" في 1971.12.18. وتكمن الصفة الأساسية لاتفاقية سميثونين في تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب، اذ ان ارتفاع قيمة الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار للأونصة الواحدة معناه انخفاض قيمة الدولار بمقدار 7.89%.

وقد أدى هذا التخفيض في قيمة الدولار مقابل الذهب إلى رفع قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة، وكذلك رفع قيمة كل من الين الياباني، الكلدر الهولندي، الفرنك البلجيكي، والمارك الالماني الغربي. أما بالنسبة لباقي العملات فلم يحصل الا القليل من التغير أو لم يحصل أي تغير مقابل الذهب ووحدت حقوق السحب الخاصة.[13]

ان إعادة ترتيب اسعار الصرف بين الدول الرئيسية قد اتبع مباشرة بتبني سياسات سعر صرف للعديد من الدول الأخرى. وعموما، قامت الدول النامية بتخفيض قيم عملاتها بالنسبة إلى عملات الدول الرئيسية. واستمرت الثقة في حالة سوق الصرف الخارجي حساسة تجاه أبسط الهزات التي تظهر نتيجة الاشاعات والأخبار السياسية والاقتصادية. وقد كان من المتوقع ان تتدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة إعادة ترتيبات أسعار الصرف، الا ان هذا لم يحصل بسبب الاختلافات في أسعار الفائدة، بل ازادت الأرصدة الدولارية المتدفقة خارج الولايات المتحدة نتيجة العجز المستمر في ميزان المدفوعات الامريكي، واستمرت التدفقات الدولارية حتى منتصف حزيران/جوان 1972 عندما أصبح الباوند الاسترليني تحت ضغط المضاربات. وقد أدت المضاربات ضد مصلحة الاسترليني إلى خسارة كبيرة وسريعة في الاحتياطيات الدولية لدى انكلترا.

وفي 1973.06.23 قررت انكلترا تعويم الباوند الاسترليني. وعلى أثر هذا القرار قامت سبعة عشرة دولة في منطقة الاسترليني بتعويم قيم عملاتها خلال عام 1973 نظرا لارتباط هذه الدول بعلاقات تجارية ومالية وثيقة مع انكلترا، وان أسعار صرف عملاتها مثبتة مع الباوند الاسترليني الذي يعتبر العملة الاحتياط المهمة الثانية في العالم بعد الدولار في ظل نظام بريتون وودز. كما ان أسعار الذهب في السوق الحرة استمرت بالارتفاع خلال هذه الفترة حتى بلغ 177 دولار للأونصة في مارس 1974.

ان حالة نظام النقد الدولي كانت تجلب على القلق. وقد ادرك العالم ضرورة اجراء اصلاح شامل في نظام النقد الدولي على ضوء التطورات الدولية المهمة عبر السنوات العديدة الماضية، والأخذ بنظر الاعتبار النقص في السيولة الدولية، اذ انخفضت نسبة الاحتياطات إلى حجم الاستيرادات. وقد توخي من الاصلاحات الجديدة ان تلبى المتطلبات الحالية والمستقبلية للاقتصاد العالمي.

التعديل الثاني

في بداية السبعينيات حصل الكثير من التطورات في نظام النقد الدولي من مثل المضاربات في سوق العملات الاجنبية، وانهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، والسماح بتقلب أسعار الصرف بحدود 25% ارتفاعا وانخفاضاحول سعر صرف التعادل، وزيادة السحوبات على الاسترليني في منصف عام 1972. كل هذه الأحداث كانت عبارة عن مؤشرات ضعف تدعوا إلى ضرورة العودة إلى الاستقرار في نظام النقد الدولي. ومن أجل الوصول إلى تحقيق هذا الاستقرار المنشود تم مناقشة الموضوع خلال الفترة من تموز/ جويلية72 ـ كانون الثاني/جانفي 76. وقد جرت المناقشات على مرحلتين، عهد بمناقشة المرحلة الأولى إلى «لجنة العشرين "التي تتكون من عشرين عضوا يمثلون الدول الصناعية والدول النامية. وكلفت اللجنة بدراسة جميع الامكانيات والقضايا المتعلقة باصلاح نظام النقد الدولي، وتقديم اقتراحاتها حول اجراء التعديلات على القانون التأسيسي لصندوق النقد الدولي.(14)

تم تشكيل لجنة العشرين في 1972.02.07 وبعد مرور سنتين، أي في عام 1974 قدمت تقريرها بعنوان "المخطط التمهيدي للاصلاح" في 1974.06.19، الا انه منذ تعين لجنة العشرين حصلت الكثير من التطورات الدولية، فقد انخفضت قيمة الدولار وللمرة الثانية في

شباط/فيفري 1973 خلال أقل من أربعة عشر شهرا، وصاحب نشوب الحرب العربية مع العدو الصهيوني، ارتفاع كبير في أسعار البترول تسبب في خلق عجز كبير في موازين مدفوعات الدول النامية، وارتفاع مستويات التضخم العالمي. كل هذه التطورات استوجبت ادخال تغيرات كبيرة على نظام النقد الدولي. وفي الاجتماع الأخير للجنة العشرين في 1974.06.12، وهو الاجتماع السادس في غضون سنتين أوصت اللجنة باتخاذ إجراءات مؤقتة، اذ شعرت اللجنة ان الوقت غير مناسب لتحديد المسائل المستقبلية حول نظام النقد الدولي الذي تسوده حالة اللايقين بسبب التضخم العالمي، أزمة الطاقة، ومواضيع أخرى غير مستقرة. وتركت اللجنة للمستقبل تحديد الكثير من المشاكل التي تبرز على الساحة الدولية وتستوجب اجراء تعديلات جديدة في نظام النقد الدولي طالما لايمكن التنبأ بما سيحصل من أحداث نقدية جديدة على الساحة الدولية مستقبلا. وفي المخطط التمهيدي للاصلاح المقدم في 1974.06.14 اكتفت لجنة العشرين بمجرد الاشارة إلى الاتجاه العام الذي يمكن ان يكون عليه نظام النقد الدولي في المستقبل. وقد احتوى المخطط التمهيدي للاصلاح على جزئين. تضمن الجزء الأول قائمة من المقترحات الأساسية لاصلاح نظام النقد الدولي، وتضمن الجزء الثاني اتخاذ بعض الخطوات الفورية كبداية لعملية اصلاح نظام النقد الدولي. فقد اكتفت لجنة العشرين بالاشارة إلى السمات الرئيسية لاصلاح نظام النقد الدولي، وكالآتي:

1- اقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التوازن الخارجي، وبالتالي يتعين العمل على إعادة النظر في حالة موازين المدفوعات، ليس فقط بالنسبة للدول ذات العجز، بل أيضا بالنسبة للدول ذات الفائض، مع الأخذ بالحسبان الأوضاع الخاصة بالدول النامية والدول المنتجة والمصدرة للبترول.

2- اقتراح حل وسط بين جمود نظام بريتون وودز من حيث الاحتفاظ بمبدأ أسعار التعادل وبين نظام تعويم العملات. فاقترحت اللجنة

التوسع في مدى التقلبات في أسعار الصرف حول سعر صرف التعادل، وزيادة حدود هذه التقلبات من 1 إلى 2.25% مع امكانية اجراء التعديل على أسعار الصرف عند الضرورة واعطاء الحق للدول الاعضاء في تعويم عملاتها تحت ظروف خاصة وبتصريح مسبق من صندوق النقد الدولي، حتى يمكن تجنب التعويم المفاجئ للعملات وما يمكن ان يتسبب عنه من شكوك استقرار أسعار الصرف.

3- بالنسبة لتسوية الحسابات الدولية رأت اللجنة ان تكون عن طريق أصول احتياطية لها قبول دولي عام وليس من خلق الدولة ذاتها كما كانت الحال بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت تمول العجز في ميزان مدفوعاتها بالدولار. وهذه الاصول الاحتياطية قد تكون ذهبا أو حقوق سحب خاصة أو عملات قابلة التحويل.

4- وبالنسبة لمسألة السيولة الدولية من حيث كفايتها ومكوناتها فقد رأت اللجنة ضرورة زيادة الأهمية النسبية لحقوق السحب الخاصة وقيامها بالدور الرئيسي في مكونات السيولة الدولية في المستقبل.

5- وبالنسبة للدول النامية وتمكينها من الحصول على قدر أكبر من الموارد الحقيقية رأت اللجنة ان يكون ذلك عن طريق زيادة افادتها من نظام حقوق السحب الخاصة.[15]

وعلى ضوء الاقتراحات التي تبنتها لجنة العشرين، تقدم المجلس التنفيذي في صندوق النقد الدولي إلى لجنة العشرين طالبا منها تقديم مسودة قرار يتضمن اقتراحات التعديل على المواد الأساسية لاتفاقية بريتون وودز.

أما المرحلة الثانية فقد تضمنت عمل لجنتين تم تشكيلهما بعد الاجتماع العام السنوي لصندوق النقد الدولي في ايلول/سمبتمبر 1974. اللجنة الأولى المسماة "لجنة التنمية"التي اختصت بدراسة الوسائل الكفيلة بزيادة المساعدات النقدية إلى الدول النامية. وقد تولت هذه اللجنة دراسة

آثار الزيادات الحاصلة في أسعار النفط على موازين مدفوعات الدول النامية. أما اللجنة الثانية فهي "اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين"، وتم تأسيسها في 1974.10.02 وكانت الخليف المباشر للجنة العشرين. وقد تحولت المناقشات التي دارت رحاها في هذه اللجنة من التركيز على تقديم اقتراحات من أجل ايجاد الصيغة المناسبة وتحقيق سيطرة فعالة على السيولة الدولية إلى مناقشة مسألة ايجاد الأسس التي من شأنها توجيه الأعضاء في ادارة سياساتهم المتعلقة بعمليات التحويل الخارجي. وقد تضمنت المناقشات الكثير من المواضيع منها توفير تدابير احتياطية وجديدة، الترتيبات المتعلقة بأسعار الصرف، تقليص تدريجي لدور الذهب في نظام النقد الدولي، زيادة دور حقوق السحب الخاصة وتوسيع استعمالها لتصبح الاحتياطي الدولي المهم، تبسيط وتوسيع عمليات الصندوق في المبادلات والتمويل، العمل على ايجاد مجلس يضم المحافظين في الصندوق والوزراء المختصين من الدول الأعضاء أو أشخاص آخرين من ذوي المسؤوليات الكبيرة في بلدانهم.واجراء التعديلات على عدد من السمات التنظيمية لدى الصندوق.

وتكلل العمل باتفاقية "جامايكا" عام 1976 التي أقر فيها تفاصيل اصلاح ترتيبات الصرف التي تجسدت في **التعديل الثاني** لمواد الاتفاقية الذي بدأ سريانه في ابريل 1978. وادرجت الأحكام التي تسمح للاعضاء باختيار ترتيبات صرفهم في المادة الرابعة المعدلة، وكان الهدف من التغيرات هو الوصول إلى نظام مستقر لأسعار الصرف، وانتقل التركيز من الاستقرار القائم على أسعار التعادل الوارد في المواد الأصلية إلى تحديد الظروف المؤدية إلى استقرار النظام في مجموعه، ودور الصندوق في الاشراف على جهود أعضائه في المحافظة على هذه الظروف.(16)

ففي التعديل الثاني الذي تضمنته المادة الرابعة المعدلة يتمتع الأعضاء بحرية اختيار ترتيبات الصرف الخاصة بهم، بما فيها التعويم، اذ لم يعد هناك وجود لنظام أسعار التعادل. ومع ذلك يستهدف التعديل

الثاني تحقيق نظام مستقر لأسعار الصرف.[17] غير ان السعي إلى استقرار الصرف لايكون بالتدخل في الصرف أو التحكم فيه وانما من خلال تحقيق نظام داخلي مستقر. فإذا كانت الظروف الاجتماعية والسياسية مستقرة، فسيؤدي إلى تحقيق ظروف اقتصادية مستقرة، والتي من شأنها ان تؤدي إلى توفير ظروف مالية ونقدية مستقرة، وهي بدورها توفر الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. ولا تكتفي المادة الرابعة المعدلة إلى هذا الحد بل تتعداه إلى فرض بعض الالتزامات على الأعضاء. فالفقرتان الفرعيتان رقم 1، 2، من القسم الأول من المادة الرابعة تلزمان الأعضاء بالسعي إلى توجيه سياساتهم الاقتصادية والمالية نحو تشجيع نمو اقتصادي منظم باستقرار أسعار مقبولة، وان يسعى الأعضاء إلى تعزيز الاستقرار وذلك بالسعي نحو تحقيق الظروف الاقتصادية والمالية المنظمة.[18]

ومن الجدير بالذكر ان التعديل الثاني استهدف توفير اطار دائم لعلاقات الصرف الدولية. فالاعضاء أحرار في اختيار ترتيبات صرفهم ولربما طيلة الفترة القادمة، الا ان حرية الأفراد في اختيار ترتيبات صرفهم لاتعني التحرر من أي قواعد، فكل الأعضاء ـ أيا كانت ترتيبات صرفهم ـ يخضعون منذ تاريخ التعديل الثاني لالتزام واسع بالتعاون مع الصندوق وفيما بينهم لضمان وجود ترتيبات صرف منظمة، وتشجيع قيام نظام مستقر لاسعار الصرف. وفضلا عن ذلك يخضع الأفراد لبعض الالتزامات الخاصة المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية التي يمكن ان تؤثر على ميزان المدفوعات وسعر الصرف. ويجب على الصندوق ان يشرف على النظام النقدي الدولي لضمان سيره الفعال، كما يجب عليه ان يشرف على وفاء الأعضاء بالتزاماتهم العامة والخاصة . ولابد للصندوق ـ لكي يؤدي هذه الوظائف ـ ان يمارس رقابة حازمة على سياسات أسعار الصرف لدى الأعضاء، وان يعتمد مبادئ محددة لتوجيه كل عضو بشأن هذه السياسات. وعلى كل عضو ان يزود الصندوق بالمعلومات

اللازمة لهذه المراقبة، وان يستشير الصندوق بشأن سياسات سعر صرفه.[19]

وقد تضمن التعديل الثاني الغاء دور الذهب كأساس في نظام أسعار صرف التعادل، وانهاء العمل بالسعر الرسمي للذهب، وانهاء استعمال الذهب بواسطة الصندوق في معاملاته مع الأعضاء، وفي هذا المجال فقد شملت التغيرات مايلي[20]:

1- انهاء دور الذهب كوحدة قياس وحدة حقوق السحب الخاصة، ولم يعد الذهب وحدة قياس عامة لاسعار التعادل بين العملات الرئيسية.

2- الغاء السعر الرسمي للذهب، وأصبح الأعضاء احرارا في التعامل بالذهب في السوق وفيما بينهم دون الاشارة إلى سعر رسمي للذهب.

3- الغاء عملية الدفع الاجباري بالذهب عن حصص الأعضاء في الصندوق، وكذلك دفع الذهب من قبل الصندوق إلى الأعضاء. ولا يمكن للصندوق قبول الذهب الا بموجب قرارات تتخذ باغلبية الأصوات(85% أو أكثر). فلم يعد الصندوق يطالب الأعضاء بدفع 25% من الزيادات المطلوبة في حصصهم بالذهب، بل ن تدفع بوحدات حقوق سحب خاصة والباقي 75% بالعملات الوطنية للدول الأعضاء، كما حصل في الاجتماع العام السابع لحصص الأعضاء عام 1980.

4- يسمح للصندوق بالتصرف بمقدار 50 مليون أونصة من الموجود بحوزته من الذهب على أساس تحويل نصفها بالسعر الرسمي إلى الدول الأعضاء حسب حصصهم في الصندوق. أما الجزء الآخر فيتم بيعه بسعر السوق.

5- تودع الأرباح الناجمة عن الفرق بين سعر السوق والسعر الرسمي للذهب في حساب خاص للمتفرقات للاستفادة منها في معاملات

الصندوق في تقديم المساعدات إلى الدول النامية الأعضاء وتمكينها من التخلص من العجز في موازين مدفوعاتها.

6- على الأعضاء التعاون مع الصندوق وفيما بينهم من أجل ان تصبح حقوق السحب الخاصة الأرصدة الرئيسية في نظام النقد الدولي.

عملية بيع الذهب وتوزيع الأرباح

ان الهدف من الغاء دور الذهب كأساس في نظام أسعار تعادل صرف العملات، وانهاء العمل بالسعر الرسمي للذهب، وانهاء استعماله من قبل الصندوق في معاملاته المختلفة، هو لدعم الدور الذي يمكن ان تلعبه حقوق السحب الخاصة في توفير السيولة الدولية لتصبح الاحتياط الرئيسي في نظام النقد الدولي. فقد انخفضت نسبة الذهب في الاحتياطيات الدولية من 59% عام 1964 إلى 15% عام 1977. وعلى ذلك فقد تقرر في الاجتماع العام السابع لتوزيع الحصص ان زادت حصص الأعضاء بمقدار 50% وبمقدار كلي قدره 60.684بليون وحدة حقوق سحب خاصة. وتم تقوية شأن حقوق السحب الخاصة عن طريق توزيع 4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة سنويا خلال فترة ثلاثة سنوات 1979 ــ 1981. ففي 1979.01.01 وزع الصندوق الوجبة الأولى من حقوق السحب الخاصة وقدرها 4032.7 مليون وحدة على 137 دولة عضو في الصندوق، والوجبة الثانية في 1980.01 وقدرها 4033.3 مليون وحدة على 139 دولة عضو، والوجبة الثالثة في 1981.01 وقدرها 4052.5 مليون وحدة على 141 دولة عضو في صندوق النقد الدولي.

وقام الصندوق ببيع 50 مليون أونصة من موجوداته من الذهب. فقد قام الصندوق وحتى 1975.08.31 بتحويل 25 مليون أونصة من الذهب بالسعر الرسمي إلى الدول لأعضاء حسب حصصهم في الصندوق. كما قام ببيع 25 مليون أونصة بسعر السوق خلال فترة أربعة

سنوات، وايداع الأرباح لدى "صندوق الأوصياء" الذي تم تأسيسه عام 1976. من أجل الاستفادة منها في تقديم المساعدات والقروض إلى الدول النامية ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وتمكينها من التخلص من العجز.

وفي مارس 1978 حصل صندوق الأوصياء على مبلغ 1.3 بليون دولار عن عمليات بيع الذهب بالمزاد العني، وقام بتوزيع 363 مليون دولار على الدول النامية. وحتى شهر نيسان/افريل 1981 قام صندوق الأوصياء بتوزيع 1.29 بليون وحدة حقوق خاصة إلى 104 دولة نامية أعضاء في صندوق النقد الدولي من الأرباح الكلية البالغة 4.64 بليون دولار خصصت لمصلحة الدول النامية عن بيع الذهب بالمزاد العلني خلال فترة اربعة سنوات 79 ـ 1980.

وبعد انتهاء العمل بصندوق الأوصياء، حل محله "صندوق الاعانة" يتغذى من المدفوعات المستلمة عن قروض صندوق الأوصياء. ويقوم صندوق الأعانة بدفع المساعدات إلى الدول النامية ذات الدخل المنخفض، فيحصلون على مساعدات لاتزيد عن 3% سنويا عن مشترياتهم المعلقة Standing تحت المساعدة المالية الاضافية. وقد استحق العديد من الأعضاء المساعدة بأكملها البالغة 3% . وقد دفعت الوجبة الأولى البالغة 22.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى 21 دولة عضو كان مستحقا لها في كانون الأول 1981.

هوامش ومراجع الفصل الواحد والثلاثين

01- د. جابر جاد: التوزيع الدولي للأتمان، ص 91
02- د. محمد سلطان أبو علي: محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك،دار الجامعات المصرية، 1972 ص 203
03- الكاتب الحالي، النظام النقدي الدولي، نفس المرجع، ص ص 49-58
04 - J.L. Hanson, Monetary theory and prectice, 7ed., 1983, p.267
05- تضمنت عملات تلك الدول: الدولار الامريكي، المارك الألماني الغربي، الباوند الاسترليني، الفرنك الفرنسي، الين الياباني، الدولار الكندي، الليرة الايطالية، الكلدر الهولندي، الفرنك البلجيكي، الكرون السويدي، الدولار الاسترالي، الكرون الدنماركي، الكرون النرويجي، البيستا الاسبانية، الشلنك النمساوي، الرانك الأفريقي الجنوبي.
06- J.L. Hanson, Monetary theory and prectice, 7ed., 1983, p.267
07- الكاتب الحالي: النظام النقدي الدولي، نفس المرجع، ص ص 105ـــ 113
08 - The word Bank, principles and policies, p.19
09- M.C. Vaish, Ibid, Chapter 33, pp. 536-537
10- د. جابر جاد عبد الرحمان: نفس المرجع، ص 106
11- لاتتعامل الدولة العضو مع البنك الا من خلال وزارة المالية أو البنك المركزي أو أية هيئة مالية مماثلة، كما ان البنك لايتعامل إلا من خلال هذه الهيئات. ويحول هذا الشرط دون تأثير البنك الدولي على السوق النقدي المحلي.
12- د. جابر جاد عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 108
13 - M.C. Vaish, Ibid, Chapter 33, p. 569 .
14- لجنة العشرين أو لجنة مجلس المحافظين، المخصصة لاصلاح النظام النقدي الدولي والقضايا المرتبطة به.
15- د. صبحي تادريس قريصة/ مدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت 1981، ص 72
16- التمويل والتنمية، ايلول 1984، ص 8: التطور المؤسسي لصندوق النقد الدولي: خلال الفترة 63 ــ 1967 أجريت دراسة مكثفة داخل الصندوق وخارجه للنظام النقدي الدولي، واحتياجات السيولة في المستقبل، واختلفت الآراء حول مدى أهمية توسيع السيولة، والشكل الذي ينبغي ان تتخذه. ولكن الآراء بدأت تتقارب في 1967 حول ضرورة قيام الصندوق بخلق رصيد احتياطي غير مشروط، وكان المقترح، حقوق السحب الخاصة لاستكمال أرصدة الاحتياطي العالمي القائمة حيثما

تظهر الحاجة إلى ذلك. وتم الاتفاق على السمات العريضة لحقوق السحب الخاصة في عام 1967، وانعكست في التعديل الأول لمواد الاتفاق، الذي أقره مجلس المحافظين في نهاية أيار 1968 على 'تبلغ البلدان الأعضاء للحصول على موافقتها. وفي كتوبر 1969 أتفق على تخصيص 9.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

17- جوزيف جولد: التعديل الثاني لمواد الصندوق، نظرة عامة، التمويل والتنمية، مارس 1978

18- جاك بولاك: صندوق النقد الدولي بعد اتفاقية جمايكا، التمويل والتنمية، حزيران 1976

19- جوزيف جولد: بعض الآثار الأولى للتعديل الثاني، التمويل والتنمية، ايلول 1978.

20 - M.C. Vaish, Ibid, Chapter 33, pp. 577-578

الفكر الاقتصادي الجديد منذ عقد التسعينات

- البيريسترويكا
- الخوصصة
- العولمة
- تحديات العولمة

32 بيريسترويكا
ميخائيل غورباتشوف
رئيس الاتحاد السوفيتي سابقا

يتناول هذا الفصل تصوّر ميخائيل غورباتشوف والحزب الشيوعي للإصلاح أو إعادة الهيكلة. والكلام فيه يدور حول مواضيع تتعلق بالمقصود بالبيريسترويكا، وأسباب الدعوة إليها، وكيفية عملها، والتطوّر الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يترتب عنها بالنسبة للإتحاد السوفييتي.

1- ما المقصود بالبيريسترويكا(أو إعادة الهيكلة)؟[1]

وهي سياسة تهدف إلى التعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي للإتحاد السوفييتي وإشاعة التجديد في جميع نواحي الحياة.[2] وفي هذا الصدد يقول غورباتشوف: إننا لم نستخدم بصورة كاملة كل طاقات الاشتراكية. وقد اكتشفنا ذلك الآن بصورة خاصة في الذكرى السبعين لثورتنا. لدينا قاعدة مادية متينة واكتسبنا خبر واسعة ونمتلك آفاقا علمية رحبة لرفع مستوى مجتمعنا بصورة عقلانية ومركزة باحثين دائما عن الأفضل فيما يخص الكم والنوع في جميع أنشطتنا.

والبيريسترويكا، كما يراها غورباتشوف، تتبنى مبادئ أساسية لعملية تحويل جذرية للتسيير الاقتصادي. وهي تمس جميع أوجه الحياة العمومية. وإن الإصلاح بالمفهوم الحالي يشتمل على التركيز في جميع المستويات على أساليب التسيير الاقتصادي بدل التسيير الإداري. ويعتمد على إدخال ديمقراطية واسعة في هذا التسيير وعلى تنشيط حثيث للعامل البشري. وهذا الإصلاح يرتكز على استقلالية المؤسسات والجمعيات،

ويقضي بعد مرحلة انتقالية بمنح المسؤولية كاملة للمؤسسات التي تتولى تمويل نفسها بنفسها ويعطي كل الحقوق اللازمة للجمعيات العمالية. فالمؤسسات الآن تكون لها كامل المسؤولية عن فعالية تسييرها وعن نتائجها النهائية. وبالتالي ستتحرر الإدارة المركزية من وظائفها العملياتية في تسيير المؤسسات مما يسمح لها بالتفرغ كلية لمتابعة التطورات الجوهرية التي تتحدد بموجبها إستراتجية النمو الاقتصادي.

فالبيريسترويكا، إذا، ليست إلهاما ولا وحيا. وأن القيام بالإصلاح وإعادة التنظيم في الإتحاد السوفييتي يعني الفهم للضرورة الموضوعية ولحاجة الإتحاد السوفييتي إلى التجديد والإسراع في التغيير. وهذه الضرورة نبعت من عمق أعماق الإتحاد السوفييتي.

جوهر البيريسترويكا أنها توحد بين الاشتراكية والديمقراطية وتعيد الحياة للتصور اللينيني "للبناء الاشتراكي" نظريا وعمليا.

تستهدف البيريسترويكا تجديدا كاملا لكل جوانب الحياة السوفييتية، وتعطي الاشتراكية أشكالها الأكثر تقدما في تنظيم المجتمع. فالبيريسترويكا تعني القضاء على انحراف الأخلاقيات الاشتراكية في المجتمع، وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية تطبيقا عمليا وحقيقيا. وهذا يعني المطابقة بين الأقوال والأفعال، بين الحقوق والواجبات. حتى يحصل كل فرد على حقه تطبيقا للقاعدة الاشتراكية:((من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله)). وهكذا يتم احترام العمل الجيد والنزيه، والتغلب على النزعات التسووية فيما يتعلق بالأجور والاستهلاك. كما تعني البيريسترويكا استخدام الأساليب الرشيدة بكل عزم، إعطاء قاعدة علمية متينة لكل مبادرة جديدة، وذلك بهدف الجمع بين المكتسبات الكبرى للثورة العلمية والتكنولوجية وبين الاقتصاد المخطط. كذلك تعني أو تستهدف البيريسترويكا التغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي وتعطيل جهاز الكبح وخلق نظام فعال كفيل بالإسراع بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي وإعطائه دينامكية أكبر.

البيريسترويكا تستهدف تلبية طموحات الشعب السوفييتي من أجل ظروف وحياة وعمل أفضل وشروط معيشة أحسن وظروف تربية وعلاج أنجع. وهذا يعني اهتماما دائما بالممتلكات الروحية والفكرية واهتماما بثقافة كل فرد وثقافة المجتمع في مجموعة.

تعتبر البيريسترويكا عملية ثورية لأنها تمثل وثبة إلى الأمام في طريق تطوير الاشتراكية وفي إنجاز مميزاتها الأساسية. وأنه لابد من تدارك التأخير والتخلص من مستنقع النزعة المحافظة وتفتيت روح الجمود، وينبغي القيام يوما بعد يوم بمزيد من الجهود والعمل على تسريع وتيرة وكثافة العمل. إذ أن المهمة الرئيسية للبيريسترويكا تتمثل في خلق قاعدة تسمح لشعوب الاتحاد السوفييتي بالتقدم إلى الأمام نحو حدود نوعية جديدة.

... فالثورة عند البلشفيين تعني البناء ولكنها تستتبع أيضا الهدم. إذ تتطلب الثورة دك كل ما هو فاسد أو كل ما من شأنه أن يضع العراقيل أمام مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإزالة كل الأساليب العتيقة للتسيير الاقتصادي وللقضاء على كل الذهنيات التافهة والقوالب الدوغماتية...

... ومن العلامات الدالة على الدخول في المرحلة الثورية أن يبرز تفاوت ظاهر بدرجة أو بأخرى بين المصالح الحيوية لمجتمع ما، صفوفه الأولى مستعدة لقبول تغييرات كبرى، وبين المصالح الآنية لأفراد لا تطلع لهم نحو المستقبل. فالبيريسترويكا تصدم أكثر الذين هم متعوّدون على العمل بالأسلوب القديم. ومن المحتمل أن يكون الجميع خلال المراحل الأولى على موعد مع بعض التضحيات ولكن قد يتطلب من البعض أن يهجر نهائيا امتيازات وصلاحيات لا يستحقونها والتي حازوها بصورة لا شرعية، كما لابد من التخلي عن الحقوق التي تشكل عائقا أمام

البيريسترويكا. إذ لابد من حمل المجتمع على التفوق على ذاته ورفعه إلى مستوى نوعي جديد.

2- أسباب الدعوة إلى البيريسترويكا

لقد نشأت في الإتحاد السوفييتي مشاكل جعلت البيريسترويكا شيئا ضروريا ولا مفرّ منه. فقد تراكمت المصاعب وتدهورت الأمور، وبرزت علامات الكساد في المجتمع السوفييتي، إضافة إلى ظواهر أخرى تعتبر غريبة عن الاشتراكية. فقد انخفضت معدّلات التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فخلال الخمسة عشرة سنة السابقة انخفض معدل نمو الدخل القومي بأكثر من خمسين في المائة لينزل في بداية الثمانينات إلى مستوى قريب من الركود. وأصبح الخطر يهدد مصير الاتحاد السوفييتي وأخذت الهوة تزداد لغير صالحه فيما يتعلق بفعالية الإنتاج، ونوعية المنتوجات، وبالتطور العلمي والتقني، أي بإنتاج التكنولوجيا المتطورة واستعمال التقنيات ذات التطور المتقدم.

فقد ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب التبذير والاستعمال السيئ للمواد الأولية والمواد الطاقوية وتردت نوعية الإنتاج. وفي هذا الصدد يقول غور باتشيف: وكنا ننفق، وعمليا مازلنا ننفق، من المواد الأولية والطاقة والمواد الأولية في كل وحدة للإنتاج أكثر مما ينفق غيرنا من الأمم المتطورة. ونستطيع القول أن غنى بلدنا في المواد الأولية وفي اليد العاملة قد أفسدنا وأتلف رأينا. ومن جهة أخرى وقبل كل شيء فإن اقتصادنا ما كان ليتقدم وينمو هكذا بصورة معتبرة خلال عشريات كاملة إلا بفضل هذا الغنى. ولكننا تعوّدنا على منح الأولوية للنمو الكمي، حاولنا أن نقضي على انخفاض معدل النمو لكن فعلنا ذلك بالزيادة المستمرة في النفقات. فقد قوينا الصناعات الطاقوية ورفعنا من استهلاك الموارد الطبيعية. لكن مع الوقت فإن الموارد من المواد الأولية بدأ الحصول عليها يزداد صعوبة وبدأت تكاليفها تزداد غلاء...

... ومن جهة أخرى فإن النمو السريع "للرأسمال الثابت»يؤدي إلى عجز اصطناعي في اليد العاملة. وحتى يمكن القضاء على هذا العجز لجأنا إلى توزيع منح وعلاوات هامة بدون مبرر، بمعنى أنها لا يقابلها أي نشاط حقيقي. وقد أدى هذا الأسلوب إلى تضخيم قائمة الأجور الاجتماعية.

ومن الجانب المالي كان يزداد اختناقا يوما بعد يوم. فبيع كميات كبيرة من البترول وموارد الطاقة الأخرى وكذلك المواد الأولية في السوق العالمية لم يحقق أي مساعدة تذكر. فالمداخيل من العملة الصعبة كانت تصرف في تسوية مشاكل عارضة بدل أنفاقها في تحديث الاقتصاد أو في تدارك التأخر التكنولوجي.

وقد تسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في تسديد ضربة للمنظومة الاجتماعية. إذ أدى إلى ظهور ما يسمى بـــ "مبدأ الفائض" الذي يعني أن تنال البرامج الاجتماعية والثقافية ما يتبقى من الميزانية بعد أن تحدد المخصصات الموجهة للإنتاج. وكان يبدو كما لو كان كل ما هو مشكل اجتماعي يواجه بـــ "صم الإذان". فالميدان الاجتماعي وجد نفسه في المؤخرة بالمقارنة مع الميادين الأخرى فيما يتعلق بعملية الإنتاج.

وهنا تقع مفارقات وتناقضات أخرى. فالمجتمع السوفييتي يوفر العمل للجميع ويمنح الكل الضمانات الاجتماعية الأساسية. لكن في نفس الوقت لا يستطيع استخدام طاقته الاشتراكية استخداما كليا في سبيل المطالب المتزايدة فيما يتعلق بالسكن ونوعيته وأحيانا كثيرة بكمية المواد الغذائية، وتنظيم لائق لوسائل النقل العمومية والخدمات الصحية والتربية. وهكذا كانت حالة اللامعقول تتوسع وتنتشر: الاتحاد السوفييتي، المنتج العالمي الأول للصلب والمواد الأولية والبترول والمواد الطاقوية يعرف عجزا في التزويد بهذه المواد.

وهذا العجز راجع إلى التبذير وإلى الاستعمال السيئ. ثم أنه واحد من أكبر منتجي الحبوب الغذائية وصل به الأمر بالرغم من كل شيء إلى الاضطرار لشراء ملايين الأطنان من الحبوب كل عام لتغذية الأنعام. لدى الاتحاد السوفييتي أكبر عدد من الأطباء والمستشفيات لكل ألف ساكن وفي ذات الوقت يوجد نقصا صارخا في الخدمات الصحية. ورغم التقدم التكنولوجي في مجال الفضاء تعاني المؤسسات الإنتاجية من سوء فعالية التكنولوجية عند التطبيق في مجال الاحتياجات الاقتصادية بحيث أن الكثير من التجهيزات المنزلية السوفييتية رديئة النوعية.

وعلى المستوى الإيديولوجي، فإن جهاز الكبح[3] استتبع أيضا مقاومة متزايدة للمحاولات الرامية إلى إجراء التحليل الدقيق وبصورة بناءة للمشاكل المطروحة، واستتبع كذلك رفضا لكل الأفكار الجديدة... وأن الدعاية الخاصة بالانتصارات - حقيقة أو وهمية - قد طغت على كل شيء وأصبح التملق والتزلف والحقارة عملة رائجة تلقى كل التشجيع إلى جانب الجهل باحتياجات وآراء الجماهير العادية من العمال ومن الشعب بصفة عامة. وأصبحت الهوة قائمة بين الأقوال والأفعال وهو أمر لا يزيد سوى في مضاعفة سلبية الجماهير وقلة إيمانها بالشعارات المعلنة ولكن مع ذلك لم يبذل أي جهد فعال في سبيل التخلص من أفراد لا نزاهة لهم ولا شرف، وصوليين وأنانيين. وفي الجملة أصبح حكم المجتمع يوما بعد يوم شيئا متعذرا.

وقد كان واضحا للجميع بأن نسب النمو آخذة في الانهيار وأن جهاز مراقبة النوعية في مجمله يعمل بصورة سيئة وأن أحدا لا يسعى لتكييف التقدم العلمي والتكنولوجي وأن التحسن في مستوى المعيشة آخذا في التباطؤ وأن هناك مصاعب في التزود بالمواد الغذائية، في السكن، في المواد والخدمات الاستهلاكية.

ولقد كان طبيعيا أن تؤدي هذه الوضعية إلى انفصام المصداقية. فكل ما كان يعلن من أعلي المنابر أو يطبع في الصحف وفي الكتب أصبح محل شك وريبة. الأخلاق العمومية تدهورت، ومشاعر التضامن السامية التي تكونت في العهود البطولية للثورة وفي عهود المخططات الخمسية والحرب الوطنية الكبرى والنهوض من الأنقاض المنجزة عن الحرب، كل هذا أصابه الوهن.. وكان العمال على حق عندما يعبرون عن سخطهم وتذمرهم من التعسف وسوء استعمال السلطة ومنع كل نقد ومن الثروات التي يجمعها مسؤولين يتحولون في بعض الأحيان إلى متواطئين في أعمال إجرامية إن لم نقل إلى مدبرين لها.

وإلى هنا يقول غورباتشيف: وأعتقد أنني قلت ما فيه الكفاية ليفهم إلى أي حد كانت الحالة في غاية الجدية وكان العمل للتغيير الكامل في غاية الاستعجال.

3- كيف تعمل البيريسترويكا عملها؟

كانت المهمة الرئيسية الأولى للإصلاح(إعادة الهيكلة) - شرطه الضروري وضمان نجاحه- يكمن في "إيقاظ»الذين استسلموا "للنوم»حتى يحسوا بأن الأمر يعنيهم حقيقة ويكونوا عاملين مشاركين بحق. ينبغي أن يشعر كل فرد بأنه هو صاحب الأمر والنهي في البلاد، في المؤسسة، في المكتب والمعهد. هذه هي النقطة الرئيسية. فقد تم التوصل في أعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في جوان 1985 إلى استنتاج مفاده إذا لم نستطيع إعطاء دافع للعامل البشري، أي إذا لم نضع في اعتبارنا جميع أنواع مصالح الناس من جماعات العمل والهيئات العمومية ومختلف الفئات الاجتماعية، إذا لم نمنحها ثقتنا ولم ندفعها للمشاركة النشيطة والبناءة في هذا المسعى، إذا لم نفعل ذلك فسيكون من المستحيل علينا إنجاز أي من المهام التي أسندناها لأنفسنا أو تغيير الوضع في بلادنا. وبعبارة أخرى فإن المهمة الرئيسية التي طرحت أمام اللجنة

المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي هي الارتفاع روحيا بالأفراد مع احترام العالم الداخلي لكل فرد والعمل على تزويدهم بالقوة المعنوية اللازمة. فالحزب الشيوعي في سبيل ذلك كان يجتهد في تعبئة كل الطاقة الفكرية للمجتمع السوفييتي، كل إمكانيات الثقافة لبناء فرد يكون اجتماعيا نشطا، وروحيا غنيا، عادلا وذا ضمير حي. الكائن البشري في حاجة إلى أن يشعر أن المجتمع في حاجة ماسة إلى إسهامه وأن الدولة لا تحتقر كرامته وأنه يعامل بثقة واحترام. وإذا ما أدرك هذا كان قادرا على فعل الكثير.

وكان ولابد من إجراء عملية تغيير للأشخاص في جميع المستويات. شخصيات جديدة عينت في مناصب المسؤولية من بين الذين فهموا هذه الوضعية جيدا ولديهم أفكار عما ينبغي عمله وكيفية ذلك. وقد أطلقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حملة دون هوادة ضد كل خرق لمبادئ العدالة الاشتراكية دون إعارة الاهتمام للشخص المنسوب إليه الخرق. وأعلن الحزب الشيوعي عن سياسة الشفافية وكل من رغب في الإعراب عن رأيه حول الحزب أو الحكومة أو الهيئات الاقتصادية أو المنظمات العمومية تم فسح المجال له للتعبير دون قيد. وكل تدابير التقييد أو المنع قد ألغيت.

فالبيريسترويكا ترفع من مستوى المسؤوليات الاجتماعية كما ترفع من مستوى الآمال. ولكن الشفافية كفيلة بكشف كل المزايا اللامشروعة.

وقد أشارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي إلى أن كل الإصلاحات التي تقوم بها على اتفاق تام مع المنهج الاشتراكي وأن كل عنصر في برنامج البيريسترويكا وفي البرنامج العام في مجمله يرتكز كلية على فكرة ضرورة المزيد من الاشتراكية والمزيد من الديمقراطية. كما يشيرون إلى أن مصاعب السبعينات والثمانينات لا تعبر عن أزمة الاشتراكية كنظام سياسي واجتماعي، بل أنها كانت نتيجة شيء ما من

انعدام الصرامة في تطبيق مبادئ الاشتراكية ومن الابتعاد عن معاييرها ومن الوفاء الذي في غير محله لأساليب وأشكال التسيير الاجتماعي التي فات عليها الزمن وقد وضعت في ظروف تاريخية نوعية خلال المراحل الأولى من التنمية الاشتراكية.

فمن أجل تحسين نوعية المواد المنتجة تم إنشاء جهاز مستقل مكلف بفحص المواد المنتجة للتأكد من أنها موافقة للمعايير المحددة. في البداية أدت العملية إلى انخفاض مداخل الكثيرين من العمال لكن المجتمع بحاجة إلى مواد من نوعية أفضل، ففهم العمال الإجراءات الجديدة ولم ترتفع أية احتجاجات منهم. بل العكس أخذوا يشعرون أنهم من غير المعقول أن يحصلوا على ما لا يستحقوا. وفي نفس الوقت ينتظرون من المسيرين والمهندسين والمتخصصين الفنيين اتخاذ نفس الموقف... وهكذا سمح جهاز مراقبة النوعية هذا بكشف سلوك الناس تجاه العمل، كما أدلّ على الموارد البشرية التي يمكن للبيريسترويكا أن تستفيد منها. وقد أصبح جهاز رقابة الدولة على النوعية محكما في هذا الباب. فقد تأكد بأن الطبقة العمالية السوفييتية في مجموعها تؤيد الإصلاح ومستعدة للعمل على ترقيته وتلعب عمليا دورها كمطبقة طلائعية في المجتمع الاشتراكي.

وهنا يقول غورباتشيف: إن البيريسترويكا تتطلب من مسئولي الحزب أن يكونوا قريبين جدا من البولشوفي الثوري الحقيقي كما يراه لينين. أما الروح الوظيفية الموغلة، والسلوكات الانتصارية والاحتراف فهي لا تتفق مع هذا المثل الأعلى. حقيقة لم يعد هناك خصوم معروفون للبيريسترويكا، ولكن هناك أناسا لا يعرفون كيف يعملون في نهج جديد في إطار البيريسترويكا وهؤلاء ينبغي تعليمهم ومساعدتهم. وعلينا أيضا أن نحسب حساب التكاسل والجمود وحساب العادة التي كان الكل ينتظر أن تأتي التعليمات من أعلى بخصوص جميع المسائل وأن يعتمد عليها كلية. هذه كلها سلوكيات لم يقضى عليها بعد. ولا يعني هذا أن الأمر غريب لأن الأمور كانت عادة تسير على هذا المنوال ابتداء من الورش

حتى الوزارات. وهذا سلوك ما تزال أثاره حتى اليوم، حتى في أعلى مستويات الإدارة. والخطير في الأمر أن الناس فقدوا عادة التفكير والتصرف بصورة مستقلة ومسؤولة. وهذا هو الشيء الذي يقول عنه غورباتشيف: أنه مشكل يؤرقنا. إن المهمة الرئيسية، كما يراها غورباتشيف، هي العمل على جعل المجتمع معنيا بعملية الاصطلاح الجارية.

الشفافية (غلاصنوصت GLASNOST)

تقتضي الديمقراطية احترام القانون والنظام سيان في ذلك أمين عام الحزب الشيوعي السوفييتي والمنظمات السياسية وعامة الشعب، وقد أطلق على هذا المناخ الجديد كلمة الشفافية. شفافية أكثر في الشؤون العمومية وفي كل قطاع من قطاعات الحياة. على الناس أن يكونوا واعين بما هو خير وبما هو شر حتى يتسنى الزيادة في الخير ومحاربة الشر. ومن المهم إدراك كل ما هو إيجابي وبناء لاستغلاله وجعله ملكا لكل الشعب وكل الحزب حتى تستطيع البراعم الصغيرة بذهنياتها الجديدة أن تنمو وتزدهر في ظروف البيريسترويكا. إن الناس قد أخذوا يتعودون على الشفافية. ليس فقط بسبب الرغبة الطبيعية لمعرفة ما يجري أو معرفة من يعمل كيف. إن المواطنين يزدادون قناعة يوما بعد يوم بأن الشفافية شكل من أشكال الرقابة العمومية المنصبة على أنشطة جميع الأجهزة الحكومية بدون استثناء ووسيلة قوية لتصحيح أوجه النقص فيها. ونتيجة ذلك أن الرصيد المعنوي للمجتمع السوفييتي قد أخذ في الحركة. العقل والضمير أخذا ينتصران على السلبية واللامبالاة التي تنهك القلوب.

إن الحزب يريد أن يتمكن كل مواطن من إسماع صوته بكل ثقة من هذا المنبر. لأن صوت المواطنين من شأنه أن يسمح لنا بمعرفة المناقشات الجارية في البلاد، ولكن أن يضمن أيضا ممارسة الرقابة الديمقراطية على القرارات ومدى صوابها ومطابقتها لمصالح الجماهير

وفي مرحلة لاحقة على تطبيقها. وليس من النزاهة حرمان أحد من حق التعبير عن الرأي انطلاقا من البيريسترويكا. ففي مجال الصحافة يكون من الأفيد والأجدى تنوع المؤلفين لكي يستطيع كل المواطنين قول كلمتهم ولكي يصبح التنوع الاشتراكي عمليا ممثلا بصورة كاملة في كل المنشورات. وفي هذا الصدد يقول غورباتشيف: أريد أن ألح أن الصحافة ينبغي لها أن توحد وتعبئ الناس بدل أن تعمل على تعميق الهوة التي تفصل بينهم وعلى تهييج الحساسيات ونوازع الريبة في نفوسهم.

إن تجديد المجتمع يعني أيضا بذل الجهد لتأكيد كرامة الإنسان ورفعته وشرفه. لا يمكن للنقد أن يكون أداة فعالة للبيريسترويكا إلاّ إذا ارتكز على الحقيقة في جميع الأحوال واعتمد على المراعات الدقيقة لمبادئ العدل.

ويخلص غورباتشيف إلى الرأي: أنه ينبغي قبول كل مناقشة مفتوحة ونزيهة حتى ولو أثارت التحفظ. لكن لنحذر من ارتداء بدلة الآخرين.

4- السياسة الاقتصادية للبيريسترويكا (الإصلاح الاقتصادي)

إن تصوّر الإصلاح الاقتصادي المعروض على دورة جوان 1987 للّجنة المركزية تميز بطابعه الشمولي الذي لا يغفل شيئا، والذي يعتبر مصدرا لتغييرات أساسية في جميع الميادين، فهو يشتمل على تحويل المؤسسات إلى نظام المسؤولية الكاملة على التكاليف(نظام التسيير المستقل) وعلى تغيير جذري للتسيير الاقتصادي الممركز، وعلى تغييرات أساسية في ميدان التخطيط، وعلى إصلاح لنظام تحديد الأسعار وميكانيزمات التمويل والقروض وعلى تجديد بنية العلاقات الاقتصادية مع الخارج. كما يشتمل أيضا على إنشاء بنايات جديدة للتسيير مع توزيع جديد وكامل لأسسها الديمقراطية وإدخال واسع لمبادئ التسيير الذاتي.

وكانت نقطة الانطلاق لعملية إصلاح التسيير من البدء بالمؤسسات وما شابهها، تلك الحلقة الرئيسية في السلسلة الاقتصادية. كان على الحكومة أن تشرع بتجديد النظام الاقتصادي الأنسب لها ثم أن تخلق الظروف الاقتصادية الأكثر ملائمة، وتوسع من صلاحيتها وتدعّمها، وأخير وعلى هذا الأساس فقد يمكن للحكومة أن تدخل التغييرات الأساسية في أنشطة جميع مستويات التسيير الاقتصادي العليا. فالمؤسسة هي مجال أهم العمليات الاقتصادية، ففيها يتم الإنتاج وفيها تتجسد الأفكار العملية والإبداعات التكنولوجية. وجماعات العمال هي التي تعطي شكلا ملموسا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وفيهما تتلاقى المصالح الشخصية والاجتماعية والجماعية وبها يتحدد إلى حد كبير المناخ السياسي والاجتماعي في كل البلاد.

أين يكمن العيب الرئيسي بالنسبة للميكانيزمات الاقتصادية القديمة ؟

إنه يكمن قبل كل شيء في غياب الدافع الداخلي الرامي إلى التطوير الذاتي. وبالفعل كانت المؤسسات تتلقى عبر نظام المؤشرات التخطيطية الموارد للقيام بمهمة معينة. جميع التكاليف مضمونة التغطية عمليا، كما أن تصريف الإنتاج مضمون أساسا. والأهم من ذلك كله أن أجور العمال لا تتوقف على النتيجة النهائية للعمل الجماعي، أي على إنجاز الواجبات العقدية ونوعية الإنتاج والأرباح المحققة. وليس من شأن هذا النظام إلاّ أن يؤدي إلى إنتاج رديء إذا لم نقل إلى إنتاج سيء كلية أحببنا أم كرهنا.

لم يعد بالإمكان تسيير الاقتصاد بهذه الطريقة، فلابد من إدخال الميكانيزمات الجدية في تسيير المؤسسة ذاتيا. إذ يتطلب من المؤسسة أن تصبح عامل دفع قوي وطاقة حافزة ومشجعة على العمل بذكاء على تحسين نوعية المنتوج. على كل مؤسسة أن تنطلق من الطلب الاجتماعي الحقيقي لتحديد إنتاجها وخطة تسويق هذه الإنتاج. بمعنى أن تعمل

المؤسسات في ظل شروط من شأنها أن تشجع التنافس الاقتصادي في سبيل إرضاء رغبات المستهلكين الشرعية. وبالتالي فإن مداخيل العمال ينبغي أن تخضع كلية للنتائج التي يحققها الإنتاج والمستوى النوعي فيه... فقد أولت الحكومة أهمية أساسية "لقانون المؤسسة" في مشروعها للإصلاح الاقتصادي.

نحو نظام للأسعار مبني على الحقائق الموضوعية

إن جوهر ما تعتزم الحكومة القيام به في البلاد في جميع مجالاتها هو تعويض الأساليب المعمول بها حاليا والتي يطغى عليها الطابع الإداري بأخرى تتميز بطابعها الاقتصادي. وأن الطريق إلى الأسلوب الجديد يمر على نظام لحساب الأسعار مبني على الحقائق الموضوعية، وهو أمر واضح تمام الوضوح بالنسبة للقادة السوفييت. ويعتقد غورباتشيف أن المجمع الفلاحي - الصناعي هو المكان الذي ستتجذر فيه بسرعة أكثر أشكال التنظيم والإنتاج الأكثر فعالية والمبنية على أساس من حساب للأسعار حقيقي. أولا، لأن المزارع الجماعية في الإتحاد السوفييتي أصبحت من التقاليد العريقة في البلاد، وثانيا، لأن سكان الأرياف معروفون بنشاطهم وحيويتهم في العمل، كما أن لديهم الكثير من الطاقة المخزونة يمكن أن تتحول إلى مزيد من الحيوية والنشاط في سبيل زيادة الإنتاج عند الدخول في مرحلة تطبيق نظام لتحديد الأسعار مبني على الحقائق الموضوعية ونظام الاكتفاء والتموْيل الذاتيين. فمن وجهة النظر الخاصة بتنظيم العمل والأجور فقد أثبت نظام العقد الجماعي[4] صلاحيته في الزراعة. وقامت الحكومة أيضا بوضع نظام العقود العائلية موضع التطبيق وكانت النتائج الأولى لهذه العملية مشجعة.

تصور جديد للمركزية

هناك تصور جديد للمركزية الديمقراطية يتخذ شكله في مجرى تطبيق البيريسترويكا. إن المركزية في ظل البريسترويكا لا علاقة لها بالنظام البيروقراطي الضيق. وخلافا لما هو معمول به حاليا حتى الآن لن تقوم الأجهزة المركزية مستقبلا بمراقبة المؤسسات سوى فيما يتعلق بعدد محدود من النقاط: تنفيذ أوامر الدولة، الأرباح، إنتاجية مؤشرات التقدم العلمي والتقني، المجال الاجتماعي، وسيصبح تنفيذ المؤسسات لالتزاماتها التعاقدية ولطلبات الدولة بالنسبة للمواد ذات الأهمية الكبرى معيارا أساسيا في تقييم ميزان نشاطها السنوي. وستأخذ طلبات الدولة حجما ومحتوى في التناقص تدريجيا مع تشبع السوق بالمواد وتقوم مقامها علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين... وعندما تكتسب المؤسسات الخبرة الضرورية في مجال التسيير الذاتي عندئذ سيتم وضع طلبات الدولة على قاعدة التنافس ليفوز بالصفقة أفضل المتنافسين عروضا وهذا تطبيقا لمبدأ التنافس الاشتراكي. وستدخل الدولة تعديلا أساسيا في نظام الإمداد بالعتاد والتكنولوجيا وتقوم بتنظيم عملية الانتقال بين جمع الأموال لتوزيع مُمركز للموارد وبين تجارة الجملة.

وباختصار ستعمل الدولة على الجمع أكثر فأكثر بين مزايا التخطيط والعوامل الحافزة للسوق. لكن كل هذا سيندرج في إطار الأهداف الاشتراكية ومبادئها في التسيير.

إن توسيع صلاحيات المؤسسات واستقلاليتها الاقتصادية وتعديل وظائف الدوائر المركزية والجهوية والانتقال من الأساليب التي يغلب عليها الطابع الإداري إلى التي تتميز بطابعها الاقتصادي في التسيير تتطلب مقابل ذلك تغييرات جذرية في البنيات التكنوقراطية... في الماضي كان كل تطوير أو تحسين للبنيات الإدارية يرافقه في أغلب الأحيان خلق

عناصر تنظيمية جديدة وينجم عن ذلك تضخم في الجهاز الذي يصبح ثقيلا أكثر فأكثر، قليل المرونة، وبيروقراطي متحجر. وقد تبين للدولة أن عملية الإصلاح الاقتصادي لا تسير كما ينبغي بسبب الكوابح المتأتية من جهاز التسيير الثقيل والعملاق ومن ضعف فعاليته. ولذلك تنوي الدولة إجراء تخفيضات معتبرة في هذا الجهاز وتبسيط بنياته كلما كان ذلك ضروريا.

الإنجازات الفعلية للبيريسترويكا

في خضم معركة الإصلاح وإعادة الهيكلة يبدي بعض الناس خوفهم من التدابير المتخذة لتطوير التعاونيات وتشجيع الإنتاج الفردي والتعامل بالعقود وتطبيق سياسة التمويل الذاتي. فهم يخشون ما يعتبرونه إضعافا لقواعد الاشتراكية مما يمكن أن يتمخض عنه نشوء ملاّك صغار. ويعتبرون بأن اللجوء إلى تطبيق مبدأ العقود في أشكالها المختلفة يمكن أن يضع المزارع الجماعية في وضع خطير. ويقول غورباتشيف ردا على المعترضين: لكن ماذا نقول بخصوص المتاجر(البوتيكات) الخالية من كثير مما يحتاجه الناس؟ هذا هو مجال إطلاق صفارة الإنذار وليس مجال الصراخ من فرط الهلع "النجدة فإن الاشتراكية في خطر". ويضيف قائلا: نحن نعرف أن الخلط بين المصالح الشخصية والاشتراكية هو دائما المشكل الأساسي وعندما نتحدث عن المصالح الشخصية فنحن بطبيعة الحال نعني بذلك المعنى الواسع للكلمة وليس فقط المصالح المادية. وما نحتاجه ليس اشتراكية عقائدية "صافية" من اختراع المنظرين الدوغماطيين وإنما نحتاج إلى اشتراكية لينين. فلينين كان واضحا كل الوضوح في هذا الشأن، فهو يقول: ما دمنا قد طورنا صناعتنا وطاقتنا بنسب ضخمة فليس هناك من شيء يستطيع أن يخيفنا. وباعتمادنا على هذه الطاقة نستطيع أن نجري التحويرات الاشتراكية بصورة مخططة.

ويرى غورباتشيف أن أمورا خارقة للعادة تحدث عندما يمسك الناس بزمام المسؤولية في كل ما يقومون به بأنفسهم. عندئذ ليست النتائج وحدها هي التي تتغير وإنما يحدث أن يتغير الناس أنفسهم بصورة محسوسة. العمل يتغير مثلما يتغير السلوك تجاه العمل. الأفراد في مجتمعنا يريدون أن تكون لهم يد في كل ما يجري وهذا شيء جميل أنهم يمقتون الأوضاع التي لا يؤخذ فيها برأيهم وحيث لا ينظر إليهم إلا كطاقة للعمل ولا يؤخذ بعين التقدير صفات الإنسانية والوطنية فيهم. إن العقد الجماعي والديمقراطية اللذين لا ينفصل بعضهما عن الآخر هما بالذات الأمران اللذان يساعدان كل فرد على الشعور بأنه سيد نفسه ومواطن كامل المواطنة. ويدعم غورباتشيف رأيه هذا بسرد حادثة وقعت له في بداية شهر أوت من سنة 1987 أثناء زيارته مقاطعة رامنسكوبي خارج موسكو وقد أتيحت له فرصة التحدث إلى جماعة تعمل منذ خمس سنوات حسب نظام التعاقد في مشروع تكنولوجيا لإنتاج زراعي مكثف. فيقول: كانوا يغرسون بذور البطاطا، وفي العام الماضي استطاعت هذه الجماعة المتكونة من خمسة أفراد أن تحقق أرباحا طائلة لمزرعة الدولة.

وفي انتقاده للمزارع الجماعية والسوفخوزات يقول: إننا نملك اليوم في العديد من القطاعات الزراعية الكثير من المزارع الجماعية والسوفخوزات. وقد نظمت هذه وتلك على شكل جماعات كبرى أو فرق أو مجموعات. ولكن ترتب على هذا النمط من التنظيم نوع من الطلاق مع الأرض مما ظهر أثره على الإنتاج. وعلينا اليوم في سياق المزارع الجماعية ومزارع الدولة أن نصحح العلاقة ونجعلها على ارتباط وثيق بمصالح الأفراد في إطار العقود الجماعية والعقود العائلية وعقود الإيجار. بمعنى أننا نجمع بين مزايا نظام اقتصادي جماعي كبير وبين مصالح الأفراد. وإذا أهملنا المصالح الفردية لاشيء يمكن أن تتمخض عنه جهودنا ولن يلحق المجتمع من ذلك سوى الخسران، ولهذا السبب أصبح لزاما علينا أن نقيم شيئا من التوازن في المصالح. وهذا ما نعمل له

بواسطة الميكانيزمات الاقتصادية الجديدة في ظل ممارسة أكبر للديمقراطية وفي جو الشفافية والاندفاع الشعبي ليأخذ قسطه في كل أوجه الإصلاح وإعادة الهيكلة.

إن الاعتقاد بأن البيريسترويكا(إعادة الهيكلة) التي أخذ الإتحاد السوفيتي بتطبيقها في النطاق الاقتصادي، والديمقراطية (الحرية) التي أخذ بإعطائها للمجتمع في النطاق السياسي، إنما يشكلان معا تخليا عن النظام الاشتراكي، هو اعتقاد خاطئ. العكس يمكن أن يطرح: فما تقول به البيريسترويكا يشكل محاولة لتصحيح إدارة النظام الاشتراكي، أو لتصحيح تجسيد النظام في المؤسسات والسياسات، تصحيحا من شأنه أن يرفع درجة التحسس بفعل قوى السوق دون الرضوخ الكامل وغير المتبصر لها، وأن يوفر قدرا ملموسا من القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي لنشأة القطاع العام، وأن يتيح للشعب قدرا ملموسا(ومتزايدا) من الحرية والديمقراطية السياسية، إلى جانب ما كان عليه قبلا من إتاحة قدر كبير من الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية عبر ما يوفره من خدمات تعليم ورعاية صحية وفرص عمل وترويح.[5]

ولا يبدو هناك تحول مهم في أهم دولة اشتراكية، أي روسيا، نحو القطاع الخاص. فقد أظهر أحدث تقرير عن المنظمات الدولية(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) أن توسع نطاق صناعات الخدمات وظهور رجال أعمال جدد أصبح وجودهما محسوسا لكن المنظمة نبهت إلى أن نتائج التقرير ليست نهائية. وقال متحدث أن التحول الكامل إلى نظام الاقتصاد الحر قد يستغرق خمسين سنة، لأن المجتمع الروسي نفسه يحتاج إلى التجديد.[6]

مراجع وهوامش الفصل الثاني والثلاثين

1- نحن حسب كل مقام نستعمل تارة كلمة البيريسترويكا أو كلمة الإصلاح أو عبارة إعادة الهيكلة أو هما معا في بعض الأحيان. وكل همنا في ذلك هواتساق المعنى وتوازن التعبير. المترجم: العميد العربي سي لحسن.

2- أما في الغرب بما فيه الولايات المتحدة، فالنظرة إلى البيريسترويكا تختلف. فالبعض يعتبر أن الحالة المتدهورة للاقتصاد السوفييتي هي التي فرضتها وأنها تترجم شيئا من الخيبة فيما يتعلق بالاشتراكية وتعبر عن أزمة حلت بمثلها وأهدافها النهائية.

3- جهاز الكبح: يعني تحول نظام التسيير الاقتصادي القديم من العامل للتنمية إلى كابح يعطل تقدم الاشتراكية.

4- في نظام العقود الجماعية تتولى جماعة من العمال إنجاز عمل ما محدد بالتعاقد أما مع المؤسسة التابع لها العمال أو مع أي منظمة أخرى. وفي هذه الحالة يتحدد أجر كل واحد من العمال حسب حجم العمل الذي قام به ونوعيته.

5- د. يوسف صايغ: المرجع السابق، ندوة القاهرة حول القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، ندوة القاهرة، 1990، ص 761.

6- إذاعة لندن بالعربية في 1995/10/02.

33 الخوصصة والتعديلات الهيكلية

مفهوم القطاع الخاص

يطلق مفهوم اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والخدمات والكميات المنتجة والمستهلكة. ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة(دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة[1] وتفترض سوق المنافسة التامة أن عدد المتعاملين فيه كبيرا جدا، وأنهم من الصغر بحيث لا يمكنهم التأثير ـ كل على انفراد ـ على اتجاهات السوق الحرة، حيث أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها، عادة، القطاع العام.

إلا أن واقع الأمر يشير إلى وضع احتكاري أو احتكار قلة، فيعمل من خلال تسلطه الاحتكاري على استبعاد كل المزايا الاقتصادية للمنافسة الحرة، ويفرض الأسعار التي تلائمه على المدخلات والمنتجات من خلال التحكم بالطلب على الأولى، وبالعرض على الثانية، فيشوه نظام الأسعار، وتفوت المجتمع فوائد المنافسة الحرة.[2]

متطلبات القطاع الرأسمالي الخاص

يتطلب ظهور القطاع الرأسمالي الخاص ظهور عدة عوامل من بينها[3]:

1- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق.

2- لابد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداء من الشركات التضامنية، وصولا إلى الشركات المساهمة والعامة والخاصة، وشركات التضامن بالأسهم. وإلى جانب هذه المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات.

3- ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر والساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة، إضافة إلى الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي التسويق وفي الإنتاج.

4- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع(البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.

5- التعرف على فرص الاستثمار[4]: لا نبالغ إذا قلنا أن التعرف على فرص الاستثمار يعتبر أحد عوائق نمو الاستثمارات الخاصة في البلدان العربية كافة، بحيث يصعب على الفرد في كثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له. ويمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها (مثلا وزارات الصناعة وبنوك التنمية..) وإنشاء مؤسسة متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار.

القطاع العام ومفهوم تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال ألتي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.

ويؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشروعات أو المؤسسات إلى تعطيل آليات السوق وتشويه المنظومة السعرية. ويدخل العامل السياسي بقوة عندما تتدخل الدولة عن طريق التمليك المباشر للمشاريع الإنتاجية.[5]

ويستهدف وجود القطاع العام تغيير الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند محاولة تخليصه من أية شوائب محلية أو أجنبية تقف في طريق استقلاله الاقتصادي والسياسي.[6]

إن المجالات المحددة لكل من القطاع الخاص والقطاع العام، لابد من أن يعكس، إما صراحة أو ضمنا، الفلسفة التي تنتهجها الدولة حول كل من دور الدولة في الحياة المجتمعية والتنظيم المجتمعي المستهدف. ولنتذكر أن دور الدولة كان يعتبر في البداية مقتصرا على واجبات الأمن والدفاع والعدالة. لكن ظهر بالتدريج أن هناك مجالات لا يريد المجتمع إبقائها في إطار النظام السعري، وهي مجالات الرفاه الاجتماعي، وفي مقدمتها التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وبعض الخدمات الضرورية، مثل خدمات المرافق العامة من موانئ وطرق مواصلات، وربما أيضا خدمات الماء والكهرباء. وقد زاد بالتدريج دور الدولة في تلبية الحاجات الاجتماعية.

وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية نظريات التنمية الاقتصادية، وأكدت كلها أن للدولة دورا قياديا في عمليات التنمية . وتلازم هذا مع انتشار الأفكار الماركسية التي نادت بضرورة هيمنة الدولة على جميع مجالات الحياة الاقتصادية لتحل في ضربة واحدة كل القضايا الاستثمارية والتنموية والتنظيمية والاجتماعية، ولتستحث خطى التنمية الاقتصادية،

وتوفر العدالة الاجتماعية في وقت واحد. وبدت النظرية براقة في الظرف التاريخي السائد آنذاك، وتبنتها دول كثيرة من بين الدول النامية، بينها معظم الدول العربية.(7)

فقد تعرضت الأسس العقائدية الأيديولوجية التي كانت قد شكلت السياسة الاقتصادية وتطبيقاتها قبل الحرب العالمية الثانية، وتعرضت كلها إلى الزوال بفعل ما جاءت به الحركات القومية من تغييرات هيكلية جذرية استهدفت توسيع القطاع العام. وصارت الدولة تؤدي دورا مسيطرا، كما أدت إلى نمط مختلف لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع بطبقات واسعة من الفقراء المعدمين إلى المجرى الرئيسي للاقتصاد الوطني. ولم يعد يتقرر توزيع الناتج القومي بواسطة القوى العمياء لآلية السوق وحدها.(8)

والسؤال، هل كان من الضروري قيام قطاع عام في البلدان العربية ولا مفر من ذلك؟ أدت الصدف التاريخية والمرتكزات الثقافية في البلدان العربية دورا مهما في ظهور المشروع الحكومي وزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.(9)

1- فـــ "تعريب الإدارة "الأجنبية عشية الاستقلال أورث البلدان العربية المستقلة حديثا وضعا راهنا. فإلى جانب الجهاز الإداري، هناك مشروعات عامة كبيرة ، بخاصة في مجال الخدمات العامة، تحت إشراف الإدارات الاستعمارية لأسباب سياسية واقتصادية، فكان على الدولة الجديدة أن تستمر في إدارة هذه المشروعات والمؤسسات.

2- ورثت كل البلدان العربية في الوقت نفسه علاقات خارجية مكيفة ومرتبطة بالمراكز الغربية، ولما كانت أكثر حكومات البلدان العربية ذات إمكانيات اقتصادية متواضعة، كانت تجارتها الخارجية في حالة عجز مستمر، الأمر الذي اضطر حكومات هذه البلدان إلى التدخل

في ميدان التجارة الخارجية لكي لا يفلت الزمام بالنسبة إلى عجز ميزان المدفوعات.

3- ما كان معروفا من مدركات وموارد طبيعية أو تم اكتشافه فيما بعد آل إلى الدولة إدارة وملكية. ولما كانت الموارد الطبيعية هي المصدر الرئيسي للعملات الخارجية، وتساهم في نصيب كبير في الدخل القومي، فقد تحولت ميزانية الدولة إلى مركز حساس للنصيب الاقتصادي.

4- في مراحل لاحقة تم "تعريب" النشاط الاقتصادي الحكومي والفردي المملوك للأجانب في ظل الإدارة الاستعمارية، الأمر الذي أملته ظروف خاصة في كل بلد، فتم تمصير النشاط الاقتصادي الفردي وتعريقه وتلييبه وسودنته. وامتد، بذلك، النشاط الاقتصادي للدولة ليشمل المشروعات الفردية والحكومية "المعربة" أو المهجورة في بعض البلدان كما حدث في الجزائر.

5- إلحاح التنمية الاقتصادية وضرورة تحقيق معدلات نمو عالية والتوجه العام نحو التخطيط الاقتصادي، دعا إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين تنفيذ الخطط الاقتصادية. كما طرح شعار الاشتراكية سياسيا واقتصاديا لتبرير تأميم القطاع الخاص وإحكام القبضة على الاقتصاد الوطني.

وعموما، واجهة باقي دول العالم الثالث نفس الظروف التي واجهنها معظم البلدان العربية عشية استقلالها.

والسؤال الآخر، هل كان القطاع العام خيارا؟ نعم أن القطاع العام كان خيارا تنمويا تمت تحت مظلته إنجازات هامة لم تكن لتتحقق من دونه.[10] ففي مجتمعات متخلفة مثل مجتمعاتنا ليس هناك خيارا إلا ان تقوم الدولة بدورها.[11] إذ لم يكن لدى الكثير من الدول النامية في ذلك الوقت بديل عن الاعتماد على المؤسسات العامة، إذ لم يكن هناك قطاع خاص مقبول سياسيا.[12] وإن رأس المال الخاص يميل ، بوجه عام، إلى

الانغماس في الاقتصاد(الهش)، أي الساعي إلى الربح السريع أيا كان مصدره، ذلك إن لم ينغمس في الاقتصاد الأسود، وان أقصى ما يمكن أن يقدمه رأس المال الخاص في هذه البلدان هو الارتفاق بالشركات متعددة الجنسيات، والانضواء تحت سوق المال العالمي.[13] ولنا في التجربة المصرية دليل قوي على ما سبق. فقد حاولت الحكومة المصرية في البداية أن تستجذب الرأسمالية المصرية الكبيرة نحو الاستثمار في مشروعات الخطة الخمسية الأولى للتنمية 61/1960 ـ 65/64 ، ولكن استجابة الرأسمالية المصرية للاستثمار في المجال الصناعي كانت محدودة، ولم تجد مشروعات التصنيع إقبالا من الرأسمالية المصرية الكبيرة.[14] فمن الواضح أن الرأسمالية المصرية، بحكم تركيبتها وطبيعتها، قد فضلت إما الاستثمار في مجال العقارات، وإما انتظار المعركة مع الاستعمار لتقرر سلوكها.[15]

إن الحاجة إلى قطاع عام في اقتصاد متخلف هي ـ في نظري ـ أمر بديهي. فلا يمكن تحقيق أهداف مثل: النمو الاقتصادي، تحريك المدخرات الوطنية، توزيع الاستثمارات القطاعية، خلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة المتنامية، والتخطيط لاستعمالها، التنويع الاقتصادي، وتحقيق أهداف عريضة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من التبعية للنظام الاقتصادي الدولي، كل هذا لا يمكن تحقيقه من دون أن تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد عبر القطاع العام. وإلا كيف يمكن توجيه المدخرات الوطنية نحو استثمارات منتجة وتكوين رأس مال؟ وكما نعرف فان مالكي هذه المدخرات يفضلون استثمارها في الأراضي ومدخرات المضاربة، والعقارات السكنية، وتجارة السلع السريعة الدوران. إن التناقضات واضحة بين الحاجة الملحة إلى تكوين رأس المال وبين الخيارات الفردية. وبمقدور سلطة الدولة وحدها تغيير وجهة استثمار المدخرات الوطنية.[16]

مبررات الدعوة إلى الخوصصة أو الانتقادات الموجهة إلى القطاع العام

بشكل عام جرى تبرير الخوصصة على أساس قدرة الخاص على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد وبحسن أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وتقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من المواطنين، وبخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل. وهذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض إليها.[17] غير أن هذه الحجج النظرية الداعمة لمقولة التخصصية ليس فيها ما يقنع كليا أو ما هو واضح تماما بشأن تبريرات التحول نحوها، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي ليس للتخصصية فيها سوى تبريرات هامشية وغير جوهرية.[18]

يتهم القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية وتعرض بعض مؤسساته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية. إن الذين يندون بانخفاض الربحية في القطاع العام يغضون النظر عن الانخفاض العمدي للأسعار في القطاع العام، ويتناسون أن التحديد الإداري للأسعار يعتبر حقوقا مكتسبة للجمهور، بحيث تلقي محاولة التخلي عنها مقاومة عنيفة. ولا يقتصر الأمر على أسعار الاستهلاك، بل يتعداه إلى مستلزمات قطاع الأعمال. ثم إن ما يساق من مقارنات بين القطاعين تظهر انخفاض إنتاجية القطاع العام ليس دليلا على فشل الإدارة في القطاع العام. إذ ينبغي عند المقارنة إضافة المنافع الاجتماعية لفئات اجتماعية واسعة، وطرح من رصيد حساب القطاع الخاص المضار الاجتماعية، المترتبة على أداء القطاع، على جمهور واسع من الناس.[19]، لذلك لو قام القطاع الخاص والقطاع العام بتطبيق نفس سياسة التسعير، أي أن السعر يجب أن يغطي الكلفة الاجتماعية، فان مقارنات الربحية والإنتاجية المألوفة الآن ستفقد معناها.[20] أما بخصوص الخسارة التي يتعرض لها القطاع العام

فان ذلك يعود إلى أن رؤوس الأموال التي تخصص للقطاع العام لا تتناسب مع أغراض المشروعات، وتسحب فوائضه إلى الخزانة العامة.(21) ثم إن الإشارة إلى حجم ما يتعرض له القطاع العام من خسائر ليس بالضرورة دليلا على نجاح الإدارة في القطاع الخاص وفشلها في القطاع العام، وذلك أن حالات فشل القطاع الخاص، لاسيما الوحدات الصغيرة، تنتهي سريعا بالإفلاس، وهو ما يخرج معظمها من حسابات المقارنة. والواقع يشير إلى أن حالات الإفلاس التي يمنى بها القطاع الخاص أكبر مما توحي به المقولات التي تعزو إليه ارتفاع الكفاءة. وان هذا ليس مقتصرا على أوضاع بلدان نامية كالبلدان العربية، إذ أن الدراسات التي أجريت مؤخرا على هذه الظاهرة في الولايات المتحدة تشير إلى أن نسب الإفلاس تصل إلى حوالي 70 بالمائة من الوحدات حديثة الإنشاء.(22) أما بشأن الانتقادات الموجهة إلى القطاع العام بخصوص السرقة والمحسوبية، فهي مسألة تتعلق بالقائمين على إدارة مؤسسات القطاع العام، وهم وحدهم يتحملون عبئ هذه النواقص، والعيب فيهم، ويمكن تطهير المؤسسات منهم.

إيديولوجية الدعوة إلى الخوصصة

تعود جذور الخوصصة إلى مرحلة أواسط السبعينيات عندما بدأت الدول الصناعية تعاني، لأول مرة في تاريخها الحديث، ثنائية الجمود والتضخم. ولقد جاءت طروحات اقتصاديات جانب العرض لتشكل المواجهة النظرية لحالة الجمود والتضخم ولتسفيه النظرية الكنزية.(23)

إن طرح اقتصاديات جانب العرض يحاول إحياء مفاهيم قديمة كانت موجودة في القرن التاسع عشر، نادى بها الاقتصادي الفرنسي جان باتسيت ساي في عام 1930، وأسماها "قانون المنافذ" ومعناه أن العرض يخلق الطلب على الإنتاج، وبالتالي لا خوف من الركود أو الأزمات

الدورية. ويرى الكلاسيكيون المحدثون، أي النقديون أن الدواء لأزمة الركود التضخمي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي كما اعتقد الاقتصادي الانكليزي الكبيرجون مايير كينز، بل في التأثير على العرض الكلي. وكان محتوى دعوتهم هو أن العرض يبقى المحرك الأساسي للاقتصاد، لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار، وبالتالي زيادة فرص العمل. ولا خوف في أن زيادة الإنتاج يمكن أن تعمق الركود، لأن كل إنتاج مصحوب بالضرورة بزيادة في الدخول تتحول إلى زيادة في الطلب، فينشط الاقتصاد كله.

ففي أواخر السبعينات شهدت الرأسمالية العالمية لأول مرة ظاهرة الركود التضخمي واحتار الاقتصاديون في الغرب في تفسير تلك الظاهرة حتى دخل عليهم ركود عام 1982، وجاء الاقتصاديون يروجون لأيديولوجية اقتصاديات جانب العرض، وقد نجحت أيديولوجيتهم في صياغة سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق "ريغان»الاقتصادية التي خفضت الضرائب، وألغت كثير من التنظيمات التي كانت تحكم بعض الأنشطة الاقتصادية، وتجسدت في إلحاح الرئيس ريغان ورجاله على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية. وساعد على ذلك أن مجمل الرأسمالية الأمريكية وافقت على إعطاء الأولوية لمكافحة التضخم، ولو كان ذلك تحمل نتائج الركود سنتين أو ثلاثا. وتحملت الفئات الفقيرة عبء هذا الركود بسبب امتناع الدولة عن تقديم المعونات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى ضغطت آليات النظام الرأسمالي العالمي على حلفاء أمريكا التي سجلت جميعا تراجعا لدور الدولة ودرجات تمجيد القطاع الخاص. وهكذا أخذ الغرب يدعو بلدان العالم الثالث إلى سياسة الرأسمالية بلا قيود أو حدود.[24]

أفكار المدرسة النقدية وسياسة التكييف الهيكلي

يطرح النقديون عددا من السياسات التي يعتقدون أنها كفيلة بالتخلص من الأزمة الاقتصادية الراهنة، أهمها:

- القضاء على التضخم من خلال أتباع سياسة نقدية صارمة يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدلات نمو الناتج القومي الحقيقي. وفي هذا الخصوص يرى النقديون ضرورة ربط سعر الفائدة بظروف السوق بحيث يحقق السيطرة على معدلات نمو كمية النقود.

- القضاء على عجز الميزانية الذي يعتبر أهم مصادر نمو عرض النقود. ووسيلتهم في هذا الخصوص تتمثل في التخلي عن السياسة الكنزية التي أدت إلى نمو الإنفاق العام.

- حصر دور الدولة في تأدية الوظائف التقليدية، وترك القوانين الاقتصادية واليد الخفية لتعمل عملها في تصحيح الأخطاء بطريقة آلية. وهم يرون انه ليس من مهمة الدولة العمل على مكافحة البطالة، بل يؤمنون بضرورة وجود نسبة معينة طبيعية للبطالة حتى لا ترتفع الأجور كثيرا.[25]

وقد أدار "روبرت بارو»أستاذ الاقتصاد الكلي في جامعة هارفرد، ظهره للاقتصاد الكنزي، وأصبح أحد زعماء الفتنة في كلية شيكاغو - إذ قاد ثورة أدت إلى خلعه من مكانه - كان كينز قد أشاع الفكرة التي حظيت بالانتشار بأن سياسات الحكومة يمكنها أن تسوي بين التقلبات في الدخل، والمعروفة أيضا بالدورات الاقتصادية. وعلى امتداد سنوات السبعينات أعاد العلماء وصناع القرار السياسي النظر في قدرة الحكومة على القيام بهذا. وقد كان عمل روبرت بارو جزءا من العمل الأساسي الذي حول الاتجاه في الآراء الأكاديمية إلى صالح دور أكثر تواضعا للحكومة.

ويعتقد بارو أن الحكومات لا ينبغي أن تقوم إلا بنطاق محدود من الوظائف للنهوض بها. ويعتقد أن الوظيفة الرئيسية للحكومة هي "تحديد حقوق الملكية وحمايتها". أما نواحي النشاط الأخرى للحكومة فيمكن أن تضم "ضمان – ولكن ليس إنشاء – مستوى الحد الأدنى من التعليم، وتوفير حد أدنى من شبكة الرفاه، والمشاركة في نطاق ضيق من الاستثمارات في البنية الأساسية، مثل الطرق والمطارات". ويقول أن التوسع في سيطرت الحكومة على الاقتصاد فيما يتعدى هذه يلحق الضرر بالنمو.

ففي السبعينات وأوائل الثمانينات، كان روبرت بارو قد أحدث دويا ببحوثه التي كانت تحاج بأن الحكومات ينبغي أن تتبع نهج حرية النشاط الاقتصادي للتخلص من تذبذبات الدخل. وقد كانت أعمال روبرت بارو جزءا مما أطلق عليه ثورة التوقعات الرشيدة التي اقتلعت الرأي الكنزي في ذلك الوقت بأن الحكومات ينبغي أن تستخدم سياسات الاقتصاد الكلي استخداما نشطا لترويض الدورة الاقتصادية. وفي أثناء الستينات كان الاعتقاد بقدرة الحكومة على القيام بذلك في أوجه، معززا بما كان يبدو أنه علاقة اقتصادية مستقرة تعرف باسم "منحنى فيليبس". وتبين تجربة الستينات أن الحكومة يمكن أن تقوم بتوظيف الناس(تخفيض معدل البطالة) بمجرد طبع المزيد من أوراق النقد. وطبقا لركانة الاقتصاديين، بدا أن منحنى فيليبس يعني ضمنا أن السياسة النقدية يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي.

وبالنسبة للاقتصاديين المحافظين مثل ملتون فريدمان، فان منحنى فيليبس لم يكن يعني شيئا، وكان يبدو وكأنه يوحي بأن الحكومة يمكنها إنجاز شيء حقيقي – مثل خلق وظائف – عن طريق قيامها بعمل شيء لا يكلف شيئا وهو طباعة النقود. وكان ذلك كما لو ان المرء يمكن أن يجعل الناس أكثر طولا بمجرد قياسهم بمسطرة مقسمة إلى سنتمترات بدلا من البوصات. وتعرض فريدمان للسخرية بسبب آرائه حينئذ، حسب ما

يقول روبرت بارو "وحتى قبل أن اترك جامعة هارفرد في صيف 1948، أدركت أن التهجم على ملتون فريدمان كان فارغا من المضمون وعلامة حسد "

وبوحي من أعمال ملتون فريدمان، وأعمال روبرت لوكاس ــ وهو أيضا من جامعة شيكاغو ــ كتب روبرت بارو ورقة بحثية نشرت في المجلة الاقتصادية الأمريكية في عام 1977، مقدما فيها الدليل على أن السياسة النقدية النشيطة لم تؤد إلى تخفيض البطالة في الولايات المتحدة إلا عندما نجحت البنوك المركزية في أثارت دهشة الناس عن حجم التضخم الذي سيتولد عنها. وتابع ذلك ببحثين آخرين كتبهما بالاشتراك مع دافيد جوردون، خريج جامعة شيكاغو ويعمل حاليا بجامعة كليمسون. وقد أوضح البحث الأول أن الناس عندما يتحققون أن البنوك المركزية قد تفاجئهم، فان المجتمع ينتهي إلى توازن سيئ: حيث يكون التضخم مفرطا، بينما لا تنخفض البطالة عما كانت ستصبح عليه في غير هذا. وقدم البحث الثاني وصفا للخروج من التوازن السيئ. وإذا ما كان البنك المركزي قادرا على الالتزام بقاعدة تحكم سلوكه، فان معدل التضخم يمكن أن يكون أقل إفراطا عما سيكون عليه دون هذا الالتزام. وسيظل لدى البنك المركزي لمحاولة توليد تضخم مفاجئ، إلا أن هذا الحافز يمكن أن يخفف منه ضياع المصداقية.

وكان البحثان اللذان كتبهما روبرت بارو مع دافيد جوردون جزءا من حركة غيرت سلوك البنوك المركزية. والبنوك المركزية الحديثة أكثر ميلا إلى إتباع القواعد التي تبعدها عن توليد تضخم مفرط، للمحافظة على مصداقيتها باعتبارها مكافحا للتضخم.

كان هجوم بارو على أسس النظرية النقدية لكينز، والتي قام بتنفيذها مع مجموعة من خبراء الاقتصاد الكلي البارزين، قد سبقه هجوم أيضا على سياسة المالية العامة لكينز، والذي قام به روبرت بارو بمفرده.

ومرة ثانية كانت وجهة نظر جون مايير كينز بشأن السياسة المالية العامة، هي وجهة نظر من مذهب الفعالية: وهي أن الحكومة ينبغي أن تستخدم عجز الموازنة العامة لتخفيف التذبذبات في الدخل الخاص. وعندما يركد الاقتصاد الخاص، ينبغي على الحكومات ان تحاول تعزيز الإنفاق الخاص من خلال إحداث عجز أكبر في الموازنة العامة، وتمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض بدلا من زيادة الضرائب.

وفي إحدى بحوثه لعام 1974 في مجلة الاقتصاد السياسي أقام روبرت بارو الحجة على اختيار التمويل، سواء أكان من خلال الاقتراض أم من خلال الضرائب، ليس بذي أهمية. وإذا ما اقترضت الحكومة لإحداث عجز بالموازنة، فلابد أن يدرك الناس أنها ستقوم بفرض ضرائب وتحصيلها في المستقبل لسداد ما اقترضته. ومن ثم فإنهم سيزيدون من مدخراتهم الآن حتى يتمكنوا من دفع الضرائب في المستقبل. وهكذا يتم إحباط محاولات الحكومة لتعزيز الإنفاق الخاص من خلال قيامها بالاقتراض. ولكن ما الذي سيحصل إذا تم نقل هذه الضرائب المستقبلية إلى الأجيال التالية؟ ألن يشعر الناس في الوقت الحالي بأنهم أغنى نتيجة لاقتراض الحكومة؟ أبدا، كما يحاج روبرت بارو في بحثه، إذا ما كان أفراد الجيل الحالي لا يهتمون إلا بإنفاقهم فحسب ولكن يهتمون أيضا بما سيتوافر لأولادهم لإنفاقه. فإذا كانوا يهتمون بأولادهم، فإنهم ببساطة سيدخرون أكثر ليتركوا لأولادهم نقودا إضافية لدفع الضرائب في المستقبل. ومرة أخرى، فان قدرة الحكومة على جعل الجيل الحالي يزيد الإنفاق من خلال إحداث عجز في الموازنة لن يصيبها إلا الإحباط.

وكان رد الفعل على مقولات روبرت بارو هو عدم إنكارها. وكما صورت الأمر "الملخصات المدرسية" المنشورة في مجلة الايكونوميست، فان فكرة النظر إلى الأمام إلى مالا نهاية وإيثار الآباء لأبنائهم تبدو مجنونة. وفي البداية كان الاقتصاديون يجاهدون حتى لا يضحكوا ولكن مع مرور الوقت، أصبح نموذج روبرت بارو معيارا، حتى أن منتقديه

اضطروا إلى استخدامه كنقطة بداية لنماذجهم. وقد خلصت مجلة الايكونوميست إلى انه نتيجة لتأثير أعمال بارو "فان قليلين يتوقعون أن يحصلوا على ما اعتادوا عليه من الاستخدام النشيط لسياسة المالية العامة".[26]

وعموما تعطي المدرسة الكلاسيكية الحديثة ،أي النقديون، أهمية كبيرة للنقود في تفسير وعلاج كافة المشاكل التي يتعرض لها النظام الرأسمالي. وتتمثل سياستهم في ضرورة السيطرة على معدلات نمو النقود. ومن أبرز سمات السياسة هذه هو حفز القطاع الخاص عن طريق تخفيض الضرائب ، وتحجيم حجم القطاع العام، وإطلاق قوى السوق في تحديد الأسعار، وإلغاء الدعم السلعي، وبيع منشآت القطاع العام ومساندة الشركات المتعددة الجنسية، ومعادات النقابات العمالية، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وكل ما كان منه موجها للخدمات الاجتماعية والصحية الموجهة للفقراء ومساعدة العاطلين والشيوخ والفقراء وذوي الدخل المحدود.[27]

يعتبر التضخم في رأي النقديون المشكلة رقم واحد. ومن هنا أميل إلى القول أن الهدف الأساسي من تبني "اقتصاديات جانب العرض" هو تبرير تخفيض نسبة الضرائب. إذ حاول هذا الاقتصاد إظهار أن تخفيض نسبة الضرائب لن يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية، بل سيؤدي إلى انخفاض هذا العجز استنادا إلى المقولة بان تخفيض نسبة الضرائب سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وسيؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي، ومن ثم زيادة العائدات الضريبية. ولقد أظهرت التجربة خطأ هذه المقولة إذ زاد عجز الموازنة الأمريكية كليا بمقادير هائلة، كما زاد هذا العجز كنسبة للناتج القومي الأمريكي.[28]

الانتقادات الموجهة إلى اقتصاد السوق

يؤكد دعاة الترويج لضرورات النقل من العام إلى الخاص على مسألة الكفاءة الإنتاجية بحجة أن القطاع الخاص سوف يحقق بالضرورة درجة أكبر من الكفاءة، حيث تتكفل آليات السوق بالتخصص الأمثل للموارد الاقتصادية.

فالمقولة والتسليم بان آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد مرفوضان ـ ليس نظريا فقط ـ ولكن بتطبيقات عملية. فنظام السوق الذي يتكلم عنه دعاة الخوصصة يفترض في الواقع زيادة أوضاع الحرية الاقتصادية، حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحرية المنتج في توجيه رأسماله بهدف تنظيم الربح وحرية المستهلك في استخدام دخله. على أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق المنافسة الحرة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيرات الأسعار. وعندئذ فان نظام السوق هو الذي يتكفل، على مستوى الاقتصاد القومي، بتوزيع الموارد توزيعا أمثل وباستخدامها استخداما أكمل. غير أن نظام السوق القائم في الواقع هو مزيج من المنافسة والاحتكار، بل هو يخضع بالفعل لنظام احتكار الأقلية. وبالتالي فان آلية الأسعار آلية مشوهة نتيجة سيادة الاحتكارات التي لا تضع الطلب الفعلي في اعتباره، وتحدد الأسعار سلفا، وتحرك، بل تخلق الطلب. هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة وعجز أغلبية المستهلكين عن الإحاطة بظروف السوق. ولذلك تعجز قوى السوق عن القيام بوظيفتها في توجيه النمو الاقتصادي التوجيه الأمثل للموارد والاستخدام الأكمل لها.(29)

فالوضع الأمثل هو ظروف المنافسة الكاملة، وكلما ابتعدنا عن حالة المنافسة الكاملة تكون النتيجة دون الحد الأمثل. وإذا وصلنا إلى الاحتكار

الكامل نكون بصدد إنتاج نصف الإنتاج فقط الذي يمكن إنتاجه في حالة المنافسة الكاملة.[30]

فالكفاءة الإنتاجية المثلى تتحقق فقط في ظل نموذج المنافسة التامة، وهو أمر غير متحقق عمليا في ظل عناصر الاحتكارات الشائعة في المشاريع الخاصة السائدة حاليا في جميع دول العالم الثالث، ومن بينها أقطار العالم العربي.[31]

فإذا كان الاحتكار تفرضه طبيعة حجم السوق يكون هذا مبررا لوجود القطاع العام، فإذا كان السوق لا يسمح إلا بوجود وحدة إنتاجية في الحجم الأمثل، فقد تكون هذه حجة في مصلحة تدخل الدولة لإقامة مثل هذه الصناعة.[32]

طبيعة الملكية والكفاءة الإنتاجية

من الملاحظ أن قضية الكفاءة الإنتاجية لا تتعلق بطبيعة الملكية عامة كانت أو خاصة. فالإنتاجية مسألة تقنية ـ إدارية، وهذا يفسر وجود مؤسسات رابحة وخاسرة في القطاعين العام والخاص. وليس من المقبول والمعقول أن يؤدي النقل من العام إلى الخاص إلى تحسين الإدارة.

إن القضية الأساسية التي تطرح عادة هي أن هذا النقل يمكّن من تحسين الإدارة. وفي الواقع، أن الإدارة الجيدة تحتاج إلى مفهوم مختلف عما هو متعارف عليه، لأنه وحتى في الدول الأوربية المتقدمة، هناك مقارنات لغير مصلحة الأوربيين بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية، فأصبحت الإدارة هناك علما، خدمات، أنظمة، اتصالات، أجهزة بحث .. الخ. فهناك جرأة من الإدارة غير موجودة في الإدارات المتطورة والموجودة حتى في الدول المتقدمة. ومن هنا أصبح هناك تساؤل، وهو هل في ظل العجز الموجود في الدولة (سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص على مستوى القدرات الإدارية) يكون القطاع الخاص أقدر على إنشاء إدارات

أفضل، أم أن الأقدر هو القطاع العام؟ والقول أن القطاع العام تحمل الكثير في تخريج العديد من الكفاءات التي استطاعت أن تنهض وتتطور إداريا. وهذا لا يوفره القطاع الخاص، وبالتالي فقضية تطوير الإدارة هي مقولة غير صادقة، لأن قدرة القطاع العام هنا أكبر من قدرة القطاع الخاص.[33]

إن طرح مسألة استغلال الموارد في القطاع الخاص أفضل منه في القطاع العام هو مجرد كلام لا يقوم على برهان. وان كفاءة استغلال الموارد تتعلق بكفاءة الإدارة، بغض النظر عن طبيعة الملكية خاصة أو عامة. فالكفاءة ليست مقصورة على قطاع عام أو قطاع خاص، فمن الممكن أن يكون هناك قطاع خاص كفوء، والعكس أيضا. فليس هناك ضمان أن يكون هناك قطاع خاص كفء. ففي فترة الانفتاح في مصر كان هناك 600 شركة خاصة في حالة إفلاس فعلي، وطلب أصحابها من الدولة مساعدتهم، وبالفعل تدخلت الحكومة وكانت تضغط على البنوك حتى لا تطالب بمستحقاتها.

وصفوة القول أنه لا توجد أسباب نظرية وعضوية تفرض أن يكون القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام أو على العكس، والموضوع يعتمد على كيفية إدارة أي منهما، ومدى حسن اختيار الإدارة الكفوءة، وطريقة الإدارة، ووجود نظام للحوافز، ونظام كفوء ومرن للرقابة والمحاسبة، وغير ذلك مما هو معروف في الإدارة الحديثة. وفي تجارب العالم وفي التجارب العربية القطرية أمثلة كثيرة لمؤسسات من القطاع العام تدار بكفاءة عالية، وهي أفضل من بعض مؤسسات القطاع الخاص، كما أن هناك أمثلة عكس ذلك. والموضوع يتوقف على كيفية إدارة القطاع العام والظروف السياسية والاجتماعية الموجودة التي يعمل في إطارها ومدى وجود رقابة شعبية حقيقية عليه. أما قضية الفساد فهي واقعيا موجودة في القطاعين، بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة في معظم الأقطار العربية. ولكن إذا كان الشخص مضطرا للتعميم فان مجالات

الفساد في القطاع العام هي في رأيي أقل منها في حالة القطاع الخاص. وهي لا تعود إلى طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة.[34]

كفاءة الإنتاج وعدالة التوزيع

يستند وجود القطاع العام على نظرية التوزيع في توفير مبدأ العدالة، وليس هناك ما يمنع توافقه مع اعتبار الكفاءة التي تتوقف في النهاية على «جودة الإدارة»بغض النظر عن الملكية.[35]

والكفاءة الإنتاجية هي الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة، وفي نظام السوق تتكفل آلياته بالتخصص الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة. ولا يحقق نظام السوق توزيعا عادلا للدخل القومي على عوامل الإنتاج.

ويمكن أخذ مفهوم عام للعدالة التوزيعية على أنه تضييق الفجوة بين دخول أفراد المجتمع، بحيث تضعف الحوافز الاقتصادية ولا تكرس الإجحاف والظلم الاجتماعيين في أي من طبقات المجتمع.[36]

وهناك من يعتقد أن الجمع بين هدفي الكفاءة الإنتاجية والعدالة التوزيعية ليس من الأمور السهلة، فمن المعروف أن هناك استعاضة بينهما، بمعنى أن الحصول على الكثير من أحدهما يعني الحصول على القليل من الآخر.

إن التأكيد على انخفاض عدالة التوزيع يجب أن يصب في تحسين كفاءة الإنتاج بحجة أنه يزيد من تراكم الأرباح والتقدم الرأسمالي وتجاهل الزمان والمكان وهو ليس مناسبا حتى للاقتصاد الرأسمالي، لأنه أدى إلى تفاقم أزمة فيض الإنتاج التي جاءت النظرية الكنزية في الطلب الفعال والإنفاق الحكومي لمعالجتها. وهو بالأحرى غير مناسب لأوضاع البلدان النامية، التي تتميز عن أوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تمتلك الشروط الضرورية للتراكم الداخلي، بينما أوضاع التبعية وطبيعة

النظم الاجتماعية في البلدان النامية تدفع لتحويل الفائض الاقتصادي من الداخل إلى مراكز الاقتصاد الرأسمالي العالمي. أن ثمن الخبز الذي يحرم منه الفقراء في البلدان النامية بدعوى محاباة الاستثمار لا يصب في تحقيق هذه الغاية، وإنما في تحويل ثمن خبز الفقراء إلى الخارج.(37)

الخوصصة واختلاف الظروف في الدول الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث

إن مبدأ الخوصصة التي تبنته الدول المتقدمة يعطي أهمية أكبر للأهداف الاقتصادية والتجارية المرتبطة بالعوائد المباشرة القابلة للقياس، وأهمية أقل للأهداف التوزيعية والاجتماعية، وذلك للاختلاف الكبير والبين بين ظروف النمو ومراحله في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية.(38)

وإذا كان هذا التحول قليل الأهمية نسبيا في حالة الدول الصناعية المتقدمة، بسبب ما بلغته شعوب هذه الدول من الرفاهية بالفعل، فلا يعتبر تخفيض هذه المستويات لنسبة معينة من السكان أمر بالغ الإزعاج، وإن كان جديرا بالإزعاج بالفعل في بعض الحالات حتى في هذه الدول، وبسبب أن حكومات هذه الدول قادرة على وضع ضوابط وقيود على المستثمر الخاص تحمي به إلى حد ما مصالح الضعفاء اقتصاديا.

إذا كان الأمر كذلك في الدول المتقدمة، فانه على العكس من ذلك في دول العالم الثالث، إذ أن استسلام هذه الدول لهذا المخطط بالغ الخطورة لسبب بسيط هو أن فقرائنا لم يعد لديهم إمكانية للتضحية بأكثر مما ضحوا به من اجل أن تزيد الشركات العابرة القارات من أرباحها.(39)

ومن هنا، والكلام للدكتور إلياس سابا، نود أن نتحدى ونعترض بصوت عال على المقولة التي تستند إلى الاعتبارات الاقتصادية فقط في

تحديد حجم نشاط الدولة ودورها الاقتصاديين ونقول أننا نرفض رفضا جازما كاملا أن تحصر قراراتنا المتعلقة بدور القطاع العام الاقتصادي في بلادنا ضمن إطار الاعتبارات الاقتصادية المحضة. فعلينا أن نأخذ هذه الخيارات المصيرية بالنسبة إلينا وإلى مستقبل أولادنا وأوطاننا من غير أية ضغوطات أو قيود، إلا ما نعتبره من مصلحتنا العليا. فأي رياء ونفاق هو الذي نسمعه من(حكماء) ودهاقنة المؤسسات الاقتصادية الدولية، وزمرة المهللين والمصفقين والمرددين لهم، عندما ينصحوننا بأن نخضع نشاط القطاع العام الاقتصادي لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية فقط، وبالمفهوم الخاص المنبثق عن تطور اقتصاديات الدول الصناعية منذ النصف الثاني من القرن الماضي؟ وأي منطق هو الذي يقول أن تجربة هذه الدول تطبق على أوضاعنا اليوم؟ وهل نستأهل أن نعاقب، ماديا وسياسيا، إذا رفضنا ذلك؟ ومن قال أن الدول الصناعية نفسها، التي سلكت مؤخرا طريق الخاصية، كانت مدفوعة في سلوكها هذا بالاعتبارات الاقتصادية وحدها، أو أن هذه الاعتبارات كانت هي الأهم؟ في قناعتنا أن الدوافع السياسية هي الأساس وراء سياسات الخاصية التي اتبعتها الدول الصناعية(الريغانية والتاشيرية والبيريسترويكا)، ومما نشهده اليوم من تحول ضروري في الدول الاشتراكية. كما أن الدوافع الفعلية وراء طروحات الخاصية والضغوطات التي تتعرض لها البلدان النامية اليوم لسلوك هذا السبيل، هي في جوهرها سياسية/اقتصادية. وفي يقيننا أنه مهما برع الاقتصاديون وتفننوا في طمس الحقائق عن طريق التركيز على المبررات والاعتبارات الاقتصادية، مما لاشك فيه لدينا أن سياسات الخاصية لابد في النهاية إلا أن تتقرر بالاستناد إلى الاعتبارات السياسية في الدرجة الأولى.(40)

وعليه فمن الخطأ الفادح أن يصار إلى نقل تجارب بعض البلدان الصناعية إلى الدول النامية(ومنها الدول العربية) كما هي، من دون أي تغيير، ومن غير أن تؤخذ بعين الاعتبار أوضاع كل بلد وظروفه على

حده، بما في ذلك مرحلة تطوره ونموه ونضوجه الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى خصائصه الحضارية والمجتمعية.[41]

إن نقل التجربة من الدول الرأسمالية المتقدمة يعد من قبيل التقليد الأعمى، لأن هذا النقل من العام إلى الخاص في بلد مثل انكلترا له أسباب ودوافع وظروف نجاح بالغة التحديد، فهو يسمح بأمرين:

الأمر الأول: تعبئة مدخرات الطبقة الوسطى ووضعها تحت تصرف الشركات متعددة الجنسيات.

الأمر الثاني: إن الشركة البريطانية يمكن أن تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات بعد أن تتحرر من ملكية الدولة.[42]

التطور التاريخي لكل من الدول المتقدمة والمتخلفة

إن تحول القطاع العام إلى قطاع خاص إنما يدخل في مجرى تطور طبيعي في البلدان الرأسمالية بوصفه جزء من مسار الرأسمالية المعاصرة المتخطية للقوميات. فأين من تلك الدعوة لبيع القطاع العام في بلدان متخلفة أو نامية مازالت حتى الآن في مرحلة ما قبل الرأسمالية. وفي أحسن الظروف فهي في مرحلة رأسمالية متخلفة.[43]

إن نموذج النمو التاريخي للرأسمالية في الغرب يقوم على توافر أركان ثلاثة:

1- قاعدة إنتاج مادي ضخمة تتطور باستمرار معتمدة في ذلك على قاعدة علمية وتقنية بالغة القوة.

2- ديمقراطية برلمانية على المستوى السياسي

3- العدل الاجتماعي.

وليس بإمكان أي دولة من دول العالم الثالث مهما صادفت من ميزات نسبية، أو ظروف مؤاتية أن تبني مجتمعا رأسماليا متقدما على نمط المجتمعات الرأسمالية القائمة الآن.

ويرجع الأمر إلى أسباب موضوعية، في رأسها أن النمو الرأسمالي اعتمد اعتمادا جوهريا ــ ومازال ــ على استغلال شعوب العالم الثالث. فالظاهرة الاستعمارية ملاحقة تماما لكل مراحل نشأة وتطور الرأسمالية.[44]

فالبلدان العربية اليوم ليس هي انكلترا التي تمتلك هياكل مالية ناضجة وقنوات ادخارية عميقة الجذور. لذلك فمن الصعب القياس على نجاح تجربة التخصيص في الدول المتقدمة التي اتبعت هذه السياسة لتطور قطاعاتها الخاصة تطورا تاريخيا مميزا، ولتوسم هذه القطاعات بالصلابة في تكوينها والتطور في هياكلها ضمن سياسات اقتصادية واضحة، وأدوار محددة، ونظم سياسية واعية ومتقدمة، في الوقت الذي تعاني القطاعات الخاصة في دولنا التبعية والهشاشة والحاجة الأكيدة إلى مزيد من النضج التاريخي والإصلاح الهيكلي.[45]. لذا اتخذت هذه الدول موقفا متذبذبا باتجاه سياسة التخصيص، فلجأ البعض إلى محاولة تخصيص بعض المشروعات مع استمرار نظرة الشك والريبة تجاهها.[46]

إن دعوة الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى التحول نحو القطاع الخاص ليست نابعة من رغبتها في تحقيق تنمية سليمة في هذه البلدان، وإنما نابعة من مصلحة النظام الرأسمالي العالمي في زيادة اندماج اقتصاديات بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من جهة، وزيادة تبعيته وإمكانات استغلاله والتحكم في سياساته ومصائره من جهة ثانية.[47]

الآثار التي ترتبت والمتوقع أن تترتب على خوصصة المشرعات العامة في الدول النامية

نظرا إلى الاختلاف الكبير والبين بين ظروف النمو ومراحله في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، ومعاناة الأخيرة نقص الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتأخر المبادلات الخاصة وتراجع قوى السوق ومحدوديتها، فان نتائج التخصيص للمشروعات العامة في الدول النامية تكتنفه بعض المشاكل منها ما يلي(48):

1- صعوبة تسعير الخدمات والسلع المنتجة من المشروعات ذات الطبيعة الاحتكارية، بخاصة الخدمات(مثل الكهرباء والماء والتعليم وغيرها)، حيث أن محدودية السوق وضيقها سيحولان دون وجود عدد كبير من هذه المشروعات ذات التكاليف الرأسمالية الضخمة، الأمر الذي يعني بالضرورة استبدال الاحتكار الحكومي الحالي لهذه الخدمات، في دول مثل الكويت، إلى احتكار خاص وهو ما سيؤثر بالتأكيد في أهداف التخصيص المعلنة، كما أن القصور في قوى السوق العالية سيقلل من فرص التقويم الحقيقي للأصول المطروحة للبيع للقطاع الخاص، وهذا ما يتعارض أصلا مع فلسفة التخصيص وأهدافه.

2- لاشك في أن الدعوة إلى التخصيص لا تعني تخلي الدولة عن جميع أدوارها، وإنما تعني ببساطة التغيير في هذه الأدوار من المالك إلى الموجه والمشرف. وهذا يقتضي بالضرورة توافر الأدوات الرقابية القانونية اللازمة لممارسة الدور الجديد، وما تتطلبه من توافر قوانين محاربة الاحتكار أو فرض العمالة الوطنية ومواجهة التلوث البيئي وغيرها. ولا شك في أن الجهاز الحكومي يعاني حاليا تخلف القوانين وعدم الحزم في تطبيقها - إن وجدت - وضعف أدوات الرقابة، الأمر الذي ينذر، مقدما، بان الجهاز الحكومي لن يكون قادرا فعليا على ممارسة

دوره الجديد وتوجيه المشروعات المحولة بما يتماشى والأهداف المعلنة للدولة.

3- إن التحول إلى القطاع الخاص سيؤدي بالتبعية إلى تراجع الأهداف الاجتماعية الحاكمة في المشروعات العامة(كتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وبخاصة محدودي الدخول منهم، وخلق فرص وظيفية للعمالة الوطنية، والقضاء على الأمية، ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كافة، وغيرها). كما سيؤدي بالتأكيد، إلى تقدم الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها رأس المال الخاص والتي تتمحور، أساسا، حول تحقيق الربح وتعظيمه، الأمر الذي سيؤثر مباشرة في احتمال توافر السلعة أو الخدمة العامة بالسعر والجودة اللذين يتناسبان وإمكانيات فئات الشعب المختلفة.

4- التأثيرات المباشرة والمتوقعة للتخصيص على نسبة العمالة الوطنية المستوعبة وعلى فرص تنميتها وتطويرها، واستحالة فرض ذلك على القطاع الخاص الذي تحركه اعتبارات الربحية وضغط المصروفات، الأمر الذي سيؤثر سلبا في هذه العمالة، للاحتمال الكبير باستبدالها بعمالة أرخص وأكثر مرونة تماشيا وأهدف القطاع الخاص. وعموما يهدف المشروع الخاص إلى الحصول على تقانة عالية حديثة بأقل عمالة وأقل مشاكل ممكنة في مجال العلاقات الصناعية.

5- لاشك في أن التحول في ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص سيتجه في بدايته إلى المشروعات العامة الجيدة التي يرغب القطاع الخاص في تملكها، وهو ما يعني تحويل هذه المشروعات وترك المشروعات المتعثرة ذات الأعباء الاقتصادية في يد الدولة، وذلك بالتأكيد لن يقلل من الأعباء المتزايدة على الميزانية العامة، وإنما قد يعني حرمان هذه الميزانيات إيرادات متوقعة من مشروعات جيدة. كما سيعني بالتأكيد تحويل هذه المشروعات إلى يد طبقة من المستثمرين الأفراد القادرين على

الشراء، وفقا للنمط السائد في الملكية في القطاع الخاص، وذلك سيؤثر بصورة مباشرة في مصالح المستفيدين والمواطنين من هذه الخدمات مستقبلا.

6- يجب أن لا نغفل الآثار السياسية المحتملة التي تفوق في كلفتها الآثار الاقتصادية المتوقعة للتخصيص، بخاصة عند تحويل بعض المشروعات الحيوية والمرافق العامة، الأمر الذي سيؤثر، بالطبع، في بعض الاعتبارات السرية والأمن القومي المرتبطة بهذه المشروعات.

فالدعوة إلى تحجيم القطاع العام وبيعه للأفراد، وإفساح المجال لقطاع الخاص في الوطن العربي، أو الخوصصة، وإن أثارها البعض من منطلق تحسين الكفاءة الاقتصادية أو غيره، هذه الدعوة تستهدف نهاية، تحويل التشكيلة الاجتماعية بغرض الحد من ملكية الدولة، وإدارتها المباشرة، لقوى الإنتاج، ومن ثم إضعاف الوظيفة الاجتماعية للدولة في حماية جمهرة الناس، والتمهيد لنمط نمو رأسمالي مزعوم، وتعميق التبعية للغرب الرأسمالي.[49] وعلى الداعين إلى بيع القطاع العام، لمجرد تشجيع القطاع الخاص والتحرر من تدخل الدولة وإفساح المجال لقوى السوق، أن يتأملوا الوضع الذي آل إليه الاقتصاد المصري بعد أن فتحت الأبواب أمام القطاع الخاص، وبعد أن أعطيت له الفرصة للمشاركة في المجالات كافة، وبعد أن قدمت له امتيازات وإغراءات عديدة، وبعد أن أزيلت قيود كثيرة على نشاطه. ماذا كانت النتيجة؟ تعثر في النمو الاقتصادي انتهى إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الخطة الخمسية 83/82 ـ 87/86، وانحياز النمو للقطاعات الخدمية والتجارية على حساب ركود الزراعة والصناعة، وتضخم جامح يزيد الفقراء فقرا والأغنياء غنى، وديون خارجية جاوزت كل الحدود التي كان يمكن تصورها عندما قدمت الحكومة سياسة الانفتاح على الناس بحجة أنها ستريحنا من عناء الديون الخارجية(وذلك بحلول الاستثمار العربي والأجنبي محلها) وفساد وطفيلية في نطاق واسع، وهروب وتهريب للأموال، واستثمار لمدخرات

المصريين خارج البلاد، وتفاوت كبير ومتزايد في توزيع الدخول والثروات، وبطالة واسعة الانتشار خصوصا بين صفوف المتعلمين، وتفاقم لإزمة الإسكان، وتبعية متزايدة في مجالات حيوية كالغذاء والتمويل والتقانة والدفاع. وإذا كانت تلك النتائج قد تحققت رغم بقاء قدر ضئيل من الانضباط الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل المباشر للدولة ومن خلال القطاع العام، فإلى أي مدى يمكن أن تزداد الأمور تدهورا إذا تم الإجهاض على القطاع العام بنقل ملكيته إلى القطاع الخاص، وإذا ازداد الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة تقلصا، وإذا أصبحت سلوكيات القطاع الخاص هي المحدد الأساسي لحركة الاقتصاد المصري.(50)

وفي تشيلي أشيع عن الجنرال أوغيستو بينوتشيه قيامه بمأثرة سحرية باهرة، ينسب إلى بينوتشيه عالميا الفضل في ما يسمى بـــ «معجزة تشيلي"، التجربة الناجحة جدا في الأسواق الحرة والتجارة الحرة والخوصصة وإلغاء القوانين والتوسع الاقتصادي الخالي من الاتحادات النقابية كما صممها فتيان شيكاغو، بالإضافة لسياستهم في الحياد الاقتصادي التي انتشرت من سانتياغو إلى سوراي، ومن فالباريسو إلى فيرجينيا.. ماذا كانت النتيجة؟ في العام 1973، العام الذي استولى فيه الجنرال على مقاليد الحكم، كان معدل البطالة في تشيلي 4.3 بالمائة، وفي العام 1983، وبعد عشر سنوات من تحديث الأسواق الحرة، وصل معدل البطالة إلى 22 بالمائة، وتدنت الأجور الحقيقية بنسبة 40 بالمائة تحت الحكم العسكري. في العام 1970 قبل استيلاء بينوتشيه على السلطة، كان 20 بالمائة من سكان تشيلي يعيشون تحت خط الفقر. وفي العام الذي غادر فيه الرئيس بينوتشيه مكتبه، تضاعف هذا الرقم ليصبح 40 بالمائة. لم يدمر بينوتشيه كل الاقتصاد التشيلي وحده، إذ تطلب ذلك 9 سنوات من العمل الشاق من ألمع العقول في الأكاديمية العالمية، تلك الجماعة من المتتلمذين على يد ميلتون فريدمان، فتيان شيكاغو. تحت تأثير سحر نظريتهم، ألغى الجنرال الحد الأدنى للأجور وحظر على النقابات حقوق

عقد الصفقات وخوصص 212 صناعة حكومية و66 مصرفا. خطى الجنرال بامته عبر طريق "الليبرالية الجديدة"(السوق الحرة) كما تخطو الإوزة، وسرعان ما تبعه على هذا الدرب كل من تاتشر وريغان وبوش وكلينتون وصندوق النقد الدولي والكوكب بأسره.. ولكن ما الذي حصل فعلا في تشيلي؟ بعد تحررها من يد البيروقراطية القاتلة والضرائب والقوانين النقابية، قفزت البلاد قفزات عملاقة إلى لأمام.. نحو الإفلاس، بعد تسع سنوات من الإجراءات الاقتصادية حسب طريقة شيكاغو، هوى الاقتصاد التشيلي ومات. في عامي 1982و1983، انخفض الناتج الإجمالي المحلي 19 بالمائة. هذا يعتبر كسادا. ثبت بطلان تجربة السوق الحرة، وتناثرت أنابيب الاختبار وتبعثر الدم والزجاج فوق أرض المختبر.. ومع ذلك، وبوقاحة عجيبة، أعلن علماء شيكاغو المجانين نجاح التجربة. في الولايات المتحدة، أصدرت وزارة خارجية الرئيس رونالد ريغان تقريرا تستنتج فيه: "تشيلي عبارة عن دراسة تفصيلية في الإدارة الاقتصادية المضمونة من الناحية المالية". وميلتون فريدمان هو من ابتكر عبارة "معجزة تشيلي". كما تفاخر صديق فريدمان المقرب، الخبير الاقتصادي آرت لافر، بأن تشيلي بينوتشيه كانت "حالة للعرض تبين ما تستطيع فعله النظرية الاقتصادية القائلة بخفض الضرائب".. إنها فعلا كذلك. كانت تشيلي، لمزيد من الدقة، حالة عرض لكيفية إزالة القيود والقوانين بطريقة مسعورة. لقد أقنع فتيان شيكاغو عصبة الانقلاب بأن إزالة القيود على مصارف البلاد سيجعلها حرة في اجتذاب رأس المال الأجنبي لتمويل التوسع الاقتصادي.(بعد عقد من الزمان، سيصبح تحرير سوق رأس المال هذا شرطا ضروريا للعولمة). اعتمادا على هذه النصيحة، باع بينوتشيه المصارف الحكومية ــ بحسم 40 بالمائة من القيمة الحقيقية ــ ووقعت على الفور في أيدي امبرطوريتين متكتلتين يسيطر عليهما المضاربين التجاريين خافيير فيال ومانويل كروزات. سحب فيال وكروزات المال من بنكيهما المقيدين من أجل شراء الشركات

الصناعية ــ ثم دعما هذه الملكيات بقروض من مستثمرين أجانب متشوقين للحصول على قطعة من الهبات الحكومية المجانية.. امتلأت احتياطيات البنوك بالسندات المالية الزائفة من الشركات التجارية المتضامنة..قام بينوتشيه بفرش الطريق بالورد أمام المضاربين التجاريين. لقد أقنع بان الحكومات ينبغي ألا تعيق "منطق" السوق. وبحلول العام 1982، كانت اللعبة المالية للهرم التشيلي قد اكتملت. عجزت المجموعات التجارية لكل من فيال وكروزات عن الإيفاء بديونها. أغلقت الأنشطة الصناعية وأصبحت المعاشات التقاعدية الخاصة بلا أي قيمة تذكر وتلاشت قيمة العملة تدريجيا. أرغمت أعمال الشغب والاضطرابات التي قام بها الشعب الجائع واليائس لدرجة أنه لم يعد يخاف من الطلقات النارية. بينوتشيه على عكس وجهة سيره، فقام بطرد أحبائه من علماء شيكاغو التجريبيين. . أعاد الجنرال، مكرها، الحد الأدنى للأجور وحقوق عقد الصفقات للنقابات وأمر بوضع برنامج لإحداث 500.000 فرصة عمل. وتمثلت الإجراءات المكافئة لها في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الحكومة 20 مليون شخص آخر على جدول الرواتب. بمعنى آخر، تم انتشال تشيلي من الكساد الاقتصادي بواسطة عجلات كينز القديمة البالية ــ عشرة من عشرة لفرانكلين روزفلت، وصفر لرونالد ريغان. حتى أن عصبة الانقلاب قامت بتأسيس القانون الذي مازال حتى يومنا هذا القانون الوحيد في أمريكا الجنوبية الذي يحد من تدفق رأس المال الأجنبي. أنقذت التكتيكات الجديدة تشيلي من الذعر المالي الذي حصل عام 1983، ولكن معافاة البلاد على المدى الطويل والنمو الاقتصادي منذ ذلك الوقت هو نتيجة جرعة كبيرة من الاشتراكية. إنقاذا لنظام المعاش التقاعدي في الأمة، أمم بينوتشيه البنوك والصناعة الوطنية بشكل لم يكن ليتخيله الليندي الاشتراكي، فصادر الملكيات حسب الرغبة، بتعويض قليل أو بدونه..إذا كينز وماركس هما من أنقذ تشيلي، وليس ميلتون فريدمان.[51]

إن حقيقة ما يستهدفه الهجوم على القطاع العام هو التمهيد لتغلغل عابرات القوميات، سواء ببيع أصول وطنية مباشرة إليها بدعوى تدبير موارد تسهم في سداد جانب المديونية، أو بيع هذه الأصول إلى القطاع الخاص الوطني الذي يتولى دعوة تلك العابرات إلى مشاركته[52] والحث على اتخاذ إجراءات لدمج اقتصاديات العالم الثالث بدرجة أكبر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتكريس تبعيته.[53]

وجدت الدعوة إلى الخوصصة طريقها من الدول الصناعية المتطورة إلى الدول النامية من خلال تحول القيم والأفكار إليها. وفي الغالب فرضت الخوصصة على الدول النامية من قبل الجهات الممولة الدولية كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، خصوصا ضمن ما يسمى بتمويل برامج الإصلاح الهيكلي، من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر التمويل الغربية الرسمية منها والخاصة بصفة أشمل.[54].

تعتبر هيئات التمويل الدولية ضالعة في عملية حث الدول النامية على تصفية القطاع العام. وإليك ما قالته ماري شيرلي واحدة من خبراء البنك الدولي في هذا الصدد: "إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الاقتراض لأغراض التكييف الهيكلي، على سبيل المثال في بوروندي ومالاوي وبنما وتايلند. أما في توغو فقد قام البنك بدعم عملية تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة عن طريق ما يسمى الإقراض لدعم السياسات، وكذلك بتقديم المعونة الفنية. وفي دول متنوعة الأوضاع مثل الكونغو وجاميكا والفليبين وتركيا، يدعم البنك الاستعدادات الجارية لبرمج نقل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، ويساعد في تحديد المشترين المحتملين لهذه المشروعات، كما يساعد في مفاوضات البيع. وفي دول افريقية متعددة، يقوم البنك بتدبير الأرصدة التي سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص

المحلي للمشروعات العامة من الحصول على قروض لإصلاح أوضاع هذه المشروعات"[55]

وقد تخيل البعض أن بيع القطاع العام للقطاع الخاص من شأنه أن يخفف مشكلة أعباء الموازنات الحكومية، فضلا عما أثير من مقترحات مبادلة الديون بالمشاركة مع الاستثمارات Dept Equity, Swaps فالمؤسسات الدولية، وكذلك مانحو العون الإنمائي قد رأوا في التحول إلى القطاع الخاص ذريعة للحد من المساعدات الإنمائية المسيرة مع تشجيع الاستثمار المباشر وزيادة انسياب الأموال غير المنشئة للمديونية على حد ما قيل.[56]

وصفة الصندوق(العلاج الذي يقدمه)

بحلول عام 1976 بدأ صندوق النقد الدولي يركز جهوده على قضية التكييفات الهيكلية للدول الأعضاء التي يتعين عليها إجراؤها حتى يمكن استعادة التوازن في موازين المدفوعات من خلال إتباع وسيلة ترتيبات برامج الدعم أو المساندة Stand by arrangements. وهي ترتيبات وان لم يكن وردت في ميثاق بريتون وودز، إلا أنها استخدمت على نطاق واسع مع الدول النامية ذات الأوضاع الحرجة. وهي ترتيبات تحتوي على "الروشتة" المعروفة للصندوق، وتحتوي على تعهدات من قبل الدولة العضو بتنفيذ برنامج معين يستهدف تخفيض الطلب المحلي (سياسة انكماشية) من خلال تخفيض قيمة العملة والقضاء على العجز بالموازنة العامة للدولة، والحد من عرض النقود، وذلك مقابل تسهيلات ائتمانية يوفرها الصندوق للدولة التي ترضى بأن تنفذ هذا البرنامج. وقد أعطى التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق في ابريل 1978 فرصة واسعة لممارسة رقابته على الدول الأعضاء، وعلى نحو لا يتعلق فقط بقضايا ومتغيرات موازين المدفوعات، وإنما أيضا بقضايا السياسات الاقتصادية الداخلية.[57]

وفي هذا الخصوص كتب جوزيف جولد يقول:»وحتى يتسنى تحقيق نظام مستقر يتعين على الدول الأعضاء الامتثال لالتزامات معينة فيما يتعلق بسياساتهم الخارجية والداخلية. وينبغي على الصندوق أن يقوم بمراقبة امتثال الأعضاء لالتزاماتهم هذه"[58]

في خريف 1982 انفجرت أزمة الديون المصرفية. ففي هذا العام توقفت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل،الأرجنتين..) في دفع أعباء ديونها الخارجية التي تمثل الديون المصرفية الشطر الأعظم منها. هناك حدثت ضجة شديدة بين صفوف الأوساط المالية، وبالذات البنوك التجارية الأمريكية التي تعد الدائن الأول والأكبر لهذه الدول.ذلك أن توقف هذه الدول عن الدفع كان يهدد، وبشكل مباشر بإفلاس تلك البنوك، خاصة وان القروض التي أعطتها تلك البنوك لهذه الدول التي كانت تتجاوز بكثير حجم رأسمالها.. وآنئذ سارع الصندوق باحتواء تلك الأزمة، بمؤازرة من حكومة الولايات المتحدة، والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية. فقام بتدبير حزمة من عمليات الإنقاذ المالي، تمثلت في تقديم المزيد من القروض لتلك الدول، والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية.[59]

والحق، لم تكن حزمة الإنقاذ المالي التي قدمتها الهيئات المذكورة لتلك الدول تهدف إلى إنقاذها – كما زعمت أجهزة الدعاية العالمية آنذاك – وإنما استهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس. وكان تقديم هذه الحزمة مشروطا بأن تقبل هذه الدول المدينة برنامجا للتكييف الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي.[60]

وقد حرص الصندوق بعد تزايد دوره النسبي والمطلق في إدارة أزمة المديونية الخارجية، من خلال وساطته المحكمة التي يلعبها بين المدينين من ناحية، وبين الدائنين وأسواق رأس المال من ناحية أخرى، حرص على تطبيق المفهوم السابق للتكييف من خلال فرض سياسات انكماشية شديدة الوطأة على البلاد المدينة. فهي، أي تلك السياسات، وكما

ترد في برنامج التصحيح تهدف إلى الحد من الإنفاق العام الجاري والاستثماري. وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، والحد من الأجور والإعانات الاجتماعية، واستبدال قوى السوق مكان التوجيه الحكومي.. الخ، كما في قائمة هذه السياسات في الجدول التالي:

السياسات الاقتصادية المعمول بها في 94 برنامجا يدعمها الصندوق 1980 - 1894 م

السياسات(1)	عدد البرامج	النسب المئوية من مجموع البرامج
تحرير واصلاح نظام سعر الصرف	52	55
الحد من توسيع الاعتمادات	92	98
تدابير لتعبئة الإدخارات الداخلية	51	54
تدابير تؤثر على الأجور والأسعار	83	88
تدابير التكييف البنيوية	70	74
تحسين أو إصلاح إدارة الضرائب	52	55
إعدة تنظيم ضريبة الدخل الشخصية	43	46
تدابير تؤثر على ضرائب الشركات	32	34
ضرائب داخلية على السلع والخدمات رسوم الإستيراد	69	73
	54	57
رسوم التصدير	23	24
قيود على نفقات الحكومات المركزيةالوظيفة	4	4
الحد من إنفاق الحكومات المركزيةالجاري		
الحد من الأجور والمعاشات	86	91
الحد من نفقات رؤوس الأموال والقروض	59	63
تحسين إدارة الإنفاق	56	60
الحد من الإعانات أو تخفيضها	40	43
اختصار التحويل الجارية للمؤسسات	39	41
العامة غير المالية	26	38
سيايات الديوان الخارجية	86	91

(1) التصنيف لا يمنع أن يكون هناك ترابط بين مدخل وآخر.

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، المجلد(23)، العدد(1)، مارس 1986، ص 34

بيد أنه نظرا للفشل الذي منيت به هذه البرامج في غالبية الدول التي طبقتها، ونظرا لحجم التكاليف الاجتماعية والسياسية المرتفع الذي تمخض عنها، والإحراج السياسي الذي سببته لأنظمة الحكم التي قبلتها، وفي ضوء تعاظم النقد الشديد الذي وجه إلى تلك البرامج من منظورات مختلفة ورؤى متباينة، وفي ضوء ما كان يبشر به تزايد الاضطرابات الاجتماعية من احتمالات ظهور نظم راديكالية في هذه البلاد، فقد حرص الصندوق على تغيير تكتيكاته مع التشبث بإستراتيجيته، إذ راح يتحدث مؤخرا عن ضرورة "التكييف مع النمو" وضرورة تخفيف الضغط على الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة. وابتكر في مارس 1986 تسهيلا جديدا سمى بـــ "تسهيل التكيف الهيكلي[61]". وهو تسهيل مشروط بقبول المدين لسياسات معينة تهدف إلى(تشجيع النمو بتركيز الاستثمار على المشاريع الإنتاجية، وبزيادة المدخرات المحلية، تعبئة الموارد الخارجية، وخاصة من خلال التدفقات التي لا تخلق دينا، وبتحسين حوافز الإنتاج الكفء عن طريق وضع أسعار مناسبة، وإلغاء العوائق الهيكلية الأخرى. كما ترمي هذه البرامج إلى تحقيق وضع سليم لميزان المدفوعات في أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب، وفي وقتها، ولتجنب الاضطرابات في النشاط الاقتصادي نتيجة للقيود الخارجية.[62] وهي أمور تدعم وتكمل سياسات التصحيح والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويتميز هذا التسهيل بأنه أطول نسبيا من برامج الدعم أو المساندة.[63]

وصفة الصندوق تتجاهل واقع التنمية الاقتصادية في العالم الثالث

تتمثل سياسة الصندوق في تقديم وصفة واحدة تعتبر علاجا كونيا تشفي جميع الأمراض التي تعاني منها الدول النامية، فالصندوق يرى أن العلاج واحد، يصلح للبرازيل كما يصلح لتشاد، بغض النظر عن بنية الاقتصاد وموارده. وهذه السياسات التي تسمى التقشف أو التكييف الهيكلي

- يتم تحديدها دون أن يؤخذ بعين الاعتبار السياق السوسيو ــ اقتصادي، وطبيعة البنيات ومستوى التطور الذي حققه البلد المعني.

إن منطق صندوق النقد الدولي هو منطق مالي وتقني، لا يهمه الجانب الاجتماعي، والجانب التنموي، لأن الاقتصاد في منظوره، هو عبارة عن "ميكانيك"، إذا عرفت بعض الإختلالات، يجب العمل على معالجتها، والرجوع إلى نقطة البداية، أي إلى التوازنات الأساسية[64] (توازن الميزان التجاري، توازن ميزان المدفوعات، توازن ميزانية الدولة....).

ولكن ما معنى إعادة التوازنات في دول يعاني الملايين من سكانها من الفقر المطلق؟ وما معنى المحافظة على التوازنات في دول تعاني نسبة كبيرة من سكانها النشطين من البطالة بمختلف أنواعها؟

لذلك فالأسبقية يجب أن تعطى بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الديناميكية ــ التي يجب أن تخلق ــ هي التي من شأنها أن تساعد الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.[65]

وواقع الحال هو أن التنمية لا يمكنها أن تتحول أو تقحم في التوازن، الذي يشكل مفهوما مجردا، ويغير محتواه ومدلوله بتغير المعطيات والأوضاع. أما التنمية فهي صراع ضد المرض والبطالة والأمية وسوء التغذية، والتنمية هي استعادة واسترجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار.[66]

ومن هنا يدعو الأستاذ الحبيب المالكي حكومات الدول النامية المعنية ببرامج التكييف الهيكلي إلى إعادة النظر في سياساتها ونهج سياسة مغايرة، سياسة جديدة تنطلق من الواقع، وتأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تفادي إرهاق القوة الشرائية للمواطنين واستنزافها، سياسة تنتهج نهجا وطنيا أصيلا يهدف إلى تحقيق التنمية الذاتية، سياسة جديدة من شأنها أن تكسر إطار هذه الحلقة المفرغة (توازن/لا توازن).[67]

وصفوة القول: تؤدي وصفة الصندوق إلى اتجاه انكماشي طويل الأمد في الدول التي تقبلها، وكذلك إلى إضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. وتكفي هذه الحقائق المادية لتفنيد إيمان الصندوق بفضل آليات السوق. ويظهر أن الاعتماد عليها وحدها يحد من إمكانية النمو الاقتصادي إضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية التي تترتب على زيادة فقر الفقراء وإفقار متوسطي الحال.[68]

الصندوق والرأسمالية المتعددة الجنسية

لقد لعب صندوق النقد الدولي دورا سياسيا خطيرا من خلال فرضه لاختيارات اقتصادية، مالية ونقدية مغاير، وذلك تحت ستار التدخل التقني من أجل إصلاح اختلال ميزان المدفوعات. ولكن لا يمكن أن يعتبر الصندوق مؤسسة محايدة لا علاقة لها باختيارات اقتصادية عالمية معينة، في الوقت الذي نجد فيه أن 62% من رأسمالها مراقب وموجه من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة(27% من رأسمالها يعود لمجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط = 13 دولة، 11% فقط لـــ 109 دولة من دول العالم الثالث).[69]

وفي الواقع يعبر الصندوق قبل أي شيء آخر عن مصالح الفئات العليا من الرأسمالية المتعددة الجنسية، فهو في يد القمم المتسلطة على الاقتصاد العالمي. ولهذا لابد من أن نرد سلوكه هذا إلى السياسات العامة لتلك الفئات وموقفها من العالم الثالث.[70]

وقد يكون من الضروري التذكير هنا بمسألة أساسية وهي أن مديونية العالم الثالث ليست ظاهرة جديدة، بل يمكن القول بأنها ظاهرة قديمة، برزت في منتصف القرن التاسع عشر، بل هناك بعض الدراسات الحديثة[71] التي تؤكد مرة أخرى أن التغلغل الاستعماري تم عن طريق سياسة القرض التي نهجتها المؤسسات البنكية الأوربية، الشيء الذي أدى إلى اختناق بعض الدول في القرن التاسع عشر، مثل مصر، وبصفة عامة

الامبراطرية العثمانية. وهذا الاختناق المالي أدى إلى وضعية سياسية جديدة، أي أنه سهل التدخل الاستعماري.(72)

التركيز المتزايد في شركات متعددة الجنسية

شهدت عملية إعادة توزيع الموارد عبر الحدود القومية نهاية عصر من التأميمات في البلدان الصناعية المتقدمة. فقد كان بيع القطاع العام إلى الخاص ضرورة من أجل توسيع سوق السلع أمام المشروعات المتخطية للقوميات، حتى البلدان النامية فقد تخلى بعضها عن التأميمات لإفساح المجال أمام عملية التدويل، وأخذت تولي اهتماما للأنشطة الأمامية: التشغيل، والتسويق، والتوزيع.

وهكذا امتدت سيطرت المشروعات المتعددة الجنسية لتشمل السوق الدولية للسلع بصورة تميل إلى توحيدها، فاحتكار هوفمان/لاروش يحتكر أكثر من نصف سوق فيتامين ج (الدولية).

لقد انتقل مركز الحركة من التجارة إلى الإنتاج نتيجة حلول تصدير رأس المال محل تصدير السلع، واتخذ هذا الاتجاه ثلاثة أشكال:

1- تقسيم السوق بين الفروع المحلية للمشروعات عابرة القوميات(السيارات).

2- استيلاؤها على مواقع حاكمة في أنماط متخصصة من الإنتاج(الكيماويات والدوائيات)

3- الارتباطات التكنولوجية كأداة لتثبيت مواقعها في السوق وقاعدة للتحرك بالنسبة لتجمعات من الاحتكارات.

كما تتولى المشروعات المتخطية القوميات عمليات الوساطة والخدمات، وتقدّم على تحويل بعض الشركات الصناعية إلى بيوت تجارية أكبر. وتحتل مراكز وسيطة بين الإنتاج والاستهلاك النهائي من السلع

المتداولة عالميا. فهي تسيطر على 50 إلى 60% من الفوسفات المصدر إلى البلدان النامية، وعلى تجارة من 70 إلى 75% من الأرز والموز والمطاط والصفيح والنفط، وعلى تجارة من 80 إلى 85% من البوكسيت والشاي والنحاس، وعلى تجارة من 85 إلى 90% من الحوت، وعلى تجارة من 90 إلى 95% من خام الحديد.[73]

نجد أن ثمة اتجاها ملحوظا في عقد السبعينات نحو زيادة حركة انسيابها إلى البلدان النامية، بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح الذي تغله تلك البلدان. وقد ارتبط نمو التدويل بزيادة درجة التقسيم الاجتماعي للعمل على الصعيد العالمي، حيث قامت كبريات الشركات الاحتكارية دولية النشاط بإنشاء عدد كبير من فروعها الإنتاجية خارج بلادها الأم، مستفيدة في ذلك من انخفاض مستويات الأجور(مع تساوي الإنتاجية) بالبلاد التي انتقلت إليها، ومن المزايا الضريبية التي توفرها قوانين البلاد للمرتحل إليها، وبقربها من أسواق التوزيع، وربما من رخص الطاقة والأراضي.. الخ.

ومع النمو الهائل الذي حدث في نشاط الشركات الاحتكارية دولية النشاط وسيطرتها على تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والدعاية والنقل والتمويل أصبح الشطر الأعظم من التجارة الدولية للمواد الخام الأساسية في قبضة هذه الشركات، الأمر الذي جعلها تتحكم في حجم الدخول القومية للبلاد النامية المنتجة لهذه المواد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التوسع الأخطبوطي لنشاط الشركات الاحتكارية دولية النشاط قد رافقه توسع واضح في حركة انتشار فروع البنوك التجارية الكبرى في مختلف أصقاع العالم الرأسمالي، مستخدمة في ذلك إمكاناتها الهائلة في تعبئة المدخرات والفوائض المالية وإعادة إقراضها مرة أخرى، ومحققة بذلك أرباحا ضخمة. وقد ساعد نشاط فروع البنوك الخارجية على توغل الشركات الاحتكارية دولية

النشاط إلى المناطق التي تزاول فيها هذه الفروع نشاطها. كما ارتبط النمو غير العادي الذي حدث في أسواق النقد الدولية بالحركة النشطة لفروع البنوك التجارية دولية النشاط التي كانت تسبح على أمواج هائجة من السيولة بعد ظهور ما يسمى(اليورو دولار) و(البترو دولار) خلال حقبتي الستينات والسبعينات.

وهكذا يتضح لنا، والكلام للدكتور رمزي زكي، أن نمط الرأسمالية قد دخل في عقد السبعينات إلى مرحلة جديدة تختلف، إلى حد بعيد عن نمط رأسمالية الدولة الاحتكارية لعالم ما بعد الحرب، حيث تسارعت عمليات تدويل النشاط الاقتصادي التي قادتها الشركات الاحتكارية دولية النشاط، مدشنة بذلك بدء مرحلة رأسمالية الاحتكارات العالمية.[74]

إن الشركات متعددة الجنسية تعتبر العالم كله سوقا لها، ومن ثم فهي تريد الاستيلاء على أية وحدات إنتاجية هامة في بلدان العالم الثالث ولو تحت شعار الشركات المشتركة مع القطاع العام. ولكنها تهتم أكثر من ذلك بتقليص سلطات الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية حتى لا يتدخل أحد في نشاطها في الخارج والداخل على حد سواء. وهي تجد في الدولة التي وقعت في الفخ فريسة راضية تقدم لرأس المال الأجنبي امتيازات واضحة تجعله لا يحس بوجود الدولة. والإعفاء من الضرائب ومن القوانين العمالية والاجتماعية ومن قيود الاستيراد.. الخ. ومن هنا تظهر أهمية شعار التخلص من القطاع العام، حيث يمكّن تلك الشركات من الحصول على مواقع إنتاجية بأقل تكلفة.[75]

وعلى أساس ضعف مراكز البلدان النامية في مجالات الإنتاج والتمويل والتجارة الدولية استطاعت المشروعات المتخطية للقوميات من الالتفاف حول تأميمات البلدان النامية، وأطاحت بالآثار التي ترتبت عليها.

لماذا كان الأثر سلبًا لبرامج التعديل الهيكلي والخوصصة في البلاد العربيّة، بينما كان الأثر إيجابيًا في بولندا؟

تبيّن المقارنة السريعة بين الاثنين أنّ الناتج المحلّي الحقيقي في بولندا كان أعلى في عام 1999 بنسبة 28% عنه في عام 1989 عند بدء عملية الانتقال إلى القطاع الخاص. ويعود ذلك إلى السلوك الصحيح الذي اتخذته بولندا، حيث أدّى برنامج التعديل الهيكلي والخوصصة إلى زيادة الطلب الكلّي. وكان أحد المظاهر اللافتة للنظر في سياسات الاقتصاد الكلّي في أوائل سنوات الانتقال الزيادة الحادّة في مستوى التحويلات النقدية من جانب الحكومة للأفراد. فقد ارتفعت نفقات التحويلات في السنوات الأربع الأولى من حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلّي إلى حوالي 20%. وقلّلت هذه الزيادة في التحويلات من عدم المساواة في الدخل الكلّي التي كانت ستنتج من الزيادة في عدم المساواة في مكتسبات العمل، معنى هذا أنّه حصلت بالفعل زيادة في عدم المساواة في الأجور، ولكن بالمقابل زادت نفقات التأمين الاجتماعي. فقد زادت عوائد التعليم، وسمح بارتفاع عدم المساواة في دخل العمل الذي كان يكبح بشكل مصطنع أثناء الحكم الشيوعي، وبشكل خاص تضاعفت علاوات الأجور للعمّال الحاصلين على مؤهّلٍ عالٍ أو شهادات الدراسة الثانوية(بالمقارنة بالعمّال الذين ليس لديهم سوى الشهادة الابتدائية) تقريبًا من 1989 إلى 1996. وبالمقابل يلاحظ أنّ جانبًا كبيرًا من الزيادة في التحويلات كان يرجع للزيادة في نفقات المعاشات. فالعمّال من كبار السنّ كانوا أكثر من سيخسر من خوصصة أو إغلاق المشروعات التي تملكها الدولة، وكانت إعادة هيكلة المشروعات ستؤثّر عليهم تأثيرًا ضارًا. ولكنّ الزيادة في سخاء معاشات الدولة(بالنسبة لمتوسّط الأجور) في عامَي 1991 – 1992 أغرى أعدادًا كبيرة من كبار السنّ من العمّال على الخروج للمعاش المبكّر. وهكذا رغم النتائج السلبية للعجز الكبير في الميزانيّة، فإنّ التوسّع في المعاشات وتحويلات الحكومة الأخرى، أدّى في المجموع إلى تسهيل

عمليّة الانتقال، أولاً، بإزالة أيّ معارضة سياسية محتملة للإصلاحات من جانب جماعة مصالح قوية. وثانيًا، بالمساعدة على تقليل العمالة في المشروعات لتصل إلى مستوى أكثر فعالية وتعزيز الجوانب الأخرى في إعادة هيكلة المشروعات. ولكنّ السحابة التي تعمّ الأفق هي أنّ هذا المستوى العالي من الإنفاق الاجتماعي قد أدّى أيضًا إلى عجوزات في الميزانية بحوالي 3 % من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو مستوى على الأرجح غير قابل للاستمرار[76].

الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية:

تتصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب بالدرجة كبيرة، سواء كانت على شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة، إذ تتميّز بسرعة تحركاتها جريًا وراء الربح والفائدة فتنتقل نحو الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح، وحيث تتوفّر التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، فمثلما تدخل تخرج ولنفس الأسباب، أي الأرباح والفوائد العالية.

فالاستثمارات التي تدفقت على إندونيسيا وماليزيا بسبب رخص اليد العاملة عادت فغادرتها إلى أماكن أخرى، إذ إنّ خروج رأس المال الأجنبي من دول جنوب شرقي آسيا كان بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت هذه الدول في منتصف 1991، وقد نجم عن هذه الأزمة المالية انكماش للاقتصاد الاندونيسي بنسبة 80%، وفي تايلند بنسبة 50%، وفي كوريا بنسبة 45%، وأصاب الانكماش اقتصاد ماليزيا بنسبة 25%، وامتدّت الأزمة لتشمل الدول المجاورة، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان بمقدار 3,7%. إنّ الأموال التي خرجت من دول جنوب شرقي آسيا كانت تبحث عن أسواق أخرى جديدة. ففي نفس الفترة زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى نحو 1104 مليون

دولار، وبنسبة زيادة قدرها 43,3 % من العام السابق، ولكن عندما تكشف لهذه الاستثمارات عدم ملاءمة المناخ الاستثماري في مصر لتلقي المزيد من الاستثمارات، سرعان ما غادرت مصر، فانخفضت الاستثمارات فيها إلى 711 مليون دولار عام 1999/98 وبنسبة انخفاض قدرها 35,6 % عن العام السابق(77).

من الملاحظ أنّ المستثمر الأجنبي ضمانه البورصة، وإنّ التعويم وسيلة لإخراج قيمة الاستثمارات عندما يشعر المستثمر الأجنبي بالتشاؤم حول حالة الاقتصاد. فالأزمة الخانقة التي اجتاحت دول جنوب شرقي آسيا 98/97 كانت بسبب قدوم المضاربين على سحب الملايين من الدولارات التي كانت تشكل احتياطات البنوك المركزية لهذه الدول وتحويلها إلى حسابات المؤسسات المالية الخاصة فحصلت الأزمة المالية.

ومن سلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو أنّها تتجه غالبا إلى مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها. ففي عام 97/96 زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى نحو 770 مليون دولار تركزت بصفة أساسية في المشاريع المخوصصة، تمثلت في شراء حصص المال العام قي بعض المشروعات مثل شيرتون القاهرة والأهرام للمشروبات(78).

ومن سلبيات هذه الاستثمارات أنّها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية. يؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلية محلّ الإنسان، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال. وقد أشرنا إلى سلبيات هذه الظاهرة في معرض كلامنا عن شركات الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حيث يقلّ عدد العمال المستخدمين في هذه الشركات.

ومن سلبيات هذه الاستثمارات هو أنّ الشركات المتعددة الجنسيات عادة تتمتع بسلطات قوية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا لاقتصاديات الدول النامية. فإذا رغبت أي دولة في اتباع سياسات معيّنة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فإن الشركة المتعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة، فتقوم بغلق فروعها في تلك الدولة.

وصفوة القول أنّ رأس المال الأجنبي لا يهمه تنمية البلد المضيف وتطوير اقتصاده، وقد يؤدي انسحابه المفاجئ إلى حدوث أزمات مالية وكوارث اقتصادية في البلدان المضيفة، إضافة إلى السلبيات الأخرى التي تصاحب هذه الاستثمارات.

أسباب انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدّول العربية والنامية

يتأثر حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية منها والمحلية بمدى توفر المناخ الملائم للاستثمار، فعدم توفر المناخ الملائم للاستثمار يؤثر سلبا على حجم هذه الاستثمارات، ويتطلب توفر هذا المناخ وجود مشاريع البنية التحتية ورفع مستوى الطلب الكلّي في البلد المضيف.

انخفاض حجم الطلب الكلّي في الدّول العربية

يتضح من كلامنا عن الاستثمارات الأجنبية أنّ حجمها ضئيل، ومخاطرها كثيرة، وعادة تكون مكثفة بتقنية عالية جدا وحاجتها إلى اليد العاملة قليلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حلّ مشكلة البطالة التي تعاني منها أغلب البلدان العربية. إذ إنّ الاستثمارات الأجنبية لم تعوض عن النقص في الطلب الكلّي الذي تسبب عن برنامج التعديل الهيكلي والخوصصة الذي استهدف جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تسريح عدد كبير من العمال وانخفاض قائمة الأجور.

فقد تسبب برامج التعديل الهيكلي والخوصصة في تخفيض حجم الطلب الكلّي، وبقيت الاستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية تراوح عند مكانها، بل وأخذ حجمها في الانخفاض في بعض الدول العربية، رغم التسهيلات والإعفاءات الحكومية السخية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

هوامش ومراجع الفصل الثالث والثلاثون

1- عسيران، د.فادي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حول القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي في الفترة خلال 14ـــ 17/ مايو 1990، ص 625.
2- أيضا
3- سيد علي، د. عبد المنعم، أيضا، ص 58.
4- الأطرش، د.محمد، أيضا، ص 630.
5- دليلة، د.عارف، أيضا، ص 791.
6- هامش 3 ص58.
7- المقدسي، د. سمير، أيضا، ص 102.
8- هامش 3 ص 58
9- عتيقة، د. علي، أيضا، ص 779.
10- النصراوي، عباس، أيضا، ص 25.
11- أيضا، ص 213.
12- صايغ، د. يوسف، أيضا، ص 754.
13- هامش 10
14- العربي، د. مصباح، أيضا، ص ص 40ـــ 41
15- عبدالله، د. سعد الدين / العيسوي، د. ابراهيم، أيضا، ص 25
16- أميرة، د. صديق، أيضا، ص 875.
17- سيد علي، د. عبد المنعم، مجلة دراسات عربية، أيار/ مايو 1990
18 - Y. Haile – Meniam and B.Bangisto "Public enterprise and the privazation, Thesis in the third world Third World Quarterly n Oct, 1988, P.1581-1582.
في ندوة أبو ضبي حول التخصصية والتصحيح الهيكلي في البلدان العربية، كانون الثاني/ ديسمبر 1988
19-حمدان، د. كمال، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، أيضا، 1990، ص 95
20- هامش 10 ص 213
21- عبد العليم، د. طه، أيضا، ص 162.

22- الامام، د. محمد محمود،أيضا، ص 141

23- أكد كينز أهمية "الطلب الفعال»في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي. وتمثل تطبيق ذلك عمليا في أن الحكومات كانت تلجأ كلما لاحت في الأفق نذر الركود إلى زيادة الطلب الفعال بتخفيض الضرائب وتخفيض سعر الفائدة والقيام باستثمارات عامة تمولها خزانة الدولة، ولو كان التمويل بالعجز، إذ كان كينز يقول إنه لا خوف من التضخم ما دامت هناك بطالة.

24- عبد الله، اسماعيل صبري، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 175.

25- زكي رمزي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي،1986، ص 86 وبعدها.

26- روبرت بارو، التمويل والتنمية، سبتمبر 2007

27- أيضا

28- هامش 14 ص 211

29- مرسي، د. فؤاد، ندوة المستقبل العربي حول "الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص"خلال شهر كانون الثاني/ يناير 1989، المستقبل العربي، العدد 8/ .1989

30- عبد الله، د. اسماعيل صبري، أيضا، ص .152

31- هامش 3 ص 58

32- السعيد، د. مصطفى، أيضا، ص 152

33- أيضا، ص 146

34- حسيب، د. خير الدين، أيضا، ص 154

35- الصباح، د. سعاد، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية 1990، ص 560

36- أيضا

37- هامش 5، ص 58

38- الحمود، د. عبد العزيز، نفس الندوة في 1990، ص 334

39- امتي، د. جلال، أيضا، ص 313

40- سابا، د. الياس، أيضا، ص 616

41- أيضا، ص 617

42- هامش 30 ، ص 137

43- هامش 29 ، ص 201

44- هامش 24، ص 189

45- هامش 38 ص 556

46- هامش 35، ص 560
47- هامش 4 ، ص 884
48- هامش 38 ص ص 554 ـ 555
49- فرجاني، د. نادر، أيضا، ص 891
50- أيضا
51- غريغ بالاست، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها ؟ ص ص 203ـ 207
52- هامش 22 ص 118
53- هامش 15 ص 223
54- العياري، د. الشاذلي، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية 1990، ص 696
55- ماري شاردي، تطور القطاع الخاص، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي/ مارس .1988
56- بدوي، د. مرفت، ندوة مركز دراسات عربية 1990، ص 777
57- زكي، د. رمزي، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي، دراسات عربية، العدد 09/ 10، السنة 25، 1988، الجزء 2، ص ص 132ـ .152
58- جوزيف كولد، التعديل الثاني في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي(رؤية عامة"1") مطبوعات الأهرام الاقتصادي بالقاهرة، ابريل 1978، ص32
59- هامش 57
60- أيضا
61- أيضا: هامش 57 ص ص 132ـ 152
62- ميخائيل و بيل روبرتل شيهي: مساعدات البلدان منخفضة الدخل على التكييف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1987
63- هامش 57
64- هامش 54، ص 696
65- الحبيب المالكي، الاقتصاد والأزمة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء،1986، ص 82
66- أيضا 87
67- أيضا
68- هامش 24 ص 178
69- هامش 65، ص 80
70- هامش 24، ص 179

71- عيسوي، د. شارل / ترجمة سعد رحمي، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، دار الحداثة، بيروت، 1985، ص 119 وبعدها
72- هامش 65، ص 97
73- مرسي، د. فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، رقم 147، مارس/إذار 1990، الكويت، ص ص 161ـ 162
74- هامش 57
75- أيضا
76- مجلة المستقبل العربي، 2000/6م
77- سبيلا، محمد، الحداثة وما بعد الحداثة، دار توبقال للنشر، المغرب، 2000م
78- إبراهيم، د. حسنين توفيق، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1999

34 العولمة

قال فريدمان للمجلس، هي ثورة الاتصالات، إنها عن الانترنيت. إنها كيف تجلس في غرفة نومك وتشتري أسهما في أمازون دوت كوم وترسل رسائل الكترونية إلى سكان الاسكيمو في نفس الوقت، وأنت تلبس بيجامك.

ملتون فريدمان

تقنية الاتصالات

استطاعت التطورات المتسارعة في المواصلات والاتصالات أن تخترق جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فقد استطاعت التكنولوجيا المتقدمة الجديدة من تحقيق سرعة الاتصال بين سكان العالم المترامي الأطراف بشكل غير مسبوق، فأصبح بإمكان البشر الاطلاع على ما يحدث خارج الحدود القومية، بحيث إن أجزاء العالم أصبحت تتأثر بما يحدث في أي جزء منه، فترابطت العلاقات بين سكان العالم واندمجت البشرية في عالم موحد يمكن أن يطلق عليه "القرية الكوكبية" بعد أن تقلصت المسافات المكانية والفجوات الزمنية بفضل الثورة التكنولوجية الجديدة. وحدثت هذه الثورة نتيجة اندماج مجالات الاتصالTelematic بمجالات المعلوماتيةInfotmatic فشكل اندماجهما أداة ثورة التواصل الجديدة. وانعكست ثورة التواصل في مجالين أساسين:

الأول: التواصل الشبكي عبر الحاسبات، وهذه هي ثورة "ثورة الانترنيت"

والثاني: التواصل عبر تقنيات البث والتسجيل الرقمي للصوت والصورة معا، من خلال تلفزيون الأقمار الصناعية والبث الفضائي، ومن خلال الهواتف الخلوية أو المحمولة.[1]

ومن خلال هذه الشبكات تم ربط جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وأصبحت تخضع لتأثير وتأثر متبادلين مستمرين. ويتجسد الأثر المتبادل هذا في ثلاث منظمات[2]:

- منظومة المال الدولية: فقد تم ارتباط البورصات في العالم، إذ سرعان ما ينقل أثر ما يحدث في أي بورصة إلى باقي البورصات في العام رغم تباعدها.

- منظومة الإعلام والاتصال: وتتمثل في الصحون الفضائية المرتبطة بقنوات التلفزة المنتشرة عبر العالم، وإطلاع المشاهد على ما يحدث في العالم من على شاشات أجهزة التلفزة.

- المنظومة المعلوماتية: وهذه هي شبكة الانترنيت، ومن خلالها يتمكن المشتركون في الشبكة من الحصول على المعلومات المطلوبة.

الإعلام والإعلان

يرتبط الإعلان بالإعلام، ويعتبر الأول الدماء التي تجري في عروق الثاني. وتعمل وسائل الإعلام على خلق بيئة ثقافية مشتركة. وقد ساعدت منظمة التجارة العالمية(الغات) على نشر ثقافة الاستهلاك. وحول نشر هذه الثقافة يقول الأستاذ الجابري:

"نشر ثقافة الاستهلاك تقوم على قاعدة أن البشر في كل مكان، القادرين على الاستهلاك، توجد بينهم وتجمعهم سلع وبضائع ومنتوجات تخلق فيهم ميولا وأذواقا ورغبات مشتركة، ترفع من مستوى الاتفاق

الثقافي فيما بينهم، وتدريجيا تجرد ثقافتهم من هويتها وخصوصيتها وتلبسها ثوب الثقافة الاستهلاكية الجديدة"(3)

وتعمل شبكات الاتصال والإعلام في خدمة شركات كبرى ودول معينة. ويقوم المسؤولون على إدارة هذه الشبكات بالتحكم في وضع الصورة والمعلومة وتوظيفها لتحقيق الأثر المطلوب في النزعة الاستهلاكية التي تعتبر وقود العولمة وعتادها.

تهدف الشركات الكبرى من وراء استخدام شبكات الاتصال إلى توسيع الأسواق الاستهلاكية وتوحيد أنماط الإنتاج والاستهلاك. فمن خلال شبكة الانترنيت العالمية يمكن التواصل مع الغالبية العظمى من سكان الأرض، إذ تتكون شبكة الانترنيت من عدة شبكات مستقلة تعمل كلها بنظام مفتوح. وهذه الهيكلية المرنة واللامركزية تتواصل فيما بينها، عبر الشبكات الموجودة، وفق لغة مشتركة واحدة وبروتوكولات موحدة ومعايير متفق عليها، كرست منذ عهود الحرب الباردة. وعلى ذلك تبقى شبكة الانترنيت العالمية سهلة المنال لكل دول(القرية الكونية)، شريطة أن تتوفر لديها الإمكانات والوسائل للاستفادة منها. وتعتبر شبكة الانترنيت العالمية أكبر بنك للمعطيات وأوسع شبكة لتبادلها وتناقلها.(4)

ثورة التواصل ودور الدولة

في ثورة التواصل لم يعد للدولة مركز سيطرة وتحكم على اقتصادها الذي أصبح جزءا من اقتصاديات قرية كونية صغيرة تسبح في فضاء سبراتي إلكتروني تسافر المعطيات فيه بسرعة الضوء خارج الحدود القومية عبر شبكات الانترنيت والفاكس وصحون الستلايت. ويصف الدكتور علي حرب أثر ثورة التواصل المعاصرة فيقول:

"ولا شك في أن ما يحدث اليوم يشكل تغيرا هائلا في المشهد العالمي، تدخل معه البشرية عصرا جديدا هو عصر المجال التلفزيوني

والفضاء السبراتي والتواصل الإلكتروني، إنه عصر الحواسيب وعلب المعلومات والرسائل الكوكبية التي تختزل الأبعاد وتطوي المسافات" ويضيف فيقول: "نحن إزاء عالم افتراضي أثيري، لا يتألف من أشياء عينية ولا من مفاهيم ذهنية، بل يتركب من وحدات لا لون لها ولا وزن ولا حجم. هي عبارة عن فيض متواصل من العمليات عبر الشبكات والقنوات، إنها الكائنات العددية تحل محل الأشياء المصنوعة بعد أن حلت هذه محل الأشياء الطبيعية، شاهدة على طور تقني جديد يتجاوز العصر الصناعي إلى العصر السبراتي. وهذه الكائنات أو الوحدات التي تسكن في العقول الإلكترونية وتسافر بسرعة الضوء، على أساسها يتوحد العالم اليوم، وبواسطتها يجري الاتصال بين البشر". ويقول أيضا: "ولا شك في أن ما يحدث اليوم يشكل تغيرا هائلا في المشهد العالمي، تدخل معه البشرية عصرا جديدا هو عصر المجال التلفزيوني والفضاء السبراتي والتواصل الإلكتروني. أما الفضاء الذي يتشكل فانه يتيح لأول مرة ليس مجرد السمع والرؤية من على بعد، بالمعنى الذي نعرفه، بل يتيح أيضا اللمس والحس، ولم يبقى سوى الشم والذوق. إنه فضاء للتواصل يتيح عقد الصداقات الحميمة أو إجراء الندوات المتلفزة والمداولات الحية بين أناس يقيمون في بلدان متباعدة وأماكن متفرقة. يترتب على ذلك نظام جديد للإنتاج يقوم على القراءة الإلكترونية للمعطيات بقدر ما يقوم على إنتاج المواد الناعمة والتعاطي مع الأعداد الأثيرية التي يجري تبادلها عبر تقنيات الإعلام المعقدة وأنظمة الرمز الفائقة".[5]

فالإعلام المعاصر إعلام بلا وطن، وطنه الفضاء اللامحدود، إنه الوطن الذي تبنيه شبكات الاتصال الإلكترونية وتنسجه الألياف البصرية وتنقله الموجات الكهرومانية.[6] ويقول الجابري:

"لقد اقتلعت الأطباق الملايين من حياتها التي اعتادت أن تعيشها على الرغم من اعتراض الحكومات على الصور والمعلومات والإيحاءات وكل ما يبث، إلا أنها لم تعد تستطيع أن تنشر سيادتها على فضائها الجوي أو

تتحكم فيه، فالمراقبة أصبحت مستحيلة عمليا، ولم يعد للدولة في هذا المجال سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال، وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية".[7]

وفي هذا يقول روبرت روني، وزير المالية الأمريكي السابق، ردا على رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد أثناء الاجتماع السنوي في ايلول/ديسمبر 1997 لمجلس محافظي المصرف الدولي، وصندوق النقد الدولي في هونك كونك، عندما هاجم الأخير شرور العولمة والمضاربين في أسواق العملات والأسهم:

"أعذرني محمد، ولكن على أي كوكب أنت تعيش؟ إنك تتكلم عن المشاركة في العولمة كأن ذلك يتضمن خيارا متاحا لك. العولمة ليست خيارا متاحا وإنما حقيقة واقعة، اليوم سوق عولمة واحدة، والطريقة الوحيدة الممكن أن تنمو فيها هو اللجوء إلى أسواق السندات والأسهم للحصول على الاستثمارات وبيع ما تنتجه مصانعك في أسواق العولمة التجارية. كما أن أهم حقيقة عن العولمة هي أن أحدا لا يسيطر، أيها الأبله. أسواق العولمة تشبه الانترنيت، كل يوم تحاكينا بدرجة أكثر التصاقا ولا يوجد أحد في مركز السيطرة، لا جورج سورس ولا القوى الكبرى ولست أنا. فسوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع إلكتروني من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم وسندات المشاركة يجلسون وراء أجهزة الكمبيوتر. وهؤلاء لا يعترفون بالظروف الخاصة لأية دولة وإنما يعترفون فقط بقواعدهم. وهي إلى حد بعيد منسقة. فهم يحددون نسبة الادخار التي يجب أن تحققها دولتك، ومستوى الفوائد ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومستوى عجز ميزان المدفوعات الجارية. فالقطيع يرعى في 180 دولة، لذلك ليس لديه الوقت كي ينظر إلى وضعك بالتفصيل، إنه يتوصل إلى أحكامه بصورة خاطفة كما إذا كنت تعيش استنادا إلى قواعده".[8]

عولمة النمط الأمريكي للاستهلاك

يراد بتوحيد أنماط الاستهلاك والإنتاج فرض النمط الغربي على باقي سكان العالم، وبالأخص الأسلوب الأمريكي للحياة اليومية من مأكل وملبس ومشرب ومسكن.. الخ، والثقافة الغربية من أفلام سينمائية وتلفزيونية وأشرطة غناء وموسيقى وفنون معاصرة وغيره.

لقد حل التلفزيون والأفلام محل العائلة في توليد القيم. إن المراهقين الأمريكان ينصرفون إلى مشاهدة التلفزيون بمعدل 23 ساعة في الأسبوع، بينما يقضي الواحد منهم خمس دقائق في الأسبوع مع أبيه أو أبيها، وعشرين دقيقة مع الأم.(9)

ومع الأقمار الصناعية وصحون الستيلايت التي لا تخضع لسيطرة الحكومات، لا يبدو واضحا كيف تستطيع الحكومات أن تمنع شعوبها عن مشاهدة البرامج التي يرغبون في مشاهدتها. ومن الملاحظ أن 80% من الأفلام التي تعرض في أوربا من إنتاج أمريكي، وتمثل هذه الأفلام أكبر صادرات أمريكا إلى أوربا، وفي نفس الوقت تعتبر غزو ثقافي أمريكي لأوربا.(10)

الإستراتيجية الاقتصادية للهيمنة الأمريكية.

- سلاح الدولار والهيمنة الأمريكية.
- احتلال العراق لتعزيز سلاح الدولار والهيمنة الأمريكية.
- المنظّمات المالية والاقتصادية الدولية في خدمة الهيمنة الأمريكية.

سلاح الدولار والهيمنة الأمريكية

مع اتخاذ الدولار أساسًا للنظام النقدي الدولي وقع العالم فيما يسمّى(مصيدة تريفن) الذي أوضح أنّ هذا النظام يفترض وجود عجزٍ مستمرّ للولايات المتحدة حتى يتيح قدرًا متزايدًا من الدولارات يلبي تزايد

الطلب على السيولة. وهكذا فقد سمح النظام النقدي الدولي، الذي اعترف بدور دولي للدولار، للولايات المتحدة أن تعاني من عجز مستمرّ في العمليات الرأسمالية في ميزان مدفوعاتها دون أن تخشى من مطالبة دائنيها حائزي دولاراتها بتحوّل هذه الدولارات إلى ذهب. ومن هنا تراكمت الدولارات خارج الولايات المتحدة في المصارف الأوروبية.

يبلغ حجم الدين الأمريكي مبلغًا كبيرًا، ومعنى هذا أنّ كلّ فرد أمريكي يتحمّل جزءًا من هذا الدين. وهو مدين، بمعنى أنّ هذا المواطن الأمريكي قد استهلك إنتاجًا ماديًا قدمته الشعوب الأخرى ولم يدفع ثمنه، وإنّما دفع ثمنه بأوراق نقدية يطبعها وهو يملك استخدامها في سداد دينه. وهذا امتياز ابتزازي لم يشهد التاريخ له مثيلاً. ففرض الدولار كعملة دولية عدوان صارخ على سيادة كلّ المجتمعات البشرية. فحقّ إصدار النقود كان دائمًا من صلاحيات السيادة. وإصدار النقود عملية مربحة وليس أدلّ على ذلك من أن الدولة حين تمنح مصرفًا معينًا إصدار النقود فمن ضمن الشروط الأخرى التي تحصل عليها مقابل هذا الامتياز هو حقّها في اقتسام أرباح عملية إصدار النقود. أمريكا تحصل على أرباح استخدام عملية النقود الدولية بلا وازع ولا رقيب وهذا هو التجسيد المادّي لفكرة كيف أنّ رفاهية المجتمع الأمريكي الحالية ليست ثمرة عمل وكدّ وعبقرية الشعب الأمريكي وحده، ولكن جزءًا أساسيًا مكوّنًا لها هو من دم وعرق شعوب العالم الثالث التي تتضوّر جوعًا.

إنّ مديونية الولايات المتحدة لا تغضب صندوق النقد الدولي، في حين أنّ مديونية البلاد النامية تعتبر وسيلة بيد الصندوق الدولي للتحكّم بمصير شعوب هذه البلدان ومشاريع التنمية فيها[11].

فالولايات المتحدة الأمريكية رغم مديونيتها الكبيرة لا تعاني من مشكلة المديونية، لأنّ باستطاعتها دفع الدين بذمّتها بعملتها المحلية(الدولار). وكلّ ما تحتاجه الولايات المتحدة هو تخفيض قيمة

عملتها، وعندئذٍ سوف تجد الدولة الدائنة للولايات المتحدة نفسها في مأزق، وقد انخفضت قيمة الثروة لديها من الدولارات. وعلى سبيل المثال، فاليابان تمتلك أكثر من نصف الدولارات المدينة بها الولايات المتحدة للعالم، ولذا يقاوم اليابانيون كلّ محاولة لجعل الينّ الياباني عملة دولية، حتّى لا تفقد السيطرة على الدولارات المتراكمة لديها، أي استخدامها في تسديد أقيام وارداتها أو جزء منها[12].

تمنح هيمنة منطقة الدولار القائمين على توجيه السياسة المالية والنقدية قوّة تجعلهم ينتهجون على نحو متزايد سياسة تفضي إلى التصادم مع أمم أخرى. وأنّ مقياس موازين القوى في الحرب المستترة والدائرة من أجل الهيمنة المالية هي بلا ريب أسعار صرف العملات. فعندما فقد الدولار 20% من قيمته إزاء الينّ والمارك في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1995، تسبّب هذا الحدث في نشر الفوضى في الاقتصاد العالمي وفي اندلاع الركود في أوربا واليابان من جديد. وتحوّل المستثمرون باستثماراتهم صوب المارك والين. وإثر ذلك لم ينخفض الدولار بمفرده بل انخفضت قيم جميع العملات الأوربية الأخرى إزاء الفرنك السويسري والمارك الألماني، وراحت الصحف والمجلات المتخصّصة بشؤون الاقتصاد تتحدّث عن (عجز المصارف المركزية) حيال تقلّبات سوق يجري بها التعامل بعملات أجنبية تبلغ قيمتها البلايين، وتصل قيمة معاملاتها اليومية إلى ما يقرب من ضعف ما لدى المصارف المركزية برمّتها من احتياطيات. ولم يكن بوسع (ميخائيل موسى)، رئيس الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، سوى التأكيد على أنّ (الأسواق قد أصيبت بالجنون). إلا أنّ المسؤولين عن المتاجرة بالعملات الأجنبية في المصرف الألماني، يرون أنّ في تدهور سعر صرف الدولار "استراتيجية سياسية أمريكية"[13]. وأنّ هذه السياسة تهدف إلى مساعدة الاقتصاد الأمريكي على استرجاع قوّته التنافسية، وذلك من خلال تمكينه من بيع بضائعه في الأسواق الأجنبية بأسعار أدنى.

وهكذا تحوّل الدولار إلى سلاح في الصراع الدائر مع اليابان وألمانيا حول السوق العالمية. ويرى(فلهلم هانكل) أستاذ الاقتصاد في فرانكفورت أنّ في تدهور الدولار "سياسة نقدية محنكة"، فحينما يطلق القائمون على السياسة النقدية في واشنطن التصريحات التي تسبب تدهوره، فإنّهم يجبرون الدول الأخرى على مواجهة المشكلة[14]. وتشهد الإحصاءات الاقتصادية لعام 1995 على أنّ النجاح كان حليف استراتيجية القائمين على شؤون الدولار. ففي ألمانيا لم يتحقّق سوى نصف ما كان المرء يتوقّعه من نموّ اقتصادي. كما تسبّب ضعف الدولار في تسريح أعداد كبيرة من العاملين. أمّا بالنسبة لليابان فقد كان الأمر أشدّ وطأة، إذ انخفض فائض تجارتها مع الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة أرباع في خلال اثني عشر شهرًا.

احتلال العراق لتعزيز دور الدولار كسلاح للهيمنة الأمريكية:

فمنذ العام 1971، حيث ألغيت قواعد صرف الدولار وفق المعايير التقليدية، أي أنّه لم يعد مثل بقيّة العملات مضموناً من قبل مخزون الذهب، صارت قيمته مضمونة بالفكر السائد عن الهيمنة الأمريكية. لذا فاستمرار الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، عبر سلاح الدولار، لا يمكن أن تستمرّ إلا إذا حوفظ على هيمنتها السياسية والعسكرية. وبالتالي يجب أن تنتقل الإمبراطورية الأمريكية باستمرار من نصر إلى نصر. والاعتراف بالعجز عن التحكّم في الأوضاع في العراق سيكون شكلاً من أشكال الهزيمة غير المقبولة للأمريكان، إنّ ذلك سيؤدي إلى نهاية هذه الفكرة السائدة عن التفوّق الأمريكي، ولم يعد للدولار ذلك البريق الأسطوري، وستفقد الأسواق ثقتها فيه[15].

نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية توجّه جديد ينادي بضرورة تأمين المصالح الإستراتيجية لأمريكا كقوّة عظمى بشكل مباشر، أي عبر الهيمنة الفعلية، دون الاعتماد على أيّ شركاء أو حلفاء مهما بلغ وثوق

الصلات والروابط معهم. وضمن هذه المصالح الإستراتيجية التي تسعى أمريكا إلى تأمينها، يحتلّ النفط موقع الصدارة. فالولايات المتحدة تستهلك حاليًا نحو 20 مليون برميل يوميًا، وخبراؤها الاقتصاديون يتوقّعون أن يرتفع هذا الاستهلاك خلال العشرين سنة المقبلة إلى خمسين مليون برميل يوميًا. ولكنّها بالمقابل لا تنتج سوى 4 ملايين برميل فقط، كما أنّ مخزونها النفطي في تراجع. وأنّ المخزون النفطي الأكبر عالميًا يوجد في المنطقة العربية. ومن أجل بسط الهيمنة الأمريكية المباشرة على منابع النفط، بواسطة القوّة العسكرية، تُستبعد السعودية منذ الوهلة الأولى، وبالتالي فإنّ الحلقة الضعيفة في المنطقة العربية هي العراق. وفي العراق يوجد حاليًا حوالي نصف المخزون النفطي السعودي، كما توجد مناطق وموارد نفطية أخرى لم يتمّ استثمارها بعد. وتشير التقديرات الأمريكية إلى أنّ الأمر سيحتاج إلى بضع عشرات فقط من مليارات الدولارات من أجل إعادة تأهيل المنشآت النفطية العراقية الموجودة والقيام بأعمال تنقيب جديدة، بما سيسمح، خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات، برفع القدرة الإنتاجية في العراق إلى نحو 7 ملايين برميل يوميًا.

وبعد سقوط نظام صدام حسين أصبحت أمريكا تهيمن دون منازع على الأسواق النفطية، وسيسمح لها الوضع الجديد بأن تفرض شروطها على الدول المنتجة التي لا تعتبرها حليفة لها، وفي مقدّمتها إيران وروسيا. إنّه مشروع ضخم تهدف من خلاله الأوساط النفطية الأمريكية إلى التحكّم في السوق النفطية العالمية، مما يسمح للإدارة الأمريكية بأن ترسّخ أكثر هيمنتها الشاملة على العالم، اقتصاديًا وسياسيًا. فالتحكّم في سوق النفط سيعطي الولايات المتحدة ورقة ضغط قوية لمنع روسيا من إمداد الصين مثلاً، بما ستحتاج إليه من موارد نفطية متزايدة، بحكم أنّ اقتصادها ينمو بسرعة كبيرة، ويمثّل التهديد الأكبر الذي تتوقّع الولايات المتحدة أن تواجهه على المدى المتوسّط. فإذا استطاعت أمريكا أن تبسط نفوذها على السوق النفطية، كما تخطّط لها، بحيث يصبح بمقدورها أن

تتحكّم في أسعار النفط كما تشاء، فإنّها لن تجد أيّ صعوبة في ابتزاز روسيا. وستكون الرسالة الموجهة للروس واضحة: إنّكم تعرفون أنّنا لا نريد للاقتصاد الصيني أن يستمرّ في النمو بوتيرته المتسارعة الحالية، فلا تمدّوا الصين بحاجياتها من النفط، وإلا فإنّنا سنزيد الإنتاج ونغرق السوق. ونحن نعرف جيدًا أنّه لو نزل سعر البرميل تحت سقف 10 دولارات، فإنّكم في روسيا ستضطرّون إلى التوقّف عن الإنتاج، لأنّ تكاليف استخراج نفطكم ستصبح أعلى من عائداته.

إنّه مشروع ضخم وشامل هدفه إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وضمان استمرار الهيمنة الأمريكية كقوّة عظمى وحيدة. وهي إذن أهداف مصيرية بالنسبة لاستمرارية(الإمبراطورية الأمريكية)، ولولا ذلك لما غامرت أمريكا بتحطيم سلطة كلّ الهيئات الدولية القائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تمّ الاستغناء عن الأمم المتحدة بعد أن تبيّن أنها لن تقبل بمنح التغطية القانونية للحرب ضدّ العراق، وتمّ الضرب بكلّ الأعراف الشرعية والقانونية الدوليين عرض الحائط، وحتّى حلف النيتو الذي كان دومًا بمثابة الهيئة الأبرز التي تخدم المصالح الأمريكية دوليًا، سواء على الصعيد العسكري أو الاقتصادي، فقد غامرت أمريكا بتعريضه للانشقاق بعد الموقف التركي. أمّا الاتحاد الأوربي الذي ما يزال في طور البناء، فقد قصمته هذه الأزمة إلى معسكرين متناقضين، حيث أعلنت 18 دولة أوربية ولاءها لأمريكا، بينما كانت دول الاتحاد الأوربي المتبقية، وفي مقدّمتها فرنسا وألمانيا، بمثابة رأس الحربة في الحركة العالمية المعارضة للحرب.

والسؤال الذي يجب طرحه هو: هل يمكن التصديق بأنّ الولايات المتحدة غامرت بإثارة زوبعة بهذا الحجم، من شأنها أن تعصف بكلّ هذه الهيئات أو التكتلات الدولية، بما سيسفر عن فوضى في العلاقات الدولية لا سابق لها منذ الحرب العالمية الثانية، لو كانت أهداف الحرب بالفعل هي تحرير الشعب العراقي من نظام دكتاتوري؟ أعتقد أنّ أمريكا أو أيّة

قوى عظمى في مكانها، لا يمكن أن تغامر بتعريض الاستقرار الدولي إلى هزة بمثل هذه الخطورة، إن لم تكن الأهداف المتوخاة تكتسي طابعًا مصيريًا بالنسبة لها[16].

المنظّمات المالية الاقتصادية الدولية في خدمة الهيمنة الأمريكية

سعت المنظّمات غير الوطنية مثل منظّمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى السير على هدى أنظمة التنوير(الكبرى)، وهو الولايات المتحدة الأمريكية. وكان من أهمّ توجيهات(توافق واشنطن)، وهي مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تمّ التوصّل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات الولايات المتحدة، هو الأخذ بمبدأ حكومة الحدّ الأدنى وأدنى تدخّل ممكن من جانب الدولة، التثبيت الاقتصادي بغرض السيطرة على التضخّم، عدم الحرص الزائد على خفض البطالة وتجنّب العمالة الكاملة، إحلال الواردات، عدم وجود معدّلات شديدة الارتفاع للادخار، تيسير الخوصصة، دعم حريّة الأسواق...الخ. وقد أدخلت بعض التعديلات على هذه التوصيات والتوجيهات في فترة ما بعد توافق واشنطن، ولكن دون المساس بمبدأ(الرأسمالية الديمقراطية) الذي تتبناه الولايات المتحدة وتريد فرضه على كلّ دول العالم.

وفي عام 1947 تمّ الإعلان عن إنشاء منظّمة الغات – بريتون وودز، وبانت الصراعات القومية بين الدول الأعضاء في دورات هذه المنظّمة، وفي كانون الثاني 1995 تمّ الإعلان عن قيام منظّمة التجارة العالمية لتحلّ محلّ الغات. لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا هامًا في العمل على نجاح جولة الأرغواي، ولعلّ من أهمّ الأسباب التي دفعت أمريكا إلى هذا هو ما ورد في مذكّرات جيمس بيكر، وزير الخارجية الأسبق في عهد جورج بوش الأب، حيث قال: "لقد تبنينا(الغات) لكي لا تقود أوربا الاقتصاد العالمي"[17].

ينظر إلى التوأم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أدوات فاعلة بيد البلدان الرأسمالية المتطوّرة لتنفيذ سياساتها في هذا البلد أو ذاك، وذلك من خلال نظام التصويت المتبع والمرتبط أساسًا بحصّة مساهمة كلّ بلد في رأسمال هذه المؤسّسات. فعلى سبيل المثال فإنّ البنك العالمي أصبح يقرّ صراحة على أنّ وضعية حقوق الإنسان في بلد ما يجب أن تؤثّر سلبًا أو إيجابًا على المناخ العام للاستثمارات. وبالتالي فإنّ كلّ موافقة لمنح أيّ قرض تستدعي إجراء التصحيحات اللازمة في هذا المجال، كما هو الشأن بالنسبة لحالة بيرمانيا سابقًا أو مينامار وزيمباوي سنة 1999[18].

فقد ارتبطت مؤسّسات التمويل الدولي منذ نشوئها بسيطرة الدول الرأسمالية المتقدّمة عليها نتيجة قوّة اقتصاديات هذه الدول. وقد عملت على توجيه سياسات التمويل الدولي ككلّ باتجاه خدمة الدول المتقدّمة من أجل ضمان امتلاكها القوّة والسيطرة على الاقتصاد العالمي.

وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورًا حاسمًا في التأثير على القرارات التي يتخذها صندوق النقد الدولي بخصوص منح القرض لدول العالم الثالث. بتاريخ2003/06/07 تمّ تعليق عضوية زمباوي في صندوق النقد الدولي، وذلك لعدم تسديد أقساط الديون المستحقّة عليها، ويأتي قرار الصندوق هذا بعد مرور يوم واحد على انتقاد أمريكا لمحاكمة زعيم المعارضة في زمباوي[19].

أشرنا من قبل إلى سيطرة الشركات المتعدّدة الجنسية على الاقتصاد العالمي، وهنا نؤكّد على هيمنة رأس المال الأمريكي على هذه الشركات، إذ تتوفّر الدول السبع الصناعية الكبرى على 428 شركة من بين 500 شركة الوارد ذكرها في قائمة(فورتس)، وأنّ للولايات المتحدة حوالي الثلثين من بين أكبر 50 شركة عالمية، وتصل المساهمة الأمريكية في أكبر 200 شركة عالمية إلى حوالي الثلث، وهو مؤشّر على هيمنة رأس المال الأمريكي على الاقتصاد العالمي[20].

استراتيجية الهيمنة الأمريكية على التحكّم بمنجزات الثورة التقنية المعلوماتية

من خلال التحكّم بمنجزات الثورة التقنية المعلوماتية، وما يرتبط بها من نخب، يمكن السيطرة على مراكز القرار والتوجيه العالمي. إنّ الولايات المتحدة الأمريكية التي تراهن للاحتفاظ بهيمنتها الدولية، على تحويل شبكات الاتصال العالمية الجديدة إلى سوق تجارية رئيسية لا تفرض على أحد، لا في الولايات المتحدة ولا في غيرها، المشاركة في شبكة الإنترنيت، المعلومات، وأنّها تقاتل بقوّة وحزم كي تبقى على تفوّقها التقني والعلمي، الذي يسمح لها بالسيطرة على هذه الشبكة، سواء من خلال الحدّ من طموح الأطراف الأخرى لفرض قيود قانونية على استخدامها، أو من خلال الاحتفاظ بحصّة الأسد من المواد المعلوماتية التي تغذّي بها هذه الشبكة، ومن التجديدات التقنية التي تتحكّم بمصيرها[21].

فالولايات المتحدة تدافع عن موقف يؤكّد أنّ القوانين التي تحكم المبادلات التجارية عبر الإنترنيت، ينبغي أن تخضع لمبادئ واحدة، بصرف النظر عن تعدّد الدول ووجود الحدود الوطنيّة والدولية، وذلك للتوصّل إلى نتائج يمكن التنبؤ بها، مهما كانت التشريعات التي يخضع لها البائعون والشارون المحتملون. والولايات المتحدة تشجع أكبر درجة من الحرية الممكنة في تبادل المعلومات عبر الحدود، ويشكّل هذا تبادل الجزء الأكبر من العدة المعلوماتية التي يمكن نقلها عبر الإنترنيت، بما في ذلك عبر صفحات الشبكة، والخدمات المعلوماتية، ومراكز التجارة اللامادية ومنتجات التسلية، خاصّة الفيديو والراديو، وكذلك جميع الفنون. وينطبق هذا المبدأ على المعلومات المنتجة من قبل المؤسسات التجارية وتلك المرتبطة بالمدارس والحكومات والكيانات الأخرى ذات الهدف التجاري[22].

الموقع المتميّز للولايات المتحدة في الهيمنة العالمية، بما يلحقها من تطورات تقنية، وتبدلات جيوستراتيجية، تعمل على تقريب المسافات وتوحيد

أنماط الحياة المادية والفكرية، في دمج الدوائر الثقافية المختلفة، وإنشاء فضاء ثقافي مشترك، أو قائم فوق الثقافات القومية، يسمح لمنتجات الثقافات الأمريكية أن تروّج وتنافس منتجات الثقافات الأخرى إلى حدّ كبير[23].

والنصّ التالي يفصح عن الهيمنة الأمريكية بسبب ما يجري من تطورات في وادي سيليكون[24]:

"إنّ كلّ ما يصل بالنسبة للتكنولوجيا التي يجري تصميمها في وادي سيليكون، لنقل الأصوات والبيانات والفيديوات إلى مسافات بعيدة في العالم وبسرعات أعظم، وما يحصل بالنسبة للتبادل التجاري والدمج المالي الذي تدفع به ابتكارات الوادي قدمًا، وما يحصل بالنسبة للثروة التي ينتجها هذا الوادي بأكملها، يحصل كلّه في عالم يستمدّ استقراره من دوله سوبر- عظمى حميدة اسمها الولايات المتحدة الأمريكية وعاصمتها واشنطن...وما كان لليد الخفية للسوق العولمية أن تعمل عملها لولا القبضة الخفية التي تجعل العالم مكانًا آمنًا لازدهار تكنولوجيا الوادي المذكور. أمّا اسم القبضة القوية المذكورة فهو، الجيش الأمريكي وسلاح الجوّ الأمريكي ومشاة البحرية الأمريكية(المارينز)، بالإضافة إلى المساعدات الطارئة لمؤسسات عولمية مثل هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي... يحلو لمدراء شركات وادي سيليكون القول: نحن لسنا شركة أمريكية، نحن IBM الولايات المتحدة، نحن IBM أستراليا، نحن IBM الصين، ولكن حين يقع هؤلاء في متاعب مع الصين مثلاً، هل يتصلون باللييبنغ Lipeng ليساعدهم أم بواشنطن؟"

إنّ 95% من المواقع على شبكة الإنترنيت، تسيطر عليها الدول الصناعية الكبرى، وتعتبر الولايات المتحدة هي المسيطر الأوّل، لا بالمقياس إلى عدد المواقع وعدد المنخرطين بالشبكة فحسب، بل أيضًا بضخامة بنوك المعطيات المتوفرة وتنوعها، وهو ما يجعل من الشبكة أمريكية وغربية في المقام الأوّل، قبل أن تكون عالمية أو شمولية[25].

يقول نائب الرئيس الأمريكي السابق(الكور) الذي يعتبر من المتحمّسين الكبار لمشروع الطرق السيّارة للإعلام لا على مستوى الولايات المتحدة فحسب، بل على المستوى العالمي أيضًا، فهو صاحب فكرة(البنية الاتصالية العالمية)، يقول بخصوص هذا التشابك:

"إنّ شبكة الاتصالات سوف تسمح لنا بالمشاركة في المعلومات، والترابط والاتصالات كجماعة عالمية، وتستمدّ تقدّمًا اقتصاديًا ثابتًا ونشيطًا، وديمقراطيات قوية، وحلولاً أفضل للتحديات البيئية العالمية، وتحسين الصحّة، وفي النهاية إحساسًا أكبر بإدارة مشتركة لكوكبنا المشترك "(26).

وبخصوص محورية المؤسّسة الخاصّة والاستثمار الخاص في بناء هذه الطرق وتشييدها يرى "الكور" أنّ على الدولة أن تتكفّل بالجانب التنظيمي الذي تمليه ضرورات تجديد قواعد اللعبة بين الفاعلين الخواص وتفرضه حتمية تناسقية القوانين المنظّمة للعلاقات بينهم. وفي ذلك يقول:

"إنّنا نعتقد أنّ تحرير المؤسّسات الخاصّة لتتمكّن من منافسة بعضها البعض أمر جيّد. وقد كرّرنا هذا الأمر أكثر من مرّة بحكم تشجيعه للإبداع وخلق مناصب الشغل والزيادة في الأرباح ومنح المستهلكين مجموعة من الخدمات الجيدة. وهو ما يمنح القطاع الخاص إمكانيات هائلة، كما لاحظنا ذلك في أمريكا الجنوبية، وفي آسيا، وحاليًا ببعض جهات إفريقيا"(27).

وهذا نفس التصوّر الذي تبناه تقرير(بانجمان) فيما يخصّ طرق الإعلام الأوربية. إنّ بناء هذه الطرق وتشييدها، يقول التقرير، يجب «أن يكون من مسؤولية القطاع الخاص وقوى السوق »(28).

ومعنى هذا أنّ تسيير هذه الطرق إنّما يمرّ عبر المؤسسة والاستثمار الخاصين ومن خلالهما، على أن تتكفّل الدولة بوضع الإطار العام والمناخ المناسب لتجسيدها وفق التصوّر الخاص(29).

عولمة أسواق النقد ورأس المال

حجم التداول في أسواق رأس المال

أصبح من الممكن بفضل توفّر أسواق الرساميل العالميّة وأنظمة التجارة الإلكترونية نقل مقادير هائلة من الأموال إلى أنحاء العالم الأخرى بسرعة كبيرة جدًا. ففي الأيّام الاعتيادية ينقل عبر أسواق رأس المال العالمية 1,3 تريليون دولار في اليوم الواحد، في حين أنّ مجموعة قيمة الصادرات العالمية في السنة الواحدة تبلغ ثلاثة ترليونات دولار فقط[30]. وبعبارة أخرى إنّ مقدار ما ينقل عبر أسواق رأس المال في ما يزيد قليلاً عن يومين يعادل قيمة ما يُنقل في اقتصاد العالم بمجمله في غضون سنة واحدة.

فخلال ساعات قلائل استطاع تاجر بريطاني يُدعى "نيقولاس ليسون" يعمل في بنك الاستثمار البريطاني "بارنج" فرع سنغافورة، لا يزيد تحصيله العلمي عن مدرسة ثانوية أن يراهن بمبلغ 29 مليار دولار(7 مليارات توقّع أن ترتفع قيمتها و22 مليارًا توقّع لها أن تهبط) في سوق الأسهم اليابانية[31]. وأنّه خسر مبلغ 1,4 مليار دولار، وأرغم شركته على إعلان إفلاسها.

إنّ الأسواق العالمية الواسعة جدًا والمرتبطة إلكترونيًا لم تغيّر من احتمالات تطاير الفقاعات المالية، وانتقال آثار الهبوط والارتفاع في أسعار الأوراق المالية، وإنّما جعلت من الممكن أن يتضاعف حجم هذه الفقاعات. وقد ربطت هذه الأسواق الوطنية ببعضها بحيث غدت هذه الأسواق غرضة للإنهيار معا.

أسواق المال وأسعار الصرف وعدم الاستقرار المالي

في عام 1971 كان من الممكن الاعتقاد، وأغلب الاقتصاديين اعتقد أنّ حركة نموّ معدّلات الصرف المرنة ستقود إلى استقرار مالي اقتصادي عظيم[32]. كان "جاريس كندلبرج" المتقاعد من صندوق النقد الدولي

الاقتصادي الوحيد الذي قال بأمانة "أنا قلت لك هكذا". فلا يمكن الإبقاء على قيمة العملة ثابتة ما لم تكن الأصول(أساسًا الفرق بين نسبة التضخّم ونسبة نمو الإنتاجية) متعادلة بين أيّ بلدين. ولمّا كانت الأصول لا تتعادل مطلقًا، فإنّ عالما ذا سعر صرف ثابت يتطلّب تعديلات بين فترة وأخرى في أسعار الصرف. وفي ظلّ نظام ذي أسعار صرف ثابتة، فإنّ هذا الميل لا بدّ وأن يكون كبيرًا، لأنّ البلدان تقاوم التغيّر في قيم عملاتها، حتّى لا تخرج الأصول عن وضعها المألوف، وحتّى تستنفذ كلّ جهد لوقف تدفقات رأس المال. حين يُصار إلى هذا الحدّ يصبح لزامًا أن تتغير قيم العملة بصورة لا يمكن التنبّؤ بها تمامًا. ووسط اهتياج الحكومات تترك الأموال هذه البلدان بعملات ضعيفة وتتجه نحو تلك البلدان ذات العملات القويّة. في الواقع لم يعملِ التحوّل إلى أسعار الصرف المرنة على النحو الذي كان يُنتظر منه. وتُعطينا الأزمة المالية في المكسيك في نهاية 1994 وأوائل 1995 توضيحًا جيدًا لمشاكل عدم الاستقرار المالي.

في كلّ لحظة هناك دائمًا ما سيغدو حلقة ضعيفة في النظام المالي العالمي. حتّى وإن لم توجد واحدة، فمن الممكن تخيّل واحدة. في أواخر 1994 وأوائل 1995 كانت المكسيك هي الحلقة الضعيفة[33]، لكنّها كانت واحدة من أخريات. فقد نشرت مجلّة فورتشيون Fortune قائمة بسبع بلدان أخرى(الفلبين، أندونيسيا، البرازيل، تايلند، الأرجنتين، شيلي) كان يُعتقد أنّها معرّضة للضرب كالمكسيك.

الدولار وعلاقة الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأمريكي

يتوقّف الاقتصاد العالمي على ما ينتاب الاقتصاد الأمريكي من تطوّرات. فمنذ عام 1990 يلاحظ المتعاملون في أسواق المال والاقتصاديون أنّ التطوّرات في منطقة الدولار هي بمفردها التي تقرّر في نهاية المطاف تطوّر أسعار الفائدة في العالم. فعلى سبيل المثال كانت كلّ المؤشرات تؤكّد في ربيع عام 1994 على تراجع النشاط الاقتصادي،

الأمر الذي كان يتطلّب حسب العرف الاقتصادي - وبناء على تراجع الطلب على القروض - تخفيضًا ملموسًا في أسعار الفائدة، لما لذلك من أهمية أساسية في تشجيع الاستثمارات. إلا أنّ الاقتصاد الأمريكي كان يعيش حالة نموّ متزايدة، وكانت أسعار الفائدة في أمريكا قد ارتفعت على نحو انفجاري ومفاجئ. وفي الحال ارتفعت أسعار الفائدة في أوربا أيضًا لتصل إلى ما يزيد على 7 %. وهو أمر ينطوي على "سم بالنسبة للنشاط الاقتصادي" حسب مصطلح كهنة الاقتصاد(34).

وعندما هوت ألمانيا بعد عام ونصف العام في حالة ركود اقتصادي من جديد، تكرّرت المسرحية ذاتها ثانية، وفي وقت كانت فيه المصانع الأمريكية تعمل بأقصى طاقاتها الإنتاجية. وهكذا أيضًا لم يجد نفعًا خفض سعر الفائدة القيادي الذي حدّده المصرف المركزي الألماني إلى أدنى حدّ له منذ عشر سنوات. حقًا لقد أقرض المصرف المركزي الألماني المصارف التجارية قروضًا بمقدار حطّم الرقم القياسي، وتمكّنت بذلك المشروعات من الحصول على قروض زادت في عام 1995 بمقدار 7 % على ما كانت قد أقرضته في العام السابق لذلك العام، إلا أنّ هذه القروض المتدنية الفائدة سرعان ما وجدت طريقها إلى أسواق أجنبية ذات ربحية أعلى. ويُقيم هلمون هسه، عضو مجلس إدارة المصرف المركزي الألماني فيقول بكلّ واقعية وأسف: "لقد فقدت المصارف المركزية القدرة على تخفيض الفوائد بصورة مستقلّة"(35).

تمنح هيمنة منطقة الدولار القائمين على توجيه السياسة المالية والنقدية قوّة تجعلهم ينتهجون على نحو متزايد سياسة تفضي إلى التصادم مع أممٍ أخرى. وإنّ مقياس موازين القوى في الحرب المستترة والدائرة من أجل الهيمنة المالية هي بلا ريب أسعار صرف العملات. فعندما فقد الدولار 20% من قيمته إزاء الينّ والمارك في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1995، تسبّب هذا الحدث في نشر الفوضى في الاقتصاد العالمي وفي اندلاع الركود في أوربا واليابان من جديد. وتحوّل المستثمرون

باستثماراتهم صوب المارك والينّ. وإثر ذلك لم ينخفض الدولار بمفرده، بل انخفضت قيم جميع العملات الأوربية الأخرى إزاء الفرنك السويسري والمارك الألماني، وراحت الصحف والمجلات المتخصّصة بشؤون الاقتصاد تتحدّث عن "عجز المصارف المركزية" حيال تقلّبات سوق يجري بها التعامل بعملات أجنبيّة تبلغ قيمتها البلايين، وتصل قيمة معاملاتها اليومية إلى ما يقرب من ضعف ما لدى المصارف المركزية برمّتها من احتياطات.

ولم يكن بوسع "ميخائيل موسى" رئيس الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي ، سوى التأكيد على أنّ "الأسواق قد أصيبت بالجنون". إلا أنّ المسؤولين عن المتاجرة بالعملات الأجنبية في المصرف الألماني يرون في تدهور سعر صرف الدولار "استراتيجية سياسية أمريكية" (36). وأنّ هذه السياسة تهدف إلى مساعدة الاقتصاد الأمريكي على استرجاع قوّته التنافسية، وذلك من خلال تمكينه من بيع بضائعه في الأسواق الأجنبية بأسعار أدنى.

وهكذا تحوّل الدولار إلى سلاح في الصراع الدائر مع اليابان وألمانيا حول السوق العالمية. ويرى "فلهلم هانكل" أستاذ الاقتصاد في فرانكفورت أنّ تدهور الدولار "سياسة نقدية محنّكة"، فحينما يطلق القائمون على السياسة النقدية في واشنطن التصريحات التي تسبّب تدهوره، فإنّهم "يجبرون الدول الأخرى على مواجهة المشكلة"(37).

وتشهد الإحصاءات الاقتصادية لعام 1995 على أنّ النجاح كان حليف الإستراتيجيين القائمين على شؤون الدولار. ففي ألمانيا لم يتحقّق سوى نصف ما كان المرء يتوقّعه من نموّ اقتصادي. كما تسبّب ضعف الدولار في تسريح أعداد كبيرة من العاملين. أمّا بالنسبة لليابان فقد كان الأمر أشدّ وطأة، إذ انخفض فائض تجارتها مع الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة أرباع في خلال اثني عشر شهرًا فقط.

الآثار المترتبة على حركات أسواق النقد ورأس المال

تؤثّر حركات أسواق الأوراق المالية العالمية على السياسات التي يمكن أن تنتهجها الحكومات لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية. إذ تفرض هذه الأسواق على الحكومات أن تعود إلى اتباع السياسات التي كانت تنتهجها في المرحلة ما قبل الكنزية، حيث كان يتوفّر القليل من الأدوات المطلوبة بيد الحكومات لإدارة الاقتصاد الكلي. لقد أدّت حرية حركة أسواق الأوراق المالية العالمية إلى حرمان الحكومات الكثير من أدواتها وفرضت عليها الوقوف مكتوفة الأيدي أمام حالات الركود في النشاط الاقتصادي، مهما كانت التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن استمرار حالة الكساد.

ففي فترة ما قبل النهج الكنزي كانت الحكومات مضطرّة إلى اتباع سياسة انكماشية مدمّرة عندما كانت تواجه بحالة الركود الاقتصادي، فتعمل على الحدّ من الإنفاق الحكومي والتقييد من الإنفاق الخاص. وفي الوقت الحاضر، أي في ظلّ العولمة فإنّ حرية حركة أسواق المال يمكن أن تعاقب الحكومات التي تحاول حفز النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض أو الاضطلاع بالأشغال العامّة، فتضطرّها إلى التوقّف عن تنفيذ مثل هذه المشاريع. بل تعدّت قدرة أسواق المال العالمية إلى أكثر من ذلك، فقد استطاعت محاربة الاشتراكية الديمقراطية، وتمكّنت من القضاء عليها.

المقصود بالاشتراكية الديمقراطية: التوليف بين عمالة كاملة ممولة بالعجز في الميزانيّة مع دولة رعاية اجتماعية شاملة وسياسات ضريبية تقوم على العدالة. وقد استمرّ الأخذ بالاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا حتّى أواخر السبعينات، ومارست السويد هذه السياسة حتّى أوائل التسعينات.

يفترض وجود النظام الاشتراكي الديمقراطي وجود نظام مغلق، تكون فيه تنقلات رأس المال مقيّدة بأسعار صرف ثابتة أو شبه ثابتة، إلا أنّه لم يعد بالإمكان الاستمرار بمثل هذه الأسعار الثابتة في ظلّ اقتصادات

مفتوحة، وكذلك الحال بالنسبة للعمالة الكاملة المموّلة بالعجز في الميزانيّة، وكذلك الاحتفاظ بدولة الرعاية الاجتماعية التي سادت دول أوربا الغربية وغيرها في فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية.

وصفوة القول أنّ النظم الاشتراكيّة الديمقراطية القائمة على مبدأ المساواة لم يعد لها وجود في ظلّ العولمة. فجميع نظريات الاشتراكية الديمقراطية في العدالة(مثل نظرية جون رول الداعية إلى المساواة) تفترض مسبقًا وجود اقتصاد مغلق[38]. ففي ظلّ توفّر نظام مغلق للتوزيع يكون باستطاعة الحكومة متابعة تطبيق مبادئ العولمة التي تمليها تلك النظريات. وعمليًا يكون من الصعب الأخذ بمبدأ المساواة ومتابعته وتطبيقه في الاقتصادات المفتوحة، وذلك نتيجة الحرية التي يتمتّع بها رأس المال في التنقّل السريع من مكان إلى آخر، بما في ذلك رأس المال البشري.

ففي النظم الاشتراكية الديمقراطية يفترض أن يتمّ الاعتماد كثيرًا على الضرائب في تمويل الإعانات العامّة، ولم يعد مثل هذا الافتراض قائمًا في ظلّ العولمة، بل وليس صحيحًا حتّى بالنسبة للمرافق العامّة. إذ إنّ حرية تنقّل رأس المال غير المقيّدة تجعل الحكومات كافّة تعاني من مشكلة توفير المال اللازم لتمويل الإعانات والمرافق العامّة.

والمقصود بالمرافق العامّة:

الخدمات التي يتمتّع بها الجميع، ومثل هذه الخدمات غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن شطرها، ولا بدّ من توفير النفقات اللازمة لها من الضرائب إذا كان لا بدّ من الإبقاء عليها في خدمة أفراد المجتمع. إلا أنّ قدرة رأس المال والإنتاج على الانتقال في الاقتصادات المفتوحة حال دون الإبقاء على السياسات المحورية للاشتراكية الديمقراطية في أوربا. فقد ترتّب على الانفتاح المعولم أن أصبح عالمنا اليوم يعاني من مشكلة تفشّي البطالة، ولم يعد من السهل إيجاد الحلول اللازمة لها.

ركوع الحكومات إلى إرادة أسواق رؤوس الأموال

أصبحت أسواق النقد والأوراق المالية تهدّد استقرار الحكومات التي تحاول أن تقف حجر عثرة أمام رغبتها. فقد عانت حكومة فرانسوا متيران في بداية الثمانينات من حكم هذه الأسواق. إذ باستطاعة هذه الأسواق أن تشدّ الخناق على هذه الدول التي تحاول رفع مستوى العمالة فيها باتباع سياسة توسعية في الاقتصاد عن طريق التمويل بعجز الميزانيّة. وفي هذا الصدد يقول هيرست وتومبسون "إنّ حجم المعاملات القصيرة الأجل في الأسواق الدولية للصرف الأجنبي – يبلغ ألف مليار دولار في اليوم – يفوق كثيرًا حجم تدفّقات التجارة الخارجية والاستثمار المباشر. وهذا يعني أيضًا أنّ البنوك المركزية الرئيسية لا توجد لديها(منفردة أو مجتمعة) ما فيه الكفاية من الاحتياطات اللازمة للدفاع عن سعر صرف معيّن إذا ما أوحت لها الأسواق بتحرّك سعر الصرف هذا صعودًا أو نزولاً... وهكذا فإنّ أسواق المال تشكّل بلا ريب رادعًا للحكومات وعائقًا أمام تنفيذ سياساتها الاقتصادية. فأسواق المال قادرة على تلبية الحاجات القصيرة الأجل للمؤسّسات المالية الرئيسية في الدول"[39].

خلال الثمانينات كان باستطاعة كبرى الدول القومية ذات السيادة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تطبيق سياسات توسعية على أسس كنزية عندما كانت منهمكة في بناء صرح ضخم للأسلحة، ولكن من المشكوك فيه أن يكون في مقدورها القيام بمحاولة مماثلة في الظروف الحالية. ذلك أنّ خبرة الرئيس الأمريكي كلينتون في بداية إدارته الأولى عندما فرضت أسواق الأوراق المالية أسعار فائدة مرتفعة كرادع ضدّ التخفيف المحتمل للضرائب، قد علّمته أنّ حتّى "مقترض الملاذ الأخير" في العالم خاضع لحكم السوق العالمية في الأوراق المالية الحكومية.

وبالنسبة للسويد، ففي بداية التسعينات واجهت التجربة السويدية الطويلة الأمد في العمالة الكاملة صعابًا خطيرة. فقد وصلت هذه التجربة

إلى نهايتها بسبب قوّة السوق العالميّة للأوراق المالية. وفي هذا الصدد يقول وليم جريدو: "لقد شعر السويد بسياط السوق صيف عام 1994 عندما أضرب المشترون الدوليون الرئيسيون عن شراء الأوراق المالية الحكومية في السويد، معلنين أنّهم لن يشتروا المزيد منها. وترتّب عن ذلك أن حلّقت أسعار الفائدة الطويلة الأجل إلى أعداد من رقمين، مرتفعة أربع نقاط مئوية كاملة في تلك السنة، وهي أعلى تكلفة اقتراض طلبت من أيّة دولة صناعية متقدّمة، باستثناء إيطاليا".

ورغم أنّ السويد كانت قد انتخبت حكومة محافظة عازمة على تحجيم دولة الرعاية الاجتماعية التي اشتهرت بها السويد، فقد بلغ العجز السنوي مع ذلك أكثر من 10% من الناتج المحلّي الإجمالي، وزاد الدين الحكومي المتراكم إلى درجة الانفجار، من 44% من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 1990 إلى 95% في عام 1995. ولتهدئة المقاطعة من جانب المضاربين في الأوراق المالية، اضطرّ البنك المركزي السويدي إلى تشديد ضوابط الائتمان بدرجة أكبر، وأعلن رئيس الوزراء على وجه السرعة خططًا لإجراء اقتطاعات أخرى من الإنفاق. ومع ذلك فإنّ اقتصاد السويد – الذي كان ذات يوم النموذج لاشتراكيّة ديمقراطية مستقرّة مزدهرة – كان يعاني من حالة كسادٍ حقيقية شديدة مع وصول نسبة البطالة إلى 16 %، ولم تستطع التدابير الحكوميّة الجديدة حلّ المشكلة بل زادت الأمور سوءًا. وفي الانتخابات التالية عاد الناخبون الاشتراكيون إلى السلطة، برغم أنّهم سيواجهون المعضلة نفسها [(40)].

وفي الولايات المتحدة أيضًا حينما انتقل الرئيس بيل كلنتون عام 1992 إلى البيت الأبيض، كان قد وعد ناخبيه بإجراء إصلاحات واسعة النطاق ترمي، من ناحية إلى تجديد المدارس الحكومية الخربة وتحويلها إلى نظام تعليمي يفي بالمتطلّبات، ومن ناحية أخرى إلى أن يكون لدى كلّ مواطن أمريكي تأمين ضدّ المرض. المشكلة هي أنّ أيًّا من هذه الوعود لا يمكن تحقيقه إلا بإنفاق حكومي متزايد، ولذا وبعد فوزه بالانتخابات

مباشرة أخذت سندات الدين الحكومي الأمريكية بالانخفاض. ولم يكن ما حدث بالأمر العجيب، فقد عارض مصرفيو صناديق الاستثمار القيام بهذه الإصلاحات علانية، وبالتالي وبعد أشهر وجيزة من تسلّمه دفّة الحكم في الولايات المتحدة كانت هذه الوعود قد أصبحت في خبر كان.

ومنذ أن أخذ المضاربون يضيقون الخناق على العديد من رؤساء الحكومات، لم يبقَ لدى هؤلاء سوى الشكوى واللوم والانتقادات دونما جدوى. فعلى سبيل المثال اشتكى رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر في أبريل 1995، فراح يقول: "إنّه لا يجوز ترك العمليات في أسواق المال تتمّ بسرعة وبحجم كبير ، بحيث لم تعد تخضع لرقابة الحكومات أو المؤسّسات الدولية"[41]. ويؤيده في ذلك رئيس وزراء إيطاليا الأسبق لامبرتو ديني، الذي كان هو نفسه في يوم من الأيّام محافظًا لمصرف بلاده المركزي، إذ أكّد هو الآخر: "إنّه يجب منع الأسواق من تقويض السياسة الاقتصادية لبلده"[42]. أمّا الرئيس الفرنسي جاك شيراك فإنّه يرى أنّ القطاع المالي بأجمعه مدعاة للاستنكار، ويسمّي دونما مواربة المضاربين فيه "وباء الأيدز في الاقتصاد العالمي"[43]. ومع هذا لا وجود البتّة للمؤامرة المزعومة. فانطلاقًا من النظرية الاقتصادية الداعية إلى ضرورة تحرير الأسواق من القيود والحدود ألغت الحكومات منذ السبعينات، وعل نحو منتظم ودؤوب، كلّ الحواجز التي كانت قد مكّنتها في السّابق من التحكّم في تنقّلات النقود ورؤوس الأموال دوليًا والسيطرة عليها. ومعنى هذا هم أنفسهم كانوا قد أطلقوا المارد من القمقم، ثمّ لم يعد بإمكانهم السيطرة عليه.

وصفوة القول إنّه ليس باستطاعة أيّ حكومة الحفاظ على التماسك الاجتماعي عن طريق تفادي البطالة الكبيرة إذا حكمت أسواق الأوراق المالية على سياساتها بأنّها غير حكيمة من الناحية المالية. فقد استطاعت أسواق الأوراق المالية سحب البساط من تحت سياسة العمالة الكاملة التي اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية.

في الحقيقة لا يتحمّل المستثمرون الأجانب بمفردهم وزر التطبيق الصّارم لمنطق الأسواق. فحينما يعولم سوق رأس المال ينضمّ أصحاب الثروة من أبناء البلد إلى قائمة المضاربين المقيمين للسياسة الاقتصادية في بلدهم، وهذا ليس بالأمر الغريب، فهم أيضًا بوسعهم استثمار أموالهم في مكان آخر.

وكانت السويد قد عانت من وطأة هذه الحقيقة، وبقدرٍ فاقَ ما عانته البلدان الأوربية الأخرى. فمن وجهة نظر "الأسواق" ما كانت الأمور تسير بالسرعة المطلوبة. ففي عام 1994 هدّد بيتر فالينبرج "Peter Wallenberg أمير الصناعة والمالك الرئيس لمصانع "شاحنات سكانيا" وغيرها من الصناعات، بنقل مركز مؤسّسته إلى الخارج في حالة عجز الحكومة على خفض العجز في الميزانيّة العامّة. وكان بجورن فولرات Bojoern Walrath، رئيس مؤسّسة سكانديا Skandia، كبرى مؤسّسات التأمين الإسكندنافية، أكثر عنفًا وتطرفًا، إذ كان قد دعا إلى مقاطعة سندات الدَّين الحكومي السويدية، هذه السندات التي كانت حتّى ذلك الحين تصرف بأسعار الفائدة المتعارف عليها في أوربا. وبعد يوم واحد من هذه الدعوة ما كانت سندات الدين الحكومي السويدية تجد من يرغب في الاستثمار بها.

ومن ناحية أخرى انهار سعر صرف الكرونة السويدية وانهارت معه أسعار أسهم المؤسّسات. وفي الحال تعين على الحكومة وعلى جميع المقرضين بالكرونة السويدية دفع أسعار فائدة تزيد بأربعة نقاط على ما يدفعه أولئك الذين اقترضوا بالمارك الألماني. فتفاقمت مديونيّة البلد، وتحتّم على الحكومة تطبيق سياسة تقشّف مالي متطرّف. وهكذا أصبحت السويد تأتي بالمرتبة الثانية بعد ألمانيا من حيث الرعاية الاجتماعية التي تقدّمها إلى مواطنيها المعوزين. وعلى هذا النحو أجبر هذا البلد القدوة في سياسة

الرعاية الاجتماعية على التخلّي عن سياسته الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي استقرّ سعر صرف عملته وغدت أسعار الفائدة التي يدفعها على سندات الدَّين الحكومي عادية نسبيًا. ومع ذلك ظلّ التهديد قائمًا. وقد شعر رئيس الوزراء الاشتراكي جوران برسون Goeran Persson بهذا التهديد على نحو ملموس في يناير من عام 1996. فقد كان اقترح عام الانتخابات الحكومية دفع زيادة إلى العاطلين عن العمل والمرضى من المساعدات الحكومية لتصل ثانية إلى 10% من مداخيلهم السابقة. وبعد يومين من إعلانه هذا الاقتراح قدّمت مؤسّسة "موديز" تقريرًا علنيًا تؤكّد فيه أنّ برنامج الإصلاح المالي السويدي لا يزال غير كافٍ، وأنّها، أي السويد، بحاجة "لربما إلى تقليص أوسع في برامج الرعاية الاجتماعية". وفي اليوم التالي لإعلان مؤسّسة موديز انخفضت أسعار السندات الحكومية بمقدار ثلاثين(30) نقطة، وأسعار الأسهم بمقدار مائة(100) نقطة، كما أخذ سعر صرف الكرونة السويدية يترنّح[44].

وعلى نفس السيناريو يجري في ألمانيا التخلّي عن دولة الرفاهية، وعمّا قامت به حتّى الآن من إنجازات في الحدّ من عدم العدالة الاجتماعية عن طريق نظام الضرائب التصاعدية. فقد خفّضت الضرائب على أرباح المؤسّسات الكبرى مرّتين في الأعوام القليلة الماضية. كما أجرت تخفيضًا أكبر بمقدار خمس نقاط. فحينما تسلّم " هلموت كول" مهام عمله مستشارًا في عام 1983 كانت حصّة المشروعات وأصحاب المهن الحرّة تساوي 13,1% من مجموع العبء الضريبي. وبعد مرور 13 عامًا من هذا التاريخ لم تعد هذه الحصّة تساوي سوى 5,7 %[45].

وترتّب عن هذه الإجراءات الألمانية أن أعلنت هيئة مكوّنة من خبراء لدى المفوّضية الأوربية في بروكسل عام 1992 عن أنّ ألمانيا أصبحت في مرتبة تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبعد المتوسط السائد في بلدان أوربا الغربية، من حيث ما تتحمّله المشروعات من عبء ضريبي[46]. ومعنى كلّ هذا أنّ ألمانيا قد استسلمت منذ أمد ليس

بالقصير، من حيث الضرائب على أقلّ تقدير، للهجوم الشمولي على دولة الرفاهية، الأمر الذي جعلها تفلت من معاقبة أسواق رأس المال الدولي لها، أو إجبارها على دفع أسعار فائدة أعلى.

ولعلّه من سخرية القدر أنّ النجاح العظيم الذي حقّقته الاشتراكيات الديمقراطية في الحدّ من هيمنة رأس المال، هو الذي يدفع الآن إلى السيادة الشمولية الجديدة للنظام الرأسمالي. فالارتفاع المستمر في الأجور وسياسة الرعاية الاجتماعية الحكومية في الخمسين سنة الماضية، كانتا قد خلقتا تلك الطبقة الاجتماعية المتوسطة التي تعمل بمدّخراتها الآن في أسواق المال العالمية.

ولم تشهد العصور الماضية قطّ هذا العدد الكبير من الناس الذين تزيد دخولهم على ما ينفقونه على وسائل المعيشة. وفي الواقع فإنّ هؤلاء هم الذين يزوّدون، بما لديهم من مدّخرات، مؤسّسات التأمين والمصارف وصناديق الاستثمار بالمادّة الأساسية الضروريّة للهجوم على النقابات ودولة الرعاية الاجتماعية. إنّ صاحب الدخل الجيّد من أبناء الطبقة الوسطى هو غالبًا ما يكون الجاني والمجني عليه، والرابح والخاسر، في نفس الوقت. ففي حين تحقّق له مدّخراته لدى شركة التأمين ربحية متزايدة، يتآكل دخله بفعل العبء الضريبي المتزايد.

ومن هنا فإنّ من حقّ الحكومات التي تسهر على استقرار أسعار سندات الدَّين وسعر صرف العملة أن تدعي لنفسها بأنّها تضع الأسس الضرورية لزيادة الرفاهية في المجتمع. إلا أنّ سياسة الحكومة هذه ليست من مصلحة أولئك الذين ليست بحوزتهم مدّخرات تُذكر، ولا أولئك الذين يتعرّضون إلى فقدان فرص العمل. فهؤلاء جميعًا سيخرجون صفر اليدين. ومعنى هذا أنّ "الترشيد" الأعمى للعمل الحكومي من خلال "الأسواق" ليس بالمنهج المستحسن الذي يزعمه النقديون، فهو لا يتجاهل أنّ السياسة الديمقراطية تخضع لقوانين أخرى غير قوانين السوق فحسب،

بل ولا يراعي أيضًا الاختلافات الثقافية الاجتماعية بين الأمم، الأمر الذي يؤدّي إلى مخاطر نموّ النزاعات والتوتّرات المحتملة.

عولمة التكامل الصناعي

تجزئة عمليّات الإنتاج

يُقصد بها توطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة حول العالم. وتقوم الشركات المتعدّدة الجنسيات بتجزئة عمليّات الإنتاج إذا رأت أنّ في نقل مثل هذه العمليات يحقّق لها أكبر ربح ممكن. وممّا يساعد على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج هو التطوّر الكبير الذي حصل في حقل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وسرعة انتقالرؤوس الأموال والسلع بين الأقاليم والدول والقارات. فأصبح من الممكن صنع أيّ جزء من الأجزاء المكوّنة للسلعة الواحدة، وإنجاز أيّ نشاط اقتصادي في أيّ مكان من العالم حيث تكون تكاليف الإنتاج منخفضة والأرباح في أعلاها، وحيث يمكن بيع المنتجات أو شحنها بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن التي هي بحاجة إليها وفي الوقت المحدّد(47).

تنفّذ الشركات المتعدّدة الجنسيات سياساتها العولمية عبر موضعة أجزاء من عمليّاتها الإنتاجية في الصين، وأجزاء أخرى في المكسيك، وأجزاء ثالثة في كوريا، وأجزاء رابعة في إسبانيا، ...الخ، مع الاستعداد الدائم لنقل أيّ منها على الفور إلى مناطق جديدة أو قديمة أخرى، إذا تبيّن أنّها تضمن مردودًا أعلى، أو مردودًا أكثر ثباتًا وأمنًا، أو شروطًا استثمارية مغرية جدًا، وما إلى غير ذلك من حسابات واعتبارات. بعبارة أخرى تعمل هذه الشركات على إحلال الوحدات الإنتاجية والصناعية الفرعية المبعثرة في أكثر من بلد وقارة ومكان محلّ الوحدات الإنتاجية الصناعية التقليدية العملاقة في بلدان المركز، ممّا يعني بدوره أنّ الشركة المذكورة تضع الآن استراتيجيتها وخططها الإنتاجية – وليس التوزيعية

والتسويقية فقط – دوليًا وعالميًا وفي الوقت نفسه فإنّها تدير كلّ جزء من أجزاء العملية الإنتاجية محليًا وفقًا للظروف والأوضاع والأحوال السائدة إقليميًا، كلّ هذا بفضل الاتصالات وثورة المعلومات والكمبيوتر وأشباهها.

التجارب العملية

عمدت الشركات الأوربية إلى نقل نشاطاتها التوسعية إلى أجزاء أخرى من العالم، حيث لا يكون تشغيل العمّال وتسريحهم باهظ الثمن. على هذا الأساس قامت مرسيدس بنز وبي أم بنقل كثير من نشاطاتها إلى الألباما وكارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة، حيث يوجد في الولايتين قوانين حكومية أقلّ تخضع إليها النشاطات الصناعية وكذلك أعباء اجتماعية أوطأ. وربّما لم تكن هذه التسهيلات متوفّرة من قبيل الصدفة، بل استهدفت خلق المنافسة من أجل انتقال رؤوس الأموال إليها.

وقد نحت هذا النحو شركة أوسرام التي مقرّها ألمانيا، وتعتبر ثاني أكبر منتج في العالم للمصابيح الكهربائية. فقد قامت بنقل عمليّات إنتاجها إلى الصّين، لأنّ تكاليف إنتاجها في الصّين تبلغ واحدًا إلى خمسين منمثيلاتها في ألمانيا.

وثمّة خدمات كثيرة يمكن تصديرها إلى أيّ مكان حيث الأيدي العاملة اللازمة تكون عند أدنى تكلفة لها، فقد عملت كثير من شركات الطيران بنقل عمليات بيع التذاكر ومسك الدفاتر إلى الهند.

وقد بيّن مسح أجري عام 1993 لعشرة آلاف شركة ألمانية متوسطة الحجم أنّ ثلث هذه الشركات كانت تخطّط لنقل أجزاء من عمليات إنتاجها إلى مناطق أخرى في العالم، مثل أوربا الشرقية في مرحلة ما بعد الشيوعية، حيث مستويات الأجور فيها منخفضة نسبيًا، وكذلك الضوابط الاجتماعية والبيئية فيها أقلّ صرامة، وهناك الكثير من شركات إنتاج الكمبيوترات تحصل على احتياجاتها من برامج الحاسبات

الإلكترونية من مورديها في الهند، حيث يبلغ أجر المبرمجون في الهند ثلاثة آلاف دولار تقريبًا، وهو أقلّ بكثير ممّا يحصل عليه المبرمجون في البلدان الأوربية أو الولايات المتحدة. وهناك أمثلة كثيرة أخرى[48].

يصوّر التحول السائد في المصانع الألمانية المنتجة للسيارات السرعة المرعبة التي يخطوها التكامل المعولم. فقد نقلت ولم تزل تنقل على نحو متنامٍ فروعًا من الإنتاج للمورّدين الذين يزوّدونها بأجزاء مكمّلة ومعدّة للتركيب من قبيل المحاور Axles والمكيّفات الهوائية ولوحات المفاتيح للسيارات.

أمّا المصانع الأمريكية الحديثة لإنتاج السيارات فإنّها لا تنتج سوى ثلث المعدّات اللازمة، تاركة إنتاج الباقي لمورّدين أخذوا يسعون، من جانبهم أيضًا، بفعل الضغوط السعرية التي يمارسها عليهم زبائنهم، إلى ترشيد الإنتاج بلا انقطاع.

إلا أنّ البعد الجديد لزيادة الإنتاجية تسبّب الآن في اندلاع عمليّات تشابك وتبسيط للإنتاج عبر كلّ الحدود، أعني الحدود الدولية والحدود بين المشروعات أيضًا. وفي ألمانيا لم تعد تُنتج سوى سيارات من الطراز الفاخر، فموديل Polo الذي تنتجه مؤسّسة فولكس فاكن، وإن كان يجمع في مصانع المؤسّسة في مدينة فنلسبرج، يأتي ما يقرب من نصف معدّاته من الخارج. وتشتمل قائمة البلدان الموردة على الجمهورية التشيكية وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا، وحتّى المكسيك والولايات المتحدة[49]. وفي اليابان فإنّ شركة تويوتا لإنتاج السيارات تنتج فيما وراء البحار أكثر ممّا تنتجه في اليابان. وفي الولايات المتحدة يمكن أن تنهار الصناعة الأمريكية لإنتاج السيارات فيما لو تعيّن عليها الاستغناء عن مورّديها اليابانيين[50]. وعلى ذلك لم تعد الماركات المسجّلة من مثل Made in Germany، أو Made in Mercedes، أو Made in Ford(أنتج في ألمانيا، أو في مؤسسة مارسيدس، أو بواسطة شركة فورد) ذات مدلول حقيقي.

الربحية هدف الشركات المتعدّدة الجنسيات

إنّ لبّ الرأسمالية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح. وتعتبر الرأسمالية كفؤة لكونها تسخر بالضبط قوى التنافس التي لا تعرف الرحمة، من أجل تحقيق الثراء والحصول على أعلى الأرباح الممكنة. فالرأسمالي لا يعرف راحة التفكير، مشغول البال، يفكّر دائمًا في تحقيق أقلّ التكاليف وأعلى الأرباح، فلا يتوقّف عن تسريح العمّال عندما يشعر أنّ استمرار وجودهم يهدّد هدفه المنشود في تحقيق أعلى الأرباح، ويسعى دائمًا إلى تبنّي تقنيات إنتاجية جديدة، وذات كفاءة أكبر حتّى تعود عليه بعوائد تفوق المعدّلات السائدة في السوق. فالرأسمالي بطبعه الميّال إلى المادّة لا يحبس نفسه في حدود الأساليب القديمة لتحقيق هذا التفوّق. وتأسيسًا على ذلك تدخل الشركات المتعدّدة الجنسيات السوق حين ترى أنّ النشاط الصناعي سيعود عليها بأرباح تفوق المعدّل السائد، وسرعان ما تخرج عندما تشعر أنّ أرباحها ستنخفض إلى دون المستوى السائد في الأسواق. وبهذه العمليّة، أي الدخول والخروج السريع إلى ومن السوق، تعمل الشركات المتعدّدة الجنسيات على موازنة عوائدها، وتضمن لنفسها استثمار أموالها في الأماكن التي توفّر لها أعلى الأرباح.

والقاعدة العامّة تتمثّل في أنّ أعلى الأرباح تتحقّق عندما تصل الاستثمارات إلى الحدّ الذي عنده تتساوى معدّلات العائد على الاستثمار مع معدّلات الفائدة السائدة في السوق النقدية. وهذه هي أحلى أغنية لدى المستثمرين في القطاع الخاص، بل وبلا استثناء.

ولتحقيق أعلى الأرباح تتجنّب الشركات المتعدّدة الجنسيات الاستثمار في بلد تكون فيه معدّلات الضرائب عالية، وكذلك في البلاد التي يكون فيها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليًا، كالسويد مثلاً. وعادة تلجأ هذه الشركات إلى البلدان التي تنخفض فيها معدّلات الضرائب وكذلك الإنفاق الاجتماعي، كبلدان شرق آسيا مثلاً. فهي تترك بلدًا

كالسويد كي تتجنّب دفع ضرائب عالية، تعتبر في نفس الوقت ضرورية لتمويل الخدمات والإعانات الاجتماعية التي يطالب بها الناخبون.

والواقع يشير إلى أنّه أصبح بمقدور شركات الأعمال العالمية أن تختار البلدان التي ترى فيها أنّ أسواق العمل والضرائب والأنظمة والقوانين الموجهة أكثر ملاءمة. فتنتقل رؤوس الأموال والإنتاج بحريّة عبر الأسواق المختلفة في العالم بسبب اختلاف الأجور والمهارات والبنى الأساسية والمخاطر السياسية في العالم. ومن خلال هذه الظروف غير المتماثلة تحاول الشركات المتعدّدة الجنسيات تحقيق الأرباح عن طريق قيامها بالاستثمارات وإقامة المصانع في الأماكن المتعدّدة من العالم. فرأس المال العالمي ذو القابليّة العالية على التنقّل يتفادى دخول البلدان والأقاليم التي تفتقر إلى البنية الأساسية، أو قوّة عمل ماهرة متعلمة، أو الاستقرار السياسي.

فعلى صعيد الاقتصاد المعولم أصبح أمام الشركات المتعدّدة الجنسيات فرص استثمار في أماكن أخرى خارج أوطانها، تتميّز بارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور. فالتكاليف الكليّة في المراكز تكاد تكون عالية جدًا قياسًا بمثيلاتها المدفوعة في أنحاء العالم الأخرى[51]. ففي عام 1994 استثمرت ألمانيا أكثر من 26 مليار مارك في الخارج، بينما لم يستثمر الأجانب في ألمانيا سوى 1,5 مليار مارك[52]. وزادت شركات الصناعة السويدية إنتاجها في السويد بنسبة 16 %، لكنّها في ذات الوقت زادت إنتاجها بنسبة 180% في أنحاء العالم الأخرى[53]. وبنقلها إنتاجها إلى الأباما وكارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد استطاعت كلّ من شركة مرسيدس وشركة أم دبليو من تخفيض تكاليف العمل إلى النصف. ثمّ إنّ قيام هاتين الشركتين بعمليّة النقل هذه يعتبر بمثابة تهديد ووعيد إلى القوّة العاملة الموحّدة الألمانية كي تعرف حقيقة موقعها من الاقتصاد المعولم.

إنّ عنصر العمل المطلوب من قبل الشركات المتعدّدة الجنسيات أصبح متوفّرًا إلى حدّ بعيد، وأنّ العرض الجديد منه سيؤثّر تأثيرًا كبيرًا على الصناعات والخدمات، وسيكون للصين دور كبير في توفير العمالة المتعلمة المطلوبة في صناعات الذكاء، كما أنّ انخفاض مستويات الأجور فيها واحتوائها على عمّال حسني التعليم نسبيًا وطموحين وكدودين وأذكياء سيجذب إليها كثيرًا من الصناعات من العالم المتقدّم.

هيمنة الشركات المتعدّدة الجنسيات

أصبحت الشركات متعدّدة الجنسيات ذات الحجم الكبير تسيطر على التجارة الخارجية في العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الشركات اتبعت سياسة الاندماج لتحتكر التعامل في الكثير من السلع وتتحكّم في أسعارها. فهناك 6 شركات تسيطر على 85 % من تجارة الحبوب، و8 شركات تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو، و3 شركات تسيطر على80% من تجارة الموز في العالم. وإذا كانت هذه الشركات اتبعت هذا الأسلوب من الاندماج الذي يمكّنها من السيطرة على إنتاج وتجارة العديد من السلع، فإنّ التسعير في هذه الحالة سيكون وفق شروط الاحتكار، وفي أحسن الظروف وفقا لشروط احتكار القلّة. وعلى ذلك يمكن القول إنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات تشكّل تكتّلات اقتصادية ضخمة تمكّنها من احتكار السلع التي تعرضها، وبالتالي تختفي المنافسة مع الشركات الصغيرة وذات الطابع الإقليمي لعدم قدرتها على المنافسة.

وتتمتّع هذه الشركات بقوّة كبيرة، إذ تستأثر بحوالي ثلث الناتج العالمي وثلثي التجارة العالميّة. ويفيد مسح أجرته الأمم المتحدة أنّ الناتج المشترك لهذه الشركات كان في عام 1993 حوالي 5,5 بليون دولار، أي ما يقرب من قيمة ناتج الولايات المتحدة ككل[54]. وقد مكّنتها هذه القوّة من التأثير على القرار السياسي، بل وتقييد سياسات الدولة، وذلك من

خلال الوعود والتهديدات بالتوسع في الاستثمارات المباشرة أو سحبها. وممّا يزيد من قوّة هذه الشركات هو التنافس الشديد بين الدول لجذب الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المتعدّدة الجنسيات.

ويعتبر هذا التنافس ورقة رابحة بيد الشركات المتعدّدة الجنسيات، تستغلّه في تركيز نفوذها في النظام العالمي. وتصبح الدولة ذات السيادة هي الساحة الرئيسية للشركات الساعية إلى فرض نفوذها. وهكذا تستخدم الشركات المتعدّدة الجنسيات نفوذها للتخلّص من كثير من تطبيق تشريعات هذه الدول التي تعتبرها في غير صالحها. وما من شكّ أن تغلّب(النافتا) على المعارضة السياسية المحليّة في الولايات المتحدة، إنّما يرجع بدرجة كبيرة إلى الأنشطة الجيدة التنسيق التي يقوم بها لوبي الشركات الأمريكية الكبيرة.

لقد ولّى زمن تحكّم قوانين الحكومة الوطنية بنشاطات الشركات، لذا لم يعد شكل الانشداد العاطفي إلى مكان جغرافيّ معيّن من العالم جزءًا من النظام العالمي. وفي الغالب يعاد توطين الأعمال دون أن ينتقل أحد من مكانه. فالنشاطات المالية والتأمين تنجز عبر الأجهزة الإلكترونيّة في برمودا، أو في جزر البهاما، بينما يظلّ أغلب الذين يؤدون هذه الأنشطة في مكاتبهم في نيويورك أو لندن. خذ مثلاً أنّ الإجراءات الألمانيّة الباهظة حول البايوتكنولوجيا دفعت بالشركات الألمانية الكيماوية وشركات الأدوية الألمانية أن تجرّبا أبحاثهما البايوتكنولوجيا في أمريكا، وكثيرًا منها في بوسطن. وهذا ما يجعل فرص العمل في البحث الألماني في أمريكا وليس في ألمانيا.

وفي مجال البحث العلمي كثيرًا ما توجّه أصابع الخيانة إلى الشركات المتعدّدة الجنسيات. إذ تميل هذه الشركات إلى أن يتمّ إجراء البحث والتطوّر في الوطن الأمّ(87% في عام 1991)، ولكن أغلب فرص العمل الناجمة عن هذا النشاط تحوز عليها تلك البلدان التي يجري

فيها استخدام ما توصّل إليه البحث والتطوير[55]. ولمّا كانت الشركات تنقل حصيلة البحث والتطوير بسرعة أكبر حول العالم، يزداد نفور الحكومات أكثر فأكثر من تقديم المساعدات المالية لهذا الغرض، ويتعاظم الشعور بأنّ الشركات الوطنيّة تخون مواطنيها، إذ تدفن تكاليف البحث في أسعار ما تبيعه.

إيديولوجية الرأسمالية الحديثة(التفرّع)

الرأسمالية هي عملية هدم خلاق حيث تحلّ شركات صغيرة ديناميّة باستمرار محلّ الشركات الكبيرة التي عجزت عن التكيّف للأوضاع الجديدة. فمن أكبر اثنتي عشرة شركة في أمريكا من الأوّل من كانون الثاني 1990، عشر منها كانت شركات مورّد طبيعي لم يبق منها إلا شركة واحدة، هي جنرال إلكترك، التي ظلّت قائمة إلى اليوم. وتحوّلت الشركات الأخرى إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى.

فالمنتجون على الرغم من كلّ ما بينهم من منافسة، اكتشفوا منذ أمد غير قصير أنّ باستطاعتهم الاقتصاد في التكاليف إذا ما تركوا معًا، منتجين آخرين ينتجون لجميع المؤسّسات ما تحتاج إليه من معدّات. ومن هنا فبدلاً من إنتاج مئات من أجهزة المولّدات الكهربائية المختلفة، أضحى عدد لا يزيد على أصابع اليدين إلا بالكاد من هذه المولّدات الصغيرة يسدّ حاجة السيارات الألمانية بمختلف أنواعها. كما صار التشابك وتنميط المعدّات يعمّ حتّى المحركات، بل وحتّى السيّارات برمّتها. فسيّارات فولفو تعمل بمحرّكات ديزل من صنع(أودي Audi) في المجر. وتشتري مرسيدس المحرك ذا الأسطوانات للموديل الجديد Minivanviano من فولكس فاكن، وحتّى شركة السيارات الفاخرة جدًا روز رايز أخذت تضع في سياراتها محركات من إنتاج بي أم دبليو BMW. من ناحية أخرى فإنّ المؤسسات ماضية على قدم وساق في إنشاء التحالفات والمشروعات المشتركة والاندماجات، وذلك رغبة منها في تحقيق أعلى مستويات

النظام العالمي الجديد للتجارة

وصراع المصالح القومية بين دول العالم

"اليوم وفي بداية قرن جديد العالم برمّته يجد نفسه في مفترق طريق وليس أوربا والولايات المتحدة والدول الأثرى في آسيا فقط. العولمة تحدث ثورة في الطريقة التي تعمل بها، وربّما على أكثر أهميّة، الطريقة التي يرتبط كلّ واحد بالآخر عبر الحدود القومية. فقد انتزعت الأبواب وأشادت شبكة اتصالات بين الدول والأفراد، وبين الاقتصادات والثقافات، علينا أن ندرك أولاً أنّ العولمة جعلتنا جميعًا أكثر حريّة وأكثر استقلالاً"

كلمة الرئيس الأمريكي كلنتون في ملتقى دافوس

29 كانون الثاني/ يناير 2000

وعاد الرئيس الأمريكي نفسه عندما تضاربت مصالح أمريكا القومية عندما ارتفعت أسعار النفط ليصرّح:

"لا أستبعد أيّ تدبير يصبّ في مصلحة الشعب الأمريكي، إنّ من مصلحتنا أن تكون هذه الأسعار مستقرّة"

الرئيس الأمريكي كلنتون

17 شباط / فبراير 2000

إنّ منطق المصلحة القومية هو الذي يتحكّم في علاقات الدول واستراتيجياتها، وهكذا يعكس خطابا الرئيس الأمريكي مدى تضارب المصالح الأمريكية ودوره في تحديد سياساتها اتجاه العالم الخارجي.

من السهل جدًا ملاحظة الصراعات بين المصالح القومية في مجال التجارة الدولية في النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية عند كلّ من الكلاسيك، والكلاسيكيين الجدد، وفي النظرية الكنزية، وعند النقديين، أي فريدمان وجماعته من مدرسة شيكاغو، فهدفهم العودة بالاقتصاد العالمي إلى

الجدارة والأداء. فإلى جانب أودي Audi ابتاعت فولكس فاكن مؤسسة SEAT الإسبانية والمنتج الرائد في أوروبا الشرقية سكودا Skoda أيضًا. واشترت BMW مؤسسة Rover التي هي أكبر منتج للسيارات في بريطانيا. وتسلّمت فورد مقاليد الأمور لدى MAZDA المنتج الرابع في قائمة منتجي السيارات اليابانيين. ومع مؤسّسة فولكس فاجن اشترت فورد في الجنوب من لشبونة مصنعًا لإنتاج السيارات الفارهة، وأخذتا تسوّقان الإنتاج بأسماء مختلفة. فهي تسمّى لدى فورد GALAXY، وتباع من قبل فولس فاكن باسم Sharon. وتطبّق فيات وبيجو نفس الأسلوب. من ناحية أخرى تنتج ميتسوبيشي لحساب باكراسلر في تايلند سيارات صغيرة الحجم، تباع في الولايات المتحدة الأمريكية تحت لافتة أمريكية. وتنتج ميتسوبيشي مع فولفو سيارات في هولندة. وعلى هذا النحو تنسج مؤسسات إنتاج السيارات شبكة متكاملة تحيط بالعالم(56).

وهكذا تحوّلت الشركات المتعدّدة الجنسيات مع مرور الزمن إلى عامل أساسي في توحيد أنماط الإنتاج على النطاق العالمي بفضل ظاهرة "التفرع»المتعاظم. إنّ ظاهرة التفرّع تستجيب لمقتضى عقلنة التكاليف والأعباء، بحيث تتجه الشركات إلى إعادة تنظيم هياكل الإنتاج حول وحدات صغيرة وأكثر تخصّصًا ومرونة، حتّى يكون بإمكان الشركات إذا ما قرّرت البقاء في منطقة معيّنة من العالم أو التحوّل عنها كلّما تطلّبت أهدافها الاستراتيجية ذلك، سعيًا وراء تحقيق أفضل الفرص وشروط الربحية والاستثمار. ويحصل كلّ ذلك بفضل التطوّرات الكبيرة والمهمّة في ثورة الاتصالات من جهة، ونتيجة التحرّر المتزايد لحركات رؤوس الأموال واندماجها على نطاق عالمي في سياق سيرورات التكامل الرأسي والأفقي للأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

ورغم هذا الاندماج المعولم تبقى الشركات المتعدّدة الجنسيات تتوفّر في كلّ الحالات على مراكز قرار واحد، يستقرّ مقرّه في الدولة الأم، أي داخل الدولة الأكبر تصنعًا، وأساسًا يكون المركز سواء أكانت الولايات

المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوربي أو اليابان. وهكذا يتمّ تعريف الشركة المتعدّدة الجنسية، أي التي تتدخّل وتتطوّر، وهي تتجاوز حدود بلدها الأصلي مع الاحتفاظ داخله على قاعدة انطلاقها.

إنّ ما يميّز نسق عمل الشركات المتعدّدة الجنسيات في الوقت الحاضر والمتنامي مع ظاهرة العولمة مقارنة بالذي كان سائدًا من قبل، في عقد السبعينات مثلاً، حين سادت العلاقات الرأسية والهرمية بين مركز وفروع الشركات، هو أنّ هذه الشركات أصبحت تعمل على تنظيم أنشطتها في شكل شبكة مترابطة فيما بينها، أي بين المركز وفروعه، وفيما بين الفروع بعضها البعض مع الإبقاء على الوظائف الحسّاسة على مستوى المركز، أي برامج البحث والتطوّر والقرارات المالية، ممّا يتيح لها تعظيم مكاسبها التجارية والمالية على المستوى العالمي. وممّا يؤكّد الطابع الوطني والمحلّي لنشاط الشركات المتعدّدة الجنسيات، رغم استراتيجية السيطرة على الأسواق عالميًا، هو تركّز تدفّق رأس المال فيما بين المجموعات الأقوى في العالم من الناحية الاقتصادية والمالية، خاصّة تلك التي تتعلّق بالاستثمارات المباشرة. ومن المعلوم أنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات تستولي على ثلاثة أرباع الاستثمار المباشر عالميًا.

تشهد اليوم الشركات المتعدّدة الجنسيات تطوّرًا مزدوجًا، يتمثّل الأوّل في إرساء النظام العالمي للتبادل الحرّ، والثاني في ظهور وإنشاء التجمعات الاقتصادية الإقليمية، كالاتحاد الأوربي UE، واتفاقية التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية NAFTA، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR، واتحاد دول جنوب شرق آسيا. وهذه الازدواجية بين حدثين يتكاملان في كثير من الجوانب، إلا أنّهما يفرزان تعارضات وتجاذبات في مضامين المقاييس والمعايير وشروط تنظيم التبادل والتجارة الدوليين. غير أنّ هذه التجمعات الإقليمية تتيح فرصًا أكثر للشركات المتعدّدة الجنسيات، لما تتوفّر عليه من أوجه التقارب في الأهداف التجارية، كإنشاء مناطق التبادل الحرّ والمزايا الناتجة عن ذلك، أو ما

تتمتّع به من تجانس في البنى الاقتصادية والمالية والتشريعية والتنظيمية، وهو الأمر الذي يجعل أفضل وأكثر المناطق جذبًا للاستثمارات، في حين تبقى مناطق واسعة من العالم لا تتمتّع بأيّ شكل من أشكال التقارب أو التنظيم الإقليمي في المجال التجاري والاقتصادي ممّا يزيد في حرمانها من حركة رأس المال والتقنية، ويكرّس حالة التهميش فيها، كإفريقيا ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص، وذلك بالرغم ممّا تتوفّر عليه من إمكانيّات وعوامل التقارب، بل وحتّى التجانس.

أثر انتقال رأس المال على قوّة المساومة الجماعية

ينتقل رأس المال إلى البلدان التي يمكن فيها تصنيع السلع لمستهلكي العالم الغنيّ بأقلّ الأجور، ونادرًا ما تكون هذه الدول هي المستهلكة لهذه السلع المصنّعة فيها. وقد علّق الاقتصادي "وليم فاف "على ذلك قائلاً: "إنّ قدرة الحركة النقابية على المساومة أخذت تضعف بشدّة وباطراد في الدول الغربية منذ أن بدأت العولمة".

حتّى عند السبعينات كانت الاستثمارات تعتمد على القوى العاملة الوطنية لتوفير المطلوب من السلع للسوق الوطنيّة. وكانت الأيدي العاملة الوطنيّة تتمـــّع بقدرات كبيرة في المساومة، إلا أنّ التطور التكنولوجي جعل من المفيد اقتصاديًا إنتاج السلع التي تستهلك في البلدان الغنية في أسواق عمل فقيرة ومتحرّرة من الضوابط. والآن يتمّ إنتاج هذه السلع في بلدان آسيا وأمريكة اللاتينية وإفريقيا. وقد ترتّب على الاستثمارات في هذه الدول أنّ فقدت الأيدي العاملة قدرتها على المساومة في البلدان الغنيّة المتطوّرة. ويعني هذا أنّ الذي أدّى إلى كسوف النقابات العمّالية في العالم المتطوّر هو التوليف غير المسبوق بين التغيير التكنولوجي السريع وتنقلات رأس المال والحريّة في التجارة العالمية، وتحلّل سوق العمل من الضوابط في المجتمعات الصناعية ورخص الأيدي العاملة في بلدان العالم النامي.

إنّ كثيرًا من الصناعات التي تتطلّب مهارات واطئة أو متوسّطة سترى طريقها إلى الصيّن، ذلك لانخفاض مستويات الأجور، وتوفّر العامل المتعلّم ودوافع أخرى كثيرة. إنّ مثل هذا الزحف سيؤثّر على توفّر فرص العمل في العالم الصناعي، وفي نفس الوقت سيؤثّر على فرص العمل المتاحة في بلدان العالم النامي ذات الأجور المتوسّطة، وعلى ذلك فإنّ صناعة الأحذية الجلدية التي انتشرت في جنوب البرازيل وشمال الأرجنتين تواجه الآن ضغطًا تنافسيًا شديدًا من قبل الصين[57].

المهمّ أنّ انفتاح أسواق العمل العالمية يعني أنّ كلّ المزايا التي كان يتمتّع بها العمّال غير الماهرين في العالم الأوّل قد زالت او أنها تتآكل بسرعة. فقد سمحت أجهزة النقل المتطوّرة وثورة الاتصالات بتحقيق تطوّر اقتصادي عالمي، حيث أصبح بإمكان الأفراد شراء المواد الخام بأسعار عالمية ونقلها وشحنها إلى حيث يحتاجونها وبتكاليف نقل رخيصة. كما أصبح بإمكان الأفراد الحصول على القروض من رأس المال على اسس متساوية من أسواق رؤوس الأموال في العالم، نيويورك، لندن، طوكيو، وغيرها. ولم يعد هناك اختلاف بين البلدان، ثرية كانت أو فقيرة في مجال الاستثمار، أي مثلما يمكن أن يتمّ الاستثمار في البلد الغنيّ يمكن أيضًا أن يرى طريقه أيضًا إلى البلد الفقير. هذا لأنّ فنّ الهندسة العكسية ونشاطات الشركات المتعدّدة الجنسيات أدّت إلى أن تتحرّك التكنولوجيا، لا سيّما تكنولوجيا الإنتاج حول العالم بسرعة كبيرة.

ورغم أنّ حالة التكامل بين الماهرين وغير الماهرين لا تزال قائمة، فإنّ تكنولوجيات الاتصالات والمواصلات الحديثة سمحت بتصنيع الأجزاء التي تتطلّب المهارة من عمليات الإنتاج في العالم الأوّل، فيما تصنع الأجزاء التي لا تتطلّب العمل الماهر في العالم الثالث. ولم تعد البلدان الغنيّة تولد أجورًا أعلى آليًا لعمّالها ذوي المهارات الواطئة بمجرّد استخدام رأس مال أكبر ومواد خام أرخص وتكنولوجيا أفضل ممّا لدى جيرانهم الفقراء.

التحليل الاقتصادي التقليدي في حرية التجارة ورفع الرسوم الكمركية واتباع آلية السّوق والمنافسة الحرّة، لينهوا بذلك حقبة التحليل الكنزي وتدخّل الدولة في مجال الاقتصاد ومحاربة التضخّم والتمويل بعجز الميزانيّة.

في عام 1947 تمّ الإعلان عن إنشاء منظّمة الغات – بريتون وودز، وباتت الصراعات القومية بين الدول الأعضاء في دورات هذه المنظّمة. وفي كانون الثاني 1995 تمّ الإعلان عن قيام منظّمة التجارة العالمية لتحلّ محلّ الغات.

المصلحة القومية في الفكر الاقتصادي للتجارة الدولية

إنّ طبيعة علم الاقتصاد متأصلة في المصلحة القومية. فالتجاريون كانت اتجاهاتهم قومية. فقد أخلى النبلاء مكانتهم في المجتمع الجديد للتجار الذين عرف لهم الملوك مؤازرتهم وتأييدهم وتوحّدت مصالحهم في توسيع الأسواق وإزالة الحواجز المعيقة للتجارة. وهكذا تحرّكت مطامع الأوربيين نحو العالم الجديد مصدر الذهب والفضّة، ونحو العالم القديم وما يعنيه من وفرة في الموارد. فالثروة كانت الذهب والفضّة، نقد ذلك العصر، وهي شرط لقوّة الدولة، وشرط لرخاء المجتمع، وعلى ذلك كان ولا بدّ من أن تسعى الدّولة إلى الاحتفاظ بخزانة ممتلئة إلى أقصى ما يمكن بالذهب والفضّة، وقد تطلّب ذلك ضرورة تحقيق فائض مستمرّ في ميزان الدولة التجاري مع الخارج. وكان لا بدّ لهذه النظرة المستطيلة أن تسندها قوّة كافية، ومن هنا جاءت عناية كلّ دولة بأسطولها باعتباره ذراع الأمّة لتحقيق مطامعها[58].

المدرسة الكلاسيكية

أمّا الكلاسيكيون، فرغم أنّهم انتقدوا هذه الاتجاهات عند التجاريين، ونادوا بوجوب اتباع سياسة تتسم ببعد النظر، إلا أنّهم لم يغفلوا المصلحة القومية، فإنّ دعواهم لتعميم التجارة الدولية الحرّة أقيمت على أساس

تحقيق أهداف بريطانيا القومية وليس لكونها في مصلحة العالم كلّه. إذ يقصد آدم سميث بحجم السوق حجم الطلب الفعّال على الناتج، فكلّما كان حجم السّوق كبيرًا أمكن التوسّع في الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف، والعكس صحيح. ويؤكّد آدم سميث فلسفة الحرية الاقتصادية إيمانًا منه بالنظام الطبيعي، فيرى أنّ سعي الأفراد لتسوية أوضاعهم ومتابعة مصالحهم بمثابة اليد الخفيّة التي تنظّم النشاط الاقتصادي بمجمله، ولأجل ذلك يدعو آدم سميث إلى حرية العمل والتجارة وإلى امتناع الدولة عن التدخّل في الحياة الاقتصادية. وعلى صعيد المبادلات الخارجية يؤمن آدم سميث بأنّ وجود النظام الطبيعي من شأنه أن يصحّح الموازين التجارية، وهو يرى أنّ التجارة الخارجية يجب أن تستند إلى الاختلافات في التكاليف المطلقة، بمعنى أنّ الدولة تشتري من الخارج طالما كان السعر أقلّ من تكلفة إنتاجها في الدّاخل[59].

تعتبر آلية السوق والمنافسة وجهين لشيء واحد. لقد كانت المنافسة الدولية والسياسة القومية من أكبر دوافع التطوّر، إذ قامت جميع حكومات الدول الرأسمالية تحت ستار النظام الفردي بتشجيع التجارة والإنتاج، كما قامت باستعمار أراضٍ نائية عنها، وأقامت التسهيلات اللازمة لزيادة النفع الذي يجنيه رعاياها، حتّى أنّ نظرية التجارة الحرّة – كما يقول مارشال – لم تكن إلا امتدادًا لمصالح بريطانيا القومية[60].

وريكاردو يدافع عن التجارة الخارجية ويعتقد أنّها مفيدة للأقطار المشاركة فيها شريطة قيامها على أساس التكاليف النسبية.

لقد هاجمت المدرسة التاريخية مبدأ حريّة التجارة، واعتبرتها غطاء لتمرير مكاسب بعض الدول على حساب أخرى لا تناظرها في مستوى التطوّر الاقتصادي[61].

المدرسة الكلاسيكية الجديدة

وادعت المدرسة الكلاسيكية الجديدة أنّها أممية، وأنّ المنفعة لا تعرف الحدود السياسية. إنّ الغاية من هذه النظرية هو إخفاء طابع العلاقات الرأسمالية القائمة على الملكية الفردية، وإظهار الدخل على شكل توزيع طبيعي متفق مع مساهمة كلّ عنصر في العملية الإنتاجية، وبالتالي تغييب مفهوم القيمة الزائدة والاستغلال الطبقي والظلم الاجتماعي. إلا أنّ الواقع لم يؤكّد هذه الاستنتاجات، إذ إنّ عدم التوازن والأزمات الدولية والبطالة وأزمات فيض الإنتاج كلّها سمات أصلية ومرافقة للنظام الرأسمالي في تطوّره في مختلف المراحل. فقد قاد الصراع على الأسواق الرأسمالية العالمية إلى الحرب العالميّة الأولى(62).

وترى مسز روبنسون أنّ أقوال المدرسة الكلاسيكية الجديدة صيغت بشكل يؤكّد أهمية الدخل القومي والمصلحة القومية. ويقول البرفسور ميد MEADE إنّه إذا أردنا أن يؤدي كلّ من الجهاز المالي ونظام التسعير عمله بعدل يكون علينا أن نتوصّل إلى حالة من التوزيع العادل للدخل والملكية. وما يجدر ذكره أنّ التوزيع العادل هذا إنّما ينطبق على رعايا بريطانيا دون سواهم(63).

لقد أقامت المدرسة الكلاسيكية الجديدة نموذجًا لنظرية التجارة الدولية على أساس الفروض الآتية: إنّ كلّ دولة من الدول هي في حالة من التوازن السّاكن، وأنّ كلاً من السكّان والموارد الطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا ذات كميّة معطاة، ثمّ افترضت حالة من التوازن الدولي ناتجة عن التساوي بين الصّادرات والواردات وحالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وحالة من التنافس الكامل. إنّ افتراض حالة التشغيل الكامل يعني أنّ الدولة لا تجد حاجة إلى حماية تجارتها الدولية لتنشيط إنتاجها المحلّي، ومن ثمّ زيادة تشغيل عواملها الإنتاجية. كما أنّ افتراض التساوي بين الصّادرات والواردات يعني أنّ التصحيح في الميزان يحدث

تلقائيًا عن طريق تدفّق الذهب من وإلى ذلك البلد، وهذا كفيل بتعديل الأسعار، بحيث يتساوى مقدار الصادرات والواردات. وبهذا الافتراض لا تجد الدولة حاجة إلى اتخاذ إجراءات الحماية لصناعتها من أجل تصحيح ميزان مدفوعاتها.

الانتقادات

وقد استثنت هذه المدرسة الصناعات الناشئة في نظريتهم، إذ لم يستطع اقتصاديو هذه المدرسة تطبيق نظرتهم الصرفة لمصلحة موضوع الإغراق. فافترضوا الحماية لهذه الصناعات. وعلى الرغم من كلّ هذا التبسيط في عرض الحجّة، فإنّ المدرسة الكلاسيكية الجديدة قد أخفقت في محاولتها تبرير التجارة الحرّة على أساس أنّها تعود بالفائدة على جميع الشعوب. ونقطة الضعف هنا ترجع إلى افتراض وجود حالة من التوازن الدولي. ولم يفطن اقتصاديو هذه المدرسة لما يتضمّنه هذا الافتراض من مزالق. فمن البديهي مثلاً أن يتمكّن عدد من البائعين من تحسين أوضاعهم الاقتصادية ككلّ إذا اتفقوا على إبقاء الأسعار مرتفعة بدلاً من الالتجاء إلى المنافسة. وإذا ما عملوا ككلّ فقد يكون مجموع إنتاجهم أقل ومجموع ربحهم أكبر. وهذا ينطبق على الأمم، إذ إنّه ضمن إطار نموذج التوازن المشار إليه سابقًا فإنّ الفائدة التي تعود على أيّة دولة عن طريق تصدير كميّة أقلّ ولكن بسعر مرتفع بالنسبة لسعر الواردات تفوق الفائدة التي قد تعود عليها إذا مارست التجارة الحرّة. أمّا لماذا أصرّت المدرسة الكلاسيكية الجديدة على تحبيذ فكرة التجارة الحرّة على الرغم من كلّ هذا فمرجعه – كما تقول مسز روبنسون – هو أنّ بريطانيا كانت في وضع يمكّنها من الاستفادة كليًا إذا مارست جميع الدول التجارة الحرّة. وقد اعترف مارشال بهذا عندما ذكر في ملحق كتابه المعروف "مبادئ الاقتصاد" بأنّ التجارة الحرّة هي في صالح بريطانيا وأنّها لا تكون في صالح غيرها من الدول[64].

المصلحة القومية في التجارة الدولية في التحليل الكنزي

أمّا ثورة كينز الفكرية فقد أدخلت عنصرًا جديدًا وحقيقيًا على تفكيرنا تجاه الأوضاع التجارية الدولية. فالاتفاقات الدولية التي وقّعت بعد الحرب تركت المجال مفتوحًا لهذه الدولة لتحسين موازينها التجارية. كما سمحت هذه الاتفاقات للدول الموقّعة عليها أن تولي شؤون التشغيل الداخلية الأولوية في اهتماماتها بغضّ النظر عن أيّة تعهدات دولية أخرى. وأصبح تنظيم التجارة الدولية في المواد الأولية هدفًا من أهداف السياسة المرسومة يؤدّي إلى تحسين ميزان بريطانيا التجاري على حساب الدول المنتجة لهذه المواد[65]. لقد رفض كينز النظرية القائلة إنّ التعرفة الكمركية مضرّة بمصالح الدولة التي تفرضها. وذلك على أساس أنّ التعرفة الكمركية تحول مجرى الطلب من البضائع الأجنبية إلى البضائع المحلية. وهذا في حدّ ذاته يزيد من حجم التشغيل في الصناعات المحليّة[66].

وترى مسز روبنسن أنّ مبدأ التجارة الحرّة حاول أن يوفّق بين الفضيلة وبين المصلحة الشخصية. فالتجارة الحرّة على حدّ قول مؤيّديها من الكلاسيكيين لا تفيد العالم كلّه فحسب، بل إنّها تعود بالخير على كلّ بلد من البلدان. ولهذا فالمصلحة القومية تدعو إلى سياسة من شأنها إفادة الجميع. أمّا الادعاء بأنّ للحماية منافع فما هو إلا سراب خادع. وهكذا فقد أفسد كينز هذا الارتباط بين الدوافع الأنانيّة والدوافع الخيرية وأعادنا إلى الواقع الذي لا يؤيّد التعادل بينهما[67]. وفي هذا تقول مسز روبنسون إنّ هناك كثير من الأعمال التي تبدو خيرة على النطاق الاقتصادي العالمي، ولكن المصلحة القومية هي الدافع الحقيقي لها. فنحن مثلاً، أي الإنكليز، نساعد الهند لا لأنّنا نرغب في مساعدتها على حلّ مشكلاتها المعيشية، بل لأننا نأمل بأن يؤدّي ذلك إلى زيادة اعتبار الهند للدول الغربية بدلاً من الاتحاد السوفياتي[68].

منظّمة "الغات" وتضارب المصالح القومية

في أكتوبر 1947 وافقت 23 دولة بجنيف في سويسرا على إنشاء الاتفاقية العامّة للتعريفات والتجارة التي عرفت باسم "الغات GATTE"، وقد تمّ التركيز فيها على المصالح التجارية للدول الصناعية. فقد انصبّ اهتمام الدول المتقدّمة على تحرير التجارة الدولية عبر أسواق العالم المختلفة، ونادت برفع كافّة القيود الكمركية على التجارة، وكانت الغات ثمرة تلك الجهود.

ألزمت الغات جميع الأطراف فيها على مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، بمعنى أنّه إذا منحت دولة عضو مزايا إلى دولة أخرى عضوًا كانت في الغات أم لا(تخفيض كمركي أو غير كمركي) فلا بدّ أن تتمتّع بهذه الميزة باقي الدول الأخرى في الغات[69].

ولم تولِ الغات المصالح التجارية للدول النامية اهتمامًا يُذكر، إذ كانت الدول المتقدّمة تحدّد قرارات الغات بما يخدم مصالحها القومية. ونجم عن إهمال الغات جانب التجارة للدول النامية في ظهور "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عُقد في جنيف عام 1946 – الأونكتاد". وفي هذا المؤتمر أوصى المؤتمرون بتشجيع التنمية في هذه الدول ومنع تدهور شروط التبادل الدولي والامتناع عن الإغراق وإعطاء الدول النامية حقّ الحماية الكمركية. بالإضافة إلى توصيات خاصّة بفتح أسواق الدول المتقدّمة وعدم فرض القيود على انتقال العملة. ثمّ جاء "مؤتمر الجزائر للدول النامية–أو مجموعة الـــ 77–عام 1967 "الذي أكّد ضرورة "وحدة الدول النامية". وفي هذا المؤتمر تمّ التمهيد للإجراءات التحضيرية لاجتماع "سنتياغو عام 1972" والمؤتمرات التي تلته. وتركّزت كلّ هذه الجهود في محاولة تحسين شروط التبادل التجاري، واتخاذ الترتيبات السلعية، والحدّ من التقلّبات المفرطة في الأسعار، وإلغاء القيود الكمركية، وعرض كلّ ذلك على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتطوّرت الغات من خلال إجراء عدّة دورات من المفاوضات بين الأطراف المتعاقدة دارت كلّها حول قضايا تحرير التجارة الدولية عن طريق تعميم المعاملة غير التمييزية تجاريًا بين الدول الأعضاء، وإزالة المعوقات التعريفية وتلافي المعوقات الكمية، وبخاصّة في تجارة المنتجات الصناعية. ومن أشهر هذه الدورات الدورة المسمّاة بـــ "دورة كندي»التي عقدت في الفترة من 1962 إلى 1967، واشتركت فيها 62 دولة. وقد أضيف إلى موضوعات هذه الدورة موضوع الإجراءات المضادّة للإغراق. أمّا في الدورة السابعة والتي عرفت بـــ"دورة طوكيو»التي عقدت أيضًا في جنيف في الفترة من 1973 إلى 1979، فكان عدد المشاركين فيها 102 دولة. وأشهر هذه الدورات جميعًا هي "دورة الأورغواي" التي استغرقت ثماني سنوات، حيث تمّ إعلان بداية الجولة في عام 1986، وتمّ التوصّل إلى اتفاقاتها عام 1993، ووقعت عليها في مراكش عام 1994، 117 دولة بعد سنوات من الصراعات بين الدول المتقدّمة بعضها ضدّ بعض[70].

جولة الأورغواي وتضارب المصالح بين الدول المتقدّمة

كان التركيز في جولة الأورغواي منصبًا على تسهيل التبادل التجاري في المحاصيل والمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وكانت المفاوضات بخصوص تلك السلع شاقّة ومتعسّرة. أمّا بالنسبة لباقي السلع التي تمّت مناقشتها، فكانت تتعلّق بالسلع المصنعة ومنتجات الموارد الطبيعية، وكانت مناقشتها سهلة ولم يحدث حولها خلاف. يعتبر موضوع المنتجات الزراعية هو موضوع الخلاف الرئيس بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول الأوربية وخصوصًا فرنسا من ناحية أخرى. ودار هذا الخلاف حول الحاصلات الزراعية ومنتجاتها وخصوصًا الزيوت النباتية. ومصدر هذا الخلاف هو الدعم الذي تقدّمه مجموعة الدول الأوربية، وخاصة فرنسا لمزارعيها، ويؤدّي هذا الدعم بطبيعة

الحال إلى زيادة القدرة التنافسية لدول المجموعة الأوربية في مجال صادراتها من المنتجات الزراعية، وبالتالي فإنّه يؤثّر سلبًا على الصادرات الأمريكية من تلك المنتجات. وقد اتضح الموقف الأمريكي في المفاوضات الأخيرة من دورة الأورغواي على لسان ممثلة التجارة الأمريكية في المفاوضات(كارلا هيللر) عندما أعلنت أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفرض تعريفات جمركية تصل إلى 200% على بعض المنتجات الزراعية، وبصفة خاصة الزيوت النباتية، وذلك إذا ما استمرّت دول المجموعة الأوربية في تقديم دعمها للمزارعين، والذي يبلغ حوالي 34 مليار دولار سنويًا، حيث إنّ ذلك الدعم يؤدّي إلى الإضرار بالصادرات الأمريكية من تلك المنتجات. وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية دول المجموعة الأوربية بإلغاء هذا الدعم بحلول عام 2000. إلا أنّ دول المجموعة الأوربية ترى أنّه من المستحيل إلغاء هذا الدعم كليًا، ولكن من الممكن أن يتمّ تخفيض هذا الدعم تدريجيًا على مدار سنوات طويلة ولا يمكن إلغاؤه تمامًا لاعتبارات تتعلّق بمصالح 11 مليون مزارع أوربي. وكان هناك اختلاف في وجهات النظر بين دول المجموعة الأوربية، حيث تقف فرنسا موقف المتشدّد في مجال دعم منتجاتها الزراعية، وأنّه لا يمكن إلغاؤه نظرًا إلى أنّ الحكومة الفرنسية تواجه ضغوطًا داخليّة من قبل المزارعين تتمثّل بعدم تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلّق بدعم الصادرات الفرنسية من الحبوب. ويؤيّد فرنسا في موقفها كلّ من إيرلندا وبلجيكا وإسبانيا في أنّه يجب اتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الصادرات الأمريكية، بينما ترى كلّ من بريطانيا وألمانيا أنّه يجب التوصّل إلى حلّ يرضي الأطراف عن طريق مواصلة التفاوض. وقد طالبت الولايات المتحدة تساندها مجموعة الكيرنز بخفض دعم الصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية التي تقدّمها الدول الأوربية، وخصوصًا فرنسا بنسبة 90% على مراحل تنتهي في عام 2000، وأن يكون خفض دعم الصادرات مصحوبًا بخفض دعم الأسعار داخليًا مع

العمل على تقليص الحوافز أمام واردات تلك الدول من المحاصيل والمنتجات الزراعية. ومن الجدير بالذكر أنّ سياسة دعم الصادرات الزراعية ودعم الأسعار داخليًا وفرض الحواجز أمام الواردات التي أنتجتها دول المجموعة الأوروبية قد أدّت إلى زيادة نصيب المجموعة الأوربية من صادرات المحاصيل والمنتجات الزراعية خلال الفترة 1970 – 1988 من 24% إلى 36 % من إجمالي الصادرات العالمية للمحاصيل والمنتجات الزراعية، وقد كان هذا على حساب صادرات الولايات المتحدة ودول مجموعة الكيرنر التي انخفضت إلى 38% من إجمالي الصادرات العالمية من المحاصيل والمنتجات الزراعية. وبذا أصبحت السياسة الزراعية التي تبنّتها دول المجموعة الأوربية مصدر قلق يهدّد مستقبل صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الكيرنر. وبعد توقّف المفاوضات بين دول المجموعة الأوربية والولايات الأمريكية ودول مجموعة الكيرنر، استؤنفت المفاوضات بعد ذلك وتوصّل الطرفان إلى حلّ وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق(بلير هاوس) في نوفمبر 1993 وتضمّن الاتفاق قيام دول المجموعة الأوربية بخفض الدعم الذي تقدّمه لقطاع الزراعة لأقلّ من المستويات التي حدّدتها اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوربية(71).

في الواقع إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تخفيض العجز في الميزان من خلال إمكانياتها الواسعة في تصدير السلع الزراعية إلى السوق الدولية والتي تصل قيمتها إلى نحو 70 مليار دولار(عام 1998)، وتمثّل حوالي 13% من جملة الصادرات الزراعية العالمية، ومن خلال ما تحقّقه من تحرير إضافي لتجارة الخدمات الدولية والتي تحتكر أمريكا نحو 80 % منها(72).

والآن ننتقل لنرى موقف اليابان من المقترحات الأمريكية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية. يعتمد قطاع الزراعة في اليابان على الدعم المقدّم إلى المزارعين لإبقائهم في مزارعهم. فقبل اتفاقت الأورغواي

كانت اليابان تفرض قيودًا صارمة تمنع استيراد الرزّ من الخارج حتّى لا ينافس الرزّ المحلّي، إلا أنّه مع بداية تطبيق اتفاقية الأورغواي انخفض الاكتفاء الذاتي في اليابان في نطاق السلع الزراعية من 60 % عام 1970 إلى 46% عام 1994، وانخفض في عام 1998 إلى 42%. وهجر الفلاحون 40 % من مساحات زراعة الأرز. وفي حالة المضي في تحرير التجارة العالمية من السلع الزراعية، فإنّ معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء في اليابان ستزداد انخفاضًا، مع مزيد من هجر الأراضي الزراعية(73).

أمّا بالنسبة للدول النامية فإنّ غالبيتها تصنّف في نطاق الدول المستوردة للغذاء سواء كان سلعًا زراعية مصنّعة أو غير مصنّعة، ممّا يجعل الدول النامية عمومًا في مقدّمة المتضرّرين من تحرير تجارة السلع الزراعية عالميًا، لأنّ التحرير يعني رفع الدعم عن المنتجات الزراعية المحليّة، ورفع دعم الأسعار للمستهلكين، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المحلية أمام اسعار المستورد من هذه السلع، ممّا يؤدّي إلى زيادة تكلفة فاتورة الواردات بصورة كبيرة من السلع الزراعية.

إنّ الدول الأكثر فقرًا في العالم تخسر ما بين 163 مليار دولار إلى 265 مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقية دورة الأورغواي ككل، في حين أنّها تدفع ما يتراوح بين 145 مليار و292 مليار دولار نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء، وهو ما يعني زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي بسبب النتائج السلبية لتحرير التجارة الدولية وآثارها السيئة في اقتصاديات الدول النامية، وبخاصّة مع الشروط التي تفرضها الأوضاع والظروف الجديدة بشان أساليب العولمة القسرية وعدم احترام التوقيتات المناسبة للانخراط في عمليات تحرير المبادلات التجارية من جانب بلدان العالم النامي. ففي الماضي كانت قرارات الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير المبادلات التجارية وفتح الأسواق يرجع للتقدير الخاص لظروف كلّ بلد على حدة ومن واقع رؤية قيادته السياسية

والاقتصادية لظروف البلد، أمّا الآن، وفي ظلّ اتفاقية دورة ألأورغواي، فإنّ الدول الموقّعة ملزمة بإجراء عمليات تحرير المبادلات وفتح أسواقها قسرًا في ظلّ توقيتات محدّدة سلفًا[74].

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا هامًا في العمل على نجاح جولة الأورغواي، ولعلّ من أهمّ الأسباب التي دفعت أمريكا على هذا هو ما ورد في مذكّرات جيمس بيكر، وزير الخارجية الأسبق، في عهد الرئيس جورج بوش، حيث قال لقد تبنينا(الغات) لكي لا تقود أوربا الاقتصاد العالمي. ونورد فيما يلي ذلك الجزء من مذكّراته[75]:

إنّ الثورة الجيوستراتيجية التي شهدتها خلال وجودي على رأس وزارة الخارجية تزامنت مع ثورة اقتصادية موازية، وقد كانت لنا مصالح واسعة فيما ستتمخّض عنه، ولكن ليس ثمّة من رهان على النتائج، بل تساؤل حول مكان الرهان والكيفية التي سنضع فيها رهاناتنا الجديدة. والحقيقة أن "أين" كان سؤالاً أوضح من "كيف". فأوربا الغربية وشرق آسيا منطقتان تتمتّعان بأهميّة خطيرة. واقتصادنا واقتصاد هاتين المنطقتين ينتجان ثلاثة أرباع الإنتاج في العالم كلّه، كما أنّ أمريكا اللاتينية تمثّل بدورها أولوية واضحة، فهي قريبة منا جغرافيًا، ويبلغ عدد سكانها 450 مليون نسمة. وبسبب الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تشهدها تلك القارّة، فإنّها أصبحت تمثّل بالنسبة للبضائع الأمريكية سوقًا تتزايد جاذبيته باستمرار. هذا بالإضافة إلى الخدمات والاستثمارات. ولكن كيف؟ من الواضح أنّ تعامل كلّ بلد مع الآخر على حدة، بيننا وبين شركائنا التجاريين، لم يلبث أن أصبح جزءًا هامًا من استراتيجيتنا. وهكذا قامت الولايات المتحدة خلال وجودي في الخارجية بالتفاوض بشأن عشرات الاتفاقيات الثنائية التي حرّرت التجارة والاستثمارات في الاتجاهين. إلا أنّه كان من الضروري أيضًا أن تستكمل المفاوضات التي بدأت في الفترة الثانية من رئاسة ريجان، لعقد اتفاقات تجارة جديدة ومتعدّدة الأطراف بموجب الاتفاقية العامّة الخاصّة بالتعريفة الكمركية والتجارة(الغات). ولا

ريب في أنّ المزيد من التحرّر من القيود هو في مصلحة الولايات المتحدة، الدولة المصدرة الأعظم في العالم. ولكن ثمّة سببًا قاهرًا كان يدعونا للإسراع في التوقيع على اتفاقية (الغات)، ونعني به خطر تفتّت العالم إلى كتل تجارية إقليمية تقودها المجموعة الأوربية. إذن فاتفاقية(الغات) وحدها هي الضمينة بألا تقوم المجموعات الإقليمية باستبعاد الآخرين، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها. وكنت كذلك مقتنعًا أنّ بوسعنا تعزيز مصالحنا الاقتصادية عن طريق زيادة حجم وجودنا وتعزيز نفوذنا، بل إنّها قادرة على المساعدة في وضع أسس التعاون الاقتصادي، فالمسائل تظهر ثمّ تغيب، إلا أنّ المؤسّسات تبقى، وهذا ما يعرفه جيدًا جيل القادة الأمريكيين العظام الذين وضعوا مسار السياسة الأمريكية لفترة ما بعد الحرب في أواخر الأربعينات. لقد كان الرجال من أمثال ترومان واتشيسون، على الرغم من أنّنا ننسى هذه الحقيقة أحيانًا، بناة مؤسّسات قبل كلّ شيء، فهم الذين أنشأوا حلف شمال الأطلسي والمؤسّسات الأمنية التي لم تلبث أن انتصرت في الحرب الباردة. كما أنّهم احتضنوا المؤسّسات الاقتصادية، الغات نفسها، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي مؤسّسات استطاعت أن تحقّق لدول العالم الحرّ رخاء لا مثيل له خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وأمّا رونالد ريغان فكان يحلم بسوق أمريكية شمالية مشتركة توحّد بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقد أمكن تحقيق نصف ذلك الحلم مع التوصّل في عام 1988 إلى اتفاقية التجارة الحرّة بين الولايات المتحدة وكندا، غير أنّ الوقت لم يحن بعد للتوصل إلى اتفاقية مع المكسيك. هذا على الرغم من أنّ المكسيك شرعت في عهد الرئيس لامدريد، بالابتعاد عن الفوضى الاقتصادية نحو الأسواق الحرّة. وقد عملت مع بعض خبراء الاقتصاد على حلّ مشكلة ديون المكسيك في فترة الثمانينات، فتبيّن أنّ المزيد من عمليات تحرير الاقتصاد المكسيكي كان مطلوبًا، والأهمّ من ذلك كان من الضروري في ضوء الحساسية السياسية التي تشعر بها

المكسيك تجاه الولايات المتحدة، أن تأتي المبادرة الحقيقية بالنسبة لتحرير التجارة من المكسيكيين أنفسهم، إنّنا قادرون على تمهيد الطريق، ولكن على المكسيك أن تقوم بالخطوة الأولى. ومنذ مستهلّ عهد إدارة بوش كان تحسين العلاقات مع المكسيك جزءًا من استراتيجية أوسع، اشتملت على تحقيق تقدّم في التوصّل إلى حلّ سلمي للنزاعات في أمريكا الوسطى، ومساعدة أمريكا اللاتينية على التحرّر من أعباء الديون الملقاة على عاتقها، وإصلاح اقتصادياتها، والحال أنّ الإدارة تحرّكت بسرعة على الجبهة الاقتصادية، وخلال الفترة الانتقالية وبدايات 1989 عملت مع برنت سكوكروفت والان جرينسبان مدير الاحتياطي الفدرالي، ونك برادي، على وضع خطّة استهدفت تخفيف أعباء الديون عن العالم الثالث، وبخاصة أمريكا اللاتينية. وقد كانت خطّة برادي التي أعلن عنها في مارس/إذار، تختلف من حيث التفاصيل عن الاستراتيجية التي اتبعناها في ظلّ إدارة ريغان، وهي التي أطلق عليها "خطّة بيكر". وتمّ بموجبها تمديد آجال الديون الراهنة وتقديم قروض إضافية، كانت الخطّة الجديدة تصرّ على إلغاء الديون، إلا أنّ الخطّتين كانتا مع ذلك تشتركان في أنّهما ربطتا إلغاء الديون بالإصلاح الاقتصادي، وفي شهر أغسطس/آب قامت المكسيك بالتفاوض على برنامج للإعفاء من الديون بموجب خطّة برادي، ولم تلبث دول أخرى في أمريكا اللاتينية أن حذت حذوها. وفي عام 1990 أصبحت عمليّة التحرير الاقتصادي، على الرغم ممّا اعتراها من نواقص، معتمدة في منطقة تبدأ من ريوجراند إلى تييراديل فويجو، وقد كان هذا بمثابة فرصة مزدوجة للولايات المتحدة، فبتأييدنا حركة الإصلاح الاقتصادي نستطيع دعم أهدافنا السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية في منطقة لم تعرف أيًا منها. وفي نفس الوقت يمكننا فتح أسواق جديدة أمام الصادرات والاستثمارات الأمريكية).

فشل مؤتمر سياتل

أعلن الناطق الرسمي باسم منظّمة التجارة العالميّة العالمية عن فشل المؤتمر بسبب عدم توفّر الوقت اللازم لإنجاز العمل... فقد شهدت مدينة سياتل الأمريكية في الفترة من 1999/11/30 إلى 1999/12/2 المؤتمر الوزاري الثالث لمنظّمة التجارة العالمية، وأوكل إلى المؤتمرين مناقشة المسائل التالية:

1 – مراجعة أعمال منظّمة التجارة العالمية.

2– تقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية والعلاقات التجارية الدولية، وذلك للتعرّف على التحديات التي سيواجهها النظام التجاري المتعدّد الأطراف.

3 – الموافقة على عمل منظّمة التجارة العالمية لشهور وسنوات قادمة.

ويعود فشل مؤتمر سياتل إلى تباين المصالح القومية للأطراف المشتركة. فقد رفضت الدول النامية أسلوب عمل المنظّمة واستبعاد معظم الدول النامية من حضور الاجتماعات المهمّة أثناء انعقاد المؤتمر. فقد هدّد العديد من دول العالم النامي، وبخاصّة الدول الإفريقية بعدم الانضمام إلى أيّ اتفاق يتمّ التوصّل إليه في سياتل، وذلك بسبب تهميش هذه الدول في عمليّة التفاوض. فقد رفضت هذه الدول الانصياع إلى رغبة الولايات المتحدة والضغوط التي مورست عليها لقبول الطروحات الأمريكية حول مسألة معايير العمل، حتّى بعد أن لوّح الرئيس كلنتن بفرض العقوبات عليها إذا رفضت هذه المعايير، وأصرّت الدول النامية على عدم مواصلة المفاوضات حتّى يتمّ تصحيح الأوضاع الخاطئة في عمل التجارة العالمية(76). فالمنظّمة تملك سلطة فرض العقوبات المشدّدة على صادرات الدول النامية لمنعها من النفاذ إلى أسواق العالم تحت دعاوي الإغراق وتعرّضها لتحمّل رسوم إغراق مرتفعة، وهو ما يؤدّي إلى فقدانها أيّ مزايا تنافسيّة. وهكذا فإنّ دعوي الإغراق على سبيل المثال يمكن أن

تكون سيفًا مسلّطًا على رقاب الدول النامية، ممّا يعمّق من تهميشها وإضعاف دورها المتواضع أصلاً في النظام التجاري العالمي(77).

والواقع أنّ الدول النامية لم تحقّق الكثير من انضمامها إلى منظّمة التجارة العالمية. فقد جاء في الديباجة الخاصّة لمنظّمة التجارة العالمية في عام 1995: "إنّ هناك احتياجات خاصّة للبلدان النامية لضرورة تعزيز الجهود الرامية لزيادة حصّتها في النموّ المتحقّق في التجارة العالمية". وعلى الرغم من ذلك فإنّ الدول النامية تواجه قيودًا تعدّ من الامتيازات التفضيلية التي كان يمكن أن تتمتّع بها. فعلى سبيل المثال، وبعد مرور خمس سنوات من تطبيق الاتفاقية فإنّ معدّل النموّ أو الزيادة في نصيب البلاد النامية في التجارة العالمية للمنسوجات لا يتعدّى 4,3%، وهي النسبة نفسها التي سادت قبل تنفيذ الاتفاقية، في حين أنّ صادرات الدول الصناعية المتقدّمة زادت بمتوسّط معدّل نمو سنوي إلى 9%. ومن الأمثلة الأخرى أنّ مجموع الدول النامية كانت قد طالبت بتنفيذ جميع الأحكام الخاصّة بالمعاملة المتميّزة وأن تقوم الدول المتقدّمة بمساندة الدول النامية في مجال نقل التكنولوجيا والمعارف الفنيّة، وتسيير الحصول عليها، ودعم الدول المتضرّرة من تحرير الزراعة، وعلى رغم مضيّ خمس سنوات على إنشاء منظّمة التجارة العالمية، فإنّ كلّ ذلك لا يزال حبرًا على ورق(78).

كذلك تضاربت المصالح القومية للولايات المتحدة مع مصالح الاتحاد الأوربي واليابان في مؤتمر سياتل. فقد تمثّل التنافس الأمريكي الأوربي حول القضايا الأساسية وسعى كلّ منهما للحصول على حلفاء لتأييد خططهما. لقد سعى الاتحاد الأوربي إلى تقوية مركزه التفاوضي من خلال البحث عن أوسع دعم من الأعضاء المشاركين لتأييد مطلبه بتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد ممكن من القضايا، وهو ما فسّره البعض بأنّه محاولة أوربية لتمييع المطلب الأمريكي بفتح الأسواق الزراعية الأوربية وتحويل الانتباه عن الملفّ الزراعي الذي توليه اهتمامًا كبيرًا(79).

وفي مؤتمر سياتل تضاربت المصالح الأمريكية مع مصالح اليابان. فقد طالبت طوكيو بمراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحليّة الأمريكية، إذ ترى اليابان أنّ هذه الإجراءات مبالغ فيها وتؤدّي إلى وضع الصادرات التي تتدفّق إلى السوق الأمريكية تحت طائلة إجراءات مبالغ فيها لمكافحة الإغراق بما يضرّ بقاعدة حريّة التجارة، ولكن الولايات المتحدة اتخذت موقفًا صارمًا من المطلب الياباني، وأعلنت أنّ اليابان على وشك نسف الجولة الجديدة لتحرير التجارة بالكامل، ورفضت الولايات المتحدة إدراج قضية القوانين الأمريكية من أن يؤدي ذلك إلى إثارة اتحادات الصناعات وجماعات رجال الأعمال القوية والمؤثرة بشكل حاسم في الحياة السياسية الأمريكية[80].

المؤتمر الوزاري الرابع لمنظّمة التجارة العالمية

شهدت مدينة الدوحة في قطر في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 المؤتمر الوزاري الرابع لمنظّمة التجارة العالمية، وهي المرّة الأولى التي ينعقد فيها مثل هذا المؤتمر في بلد عربي. وواجه المؤتمرين العديد من اختلافات وجهات النظر بين الأطراف المشتركة، وقام العديد من الدول النامية بتسجيل الاعتراضات حول عدد كبير من الموضوعات المطروحة للمناقشة. ونظرًا لعمق هذه الاختلافات فقد مدّدت فترة المؤتمر أكثر من مرّة حتّى تمّ التوصّل إلى صياغة التقرير الختامي لمؤتمر الدوحة.

وتعدّدت الموضوعات المطروحة في مؤتمر الدوحة فشملت اتفاقيات تجارة السلع والخدمات واتفاقيات حقوق الملكية الأدبية والفكرية، وحصول الدول النامية على التكنولوجيا المتقدّمة، ومسائل تحديد المدّة الزمنيّة المخصّصة للحماية، والاتفاقيات الزراعية والإغراق الذي تمارسه الشركات الغذائية العملاقة لزراعة البلدان النامية. فقد طالبت الدول النامية برفع الدّعم عن الزراعات المعدّة للتصدير والمنتجة في الدول الصناعية،

وفتح أسواق هذه الأخيرة أمام زراعات البلدان النامية، واحترام حقّ البلدان النامية في وضع سياسات وطنيّة لتطوير وحماية زراعتها ومزارعيها، وشملت المناقشات أيضًا مسائل العمل والخدمات الأساسية(المياه، والصحّة والتعلين)، وطالبت بعدم شمولها باتفاقيات التجارة، وذلك لارتباطها المباشر بمعيشة المواطنين، وإبقائها خاضعة للرقابة الشعبية من خلال مسؤولية الجهات الوطنية عن توفيرها.

إنّ الخلافات التي أثيرت في مؤتمر الدوحة كان مصدرها أنّ الدول النامية لم تحقّق فائدة تذكر من خلال انضمامها إلى منظّمة التجارة العالمية. فرغم مرور سبع سنوات من عمر منظّمة التجارة العالمية إلا أنّ الازدهار والنمو الموعود للدول النامية لم يتحقّق، كما لم يتحقّق فتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية، واستمرّ وضع العقبات أمام دخول سلعها إلى أسواق دول الشمال. فخلال هذه الفترة عانت كثير من الدول النامية من حالة الكساد، ومنيت اقتصادياتها ومبادلاتها التجارية بالخسائر، ولم يسمح لقوّة العمل بالانتقال الحرّ بين البلدان، واتسعت الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، بل وازدادت القيود على تداول التكنولوجيا الحديثة.

والواقع أنّ منظّمة التجارة العالمية ترعى مصالح أهل الشمال ولا تولي اهتمامًا لمصالح بلدان الجنوب، وأنّها منحازة نحو مصلحة الشركات الكبرى ورأس المال العالمي.[81]

هوامش ومراجع الفصل الرابع والثلاثون

1- عيسى، محمد عبد الشفيع، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدانم العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 13ــ 14 ماي 2001، ص 36.

2- أمين، سمير/ غليون، برهان، ثقافة العومة وعولمة الثقافة، دار الفكر، بيروت، 1999، ص ص 16ــ17، ولمزيد من التفصيل أنظر في:

- La mondialisation de l'économie, menace ou progre's. La documentation française. Proble'mes, économiques, 15/22 mars 1995.
- Bernard Cassen, «Adieu au rêve libertaire d'Internet ? », Le monde diplomatique, aout, 1997.

3- الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة ــ صراع الحضارات ــ العودة إلى الأخلاق ــ التسامح ــ الديمقراطية ونظام القيم ــ الفلسفة والمدينة، المستقبل العربي، 2000/06م ص 151.

4- يحياوي، العولمة، أية عولمة؟ إفريقيا الشرق، المملكة المغربية، 1999، ص 151.

5- حرب، د. علي، ظاهرة العولمة ومستقبل العالم، السفير في 1997/04/18، وكذلك، الثقافة والعولمة، مجلة الشاهد، بيروت، عدد 159، تشرين الثاني/نوفمبر 1998، ص 73

6- عمر، السيد أحمد مصطفى، أعلام العولمة والمستهلك، المستقبل العربي 2000/06م

7- هامش 3

8- الأطرش، محمد، المستقبل العربي، إذار/مارس 1998 ، نقلا عن:

9- لستر ثورو، مستقبل الرأسمالية/ ترجمة عزيز السباعي، دار الهدى للثقافة والنشر، بيروت ، لبنان، 1998، ص 99

10- أيضا، ص 154

11- إسماعيل صبري عبد الله: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة فكرية للفترة 4-7 مايو 1990، ص 872.

12- مجلّة الحديث العربي والدولي، رقم 27 مارس 2003(حاليًا تبلغ ديون الولايات المتحدة الأمريكية 450 مليار دولار، وعجز الميزان التجاري لعام 2002 قد بلغ 457 مليار دولار، وعجز الموازنة 703 مليار دولار، وتأتي ظاهرة إفلاس الشركات الكبرى لتضعف الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير وتزيد في الطين بلّة).

13- حديث أجري في لندن يوم 1996/01/31 في فخّ العولمة، المرجع السابق، ص 143، هامش 42.

14- حديث أجري في برلين في يوليو 1995 في فخّ العولمة، المرجع السابق، ص 147، هامش 45.

15- جريدة الخبر الجزائرية، في 03/04/22، حديث أجري مع الجنرال الفرنسي بيار غالو لـــ(الخبر).

16- نفس المرجع في 03./04/21

17- د. نبيل حشاد: الغات ومنظّمة التجارة العالمية، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996، ص 20.

18- الطاهر جغيم: الجزائر وبعض مظاهر العولمة وتحدياتها، الملتقى الدولي حول الجزائر والعولمة، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1999.

19- بي بي سي لندن يوم 03./06/07

20- جاسم المناعي: المشهد الاقتصادي العالمي 2000، الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطبع والنشر، ص 76.

21- سمير أمين، برهان غليون: المرجع السابق، ص 41.

22- Elinaom, "Why the internet will not be requlated», Education Revue, volume , n, 5 September/ October 1997.

في سمير أمين، غليون برهان، نفس المرجع، ص 42.

23- سمير أمين، برهان غليون: نفس المرجع، ص 45.

24- حسن حنفي، صادق جلال العظم: ما العولمة، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1999، ص 191.

25- يحياوي: العولمة، المرجع السابق، ص 144.

26- Brethenton and Ponton Cedsy Global politics: An Introduction, p. 41

في نايف علي عيد، المستقبل العربي، 2000/10/26، ص 135.

27- يحياوي: نفس المرجع، ص 152.

28- Bangman: Met Allii, L'europe et la societé de plané taine Recommendations an

في يحياوي، المرجع السابق consail European", Report Bruxelles, N 6 Mai 1994.
29- يحياوي: نفس المرجع، ص 152.
30- Morris Goldstein Etal, International capital markets, International monetary fund, Washinton D.C., April 1993, p.4 "Asurvey of the world Economy", The Economist, October 7, 1995, p 10.
31- Saul Hansell, " the collapse of barings: For Rougue Traders yet another victim, "New York Times, February 28, 1995, p. D1
32- Peter Clark Etal, Exchange rates and economic fundamentals, international Monetary Fund, December 1994.
33- DRI/ McGraw-Hill, Impact of the peso crisis, February 1995, p.1.
34- هانس بيترمارتين، هارالد شومان، ترجمة: د. عدنان عبّاس علي، مراجعة: أ. د. ومزي زكي: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ص 147.
35- مقتطفات من الصحافة، نشرها المصرف المركزي الألماني، يوم 1996/11/11
36- حديث أجري في لندن يوم 1996./1/31
37- حديث أجري في برلين في يونيو 1995.
38- من أجل الاطلاع على نقد لنظرية رول، انظر كتاب Liberalisms: أحمد فؤاد بليغ، لندن، روتلدج، الفصل 6.
39- بول هيرست وجراهام ثومبسون Goldalization في مجلّة Soundings ، العدد 4، لأغسطس عام 1996، ص 58.
وليم جريدو، 40One World, Ready or not: The Manic of Global Capitilism- ، نيويورك، سيمون الاشوشنو، 1996، ص 281.
41 - 42) International Hearld Tribune, 3/4/1995.
43- The Economist, 7/10/1995.
44- النقطة الواحدة تساوي(0,1 %)، Financial Times, 24/1/1996.
45- صحيفة Frank Funter Runtschau 1995./9/10
46- تقرير Rucding لوكسمبرغ عام 1992.
47- لستر ثورو، المرجع السابق، ص 135.
48- «Who competes? Changing landscapes of corporate control» مجلّة ذي إيكولوجست، المجلّد 26، العدد 4، يوليو/أغسطس، عام 1996.
49- مجلّة Der Spiegel عدد 16، عام 1996.

50- International Herald Tribune, 29/2/1996.
51- Robert J. Gordon, Back to the future: European unemployment today viewed from American Activity, N° 1, 1998, p. 271.
52- Audren Choi, "Aimler Benz looks to Flee German woes»Asian Wall Street Journal, March 13, 1995, p p. 1,2.
53- "Dark Days", The Economist, October 9, 1993, p. 59.
54- سيكلتويت وودريدج، "The Witch Doctors»، لندن، 1996، ص 246.
55- Office of Technology Assessment, Multinationals and the US technology Bose(Washington, D.C,: US Government Printing Office, 1994), p. 7
56- هانس بيترمارتين/ هاوالد شومان: مرجع سابق، ص 230.
57- "Making Shoes in Brazil", The economist, June 24, 1995, p. 61.

58- النبهان، د. عبد الجبار، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، دار وائل للنشر، عمان ــ الأردن، 2001، ص ص 47 ــ 49
59- أيضا، ص 70
60- جون روبنسن، فلسفة الاقتصاد، المرجع السابق، ص 112
61- أيضا، ص 77
62- الأبرش، د. محمد رياض/ مرزوق، د. نبيل، الخوصصة، آفاقها وأبعادها، دار الفكر، بيروت ــ لبنان،1999، ص130
63- هامش 60 ، ص 112
64- أيضا، ص 58
65- أيضا، ص 115
66- أيضا، ص 72
67- أيضا، 110
68- أيضا، 114
69- اجلال راتب، أثر تطبيق أحكام دورة أورجواي للسلع الزراعية على الاقتصاديات العربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، السنة 5، كانون الأول/ديسمبر،1997،ص 5.
70- عبد الله، ثناء فؤاد، قضايا العولمة بين القبول والرفض، المستقبل العربي، العدد 256، جزيران/ يوليو 2000، ص 93
71- حشاد، د. نبيل، الجات ومنظمة التجارة الدولية، 1999، ص ص 32 ــ 38
72- شخونة،غيث، صراعات القوى الكبرى

73- هامش 70 ص 103

74- أيضا، ص 105

75- هامش 71 ، ص ص 28 ـ 31

76- هامش 70 ، ص 98

77- Sliman Moatasem, "The effects of GATT on The Financial Arab Market", paper presented at: The Arab League, 1995, Egyptian Centre for Economic Studies Urguay Roand", December 1994, vol.5. "Series of Seminar on the Gatt"

78- هامش 70، ص 91

79- جريدة الخبر الجزائرية، يوم 22/12/ 2001

80- هامش 70، ص 99

81- تقرير عن ندوة المنتدى حول "العولمة والتجارة العالمية"، المستقبل العربي، العدد 274، كانون الأول/ ديسمبر 2001، ص 183.

35 تحديات العولمة

المعوقات أمام نشر النموذج الغربي الرأسمالي الديمقراطي

نتناول الكلام عن الخطر الذي يهدد بانهيار إيديولوجية العولمة بعد أن وصلت الليبرالية الديمقراطية إلى نهاية التاريخ، فنتكلم عن....ما بعد "دعه يعمل"، ما بعد "توافق آراء واشنطن"، تعدد الرأسماليات، وتعدد الثقافات

ما بعد "دعه يعمل"

زيف ادعاءات اليقين التنويري

إنّ نمو اقتصاد عالمي لا يدشن حضارة عالمية، وهو ما كان كلّ من آدم سميث وكارل ماركس يعتقدان بحتمية حدوثه. ولكنّه بدلاً من ذلك يسمح بنمو أنواع محلية من الرأسمالية، بعيدة عن النموذج المثالي للسوق الحرة، ويختلف كلّ منها عن الآخر. كما أنه يخلق نظما تحقق الحداثة عن طريق تجديد أعرافها الثقافية الخاصة، وليس عن طريق محاكاة البلدان الغربية. وهناك أشكال عديدة للحداثة، مثلما توجد طرق عديدة لعدم الأخذ بالحداثة.

إنّ قيام اقتصاد عالمي متنوع إنما يمزق أقوى الجدائل في الفكر الاقتصادي الحديث. وقد كان كارل ماركس وجون ستيورات مل يعتقدان أنّ المجتمعات الحديثة في كلّ أرجاء العالم ستصبح صورًا متكررة من المجتمعات الغربية، وإنّ الغرب سيصبح بالضرورة نموذجا، وإنّ الثقافات

التي تحاكيه ستكون ثقافات تنوير عالمية، وإنّ الحياة الاقتصادية ستنفصل عن علاقات القرابة والعلاقات الشخصية، وإنّ الرأسمالية في كلّ مكان ستفرز النزعة الفردية والحساب العقلاني، وإنّ الاشتراكية إذا استقرت فستطوّر الاقتصاد الرشيد الذي مهدت الرأسمالية أمامه الطريق. كما أنّ الحداثة ونشوء حضارة عالمية واحدة هما أمر واحد. وقد أثبت التاريخ زيف هذا اليقين التنويري[1].

فالمجتمعات الحديثة في صور متعددة. وعلى غرار اليابان من القرن التاسع عشر، فإنّ الصين وروسيا وسنغافورة وتايوان وماليزيا، تتطور الآن كبلدان حديثة عن طريق الاقتراض الانتقائي من المجتمعات الغربية، على حين ترفض النماذج الغربية. والصور المحلية من الرأسمالية الناشئة في الصين وبقية أنحاء آسيا لا يمكن احتواؤها داخل إطار تمّ تصميمه من أجل تكرار نموذج السوق الحرة الأمريكية. ذلك أنّ حكومات هذه البلدان لن تقبل سياسات يترتب عليها اقتلاع اقتصاداتها من ثقافاتها الأم وجعلها غير قابلة للسيطرة.

العالم اليوم يفتقر إلى وجود سلطة عالمية ذات نفوذ فعال

إنّ السوق الحرة العالمية لا تعمل إلا إذا كانت مؤسساتها تلقى دعما من سلطة عالمية ذات نفوذ فعال. والولايات المتحدة تفتقر اليوم إلى العزيمة، وربما إلى القدرة على تحمل أعباء دولة إمبريالية مثيلة لما كان لدى بريطانيا خلال(الحقبة الجميلة)[2]. وإذا نجحت الصين في تحديث اقتصادها فسوف تتخذ موقفا متشددا إزاء المنظمات عبر الوطنية التي تحاول أن تفرض عليها برنامجا للتجارة الحرة الأمريكية. وسيكون الوضع مماثلا أيضًا في روسيا، وأنّ قوى الاقتصاد العالمي الآخذ في التوسع خلال مؤسسات السوق الحرة العالمية سوف تنهار.

إنّ سياسة(دعه يعمل) على النطاق العالمي هي لحظة في تاريخ الاقتصاد الناشئ، وليست نقطة نهاية. فإما أن النظام الحالي سيتطور إلى شيء كان باستطاعة مهندسيه بالكاد أن يتصوروه، أو أنهم بالتأكيد لا يعتزمون تصوره، وإمّا أنّ مؤسساته ستصبح هامشية وعديمة التأثير. وإذا لم تشرع المؤسسات عبر الوطنية في إظهار التنوّع لعالم ذي أقطاب أكثر تعدّدًا، فإنّ هذه المؤسّسات التي تجسّد مبدأ(دعه يعمل) على النطاق العالمي، ستفقد ما تبقى لها من نفوذ وسلطة. ولن تلبث أن تصبح مسلوبة القوة ومنقطعة الصلة بما حولها، مثلما كانت حالة عصبة الأمم في فترة ما بين الحربين العالميتين... وكذلك أيضًا إذا لم يتم إصلاح قواعد السوق الحرة العالمية لتتمشى مع احتياجات القوى الاقتصادية الناشئة، فستصبح عرضة للاستهزاء. وذلك يحدث الآن بالفعل حيث تنتهك الصين حقوق النشر والتأليف، وتتجاهل كثيرا من حقوق الملكية الفكرية. والاقتصاد العالمي الذي لا تحترم فيه حقوق الملكية التي تعترف بها المنظمات عبر الوطنية ليس سوقا حرة، وإنّما فوضى[3].

تحدي الهيمنة الأمريكية وانهيار مبدأ "دعه يعمل"

إنّ وقوع جائحة في السوق ليس هو السيناريو الأرجح لإنهاء العصر الحالي لمبدأ "دعه يعمل"، ولكنّ الأمر الأكثر ترجيحا أن يتخذ ذلك صورة تحدي الدول الناشئة حديثا للهيمنة الأمريكية في الاقتصاد العالمي[4].

إنّ خطر العودة إلى "اللعبة الكبرى" في أواسط آسيا وشرقها، حيث تتنافس دول العالم من أجل السيطرة على النفط، إنّما هو نذير بما يمكن أن يكون مدخرا لنا. وفي عام 1995 أكدت الصين سيادتها على المياه الغنية بالنفط القريبة من الفلبين، كما أنّ الصين وتايوان واليابان وماليزيا وبروناي وفيتنام لها جميعا ادعاءات إقليمية متعارضة في بحار جنوب الصين وشرقها. وجميعها تقريبا لها تأثير حاسم على موارد النفط وغيرها

من الموارد الطبيعية الشحيحة. ولا غرابة في أن شرقي آسيا يعد الآن الموقع لسباق تسلح إقليمي[5].

وبناءً عليه فإنّنا لسنا على أعتاب عصر الوفرة الذي يتوقعه المتعاملون من السوق الحرة، وإنّما نحن على أعتاب عهد تاريخي تعمل فيه السوق الفوضوية والموارد الطبيعية المتناقضة على الزج بالدول ذات السيادة في تنافسات تزداد خطورة يومًا بعد يوم[6].

الاقتصاد العالمي المفتوح وخطر الإرهاب النووي

لم يترتب على انتهاء الحرب الباردة اختفاء التهديد للسلم، كلّ ما حدث هو أنّ طبيعة الحرب قد تغيرت وكان من نتائج الاقتصاد العالمي أن أصبح العالم مغمورا بالأسلحة، كما أنّ المجتمع العسكري الصناعي السوفييتي السابق قد تحول إلى بازار للأسلحة. وحتى خطر تفجير الأسلحة النووية لم يتضاءل، بل ربما يكون قد ازداد، إذ إنّ انتشار القوة النووية بغير ضوابط جعل من الأيسر على الدول الصغيرة والمنظمات السياسية حيازة تلك الأسلحة واستخدامها[7]. وقد زاد خطر الإرهاب النووي نتيجة للاتساع الشديد للمجال الدولي للجريمة المنظمة، وتفاقم هذه النتائج غير المتوقعة لاقتصاد عالمي مفتوح بسبب إضعاف الدولة الذي عززه (توافق واشنطن) بصورة فعالة.

السوق الحرّة العالمية مشروع مكتوب عليه الفشل

إنّ العولمة – أي انتشار التكنولوجيا الجديدة التي تلغي المسافات على نطاق العالم – لا تجعل من القيم الغربية قيما عالمية، وإنما هي تضع عالما تعدديا لا رجعة فيه، كما أنّ الترابط المتزايد بين اقتصاديات العالم لا يعني نمو حضارة اقتصادية موحدة، ولكنّه يعني ضرورة إيجاد وسيلة للتعايش بين ثقافات اقتصادية ستظل دائما مختلفة. وينبغي أن تكون مهمة المنظمات عبر الوطنية هي وضع إطار لنظام تستطيع في داخله أن

تزدهر شتى اقتصادات السوق، أمّا في الوقت الحاضر فإنّها تفعل نقيض ذلك، فهي تسعى إلى أن تفرض إعادة تشكيل ثورية على الثقافات الاقتصادية المختلفة في العالم.

إنّ السوق الحرة العالمية هي مشروع كان مكتوبا عليه فشل، وهي في هذا، مثلما هي في أمور أخرى كثيرة، شبيهة بتجربة القرن العشرين الأخرى في الهندسة الاجتماعية اليوتوبية، أي الاشتراكية الماركسية. فقد كانت كلتاهما مقتنعة بأن التقدم البشري يجب أن يكون هدفه إقامة حضارة موحدة، كما كانت كلتاهما تنكر أنّ الاقتصاد الحديث يمكن أن يأتي في أشكال متعددة. وكانت كلتاهما على الاستعداد لأن تقتضي من البشرية ثمنا غاليا من المعاناة من أجل فرض رؤيتها المتفردة على العالم. وقد ارتطمت كلتاهما بالاحتياجات البشرية الحيوية[8].

مبدأ "دعه يعمل" سيكون في خبر كان

ونحن إذا اتخذنا من التاريخ هاديا لنا، فلا بد أن نتوقع أن تصبح السوق الحرة العالمية عما قريب منتمية إلى ماضي لا عودة له، أمّا مبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي فسيبتلع في عمق ذاكرة التاريخ شأن غيره من يوتوبيات القرن العشرين. فالولايات المتحدة تجمع في الوقت الحالي بين إصرار مطلق على سيادتها الوطنية الخاصة، وعلى إدعاء عالمي بولاية على نطاق العالم. ونهج من هذا القبيل لا يتناسب في شيء مع العالم التعدّدي الذي خلقته العولمة... والنتيجة العملية للسياسة الأمريكية لا يمكن أن تكون شيئا غير أن تتصرف الدول الأخرى منفردة إذا ما بات من الصعب تحمل عدم استقرار الأسواق العالمية. وعند تلك النقطة فإن الصرح الهش لمبدأ "دعه يعمل" على النطاق العالمي سيبدأ في التفتت[9].

إلى أي مدى تستوعب الديمقراطية السوق؟

إنّ مجتمعا يقوم على أسس ديمقراطية يضمن لنفسه الاستقرار فقط، حينما يشعر الناخبون ويلمسون أنّ حقوق ومصالح الجميع تراعى وتؤخذ بنظر الاعتبار، وليس حقوق ومصالح المتفوقين اقتصاديا فقط. ففي المجتمعات الغربية الديمقراطية كان اقتصاد السوق قد حقق لأعداد متزايدة من البشر حياة خالية من معاناة مادية كبيرة، "السوق زائدا الديمقراطية"، هذا هو الشعار الذي أنهى في نهاية المطاف دكتاتورية الحزب الواحد في الشرق، فرسم نهاية النظام الشيوعي، إلا أنّ هذا التوازن يذهب أدراج الرياح في الوقت الراهن. فتدهور مقدرة الدول على توجيه السوق العالمية تؤدي إلى أن تكون المسيرة في مصلحة الأثرياء في المقام الأول. فمهندسو الاقتصاد الجديد المعولم يعتقدون أنّ التخفيض المستمر للأجور وزيادة ساعات العمل وخفض المساعدات والمنح الحكومية للمحتاجين، هي السبل الصحيحة لتهيئة الشعوب لمواجهة المنافسة المعولمة. وربما تجدر الإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد سارت خطوة أبعد في هذا السياق، إذ إنّها تخلت كليا عن نظام الرعاية الاجتماعية، إلا أنّ هذه(الأصولية المؤمنة بقوى السوق ليست سوى أمية ديمقراطية)، كما يقول عالم الاجتماع (أولريش بكر) عن الشغف الذي يكنّه أولئك المجددون المزعومون، الذين لا يتعظون بدروس التاريخ، لقوانين العرض والطلب. فترويض الرأسمالية من خلال حقوق الإنسان الاجتماعية، لم يكن منّة خيرية يمكن للمرء أن يتخلى عنها عند الضيق والشدة، بل كان الرد المناسب على التوترات الاجتماعية العنيفة وعلى فشل الديمقراطية في أوروبا إبان عقد العشرينات(10).

(السياسة الحمائية) منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

فحسب ما يقول(بولوني)، فإنّ تأسيس أسواق تتمتع بالحرية الكاملة "لا يؤدي أبدا إلى القضاء على اللوائح والتدخلات(الحكومية)، بل يتسبب

في زيادتها وتوسعها العظيمين"[11]. ومع تكاثر موجات الإفلاس بين المشروعات وتزايد حركات التمرد والعصيان بين أولئك الذين يعانون الفاقة، اضطرّ الحكام أكثر فأكثر إلى الحد من حرية قوى السوق. فهم قمعوا في البداية حركات التمرد العمالية المختلفة فقط، لكنّهم راحوا في وقت لاحق يحملون السوق من مغبة المنافسة الزائدة على الحاجة، ومن مغبة المنافسة الأجنبية على وجه الخصوص، الأمر الذي أجبر البلدان الأخرى على الرد بالمثل. ومن هنا، لم تكن التجارة الحرة؛ بل(السياسة الحمائية) هي المسألة اليومية التي واجهت الحكومات منذ بداية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على أدنى تقدير، ومنذ العشرينات من القرن العشرين بكلّ تأكيد.

ولهذا السبب يكتسب التناقض بين السوق والديمقراطية منذ العشرية الأخيرة من القرن السابق ومطلع القرن الحادي والعشرين أيضًا، قوة تدميرية تقضّ المضاجع من جديد. ولاح هذا الخطر في الأفق منذ وقت ليس بالقصير، فموجة العداء للأجانب السائدة بين السكان الأوروبيين والأمريكيين أضحت ظاهرة جلية، تأخذها السياسة بعين الاعتبار منذ أمد طويل. فللحدّ من نزوح اللاجئين والمهاجرين لم تعد حقوق الإنسان تحظى بالاحترام؛ بل صارت تقيد من خلال قوانين هجرة وأساليب ردع تتزايد قسوة وصرامة من يوم إلى آخر، في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كلّ البلدان الأوروبية تقريبا. ومن ناحية أخرى هناك حركة تهميش للفئات المستضعفة اقتصاديا في المجتمع: فالذين يعيشون على الرعاية الاجتماعية وكذلك العاطلون عن العمل والمعاقون والشبيبة غير المتعلمة لمهنة ما، يلاحظون على نحو متزايد تخلي أولئك الذين لا يزالون ينعمون بالرفاهية عن أسس التكافل الاجتماعي... وفي الولايات المتحدة الأمريكية – حيث يقاطع الانتخابات نصف المواطنين المنتمين إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة على وجه الخصوص – فاز الداروينيون الاجتماعيون[12] الجدد بالأغلبية الساحقة في البرلمان نفسه، وراحوا يعملون الآن على فصم عرى وحدة

أمتهم على غرار ما يحدث في البرازيل. وصار هذا المنطق يطبق على النسوة أيضًا. وكانت صحيفة Financial Times الليبرالية قد أعلنت على الرأي العام حجة تبرر الإمعان في عزل النساء العاملات، إذ راح أحد معلقيها من الرجال يؤكد أنّ أخطر مشكلة تفرزها اللامساواة المتنامية تتمثل في الشبان من الرجال غير المؤهلين لمهنة معينة، إذ يميل هؤلاء إلى العنف والإجرام حينما لا تتاح لهم فرصة عمل. وبما أنّ النساء العاملات يستحوذن على ما يقرب من ثلثي فرص العمل غير المتطلبة لمهارة ما، لذا فإنّهن ينافسن هؤلاء الشبان في الحصول على فرصة عمل. وبالتالي يكمن الحل الأفضل للمشكلة في "الحد من عمل النساء، وذلك لأنهن أقل ميلا للإجرام". ومن هنا يجب أن يكون المبدأ المستقبلي للسياسة الاقتصادية هو(فرص عمل أكثر للصبيان)[13].

على هذا المنوال تخلق الدول التي لا تزال تنعم بالرفاهية حتى الآن، توترات اجتماعية متصاعدة ستعجز، عما قريب، هذه الدول والحكومات عن التخفيف من شدتها. فإذا لم تدرأ هذه المخاطر في الوقت المناسب، فسيتشكل حتما رد الفعل الاجتماعي المضاد الذي تحدث عنه "بولوني"، هذا وأنه لأمر بيّن أنّ ردّ الفعل هذا سيحمل في ثناياه ملامح قومية معادية لحرية التجارة الخارجية.

وكان قادة المشروعات الصناعية والاقتصاديون، الذين يتصفون بعقول أكثر تنبهًا وحذرًا قد لمسوا هذا الخطر منذ أمد طويل. فرئيس اتحاد الصناعيين الألمان "تل نيكر"، لم يكن وحيدا في تحذيره من "أنّ العولمة تؤدي إلى تسريع التحولات الهيكلية التي لم يعد عدد متزايد من الأفراد قادرا على تحمل أعبائها. كيف يمكننا إذن التحكم في هذه التحولات مع بقاء الأسواق حرة مفتوحة للجميع"[14]. وكان "بيرسي بارنفيك»رئيس عملاق إنتاج الآلات والمكائن، وهي المؤسسة الصناعية التي تمتلك ألف شركة موزعة على أربعين بلدا، قد ذهب إلى أبعد من هذا، حينما راح يقول محذرا: "إذا تجاهلت المشروعات التحدي الذي يفرزه الفقر والبطالة، فستؤدي التوترات بين الأثرياء والفقراء إلى تصعيد بين العنف والإرهاب"[15]. كما رأى "كلاوس

شواب "مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي في دافوس، أنّ العلامات التي تلوح في الأفق بلغت – حسبما يقول محذرا – "مستوى صار يشكل، على نحو لا مثيل له أبدًا، تحديا لمجمل البناء الاجتماعي الذي تقوم عليه الديمقراطية "، وإنّ "مشاعر الضياع والخوف المتزايد الانتشار توحي بنذر انتكاسة مفاجئة لا يمكن السيطرة عليها، إنّها حركة مضادة يتحتم أخذها مأخذ الجد ". ويمضي "شوارب" قائلا: "إنّ على قادة السياسة والاقتصاد أن يبينوا، أنّ الرأسمالية المعولمة الجديدة ستحقق النفع لغالبية(السكان) أيضًا، وليس لما فيه مصلحة قادة المشروعات والمستثمرين"(16).

ضرورة تدخل الدولة

إلا أنّ عجلة الاقتصاد المعولم لا تتمتع بهذه الجدارة بالنسبة لتوزيع الثراء المنتج، إذا لم تتدخل الدولة. فعدد الخاسرين سيفوق كثيرا عدد الرابحين. ولهذا السبب بالتحديد لن يكون هناك مستقبل مشرق للسياسة الماضية قدُمًا حتى الآن على خلق تكامل معولم. فالسير قدما على درب التجارة العالمية الحرة لن يستمر طويلا من دون تكافل اجتماعي ترعاه الدولة.

الحكومات ستخسر الانتخابات

فإذا قصرت الحكومات برامجها على مطالبة شعوبها بتقديم التضحيات لمصلحة أقليّة من السكان لا غير، فإنّ على هذه الحكومات أن تعلم أنها ستخسر الانتخابات إن عاجلا أم آجلا. فالحكومات التي لا تزال تؤمن بحرية التجارة، ستتحول بين ليلة وضحاها، إلى حماة للاقتصاد الوطني من مغبة المنافسة الأجنبية، إذا ما رأوا في ذلك كسبا لأصوات الناخبين.

على أنّ الإفلات من مصيدة السوق العالمية من خلال مساعي مستقلة – أي بمعزل عن باقي الأمم – أمر غير ممكن، لذلك يتعين على الحكومات أن تبقى مصرة على تهذيب السوق عابرة الحدود من خلال نظام حكومي،

يراعي التكافل الاجتماعي ويضمن إشراك جميع المواطنين في ثمار الارتفاع في الجدارة الاقتصادية، إنّ هذا هو الضمان الوحيد لدفع المواطنين على الوقوف إلى جنب حكوماتهم لتأييد نظام السوق العالمية المفتوحة[17].

استنكار أوروبي من مغبة الأمركة

يعم الغليان في أواسط الطليعة الاقتصادية والسياسية في أوروبا، والعالم. إذ يشعر الكثير من الأوروبيين بضيق شديد من استمرار أمركة القارة الأوروبية. ويعكس نداء الرئيس الفرنسي "جاك شيراك»إلى ضرورة التحكم في عملية العولمة رفض قادة المشروعات الفرنسية المتزايد لتنفيذ خفض الأجور وفرص العمل، دونما رغبة حقيقية منهم. وفي إيطاليا أيضًا حذّر الرئيس الأسبق لشركة "فيات" "أمبرتو اجنيللي"، إذ راح يقول: حين تبلغ التكاليف الاجتماعية (للتكيف مع السوق العالمية) حدا لا يطاق"، عندئذ ستزدهر في الدول المختلفة، "عقلية الانكفاء على الذات"... إنّ هذا كلّه يشير إلى توافر كلّ بلدان أوروبا الغربية تقريبا على الطاقة الاجتماعية الكافية، لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية المضادة لدكتاتورية الأسواق، ولمواجهة برامج الحركة اليمينية الجديدة الرامية إلى هدم عرى التضامن الاجتماعي[18].

توقع تراجع الولايات المتحدة عن العولمة

إنّ التطلع إلى أن تتخذ مبادرة أمريكية لترويض قوى السوق اجتماعيا أمر غير مبرر أصلا. والأمر الأكثر توقعا هو أن تصعد الحكومات الأمريكية مستقبلا من فرض حلول مظهرية تعزّز حماية تجارتها الخارجية، محاولة بذلك تحقيق أفضليات تجارية لبلدها على حساب آخرين. فمنذ قديم الزمان لا تحقق حكومات الولايات المتحدة إلا ما تراه يخدم مصلحتها القومية. فإذا كان إبعاد السلع والخدمات الأجنبية من السوق الأمريكية أو من الأسواق الأخرى المهمة، يحقق الأرباح للمصانع الوطنية أو للمصانع المستوطنة في الولايات

المتحدة الأمريكية، فلن تتورع الحكومات الأمريكية من تقديم العون السياسي لقوى السوق. وكانت إدارة كلينتون قد قدمت إبان أزمة الدولار في عام 1995 مثالا على الصراعات الدولية. وفي أغسطس عام 1996 صادق الرئيس الأمريكي على قانون يمنع بموجبه جميع الشركات الأوروبية واليابانية – الناشطة في مجال البترول والبناء على وجه الخصوص – من الدخول إلى السوق الأمريكية، إذا ما استمرت هذه الشركات في التعامل مع ليبيا وإيران، بوصفهما راعيتين للإرهاب. وفي الحال وجدت دول الاتحاد الأوروبي نفسها مجبرة على التهديد باتخاذ إجراءات مماثلة مناسبة... ومن المتوقع جدا أن تتراجع الولايات المتحدة عن العولمة، بعد أن حملت العالم على الخضوع لقوى السوق العالمية خضوعا مطلقا. ولم لا وقد أضحت دولة الرعاية الاجتماعية الأمريكية أطلالا خربة، لا تحمي مواطنيها من موجات الأزمات المندلعة في السوق العالمية[19].

ما بعد "توافق آراء واشنطن"

ما هي "توافق آراء واشنطن"

عند انتهاء الحرب الباردة تقريبا خرج على العالم الاقتصادي جون ويليامسون بهذا المصطلح الذي يتضمن مجموعة من إصلاحات نحو السوق يمكن للاقتصادات الراكدة في دول أمريكا اللاتينية أن تأخذ بها لجذب رأس المال الخاص إليها.

وتتضمن إصلاحات(توافق آراء واشنطن) على حزمة من عشرة نقاط لسياسات الإصلاح، فهي ترتكز على انضباط الاقتصاد الكلي(وبخاصة المالية العامة)، وعلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي(على الأقل فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر).

الإصلاحات التي تشكلت منها قائمة(توافق آراء واشنطن):

- انضباط المالية العامة: كان الهدف منه القضاء على العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات، ومواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

- إعادة ترتيب أولويات للمصروفات العامة: ويستدعي هذا تحويل المصروفات بطريقة محابية للنمو والفقراء من أشياء مثل دعم غير المستحقين إلى الصحة الأساسية، والتعليم والبنية الأساسية.

- الإصلاح الضريبي: وكان الهدف منه وضع نظام للضرائب يجمع بين وعاء ضريبي واسع وأسعار حدية معتدلة للضرائب.

- تحرير أسعار الفائدة.
- سعر صرف تنافسي.
- تحرير التجارة.
- تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من الخارج.

- الخوصصة: حصل هذا الشرط قبولا واسع النطاق باعتباره فكرة ليبرالية جديدة، رغم أنها كانت عملية محفوفة بدرجة عالية من الفساد، تمّ عن طريقها تحويل الأصول إلى الصفوة المحظوظة مقابل جزء بسيط من قيمتها الحقيقية.

إلغاء القيود: تخفيف العوائق المفروضة على الدخول والخروج، وليس على إلغاء لوائح الأمان واللوائح البيئية (أو اللوائح التنظيمية التي تحكم الأسعار في صناعة غير تنافسية).

حقوق الملكية: كان هذا ينصب أساسا على تزويد القطاع غير الرسمي بالقدرة على اكتساب حقوق الملكية بتكلفة معقولة.

دور المؤسسات الدولية في فرض(توافق آراء واشنطن)

أصبحت مؤسسات التمويل الدولية وصيفات وخادمات(لتوافق آراء واشنطن)، ولم تعد تتضمن المساعدات والقضايا الاقتصادية، بل تتضمن أيضًا الحَوْكَمة والفساد وحقوق الإنسان.

المعاني المتعددة لمصطلح(توافق آراء واشنطن)

اكتسب هذا المصطلح معان متعددة غير المعنى الذي وضع من أجله. فقد كان جدول أعمال(توافق آراء واشنطن) موجها أصلا إلى أمريكا اللاتينية في عام 1989، ولكنّه اصبح شيئا قبيحا عندما تمّ تفسيره على أنه جدول أعمال للإصلاح لكافة الدول في جميع الأوقات. فقد أعطى للمصطلح معنيين بديلين على الأقل، تمثل الأول في أن يساوي بين(توافق آراء واشنطن) والليبرالية الجديدة ، غير أن هناك عددا من المبادئ الليبرالية الجديدة على نحو متميز يتبدى غيابها جليا في قائمة(توافق آراء واشنطن) وهي: نزعة التركيز على أهمية النقد وأسعار الضرائب المنخفضة التي تتطلبها الاقتصاديات المتعلقة بجانب العرض، والحد الأدنى للدولة التي ترفض أي مسؤولية عن تصحيح توزيع الدخل أو احتواء العوامل الخارجية وحرية تحرك رأس المال... والبديل الثاني(توافق آراء واشنطن) يمثل السياسات التي تتبعها بصورة جماعية المؤسسات التي تتخذ من واشنطن مقرا لها والتي تقدم نصائحها للدول النامية، أي مؤسسات بريتون وودز(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وبنك التنمية لدول أمريكا، والخزانة الأمريكية، وربما بنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة... ووفقا للتفسير الثاني يصبح جدول أعمال(توافق آراء واشنطن) عبارة عن ضغطا واقع على الدول من واشنطن وليس بسبب قيامها بحسابات رشيدة للمصالح الذاتية لبلدانهم.

فشل (توافق آراء واشنطن)

أدى الأخذ بتطبيق سياسات(توافق آراء واشنطن) إلى ارتفاع البطالة في كثير من البلدان، وظل انتشار الفقر ما هو عليه، بينما أدى التركيز على انفتاح السوق إلى تعريض الدول لمخاطر الآثار الجانبية للعولمة، مثل التدفقات المرتفعة من رأس المال الخاص قصير الأجل التي كان

يمكنها الخروج من أي بلد بنفس السرعة التي دخلت بها إليها... وفيما بين السنوات 1994 و1999 شهدت عشر دول نامية متوسطة الدخل في شتى أنحاء العالم أزمات مالية كبرى دمرت مستويات المعيشة وأطاحت، في بعض الحالات، بالحكومات وتركت الملايين في حال أسوأ. وفجأة، وجد واضعو السياسات أنفسهم في مواجهة قضية جديدة هي العدوى المالية – مخاطر انتشار الأزمة من بلد إلى آخر – وأثار الاقتصاديون التساؤل حول سرعة خطى وتتابع عمليات إلغاء القيود والخوصصة، وكانت الأسواق هي النعمة والنقمة، وكان هناك تركيز جديد على الحاجة إلى أن تضمن الحكومات وجود مؤسسات وسياسات محلية سليمة قبل فتح اقتصاداتها أمام رأس المال الطيار[20].

نموذج حكومة الحد الأدنى

استهدف هذا النموذج تمكين الشركات المتعددة الجنسيات من الحصول على مكاسب الخوصصة والاستثمارات الخارجية التي تقوم بها خارج حدود بلدانها الأم. يفترض مشروع (توافق آراء واشنطن) إنّ المشكلة الهوبزية المتعلقة بالمحافظة على الأمن والنظام قد حلت. والواقع أن هناك دول قليلة: سنغافورة، ماليزيا، اليابان، إيرلندا، بريطانيا، السويد، النرويج، لديها القدرة على صيانة الترابط الاجتماعي، في حين تستجيب للمنافسة العالمية. ولكنّ غالبية الدول أما ضعيفة للغاية وأما فاسدة أو عديمة الكفاءة. كما أن غالبية الدول الموجودة الآن بالفعل لا تستطيع أن تطمع في التوفيق بين أساسيات الأسواق العالمية ومتطلبات الترابط الاجتماعي وحفظ البيئة، هناك ثمة علامات على أن الحاجة إلى إعادة تأهيل الدولة أخذت تحظى بالقبول حتى في بعض المنظمات غير الوطنية التي تعتبر من مهندسي السوق الحرة[21]. وقد تخلى البنك الدولي، الرأس المدبر لتوافق آراء واشنطن عن مباركته لحكومة الحد الأدنى، واعترف بأنه لا يمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية مستديمة إلا في وجود دولة حديثة

فعّالة. فتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم في عام 1997، والذي جعل عنوانه (الدولة في عالم متغير)... يبدأ بالقول: "ولا شك في أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت. ولكنّ فشلت أيضًا التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة، وقد اثبت التاريخ مرارا وتكرارا إنّ الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف، هي ضرورة حيوية، لأنه بدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستديمة، سواء من جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي"[22].

إنّ تخلي البنك الدولي عن عقيدته الجامدة بشأن حكومة الحد الأدنى هو موقف جدير بالترحيب. ويلح البنك الدولي في ترديد الحكمة التقليدية التي تأكدت في العقد الماضي، وذلك عندما يصف(المجموعة الكاملة من المرافق والخدمات العامة والأساسية) بأنها تتألف من (ركيزة من سيادة القانون، واقتصاد كلّي مستقر، وأساسيات الصحة العامة، والتعليم الأساسي الشامل، وبنية أساسية كافية للنقل، وحد أدنى من الأمن)[23] ولكنّ ما يفتقده عرض البنك الدولي هو الاعتراف بالدور الاقتصادي للدولة في صياغة وتعزيز الترابط في المجتمع، كما أن ما تمليه هذه المسؤولية من سياسات لا يمكن أن يستنتج من الحقائق العامة المفترضة للنظرية الاقتصادية. فهذه السياسات تختلف تبعا للأعراف الثقافية للشعوب المختلفة وأنواع الرأسمالية التي تمارسها. ويظل البنك الدولي وفيا لـــ(توافق آراء واشنطن) عندما يعامل الفروق بين ثقافات الرأسمالية ونظمها وأنواعها على أنها فروق ذات أهمية هامشية في تحديد الدور الاقتصادي للدولة. والواقع أن هذه الفروق حاسمة. والبنك لم يقبل – أو لعله لم يدرك بصورة كاملة – التنوع الذي تتسم به الرأسمالية المعاصرة.

عندما يسعى البنك الدولي وغيره من المنظمات عبر الوطنية في محاولة إقامة سوق حرة عالمية، فإنّهم في ذلك يسعون إلى إرغام كلّ اقتصاد على الدخول في قميص ضيق محكم مخيط من الممارسات الفريدة للرأسمالية الأمريكية، وبذلك تجبر البلدان على اتباع سياسات اقتصادية لا

تتلائم مع تاريخها واحتياجاتها. ولكنّ المنظمات عبر الوطنية ليست أجهزة لها حرية التصرف، وإنّما هي تعمل في ظل الدول ذات السيادة التي تخدم أغراضها وفلسفتها.

إنّ التصميم على إخضاع كلّ الاقتصادات الأخرى للسوق الحرة الأمريكية وإلحاقها بها لا يمكن أن ينجح، وهو يؤدي إلى تفاقم تعارض المصالح بين القوى الاقتصادية في العالم، كما يعد بداية لمحاولات ترمي إلى الإفلات من سيطرة المنظمات عبر الوطنية التي تقودها الولايات المتحدة. وقد تكون النتيجة الأكثر رفضا للسياسة الأمريكية في أن تفضي بعض البلدان والمناطق ارتباطها بالمؤسسات غير الوطنية التي تجسد السوق العالمية... وبمحاولة فرض حضارة اقتصادية واحدة على البشرية قاطبة، فإنّ التأييد الأمريكي لـــ(توافق آراء واشنطن) يخاطر بتحويل ما بين الدول من فروق قابلة للمعالجة إلى نزاعات عسيرة الحل[24].

مشروع (توافق آراء واشنطن) ليس صالحا للعمل حاليا

يزعم "جون ويليامسون" إنّ التفسير البديل الثاني لتوافق آراء واشنطن لم يعد الآن صالحا للعمل. ويرجع هذا إلى أنه لم يعد هناك أي اتفاق في الوقت الحالي على الخطوط الرئيسية الاقتصادية بين الإدارة الحالية في الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية. ولننظر، مثلا إلى التناقض بين ترفع إدارة الرئيس بوش عن الاهتمام بأي توزيع للدخل وزيادة تركيز البنك الدولي على هذه القضية في تقرير عن التنمية في العالم 2001/2000، أو النظر إلى النقد الذي وجه مؤخرا إلى السياسة المالية للولايات المتحدة في عدد نيسان/أفريل 2003 في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. ومرة أخرى هناك الآن اختلاف حاسم في المواقف تجاه تحرير حساب رأس المال في دول الأسواق الناشئة، مع تراجع صندوق النقد الدولي بشكل منتظم ومرسوم بعناية منذ

الأزمة الآسيوية، بينما لا تزال إدارة بوش تستخدم اتفاقات التجارة الثنائية الحرة للضغط على دولي تشيلي وسنغافورة وقيامها بتطبيق ضوابط قاسية، وإن كانت شديدة الاستثارة، على رأس المال. وحتّى بالنسبة للتجارة، أعربت مؤسسات التمويل الدولية عن انتقادها القوي لسياسة الولايات المتحدة بشأن الزراعة والصلب. ومن ثمّ، وطبقا لهذا المعنى، فإن أي توافق للآراء في واشنطن قد توقف عن الوجود – وهو انعكاس للهوة التي فتحتها إدارة واشنطن بين الولايات المتحدة وبقية العالم[25].

توافق ثانٍ للآراء

والآن يروج ويليامسون لمشروع معدل يأمل في أن يترك ورائه(مأزق ذلك الجدل النظري العقيم للتسعينات). ويرى جون ويليامسون إنّ الوقت قد حان لإسقاط(توافق آراء واشنطن) من القاموس. وإنه قام وزميله (بابلوزنيسكي) بتحرير كتاب جديد عنوانه:(إعادة بدء النمو والإصلاح في أمريكا اللاتينية)، يحاول فيه أن يسأل عن شكل جدول أعمال السياسة لأمريكا اللاتينية في عام 2003، نظرا للأحوال المخيبة للآمال في السنوات الأخيرة. ويتضمن الكتاب أربعة رسائل أساسية: الأولى تشير إلى الحاجة إلى جعل دول المنطقة أقل تعرضا للمخاطر والأزمات، وهو ما يمثل في الأساس مهمة سياسة الاقتصاد الكلي. وإحدى الخطوات المهمة هي جعل سياسة المالية العامة تواجه التقلبات الدورية بدلا من مسايرتها للاتجاهات الدورية، كما كان عليه في الماضي، بدءا بممارسة التغيير في أثناء فترات الازدهار وفترات التدفقات الرأسمالية الضخمة للداخل لتكوين احتياطات تخفيض نسب الديون. وسيؤدي هذا إلى إفساح المجال أمام البلاد لتطبيق سياسات توسيعية عندما تسوء الأحوال. وتتمثل خطوة مهمة أخرى للوقاية من الأزمات في الأخذ بنظام سعر صرف مرن بما يكفي للسماح بتخفيض قيمة العملة استجابة للذعر، كما حدث في حالة الريال البرازيلي عام 2002. والخطوة الأخيرة

هي زيادة المدخرات المحلية، حتّى تصبح التدفقات الرأسمالية الوافدة كالحلوى التي تغطي الكعكة بدلا من أن تكون ركيزة أساسية للنمو وهو ما يشير مرة أخرى إلى الحاجة لسياسة مالية أقل توسعا في المتوسط عبر الدورة، بالإضافة إلى إصلاح نظام المعاشات.

والرسالة الثانية لهذا الكتاب هي أنّ الدول ينبغي أن تكمل إصلاحات التحرر التي يجسدها النص الأصلي لتوافق آراء واشنطن. ربما كانت نتائج تلك الإصلاحات ضئيلة بدرجة مخيبة للآمال، ومع ذلك فإنّ معظم عمليات التقييم الجادة تبين أن آثارها كانت إيجابية، رغم أنّ المرء يستطيع في بعض الحالات انتقاد الطريقة التي تمّ بها التنفيذ. فعلى سبيل المثال، ركز تحرير التجارة بشكل مطلق على تحرير الاستيراد، بدون توجيه اهتمام كاف إلى تحسين فرص وصول الصادرات إلى الأسواق ووضع سعر صرف تنافسي لضمان تدفق الموارد المحررة في القطاعات المنافسة للواردات إلى قطاعات التصدير. وغالبا ما يحدث التحرر المالي دون استكمال الإشراف الرشيد الذي يتطلبه النظام المالي المحرر. وكثيرا ما لا يمكن للمنشآت التي تمت خوصصتها القيام بالبيع في سوق تنافسي، فضلا عن عدم تنظيمها بصورة سليمة. ومن ثمّ، فإنّه من المهم لاستكمال الخوصصة وإصلاح التجارة أن يتم علاج تلك الهفوات والأخطاء. هذا بالإضافة إلى أن هناك سوق واحدة لم يتحقق فيها سوى قدر ضئيل من التحرر، إلا وهو سوق العمل. وكانت النتيجة هي أن ما يعادل نصف القوى العاملة تعمل في القطاع غير الرسمي. ونعتقد أنه سيكون من الأفضل كثيرا تخفيض الاشتراطات التي تتطلبها عقود العمل الرسمية إلى مستوى واقعي، حتى يمكن لنسب أكبر من العمال أن يستفيدوا من المزايا الأساسية مثل التأمين الصحي، وحقوق المعاش، وبعض أشكال التأمين ضد البطالة، وتقليل موانع توسع القطاع الرسمي.

وفي الرسالة الثالثة من الكتاب يتكلم جون ويليامسون وزميله عن المؤسسات في عمل الاقتصاد، فيتناول على سبيل المثال، نقابات المدرسين، والحل الذي يزعمه لا يتمثل في البدء في حملة(تحطيم النقابات)؛ بل السعي إلى إضفاء الطابع المهني على التدريس بحيث ينادي المدرسون بأن تصبح نقاباتهم شركاء إيجابيون في الإصلاح.

والرسالة الأخيرة للكتاب تتعلق بتوزيع الدخل، وهو موضوع بالغ الأهمية في أمريكا اللاتينية، التي تعتبر أكثر المناطق من حيث عدم المساواة في توزيع الدخول في العالم. ونقطة البداية إن هناك طريقتين يمكن من خلالهما إنّ يصبح الفقراء أقل فقرا. أولاهما، عن طريق زيادة الحجم الكلي للكعكة الاقتصادية التي يحصل منها جميع أفراد المجتمع على دخولهم، والثانية عن طريق إعادة توزيع الكعكة الحالية، بحيث يحصل الأغنياء على قطعة أقل ويحصل الفقراء على قطعة أكبر. ويرى الكاتب أنه من الرشد أن تبذل أمريكا اللاتينية جهدا في هذا السبيل. تقليديا كانت إعادة توزيع الدخل تتم من خلال نظم المالية العامة: بفرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء واستخدام حصيلتها لتمويل النفقات الاجتماعية التي يستفيد منها الفقراء بنسب أكبر من عددهم. ونحن نرى أن هناك مجالا لذلك، وخاصة عن طريق استخدام أكبر للضرائب العقارية (وهي تصاعدية) لتمويل الحكومات دون القومية(المحلية التي أصبحت مهمة في السنوات الأخيرة في كثير من دول أمريكا اللاتينية. ولكنّنا نُحاجّ أيضًا بأن الابتكار الرئيس لتحسين توزيع الدخل سيأتي من تمكين الفقراء من أسباب القوة بإعطائهم فرصة الحصول على الأصول التي تهيئ لهم التخلص من الفقر مثل التعليم لزيادة رأسمالهم البشري وإصلاح نظم التملك وسنداته بما يسمح بتشغيل منشآتهم المتناهية في الصغر في القطاع الرسمي، والائتمان المتناهي في الصغر للسماح لهم بشراء رأس المال المادي، وفي بعض الأماكن القيام بالإصلاح الزراعي لتوفير فرص الحصول على الأراضي[26].

تعدد الرأسماليات

"ليس بوسعنا أن نعود بالتاريخ إلى الوراء، ومع ذلك فإني لا أريد التخلي عن الاعتقاد بأنه ليس من الأحلام اليوتوبية وجود عالم يكون بمثابة رداء مسالم بدرجة معقولة يجمع بين ألوان متعددة، ويطور كلّ جزء منه هويته الثقافية المتميزة، ويكون مستعدا لتحمل الآخرين".

أشعيا برلين

رأسمالية روسية

يرى جون جيري أن انهيار الاتحاد السوفياتي كان الرفض لمشروع غربي، أي المشروع الماركسي للتحديث الاقتصادي عن طريق التخطيط المزري، وهو لم يكن قبولاً روسيًا لإيديولوجية عصرية غربية أخرى، أي الليبرالية الجديدة للخوصصة والأسواق الحرة[27].

وتوحي سياسات حكومة يلتسين منذ أن تخلت عن(العلاج بالصدمة) أنه قد أدرك هو ومستشاريه أن التحديث وفقا لنموذج أي اقتصاد سوق غربي لن ينجح في روسيا، بل وربما لا يكون مرغوبا فيه. وكما كان متوقعا، بل وحتميا في الحقيقة، أخفقت المحاولة. فقد ظهر نوع جديد من الرأسمالية الروسية، يختلف عن أي رأسمالية في الغرب وعن الرأسماليات التي تطورت في غيرها من بلدان ما بعد الشيوعية. ويرتبط مستقبل روسيا في هذا النوع من الرأسمالية المحلية، وليس بالنموذج الذي حاول (بيجو جيدار) أن يفرضه في الفترة 1992–1993، باعتباره الأخير في طابور طويل من دعاة التغريب الروسي[28].

إنّ التخلي عن العلاج بالصدمة، أي مشروع بيجو جيدار، كان تعبيرا عن تراجع أمر حاسم لدعاة التغريب الروسي. وإنّ الحداثة التي ما زال على روسيا أن تحققها لا يمكن أن تكون حداثة أمة أوروبية. ومن المحتوم أن تكون حداثة بلد لديه كلّ من المصالح والأعراف الأوروبية والآسيوية[29].

فالأغلبية الروسية لن تؤيد في أي مستقبل منظور التحديث الاقتصادي وفق أسس غربية متزمتة. ولذلك فإنّ تحديث روسيا وفقا لنموذج غربي قد أزيح عن الطريق. وبالنسبة لدعاة روسيا أوروبية آسيوية، فإنّ تاريخ روسيا وظروفها الفريدة - أوضاعها الجغرافية، وتنوع شعوبها، وتاريخها بسبب أنها مركز للمسيحية الأرثوذكسية، وسجلها في محاولات التغريب الفاشلة - تجعل من المستحيل التوصل إلى اختيار نهائي قاطع بين آسيا وأوروبا، بين شرق(المسيحية الأرثوذكسية) وغرب(حركة الإصلاح الديني)، أي النهضة والتنوير[30].

الغرب قد افترض أن روسيا عند خروجها من الفترة السوفياتية سوف تطور نظاما سياسيا واقتصاديا يقوم على الأساس الأوروبي والأمريكي. وبينما كان ذلك محاولة ممكنة عند بداية عصر يلتسين، فإنّ الأمر لم يعد كذلك اليوم. فانتخابات الدوما في عامي 1993 و1995، والانتخابات الرئاسية في عام 1996، تبين بصورة قاطعة أن ذلك لن يحدث. فالنموذج الغربي للديمقراطية واقتصاد السوق رفض رفضا حاسما من جانب الشعب الروسي... وكانت النتيجة، نهجا جديدا في العلاقة مع الغرب، وسوف تتبع روسيا نهجا أكثر انتقائية، يستوعب بعض الأفكار

والقيم الغربية(ومن بينها المهارات التكنولوجية والتجارية)، مع تطوير نموذج روسي خاص للديمقراطية والاقتصاد الموجه نحو السوق[31].

نهوض الرأسمالية الآسيوية

"البلدان المصنعة حديثا التي حققت قدرا من النجاح – سنغافورة، وماليزيا، وتايوان، واليابان، والصين – ليس بينها بلد واحد حاول أن يحاكي السوق الحرة الأمريكية، ولن يفعل أي منها".

جون جيري

ليست هناك رأسمالية آسيوية(عامة)، أكثر مما هناك شيء يسمى رأسمالية(غربية). فكلّ صورة من صور الرأسمالية تجسد الثقافة الخاصة التي تظل جزء لا يتجزأ منها. وذلك يصدق على السوق الحرة التي تعبر عن القيم الأمريكية المحلية القائمة على الفردية. وفي آسيا، كما في بقية العالم، يكون لكلّ نوع من الرأسمالية ميزاته وعيوبه.

والرأسماليات المتعددة الأشكال في آسيا لن تتقارب، لأن الثقافة الكامنة وراء كلّ منها ستبقى مختلفة الواحدة عن الأخرى اختلافا عميقا، كما أنها لن تستوعب ممارسات الأسواق الغربية، ولن تتقارب في تطورها السياسي، ولن تتضاءل بمرور الوقت الفروق العميقة بين الرأسماليات الآسيوية والرأسماليات الموجودة في البلدان الغربية. فهذه الفروق تعتبر انعكاسا لا لمجرد الاختلاف في تركيب الأسرة، بل أيضًا في الحياة الدينية للثقافات التي تضرب فيها الرأسماليات المتنوعة بجذورها[32].

والصور المحلية من الرأسماليات الناشئة في الصين وبقية أنحاء آسيا لا يمكن احتواؤها داخل إطار تمّ تصميمه من أجل تكرار نموذج السوق الحرة الأمريكية، ذلك أنّ حكومات هذه البلدان لن تقبل سياسات يترتب عليها اقتلاع اقتصاداتها من ثقافاتها الأم وجعلها غير قابلة للسيطرة.

سنغافورة ترفض الأخذ بالقيم الغربية

فقد رفضت سنغافورة عالمية القيم الغربية، ونبذت بإباء التدخل الأمريكي وعقائد حقوق الإنسان التي كانت الولايات المتحدة تروج لها في كل أنحاء شرقي آسيا. وأكدت قيمها الخاصة في مواجهة النموذج الليبرالي لحقوق الإنسان والثقافة الاقتصادية لفردية السوق التي كانت الولايات المتحدة تسعى إلى غرسها على نطاق العالم. وأشارت سنغافورة بذلك إلى إنجازاتها باعتبارها دولة متطورة في عصر ما بعد الليبرالية تتميز بالاستقرار والتماسك، وعلى درجة عالية من التعليم، وآخذة في النمو بسرعة، وذلك كدليل على أن نموذجها للتحديث والتنمية يفوق كلّ ما يستطيع الغرب أن يعرضه(33).

التقاليد الكونفوشيوسية والتسلط الأبوي

ونظرا للاتفاق الشائع في أغلب المجتمعات الأسيوية فيما يتعلق بالصفة المحبذة لتناغم المجموعة، فإنّه لا يستغرب أن تكون التسلطية حاضرة مثل هذا الحضور في هذه المنطقة بشكل صريح. ويمكن التعلل – كما فعل ذلك خاصة الوزير الأول السنغافوري الأسبق(لي كوان يو) – بكون بعض أشكال التسلط الأبوي تتماشى أكثر مع التقاليد الكونفوشيوسية الآسيوية، والأهم من ذلك كونها تتفق أكثر مع نسب عالية من النمو الاقتصادي يفوق النمو الذي تحققه الديمقراطية الليبرالية الغربية. إنّ الديمقراطية، كما كان يقول(لي كوان يو) يعتبر عائق أمام النمو، لأنها تتعارض مع التخطيط الاقتصادي العقلي وتشجع نوعا من الإعجاب الذاتي المتوازي بين الأفراد ينجم عنه بروز مصالح شخصية مختلفة على حساب الإعجاب الذاتي للجماعة في كليتها.

إنّ دولة سنغافورة قد تميزت هذه الأعوام الأخيرة بجهودها الحثيثة لإسكات صوت الصحافة النقدي، وتميزت أيضًا بخرقها لحقوق الإنسان

عبر معاملتها للمعارضين السياسيين للنظام الحاكم. فضلا عن ذلك، فإنّ الحكومة السنغافورية تتدخل في حياة مواطنيها الخاصة إلى درجة لا يمكن أن تقبل في الغرب وذلك بتحديد طول الشعر مثلا بالنسبة للصبية، وباعتبارها أن قاعات ألعاب الفيديو مخالفة للقانون، وبمعاقبتها بغرامات مالية باهظة عن جرائم تافهة كترك الفضلات في المراحيض العمومية بعدم جذب طرادة الماء. إنّ الحكم التسلطي السنغافوري لطيف بحسب مواصفات القرن العشرين، ولكنه نموذجي لسببين: أولاً – لكونه مصحوبا بنجاح اقتصادي لا مثيل له، ثانيًا – لكونه معللاً – ولم يكن من باب الاعتذار – لا كجهاز انتقائي ولكنّ كنظام أرقى من الديمقراطية الليبرالية(34).

الرأسمالية اليابانية

تختلف الرأسمالية اليابانية اختلافا عميقا عن السوق الحرة الانجلوساكسونية التي أقام عليها معظم أصحاب النظريات الاجتماعية العظام نماذجهم للرأسمالية، كما تختلف عن النموذج الذي يقدمه(توافق آراء واشنطن). وتعتمد مؤسسات السوق اليابانية في معاملاتها مع موظفيها ومع بقية المجتمع على أساس شبكات من الثقة وليس على ثقافة العقود. وهي أقل كثيرا من الشركات الأمريكية انفصالاً عن هيكل المجتمعات المحيطة بها، وعلاقاتها مع الدولة علاقات وثيقة ومستمرة، كما أنّ الحياة التي تفصح عنها الرأسمالية اليابانية ليست حياة فردية ولا يوجد ما يدل على أنّها ستصبح كذلك.

وكان صانعوا السياسات في اليابان يرفضون، ضمنا في بادئ الأمر، ثمّ صراحة في أوقات لاحقة، الرأي القائل بان التحديث يعني التقارب مع المؤسسات والقيم الغربية، وكما يذكر(واسوو): "رفضهم لما يسمى فرضية التقارب التي مؤداها أن هناك منطقا عاما للتصنيع، وأن العلاقات الاجتماعية التي وجدت في الدول المتقدمة الأولى التي

أخذت بالتصنيع (الفردية، وسوق العمل الحر، وهلم جرا...) لا بدّ أن تنشأ في كل مكان آخر"[35].

فقد حدث التصنيع السريع في اليابان تحت رعاية سلطة مركزية قوية تأخذ بمبدأ التدخل. وقد عبر عن ذلك(بول كندي): "إنّ اليابان كان يتعين تحديثها، لا لأن المنظمين الأفراد كانوا يرغبون في ذلك، بل لأن الدولة كانت تحتاج إليه... فقد شجعت الدولة إنشاء شبكة للسكك الحديدية والاتصالات البرقية والخطوط الملاحية، وعملت بالتعاون مع المنظمين اليابانيين الصاعدين على تطور الصناعة الثقيلة، وصناعة الحديد والصلب، وبناء السفن، وكذلك على تحديث إنتاج المنسوجات. وكان الدعم الحكومي يستخدم لصالح المصدرين، ولتشجيع النقل البحري، ولإقامة بنى جديدة للصناعة. وخلف ذلك كلّه كان الالتزام السياسي الرائع بتحقيق الشعار القومي(دولة غنية ذات جيش قوي)... "[36].

وقد حافظت اليابان على ثقافة العمالة الكاملة طوال أسوء انكماش تعرضت له في أي وقت، وهو الانكماش الذي حصل عند الانخفاض الشديد في النشاط الاقتصادي بعد انهيار ما يسمى(اقتصاد الفقاعة) في عام 1989، وهو الاسم الذي أطلق على فترة ازدهار النشاط العقاري، وارتفاع أسعار العقارات بشكل مصطنع، ثمّ انخفضت فجأة محدثة هزة اقتصادية.

الرأسمالية الصينية

تطلب إصلاح السوق الصيني ارتدادا عن النموذج الماركسي ذي الطابع الغربي. إذ لم يكن إصلاح السوق في الصين الدافع إليه نزعة إلى محاكاة النماذج الغربية أو استيعاب القيم الغربية، وإنّما كان دائما تطورا صينيا ذا طابع محلي لا فضل فيه لمشورة غربية أو مثال غربي[37].

وكما في الثقافات الاقتصادية الأخرى تأتي الرأسمالية الصينية راسخة في شبكات المجتمع الأوسع وقيمه، كما أن بعض الميزات البارزة

للرأسمالية في البر الرئيسي للصين إنّما تنبع من تاريخه السياسي القريب، ولكنّ الميزات البارزة المحورية والمستمرة لهذه الرأسمالية هي تلك التي تكشف عنها دوائر الأعمال الصينية في كلّ مكان. وهي تعكس الوضع المحوري للأسرة الصينية في خلق علاقات الثقة. وقد كانت رأسمالية الصين فيما وراء البحار أحد المحركات الأساسية لنجاح إصلاح السوق في الصين. وهي خير مرشد إلى الرأسمالية الأهلية التي أخذت في الظهور في البر الرئيسي للصين.

وقد حدد(ريدنج) في كتابه. روح الرأسمالية الصينية(12) الخصائص الرئيسية للثقافة الاقتصادية الصينية بالتالي:

- التكوينات الصغيرة والهياكل التنظيمية البسيطة نسبيا.
- التركيز عادة على ناتج واحد أو سوق واحدة، والنمو عن طريق التنوع المبني على اغتنام الفرص.
- مركزية صنع القرار مع الاعتماد الشديد على مسؤول تنفيذي واحد مسيطر.
- التداخل الوثيق بين الملكية والسيطرة والأسرة.
- مناخ تنظيمي أبوي.
- الارتباط بالبيئة من خلال شبكات شخصية.
- الحساسية الشديدة عادة تجاه مسائل التكلفة والكفاءة المالية.
- الارتباط بوجه عام بروابط قوية، ولكنّ غير رسمية، مع المنظمات العاملة في نفس المجال، ولكنّها مستقلة من الناحية القانونية، والتي تتعامل في مهام رئيسية مثل توريد الأجزاء أو التسويق.
- الضعف النسبي في خلق اعتراف على نطاق واسع بالأسماء التجارية.
- درجة عالية من القدرة الاستراتيجية على التكيف.

ويوجد الآن حوالي 40 مليون صيني فيما وراء البحار في هونج كونج وسنغافورة وتايوان وأندنوسيا وماليزيا والفلبين. ويتراوح ناتجهم الكلي بين مائة وخمسين مليار ومائتي مليار دولار. وفي هذه البلدان، مثلما هو في الشتات الصيني في كلّ مكان، تكون دوائر الأعمال الصينية عادة صغيرة الحجم، كما تكون علاقاتها الداخلية والخارجية معتمدة على العائلة وعلى الصلات الشخصية. وهي تعتمد في الحصول على الإمدادات والدعم على الاتصالات والالتزامات المتبادلة وعلاقات التفاوض على المدى الطويل، وحتى عندما يتسع حجم الأعمال الصينية، فإنّها تظل منشآت عائلية، ويتخذ أهم قراراتها رئيس العائلة، وهو الأب، وفي كلّ من تايوان والبر الرئيسي للصين تكون المنشآت الكبيرة مملوكة كلّها تقريبا للدولة. وعندما تكون المنشآت المملوكة لأسرة كبيرة يكون ذلك غالبا مرتبطا بتمتعها بحماية سياسية، أو لأنها تخصصت في صناعات بعينها، مثل النقل البحري أو العقارات.

لا تتفق دوائر الأعمال العائلية – التي تعد جوهر الرأسمالية الصينية – مع النظريات الغربية للمنشأة. وكما قال "ريدنج ووايتلي"فإنّ: «التصورات الانجلوساكسونية للمنشأة التي تقوم على روابط قانونية باعتبارها الوحدة الأساسية في النشاط الاقتصادي، ليست كافية لتفسير وهياكل(الشايبول)... "[39]. والشايبول هو الاسم الذي تعرف به كبرى المؤسسات الصناعية في كوريا الجنوبية، ودوائر الأعمال العائلية الصينية التي لكلّ منها ارتباطات معقدة خارج المنشأة، تؤثر في صنع القرار، كما أن لا هيكل دوائر الأعمال الصينية، ولا أسلوب عملها، يضاهي نموذج العقلانية الاقتصادية الذي تفترض النظريات الغربية صلاحيته لكلّ العالم.

ولأسباب مرتبطة بتاريخ الصين في القرن العشرين، فإنّ رأسمالية البر الرئيسي الصيني تختلف بدرجة ما عن الرأسمالية الموجودة في الشتات الصيني. فالاقتصاد في البر الرئيسي ليس اقتصادا ذا طبيعة رأسمالية كاملة. ومن التفسيرات التي تقدم لمعدلات النمو العالية فيه هو

أن قوة المساومة لدى عماله اقل، وبالتالي تكون أجورهم أقل من أجور العمال في الاقتصادات الرأسمالية التي تمر بمرحلة تطور مماثلة. وبرغم صعوبة الحصول على قياسات دقيقة، فإنّ التفاوت الاقتصادي في الصين في عهد "دنج" يكاد من المؤكد أن يكون أكبر بكثير منه في اقتصاد تايوان، وهو اقتصاد ذو طبيعة رأسمالية لا لبس فيها.

وعلى قدر ما تتقارب الثقافة الاقتصادية للبر الرئيسي للصين مع مثيلاتها لدى الصينيين فيما وراء البحار، فإنّها ستكون في المستقبل رأسمالية صينية ذات طابع تقليدي أكثر من الرأسمالية الموجودة اليوم. وكما قال "ديك ويلسون"فإنّ: "أي زيارة لأي جزء من الصين هذه الأيام ستكشف عن وجود مصانع أو منشآت أخرى يمولها بالكامل أو جزئيا الصينيون الموجودون فيما وراء البحار، الذين يقوم ممثلوهم، عن غير قصد، بإعادة إدخال القيم الثقافية التقليدية التي حاربها "الرئيس ماو" بعنف وكادت تختفي تحت الأرض" (40). ونظرا لأنّ الصينيين فيما وراء البحار كان لهم مثل هذا الدور الحاسم في تمويل القطاع الخاص الآخذ في الاتساع، فإنّ إصلاح "دنج" نحو اتجاه السوق، أدى بدرجة ما إلى إعادة الأعراف الصينية إلى أجزاء من الحياة الاجتماعية الصينية التي خربتها عملية التحديث غير الناجحة التي قام بها "ماو".

تعدد الثقافات

الدين والقومية عائقان أمام الشمولية الليبرالية الديمقراطية

يعتقد فرانسيس فوكوياما إنّه لا يوجد أي صراع دستوري بين الدين والليبرالية الديمقراطية، إلا عندما يكف الدين عن كونه متسامحا ومتساواتيا، ويرى أن أغلب الديمقراطيات الحالية تعيش من خلال موروث ديني سليل المسيحية[41]. كما أشار صموئيل هنتغتون إلى كون أغلب الديمقراطيات الجديدة منذ 1970 كانت بلدانا كاثوليكية[42]. قد يظهر

الدين إذا بطريقة ما، لا كعائق بل كمحرك للديمقراطية، فكان على المسيحية أن تلغي ذاتها بعلمنة أهدافها قبل أن تتمكن الليبرالية من الظهور، كما أن بعض الأديان الأخرى قد عرفت في أرجاء مختلفة من العالم تطورا مشابها نحو العلمنة. فقد اقتصرت البوذية والسنتوية مثلا على المجال التعبدي الخاص الممركز في العائلة. وإنّ الهندوسية والكنفوشيوسية هما على حد سواء مذهبان تسامحيان نسبيا، أثبتا تطابقهما التام مع العديد من النشاطات العلمانية. وعلى العكس من ذلك، يرى فرانسيس فوكوياما إنّ الأرثوذكسية اليهودية والإسلام الأصولي هما دينان كلينيان Totalitaire يريدان تقعيد كلّ مظاهر الحياة الإنسانية العامة والخاصة بما في ذلك مجال السياسة. يمكن لهذه الأديان أن تكون متطابقة مع الديمقراطية، والإسلام بصفة خاصة، لأنه يقرّ مثله مثل المسيحية، مبدأ المساواة الكلية بين البشر، ولكنّ يستحيل تقريبا أن يتلاءم مع الليبرالية والاعتراف بالخطوط الشمولية... إنّ المؤمن المتدين يعتبر من باب الكرامة كلّ ما يقدمه له دينه على أنه مقدس (مجموعة من القوانين الأخلاقية، نمط الحياة، أماكن مقدسة خاصة)، ويشتد غضبه عندما يتعدى على مقدساته[43].

الجماعة القومية أو الأثنية

القومي يعتقد بكرامة جماعته القومية أو الأثنية، وإذا يعتقد بكرامته باعتباره عضوا في تلك الجماعة، يريد أن يرى هذه الكرامة الخصوصية معترفا بها من قبل الآخرين، ومثله مثل المتدين فإنه يغضب غضبا شديدا عندما يقدح في هذه الكرامة. وعلى ذلك فإنّ الأصولية الدينية والقومية تعتبر السبب الذي جعل الصراعات حول(القيم) أن تغدو قاتلة أكثر من الصراعات حول المكاسب المادية أو الثروة[44]. النقود مثلا يمكن أن تقتسم بكلّ بساطة دون أن يثير موضوع اقتسامها أي خلاف بين المشاركين، أما

الكرامة فلم تكن البتة موضوع اتفاق وسطي، فأما أن تعترفوا بكرامتي(مكانتي أو مكانة ما أقدسه) أو لا تعترفوا.

الإسلام عائقا أمام شمولية الليبرالية الديمقراطية

يستبعد فرانسيس فوكوياما أن يتبنى العالم الإسلامي الليبرالية الديمقراطية، ويرى أن تركيا كانت البلد الإسلامي الوحيد الذي أقدم في بداية القرن العشرين على وضع موروثه الديني جانبا لصالح مجتمع علماني رسميا[45].

وفي أطروحة هنتغتون حول صراع الحضارات يرى أن عصر النزاعات الكبرى المسلحة من اجل المغانم الإمبريالية أو الاقتصادية قد انقضى، وإنّنا ندخل في عصر الصراعات الناجمة عن الصدام بين الحضارات المختلفة حول المفاهيم الأساسية، وفي هذا السياق يرى هنتغتون إنّ الإسلام ما يزال يشكل خطرا ثقافيا وحضاريا وسياسيا وعسكريا على ثقافة الغرب ومصالحه، خاصة وأنه يملك حضارة مستقلة وأنه يميل للمخاصمة والنزاع.

وقوبلت اطروحة هنتنغتون من جانب الإسلاميين وأكثر القوميين بالاستهجان والتظلم، وأنها مبررة لانفصام الحضارات والقوميات وتصارعها، وبالتالي فإنّها مسوغة للنزاعات في العالم، خاصة وأنها تتهم الحضارة الإسلامية بالانكماش والعدوانية، والافتقار إلى المواريث الليبرالية والديمقراطية بالمعنى الغربي[46].

الإسلام يرفض العلمانية

العلمانية تقرر أن الإنسان ليس بحاجة إلى السماء لكي تنظم حياته أو تزوده بأفكاره ونظرياته. والحكومة العلمانية رافضة لقبول أية فكرة جاءت في القرآن الكريم أو جاء بها الوحي. وفي مواجهة هذا الموقف يقف الإسلاميون الذين يؤمنون بأنّ الإسلام حياة كاملة شاملة، وليس

مجرد عقائد أو عبادات[47]. فالإسلام دين ودولة، والعديد من المسلمين ينظرون إلى تجربة الرسول(ص) في المدينة على أنها التجربة المثلى، لأنّها تحققت في الماضي، وأثبتت فاعليتها من ناحية القوة، ومن ناحية الدعوة، ولذا فهم يتطلعون إلى إعادة تطبيق هذه المثل، وتكرار هذه التجربة[48]. وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تنبه إلى أهمية عامل الإيمان، الذي يعتبر السبب الفاعل في قيام أي حضارة تركت أثرها في مسيرة التاريخ، وإنّ غياب الإيمان أو محاربته ومصادمته هو أيضًا السبب في انهيار الحضارت وانحطاطاتها، ذلك أن غياب الإيمان والاعتقاد الصحيح يترتب عليه سيادة قيم ومبادئ اجتماعية وأخلاقية تجسد الجوانب الدنيا في الطبيعة الإنسانية، فيسود منطق الإثرة والأنانية بدلا من الإيثار والمحبة، ويحل الظلم ويغيب العدل، ويرتفع كلّ معنى أخلاقي نبيل ليسود منطق الغاب وسيادة الأقوى. ومنطق الغرب المتحضر الذي يفصل بين الدين والدولة يدعي أن العلم كاف في خلود حضارته، وإنّه سلاح تسود به الحضارات الأخرى، ونسوا أن العلم هو وسيلة بناء الحضارات وازدهارها وإنّه هو نفسه قد يكون سببا في انهيارها وإبادتها[49].

الإسلام يرفض الليبراكماتية

العولمة تعني تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكية وتعاظم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا، لكنّ الإسلام دين ودولة، وإنّ المنظور الإسلامي عندما يحدد موقفه من العولمة فلا بدّ أن ينتقل إلى طاولة بحث أخرى غير تلك الطاولة التي يدور البحث عليها حول التفاوض على مكاسب أو خسائر تعميم النموذج الاستهلاكي الغربي، لأن المنظور الإسلامي أكثر اتساعا وشمولا من الإطار المادي الضيق الذي تسعى العولمة في نطاقه، كما أن الغايات الإسلامية تتجاوز تلك الغايات المادية الاستهلاكية إلى غايات أرحب تواصل الدنيا بالآخرة وتستوعب الأبعاد المختلفة للإنسان المادية والروحية معا. وحتّى في الجانب المادي

فإنّه على العكس من المنظور الغربي الذي يتم تحديد الأولويات الاقتصادية فيه تبعا لما يقتضيه تحقيق النموذج الاستهلاكي البراجماتي. فإنّ أولويات المصالح الاقتصادية في الإسلام تتحدد تبعا للغايات العقائدية المستهدفة من السعي الإنساني في التصور الإسلامي. إنّ الفكر البراكماتي هو الذي يقود الحضارة الغربية الآن. والبراجماتية لا تعتد بصحة الأفكار إلا بمدى ما تحققه من منفعة عملية، والحقيقة لديها هو كلّ ما يأتي عن تجربة أو تطبيق تلك المنفعة. فليس مهمًا، مثلا أن يكون الله موجودا أو غير موجود، وإنّما المهم على حد قول "وليم جيمس" الأمريكي، أهم منظري البراكماتية: "إنّ نتمتع بالهانا إذا كان لدينا إله". وعندما تكون المنفعة العملية هي المعيار الوحيد للحكم على الأشياء فإنّ ذلك يؤول في التطبيق العملي إلى إحلال المصالح الخاصة محل المبادئ والقيم التي تحكم الأمور. فالبراكماتية تقول لك ابحث عن المصلحة والمتعة واللذة بدلا من أن ترهق نفسك في البحث عن الإجابة المصيرية في الحياة مثل: من أين جئنا؟ وإلى أين نذهب؟ وهل الله موجود أو غير موجود؟ وما هي العدالة؟ وما هي القواعد التي يجب أن تحكم علاقتنا بالآخرين؟ فالبراكماتية تصنع من خلال الحث المستمر على المصلحة والمتعة واللذة تصنع إلهًا متواصلا عن التفكير في كلّ ذلك. والتصور الإسلامي هو الذي يتناقض تماما في منطلقاته مع كلّ الأسس والغايات التي تنطلق منها الأفكار البراكماتية[50].

النص والعقل والتاريخ

تبلورت في العشرينات والثلاثينات تيارات واجتهادات الأصالة والهوية، ترمي إلى حفظ الموروث ومقاومة الوافد الجديد في الاجتماع والاقتصاد والسياسة، فظهرت الحركة السلفية، كانت السلفية القديمة تعني نبذ التقليد، والعودة إلى الأصول لاكتشاف الجديد والتجديد... وهو يختلف

عن السلفية الجديدة حيث التأصيل ليس من أجل التجديد، بل تمسكا بالهوية خوفا عليها من الضياع على كلّ المستويات[51].

كان التاريخ حاضرا في وعي المصلح الديني، التاريخ الذي يفرض تأويلا جديدا للنص المقدس. وعلى المصلح الديني أن يشرعن ما يقول به من إصلاح. والشرعنة هنا لا تعني سوى القيام بعملية الإصلاح الديني مع البقاء في حقل الإسلام انطلاقا من أن هناك في الإسلام ما يسمح بعملية كهذه. فالإسلام يقرّ بضرورة تغير الأحكام بتغيّر الأحوال، وسواء ضاقت هذه الضرورة أم اتسعت، فإنّ المهم فيها هو تغير الأحوال التي تفتح باب الاجتهاد على مصراعيه. إنّ جعل الإسلام صالحا للزمان المعيشي هو أمر يحتاج من زاوية رؤية المصلح الديني، إلى الإقرار بتاريخية التجربة الإسلامية والتي تفرض التأويل المطابق للتجربة الراهنة. وإنّ المصلح الديني وقد اكتسب وعيه التاريخي على هذا النحو، فإنّ أداته هي العقل، العقل هنا هو ذلك الذي يتوسط بين النص والتاريخ. فالإصلاح هنا علاقة متعددة بين النص والتاريخ والعقل. كان التقدم الغربي والتخلف العربي هاجس الإصلاح الديني، فجرت عملية اكتشاف التقدم الأوروبي في النص والتجربة الإسلاميتين. ورتبت على انتشار الفكر الإصلاحي أن صار الغرب، بوصفه حضارة متعددة الجوانب ومتقدمة، أمرا معترفا به إسلاميا، على الرغم من نقده سياسيا، فالغرب علم وديمقراطية، معرفة ونظام حكم، وكلاهما ضروري لنهضة الشرق. وما الإصلاح الديني إلا التأسيس النظري الإسلامي لجعل العلم والحكم الدستوري عاملي تقدم، أي إعادة إنتاج الغرب في الشرق[52].

والسؤال، كيف نستطيع أن نتمثل صورة، يكون فيها النص متمشيا مع الواقع، ويكون الواقع طيعا وقريبا، ومنسجما مع النص؟ لأن النص يمثل الحقيقة، في صفائها الأصلي وبالنسبة للإنسان المسلم، يمثل نص الوحي المنزل، والذي في أصله وينبوعه نص مطلق، ونص مثالي، ويعبر عن الحالة الصافية النقية والقصوى، للمعرفة ولمبادئ العمل. أما

الواقع فهو شيء آخر، فالواقع هو الإنسان، وهو التاريخ، وكلّ الملابسات الوضعية: من ملابسات اجتماعية وسياسية، وملابسات أخرى اقتصادية وجغرافية، والتي تحكم هذا الواقع وتوجهه، لأن الإنسان خاضع لهذه الاعتبارات التاريخية، ولا يملك أن يتوحد مع النص توحدا كاملا. الإنسان من جانبه، يحاول أن يجسد هذا النص، ويقرب منه، ومدى نجاح هذه المحاولة يرتبط بالفرد نفسه. وبقدر ما يستطيع الإنسان التحرر من تاريخه، فإنّه يمكن أن يقترب من النص، ويجسده تجسيدا أفضل. ولكنّ كما نرى في واقعنا اليومي، كيف أن الإنسان فيه ضعف وقصور، وعجز ونزعات، ورغبات، وتطلعات وطموحات، فردية إنسانية بحتة، أي فيه تجسّد نهائي زمني، فما دام كذلك فإنه لن يستطيع دوما، تمثل الحقيقة صفائها الكامل، وسيضطر دوما للتنازل للواقع. وهذا الأمر لا مفر منه، وهو حكم الوضع التاريخي الإنساني. فالإنسان لا يستطيع أن يجسد تجسيدا كاملا، النص في صورته المثالية والمطلقة، وإنّما يستطيع أن يتمثل هذا النص، بقدر طاقته الإنسانية المحدودة، والمجبولة على الخطيئة. وهذا ظاهر في تاريخ الإسلام. ظاهر في التحول الذي أصاب حركة المجتمع الإسلامي، وذلك حين خرج من حالة "الرحمة والنبوة»إلى ما يسميه أصحاب الحديث: "تحول الخلافة إلى ملك"، بسبب ضغط الواقع الإنساني التاريخي. أي أنه حصل هنالك ابتعاد صريح وواضح، عن نقاء الحالة الأولى، "حالة النبوة والرحمة"، وحدث تدخل للعنصر الإنساني والتاريخي، والذي تمثل في تحويل طبيعة العلاقة بين البشر أنفسهم من ناحية، وبين الله والبشر من ناحية أخرى، بحيث أصبحت الأوضاع الاجتماعية والسياسية، أكثر "دنيوية" مما ينبغي أن تكون عليه في المبدأ، وهذا ما يسميه أصحاب الحديث في صورة "الدنيا المتطرفة"، بـــ "الملك العضوض" بمعنى الإقبال على الدنيا فقط، وإدارة الظهر للدين. وتبقى المشكلة هي دوما مشكلة التوفيق بين النص والواقع، وبطبيعة الحال هذا ليس مبررا في الوقوع بالنظرية العلمانية(53).

ويقول "جون اسبوزيتو" إنّ رؤيتي للتاريخ الإسلامي، إنّه كان حركة مستمرة من التجديد والإصلاح، وفي المرحلة الإسلامية المبكرة كان كذلك، سواء في مرحلة الرسول محمد(ص) أو مرحلة الخلفاء الراشدين، إلى أن نصل إلى العصر الحديث، مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والسنوسية، والمهدية، ومحمد عبده، والأفغاني، وهي حركات التجديد الإسلامي المعاصر[54].

التيار السلفي الجديد

الفرق بين سلفية القرن التاسع عشر وخطاب التيار السلفي الجديد، هو إن محور تفكيرهم ليس في الجوهر، المفاضلة بين الحداثة والتقليد كما كان عليه حال أسلافهم، ولكنّ المفاضلة بين النظم الاجتماعية السياسية. فهم يعتقدون أن النظم التي تستمد مبادئها من الثقافة العلمانية معرضة للفساد والجور والطغيان والتعسف، بينما يقدم الإسلام مبادئ أرقى لبناء نظام اجتماعي سياسي قائم على الحرية والمساواة والعدالة، كما لو أنهم يؤمنون بأن الحداثة الحقيقية لا تتحقق إلا بنظم إسلامية. فهم ينتقدون النظام الرأسمالي على أساس نقد الأخلاقية المستمدة من نصوص إنسانية لا إلهية، وتأكيد تفوق المرجعية الدينية[55].

ويقول "جون اسبوزيتو": نلمس النزعة الأصولية في التاريخ الإسلامي، وكانت دائما خارج سياق السلطة والحكم. فالثائرون على الخليفة عثمان بن عفان، ومن بعدهم حركة الخوارج، وجماعة القراء، هم بمعنى من المعاني: أناس هالهم حجم التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي لم يكن لهم بها علم من قبل، ومختلفة عن أيام الرسول ﷺ وخليفته أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب. وهذه التحولات تنتمي إلى عالم التاريخ، وأزاحت إلى حد ما، المجتمع الإسلامي، عن الحدود التي عينها النص. هؤلاء كانوا أصوليون لا يعترفون بأثر التاريخ، يقول إنّ الأسباب

هي الفشل السياسي لأكثر من تجربة في المجتمعات الإسلامية. وهنا تبرز قضايا الشرعية، والمشاركة السياسية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية: كالفقر وسوء توزيع الثروة، إضافة للأسباب الدينية والثقافية، وتأثير الحضارة الغربية، وتجربة التغريب. ففشل القومية العربية، وفشل عدة أشكال من الأنظمة القومية العلمانية، كلّ ذلك ابرز قضية أساسية: وهي قضية الذاتية التي تجد التعبير عنها من خلال إعادة التأكيد على أن الإسلام هو المصدر الرئيسي للهوية والإيديولوجية، والدعوة للعمل بالإسلام من الناحية الاجتماعية والسياسية[56].

ويهاجم أصحاب التيار السلفي الجديد أفكار الإصلاحيين القرن التاسع عشر، والنظر إليه، أي إصلاحات سلفية القرن التاسع عشر، على أنه مؤامرة خارجية، وخارج عن منطق الإسلام ذاته بوصفه دنيا. لقد كتب البوطي قائلا: "فقد كانت تلك التي زعموها مدرسة إصلاحية منشأ زمانيا دقيقا لوقوع الفكر العربي الإسلامي في منطقة الجاذبية الغربية، ومن ثمّ كانت العامل الأول لشل الفاعلية الحقيقية التي كانت تتمتع بها ذاتية الإنسان المسلم في كلّ فكره ووجدانه"... ويتابع الشيخ الدكتور: "وفي يقين أن ظهور تلك المدرسة التي كان يخطط لها اللورد كرومر واللورد لويد، بكلّ خفاء ودقة، كان إيذانا بانهيار الشخصية الإسلامية التي ظلت متماسكة حتّى بعد زوال الخلافة الإسلامية إلى أمد...". ويتسائل البوطي: "كيف يتسنى للمسلم الصادق في إسلامه أن يجاري محمد عبده في طي سائر الحقائق الغيبية والتكلف في تأويلها... لمجرد تطويع الإسلام لبرنامج التحديث الغربي الذي كانت تخطط له بريطانيا صراحة". ويقول: "فالله هو المشرع لعباده في شتى شؤونهم المتعلقة بدنياهم وآخرتهم وهو المرجع في كلّ مشكلة من مشكلاتهم، وإقامة كلّ تنظيم ودستور لحياتهم، ومن جحد ذلك فهو كافر بالله ورسوله وأن أدى بلسانه الإيمان بالله ورسوله وحج وصام، قامت على ذلك أدلة العقل والنقل من الكتاب والسنة وتمّ على ذلك إجماع المسلمين كلّهم"[57].

يتضح من كلام الشيخ البوطي هناك رفض مطلق لأيّ عملية تجديد إسلامية، وإنّ كلّ عملية تجديد إنّما هي ثمرة من ثمرات مخططات الغرب لتخريب الإسلام ذاته، إذ ذاك تبرز قوة المسلم في تمسكه بالقديم المعبر عن ذاتية المسلم[58].

وفي هذا يقول الدكتور البوطي: "إنّ منهج الدعوة الإسلامية يعني أنهم، أي المسلمون المعاصرون، لا بدّ أن يعودوا بحكم الضرورة إلى المنهج ذاته الذي سلكه رسول الله، عندما أقبل إلى ترسيخ القواعد الأساسية الأولى للمجتمع الإسلامي" [59]. ويضيف: "إنّ الإسلام في جوهره الاعتقاد، إنّما هو اكتشاف لحقيقة الذات، ويقظة تامة إلى أبرز ما يسري داخل كيان الإنسان، ألا وهو الشعور الخفي بواقع عبوديته ومملوكيته لله عزّ وجل"... وتلك هي مهمة القرآن الأولى، إذ يتوجه بخطابه الحواري الهادئ إلى الناس، بعبارة أخرى. لا يرى الدكتور البوطي معنى للحداثة التي تعني أن الإنسان يعمل تاريخه.

ويعترض الدكتور البوطي على كلام الدكتور التيزيني في أن الإسلام حركية تاريخية متدفقة، مستشهدا بالحديثين "القرآن، حمالة أوجه، يتكلم بلغة الرجال"... إنّ اللغة هنا هي لغة المصالح والمواقف المختلفة والمتناقضة والمتصارعة أو المتوافقة. والحديث الشريف: "اختلاف الأئمة رحمة، واختلاف أمتي رحمة"، مشيرا إلى "التعددية القرائية"، ومن البين أن التاريخ الإسلامي عرف حشدا من القراءات، ممثلة بمذاهب وفرق وأحزاب وتيارات ونظريات، وما زال الأمر كذلك[60]. ويقول الدكتور البوطي ردا على الدكتور التيزيني: "إنّ النص الإخباري الذي يقبل أن يؤول بوجوه ومعاني شتى، إنّما هو ذاك الذي يتحدث عن أخيلة أسطورية، إذ كيف نوفق بين هذا التصور، والتأكيدات القرآنية التي يحذر القرآن من التبديل فيها؟ وإليه بعض التحذيرات: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ يونس: 15/10. وهذا كلام الله لرسوله، كما هو واضح... وقوله تعالى: ﴿ما يبدل القول لدي، وما أنا بظلام للعبيد ﴾ ق:

29/50. وهذا عهد من الله عزّ وجل بالأمر نفسه. وبعد كلّ هذا أن القرآن هو علم الله مصوغا ببيان لفظي لا دخل لرسول الله(ص) في شيء منه. وعلم الله لا يكون علما إلا إذا كان مطابقا للواقع الذي يتحدث عنه علمه. ومن ثمّ فلا يمكن (في قانون المنطق والعلم) أن يلحقه أي تطور في شيء من معانيه ودلالاته[61].

ويقول الدكتور البوطي أن المقولة الفقهية الدارجة: "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"، معناها أن أحكام الشريعة الإسلامية تحمل داخلها، منذ نزولها ورسوخها، في حياة النبي(ص) عوامل المرونة والتحرك، طبق ما يقتضيه سلم الأولويات في قانون المصالح المأخوذة استقراء من كتاب الله عزّ وجل، أي أن تبدل الأحكام لا يتم بناء على عوامل خارجية طارئة تنسخ السابق لتقيم في مكانه حكما آخر جديدا، فرضه الزمن، أي دون أن يكون عليه شاهدا من قرآن أو سنة، وإنما يتم التبدل من خلال دستور يقضي صلاحية تحرك الحكم وتنقله، على وجوه متعددة مشروعة سلفا بغطاء من النصوص نفسها، على أن ينفذ ذلك طبق الضوابط المثبتة في مصادر الشريعة منذ تكاملها، وطبق سلم الأولويات في درجات المصالح. وعلى سبيل المثال، شرع الله صيام رمضان طبق نظام وضمن شروط معينة. ولكنّه فتح في الوقت ذاته آفاق التيسير والمرونة في تنفيذ هذا الحكم. فإذا وجد المكلف نفسه مريضا لا يقوى على الصيام أو مسافرا يحرجه الصوم، اختفى حكم وجوب الصوم في حقه، وحل محله حكم آخر، وهو جواز الإفطار، على أن يقضي ما اضطره فيما بعد... ويفسر الدكتور البوطي الحديث الشريف: "القرآن ذو وجوه متعددة فخذوا بوجهه الحسن"، فيقول إنّ مما لا شك فيه إنّ في آيات القرآن ونصوصه ما يحمل أكثر من دلالة واحدة، ضمن تناسق لغوي تام بين دلالاته، دون وقوع أي تقلص أو تناقض بينهما، ولكنّ هذا يكون حصرا في الآيات التي تتضمن وضعا لمظاهر الطبيعة، ولفتا للأنظار إلى بعض غرائب الكون، مثال: القرآن يقول: ﴿والأرض بعد ذلك دحاها﴾ النازعات: 30/79. كلمة

"دحاها»تأتي في اللغة العربية بمعنى عظّم، وبمعنى وسّع، وبمعنى كوّر. يقرأ هذا الكلام العربي الذي لا يعلم من الأرض هيئتها إلا الشكل الذي يراها عليه، وهو الاتساع والبسط، فيفهم من قوله تعالى: "دحاها»هذا المعنى الذي يراه. وهو فهم صحيح يطابق المعنى اللغوي للكلمة. ثمّ يقرأها العالم الفلكي أو المثقف العادي في هذا العصر، فيفهم بالإضافة على ما تحمله الكلمة من المعنى الأول، ما تدل عليه من معنى الاستدارة والتكوير... والأمثلة على هذا كثيرة في كتاب الله عزّ وجل. إذن، القرآن في هذه الآيات وأمثالها حمالة أوجه فعلا، ولكنّها ليست نتيجة تأويل أو تلاعب بشيء من دلالة النص، فهي وجوه متدرجة ضمن المعنى الكلي الواحد. ومثل هذه الوجوه المتدرجة المتجزئة لا توجد في الآيات التي تتحدّث عن العقائد التي يجب على المؤمن أن يعرفها ويجزم بها، أو في الآيات التي تقرّر أحكامًا سلوكية يجب على النّاس كلّهم أن يتقيّدوا بها، ففي هذه الآيات لا يوجد أكثر من وجه واحد، يدلّ عليها[62].

إنّ التّيار السلفي الجديد يتمسك بصورة الحياة الإسلامية الأولى، ولا يعترفون بأثر التاريخ، والديانة بالمفهوم السلفي الجديد لا تتحقق إلاّ بنظم إسلامية، ويهاجمون الإصلاحيين القدامى لادعائهم أنّ في الإسلام حركية تاريخية.

... والاسلام بمنظومته الرسالية لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي أمام ما تمارسه العولمة الأمريكية من سحق للشعوب وتحطيم للكينونة الروحية للإنسان، وبعد سقوط الإيديولوجيات الغربية يظلّ الإسلام الأيديولوجية الوحيدة القادرة على استنهاض شعوب العالم الفقيرة والمستضعفة وإنقاذها من مظالم العولمة بل وإنقاذ الطبقات الفقيرة والمستضعفة في بلاد الغرب الأمريكي ذاتها[63]. وكما يقول روبرت كابلان الخبير الأمريكي بشؤون العالم الثالث "في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية،

فهذا الدّين المطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الدّيانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح" [64].

التحدي الآسيوي لشمولية الليبرالية الديمقراطية

إنّ التحدّي الأكثر دلالة الذي يطرح اليوم أمام الليبرالية الشمولية يتمثل في تلك المجتمعات الآسيوية التي تجمع بين الاقتصاد الليبرالي ونوع من التسلط الأبوي. أنّ سبب النجاح الاقتصادي في آسيا لا يرجع فقط إلى النقل الناجح للتصرفات الغربية، ولكن كذلك إلى كون المجتمعات الآسيوية قد حافظت على الخاصيات التقليدية لثقافتها – كأخلاقية العمل القوية مثلا – وذلك بإدماجها في محيط الأعمال الحديثة جدًّا.

جذور السلطة السياسية في المجتمعات الآسيوية

إنّ للسلطة السياسية جذور خاصة في جزء كبير من آسيا، إذا قارناها بأوربا أو أمريكا الشمالية، الديمقراطية الليبرالية فيها مفهومه بشكل يختلف تمام عن فهم البلدان التي ولدت فيها تاريخيًا.[65]

إنّ المجموعات، ذات الأهمية الكبرى في الشركات اليابانية والكنفوشيوسية حيوية في الحفاظ على أخلاقية العمل، هي كذلك حيوية كقواعد السلطة السياسية. فالفرد يحصل على مكانته أساسا لا بالاعتماد على مقدرته الذّاتية أو على قيمته، ولكن فقط في حالة ما إذا كان عضوا في إحدى سلاسل هذه المجموعات التي تتداخل. فالفرد في مثل هذا المجتمع له كرامه في الحالة التي يكون فيها عضوا في مجموعة قائمة، يطيع قوانينها، ولكن عندما يبدأ في التعبير عن كرامته وحقوقه الشخصية ضد المجموعة فإنّه يتعرّض إلى النبذ ويفقد مكانته. إنّ الأفراد في المجتمعات الآسيوية خاضعون إلى ما أسماه (توكفال): "ديكتاتورية

الأغلبية»، أو بالأحرى الأغلبيات في كلّ المجموعات الاجتماعية، صغيرة كانت أم كبيرة، التي يربط الفرد بها طيلة حياته.

لديمقراطية بالمفهوم الياباني

ففي المجتمع الياباني، إنّ المجموعة الاجتماعية الأساسية التي يكن لها كلّ الأفراد الاحترام، هي العائلة وسلطة الأب الساهرة على الأبناء، كانت نوعا ما المثال بالنسبة لكلّ العلاقات في المجتمع بكامله، بما في ذلك علاقات الحكام بالمحكومين[66]. إنّ السلطة الأبوية كانت نموذجًا بالنسبة للسلطة السياسية في أوربا ولكن الليبرالية الحديثة مثلت قطيعة واضحة مع هذا التقليد[67]. ففي الولايات المتحدة يُنتظر من الأطفال الصغار أن يحترموا سلطة آبائهم، ولكن ما إن يبدأوا في الكبر حتى يشرعوا في تأكيد هويتهم الخاصة إزاء آبائهم. إنّ عصيان المراهقة التي يرفض الفتى خلالها بوضوح قيم أبويه وإرادتها، سيشكل محطة شبه أساسية لتكوُّن الشخصية لدى كلّ كائن بشري[68]. أمّا عند اليابانيين، فعلى العكس من ذلك، إن تأثير ثورة المراهقة هو أقل أهمية بكثير، إذ ينتظر أن تتواصل الطاعة الأولى حيال الكبار طيلة حياة الرشد. وهكذا فإنّ الوالدين اليابانيين يواصلون في التأثير بعمق على قرارات أبنائهم الهامة، كاختيار المهنة أو الزواج، وهو الأمر الذي لا يمكن لأمريكي أن يقبله البتة.

المجتمع لا الفرد مصدر السلطة

في المجتمع الياباني في مجمله يميل إلى اعتبار نفسه مجموعة كبرى لها مصدر سلطة واحد ومستقر. ثمّ إنّ التأكيد على تناسق هذه المجموعة يرمي إلى دفع الصراعات المفتوحة إلى هوامش السياسة، ولا نلمس أي تناول للأحزاب السياسية على السلطة انطلاقًا من الصراعات حول بعض المشاكل، ولكن نلمس بالأحرى هيمنة الحزب اللّيبرالي

الديمقراطي منذ زمن بعيد. هناك رفض واضح بالطبع لهذا الحزب من قبل الأحزاب المعارضة الاشتراكية والشيوعية ولكن هذه الأخيرة قد تهمش بسبب تطرفها.

الشكل التسلطي للديمقراطية اليابانية

هكذا تأخذ الديمقراطية اليابانية شكلا تسلطيا بحسب المواصفات الأمريكية والأوربية. فأصحاب النفوذ في بلدهم هم إمّا البيروقراطيين الأكبرَ سنا وإمّا قادة تيار داخل الحزب اللّيبرالي الديمقراطي الذين بلغوا هذه المكانة لا عن طريق الانتخاب الشعبي ولكن بفضل تربيتهم أو بفضل مساعدات شخصية تمتعوا بها. هؤلاء الرجال إنّما يتخذون القرارات الكبرى التي تؤثر في سعادة مجتمعهم رغم كون دعامتهم الانتخابية أو غير ذلك من أشكال الدعم الشعبي ضعيفة. مع ذلك فالنظام يبقى ديمقراطيًا من حيث الشكل، أي أنّه يستجيب لشروط السير الظاهري لكلّ ديمقراطية ليبرالية. فهو يضمن انتخابات دورية مفتوحة لكلّ الأحزاب كما يضمن حقوق الإنسان الأساسية. ويمكن القول أنّ اليابان محكوم في الواقع من قبل سلطة خيره لحزب وحيد، لا لكون هذا الحزب قد فرض على المجتمع بالطريقة نفسها التي فرض بها الحزب الشيوعي على الاتحاد السوفياتي، ولكن لأنّ الشعب الياباني قد اختار في الحقيقة أن يكون محكومًا بهذه الطريقة.

ثبات القيم الآسيوية التقليدية

إنّ التسلطية الأبوية حاضره في أغلب المجتمعات الآسيوية. ويقول الوزير الأوّل السنغافوري الأسبق، "لي كوان يو"، إنّ بعض أشكال التسلط الأبوي تتماشى أكثر مع التقاليد الكونفوشيوسية الآسيوية، والأهم من ذلك، كونها تتفق أكثر مع نسب عالية من نمو الاقتصادي للديمقراطية الليبرالية

الغربية. إنّ الديمقراطية ، كما كان يقول "لي كوان يو"، مثلا هي عائق أمام النمو لأنّها تتداخل مع التخطيط الاقتصادي العقلي وتشجع نوعا من الإعجاب الذاتي المتوازي بين الأفراد ينجم عنه بروز مصالح شخصية مختلفة على حساب الإعجاب الذّاتي للجماعة في كليتها. إنّ الحكم التسلطي السنغافوري مصحوب بنجاح اقتصادي لا مثيل له.

إنّ المجتمعات الآسيوية تفرض درجه عالية من الامتثالية على أعضائها وتقمع حتى الأشكال الأكثر مسالمة للرأي الفردي. فالضغوطات الخاصة بهذا النوع من المجتمعات واضحة تمامًا بالنسبة للنساء، لأنّ التأكيد على العائلة الأبوية التقليدية قد حدّ من إمكانيات العيش والعمل خارج المنزل. أمّا المستهلكون فقليلة هي حقوقهم وينبغي لهم قبول السياسات الاقتصادية التي ليس لهم أبدًا أيّ رأي يبدونه في شأنها.

رغم كلّ ذلك، فإن تحقق انهيار القيم الآسيوية التقليدية المنتظرة منذ زمن بعيد، جدًّا بطيء. فبالنسبة للعديد من أولئك الذين ولدوا وترعرعوا في كنف هذه الثقافات يظهر أنّ الامتثالية الاجتماعية المحافظة والضغوطات التي تكبل الفردية، إنّما تشكل ثمنا زهيدا يُدفع من أجل التمتع بهذا الوضع المطمئن. إنّ ما تقدّمه المجتمعات الآسيوية هو بالتحديد الحس الجماعي، الذي يفتقر إليه المجتمع الأمريكي، مثلا. إنّ انهيار هذه الروح بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العائلة التي تفككت بصفة متنامية خلال الأجيال الأخيرة، وبشكل مألوف بالنسبة لكلّ الأمريكيين، ولكن تحطم الروح الجماعية يبدو بديهيًا كذلك في غياب كلّ معنى للارتباط المحلي للعديد من الأمريكيين ومن خلال كلّ تعبير اجتماعي خارج العائلة المقربة.(69)

هوامش ومراجع الفصل الخامس والثلاثون

1- جون جيري، المرجع السابق، ص 275.

2- أيضا، ص 279.

3- أيضا، ص 286.

4- أيضا، ص 279.

5- انظر كينت إي كالدر:

Asia Readly Triangle; How arms, Energy and growth threaten to destabliz Asia – Pacific.

لندن: نيكولاس بريالي 1977، ص 58، 122، 120، في جون جيري، المرجع السابق، ص 288.

6- جون جيري، المرجع السابق، ص 288.

7- فيما يتعلق بالخطر النووي الجديد، انظر: فرير تشارلي أيكل، ص 119 إلى 128 "The second coming of the nuclear age»في جون جيري، المرجع السابق، ص 286.

8- هامش 1، ص 322.

9- أيضا.

10- هانس بيتر مارتن، هارولد شومان: فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت أكتوبر/تشرين الثاني 1998، ص 377.

11- Karl Polonyi, The great transaction, Frankfurt a.m. 1978.

في هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، المرجع السابق، ص 380.

12- الداروِنية الاجتماعية، نظرية اجتماعية متأثرة بأفكار عالم الطبيعة البريطاني تشارلز روبرت داروين(1809 – 1882)، صاحب النظرية التي تعزو بقاء الأنواع الحية ونمو الخصائص المقيدة لها إلى تنازعها على القوت، وترى أن الحياة صراع في سبيل البقاء، أخذت الداروِنية الاجتماعية هذه الفكرة وطبقتها على المجتمع، معتبرة أنّ المنافسة صراع في سبيل البقاء وضمانة أكيدة لنمو الخصائص المقيدة في المجتمع، من أشهر دعاة هذه النظرية الفيلسوف الإنكليزي هوبرت شبتمر(1720 – 1903)... في بيتر مارتين، شومان، المرجع السابق، على هامش ص 382.

13- Financial Times عدد 1996/4/30. في بيتر مارتين، شومان، المرجع السابق، ص 383.

14- رسالة شخصية بتاريخ 1996/07/24، في بيتر مارتين، شومان، المرجع السابق، ص 384.

15- Die Woche عدد 1996/4/26 في بيتر مارتين، شومان، المرجع السابق، ص 384.

16- International herlod tribune، عدد 1996/02/01 في بيتر مارتين شومان، المرجع السابق، ص 384.

17- هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، المرجع السابق ص 385.

18- أيضا، ص 393.

19- أيضا، ص 389.

20- جون ويليامسون، تاريخ مختصر لتوفق آراء واشنطن واقتراحات لما يتعين بعده، التمويل والتنمية، سبتمبر 2003، ص 10 - 13.

21-هامش 1، ص 282.

22- تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام 1997:

- The state in achanging world: world development Report 1997.

أكسفورد، إدارة النشر بجامعة أكسفورد، 1997، الصفحة 11. ومن أجل الاطلاع على نقد حاد لسياسات التنمية التي ينتهجها البنك الدولي، انظر: كاترين كوفيلد:

- Masters of illusion: The world bank and the poverty of nations:

لندن: مكميلان، 1996 في جون جيري، المرجع السابق، ص 283.

23- تقرير البنك الدولي 1997، المرجع السابق، ص 19.

24- هامش 1، ص 287.

25- التمويل والتنمية، سبتمبر 2003، ص 12.

26- نفس المرجع، ص 13.

- International monetary fund, 2003, World Economic Outlook, April(Washington).

- Kuczynski, Pedro-Pablo, and John Williams, eds, 2003, After The Washington consensus: Restarting Growth and Reform in Latin America(Washington: Institute for nternational (Economics).

- Jenine, Poss, and William Easterly, 2002,"Tropics, Gems, and Crops: How Endowments influence Economic development", Center for Global development working paper N° 15(Washington).

- Naim, Moises, 1994, "Economic Reform and Democracy – Latin America: The second Stage of reform",Journal of Democracy, Vol. 5,(October).
- 2002, "Washington Consensus: ", Admaged Band Financial Times, October 28.
- Rogoff, Kenneth S, 2002, "Rethinking Captital controls: When should we keep on open mind?»Finance & Development, Vol. 39(December), p.p. 55-56.
- Williamson, John, 1990, "Washington Means by policy reform", in Latin American adjustment: How much has happened? Edited by J. Williamson(Washington: Institute for international Economics).

27- هامش 1، ص 168.

28- أيضا، ص 187.

29- أيضا، ص225.

30- أيضا، ص 226.

31- بيتر تروسكوت: "Russia First breaking with the west"، لندن أ.ب. توريس، 1997، الصفحات 2، 5، 6. في – جون جيري، المرجع السابق، ص 227.

32- هامش 1، ص 69.

33- من أجل الحصول على رؤية موثوق فيها للتحديث في سنغافورة، انظر: م. هل. وليام كوني في: The politices of nation building and citizenship in singafore، لندن ونيويورك، روتلبردج 1995، ومن أجل رؤية نقدية للتنمية الاقتصادية في سنغافورة، وغيرها من الدول الصغيرة، انظر:

و. بللو وستيفاني روزنفيلد، لندن، بخون 1992.

- Dragonism Pistress: Assia minade economies in Crisis.

في جون جيري، مرجع سابق، ص 235.

34- فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 230.

35- آن واسوو، "1868 – 1994" Modren Japan society، إدارة النشر بجامعة أكسفورد، 1996، ص 102 في: جون جيري، المرجع السابق، ص 240.

36- بول كندي: The rise and fall of the great powers لندن، فونتانا، 1988، ص 266. في جون جيري، مرجع سابق، ص 240.

37- جون جيري، مرجع سابق، ص 141.

38- س.ج ريدنج، "The spirit of chiniese capitalism"، برلين، دي جروتير، 1990، في جون جيري، مرجع سابق، ص 256.

39- س.جوردن ريدمج، ريتشارد وايتلي: " Beyond bureaucaracy, analysis of resources, coordination and control copitalism in contracting culrures»برلين، دي جروتير، 1990، ص 77. في جوان جيري، مرجع سابق، ص 258.

40- ديك ويلسون: "China the big tiger»لندن ليتل براون، 1996، ص 365. في جون جيري، مرجع سابق، ص 260.

41- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ص 207.

42- يرى صموئيل هنتنغتون أنّ مشاركة عدد كبير من البلدان الكاثوليكية في "الموجة الثالثة»الحالية للدمقرطة تجعل من هذه الأخيرة، بمعنى من المعاني، ظاهرة كاثوليكية مرتبطة بتطور المذهب في اتجاه أكثر ديمقراطية ومساواة منذ الستينات. هذه المحاجّة تتضمّن شيئًا من الحقيقة، ولكنّها تطرح سؤالاً حول السبب الذي جعل المذهب الكاثوليكي يتغيّر في ذلك الوقت. فليس في الكاثوليكية ما يهيئها داخليًا لإحداث تحوّل لصالح سياسة ديمقراطية أو لتغيير البنية السلطوية والهرمية التي تجعل من الكنيسة سندًا طبيعيًا لسياسات التسلّط. يمكن أن تكون الأسباب الأولى للتغيير: 1 – "عدوى" شرعية الأفكار الديمقراطية التي أصابت الفكر الكاثوليكي(أكثر من كونها صادرة عنه). 2 – ارتفاع مستوى النمو الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في أغلب البلدان الكاثوليكية خلال الستينات. 3 – وأخيرًا "العلمنة" على المدى الطويل التي استهدفت الكنسية الكاثوليكية التي اتبعت بعد أربعمائة عام من التأخير، الطريق التي خطّها مارتن لوثر. انظر صموئيل هونتنغتون:

"Relgion and the third world", in the National Interest, N° 24,(1991-e e), p.p. 42.

في فرانسوا فوكوياما، هامش 8، ص 340.

43- كما لاحظ كوجاف Kojève هناك في العقيدة المسيحية عنصر ما للرغبة في الحياة الخالدة. فالرغبة المسيحية في الغفران يمكن ألا يكون لها من سبب غير غريزة البقاء الطبيعي. إنّ الحياة الأبدية هي الملجأ الأخير للإنسان الذي يتهدّده الخوف في نهاية عنيفة – سواء هنا أو هناك، في فرانسيس فوكوياما، هامش 2، ص 340.

44- إنّ جزءًا هامًا من الصراع حول الأشياء، ذات الطبيعة المادية الظاهرة- ولاية أو خزينة وطنية – يخلق في الحقيقة صراعًا من أجل نيل اعتراف المنتصر، في نفس المرجع، هامش 3، ص 340.

45- حتّى تركيا فقد تعرّضت لمشاكل في تكريس الديمقراطية منذ علمنة الدولة، وقد أحصى فريدم هاوس من خلال الستة والثلاثين بلدًا ذات الأغلبية المسلمة، سنة 1984: واحدًا وعشرين منها "غير حرّ"، وخمسة عشر حرًا بصفة جزئية، وليس هناك أيّ بلد حرّ حقيقة. راجع: هنتنغتون 1984، ص 208.

46- رضوان السيد/ أحمد برقاوي، المسألة الثقافية في العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، 1998، ص 15.

47- الدكتور أحمد عبد الرحمن، العولمة: وجهة نظر إسلامية، في الإسلام والعولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، 2002، ص 95.

48- جون أسبوزيتو، الاختلاف على الدولة لا على الإسلام، في علي العميم: العلمانية والممانعة الإسلامية(محاورات في النهضة والحداثة)، الساقي، 1999، الصفحات 47-53.

49- أ.د. محمد السيد الجليند، المسلمون وفقه السنن الإلهية، معالم النهوض في القرن القادم، في الإسلام والعولمة، المرجع السابق، ص 93.

50- محمد إبراهيم مبروك، الإسلام والعولمة، في الإسلام والعولمة، المرجع السابق، الصفحات: 101 إلى 111.

51- رضوان السيد / أحمد برقاوي، المرجع السابق، ص 36.

52- نفس المرجع، الصفحات: 51 إلى 56.

53- فهمي جدعان، لقد تبعني الجابري حذو النعل بالنعل، في علي العميم، المرجع السابق، الصفحات: من 121 إل 150.

54- جون أسبوزيتو، المرجع السابق.

55- د. برهان غليون/ د. سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر: دمشق-سوريا، بيروت-لبنان، 1999.

56- جون أسبوزيتو، المرجع السابق.

57- محمد سعيد البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، دمشق 1402 هـ، ط 8، الصفحات: 19 إلى 31. في رضوان السيد / أحمد برقاوي، المرجع السابق، ص 58.

58- أحمد برقاوي، نفس المرجع، ص 59.

59 محمد سعيد البوطي /د. طيب ديزيني، الإسلام والعصر، تحدّيات وآفاق، دار الفكر، دمشق-سوريا، بيروت-لبنان، 1998، ص 41.

60- نفس المرجع، ص 124.

61- نفس المرجع، ص.189

62- نفس المرجع، ص 207.

63- محمد إبراهيم مبروك، المرجع السابق.

64- Robert D. Kaplan, Die Kommende Anarchie, in letter.

الصادرة في ربيع 1996، ص 54. في هانس بيتر مارتين/ هارالد شومان، المرجع السابق، ص 64.

65- فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص 227، ولمزيد من توسع النقاش حول هذا الموضوع، انظر:

- Roderik Mc Farquhar, "The post confusion challenges in Economist, 9 fevrier 1980, p.p. 67-72; Lucianpye, "The new Asian capitalism: A political portrait", in Peter Berger et Hsin-Huang Michael Hsiao(ed), in search of ar east asian development Model, New Brunswick, Transaction books, 1988, p.p. 81-98, Pye, 1985, p.p. 25-27, 33-34 et 325-326.

انظر هامش رقم 1، فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص 344.

66- في اليابان العلاقات الاجتماعية الأساسية ليست أفقية(داخل قسيمة الأعمار نفسها)، ولكنها عمودية(بين Kohai, Sempoi "أكبر" و "أصغر"). وهذا الأمر يصحّ بالنسبة للعائلة، كما يصحّ بالنسبة للجامعة، لشركة، حيث تتمّ العلاقة الأولى فيها مع رئيس أكبر عمرًا، انظر:

Chie Nakane, Japanese society, Berkelly, et Los Angeles University of California Press, 1970, p.p. 26 sq.

انظر هامش 2 فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص 344.

67- مثلاً يبدأ المؤلف للوك الحكومة بهجوم ضدّ روبرت فيلمر الذي يبحث في كيفية تبرير السلطة الأبوية على نمط العائلة. لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع: انظر:

Tarkov, 1984, p.p. 9-22.

في فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، هامش 3، ص 344.

68- ليس هذا من باب الصدفة، فإنّ لوك يدافع عن حقوق الأطفال ضدّ بعض أشكال التسلّط العائلي في مؤلّفه: Second traité في فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، هامش 4، ص 344.

69- فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، الصفحات 226-230.

أنـجز طبعه على مطابـع
ديوان المطبوعات الجامعية
1، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر